# التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (س) موضوع رقم (٥٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف أ . د / علي جمعة محمد

```
۱۷ – لا يدخل الشمر في البيع إذا بيع الشجر إلا أن يشترط في عقد البيع ج٨ ص١٠١، ١٠٢،
١٠٣.
```

- ١٨ لا يجوز للمشتري بيع السلعة قبل قبضها من البائع الاول ص ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.
- ۱۹ لا يجوز للبائع أن يبيع الطعام بكيله السابق دون أن يكيله من جديد ص١٠٠،١٠٠،
  - ٢٠ ــ يجوز للمشتري الثاني زخذ الموزون بوزنه الأول ج٨ ص ١١١، ١١١.
    - ٢١ حرمة بيع النجش ج٨ ص١١٥، ١٢١.
    - ٢٢ حرمة بيع المصرّاة ص١١٥، ١٢٥، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨.
  - ٢٣ حرمة بيع المسلم على بيع أخيه ج٨ ص ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩. ١٢٠.
    - ٢٤ حرمة الغش في البيع ج٨ ص ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨.
    - ٢٥ حرمة تلقى الركبان للبيع ج٨ ص ١١٥، ١١٦، ١١٧.
    - ٢٦ حرمة بيع الحاضر للباد ج٨ ص١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤.
      - ۲۷ النهي عن بيع الملامسة ج٨ ص ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤.
        - ۲۸ التهي عن بيع المنابذة ج٨ ص١٢٩، ١٣١، ١٣٤.
          - ٢٩ آراء الفقهاء في بيع المعاطاة ج٨ ص ١٣٠ .
          - ٣٠ النهى عن بيع الغرر ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٤.
      - ٣١ النهي عن بيع المضطر واستغلاله ج٨ ص ١٣٢، ١٣٣.
      - ٣٢ جواز البيع على الوصف في البرنامج ج٨ ص١٣٤.
        - ٣٣ -- النهى عن بيع العربان ج٨ ص ١٣٥، ١٣٦.
        - ٣٤ عدم جواز بيع حبل لحبلة ج٨ ص ١٣٦، ١٣٧.
    - م النهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ج ٨ ص ١٤١، ١٤١ ....
  - ٣٦٠ آراء العلماء في بيع البيعتين في بيعة ج٨ ص ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٥.
    - 🖈 ٣٧ النهي عن بيع وسلف ج٨ ص١٤٢، ١٤٤، ١٤٥.
    - ۳۸ النهي عن بيع وشرط ج٨ ص١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩.
      - ٣٩ ك الحث على الإقالة ج٨ ص ١٦١، ١٦٢.

فهرس محتويات ملف (٤٩) البيع أحكامه وأنواعه (١٦) موضوع (٤٥)

#### ه٤ البيع، أحكامه، أنواعه ع ٩

#### البغوى، شرح السنة

- ١ أباحة التجارة والربح في البيع والكسب الحلال ج٨ص٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١١.١٠.
  - ٢ كراهية الحلف في البيع جـ ٨ ص٣٧، ٣٨.
  - ٣ لا يجوز بيع المال بجنسه جزافا سواء المكيل أو الموزون جـ ٨ ص٦٨.
- ٤ للمتبايعين حرية فسخ البيع ماداما في مجلس البيع جـ ٨ ص ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٤،
   ٥٤.
  - ٥ -- جواز شراء السلعة بخيار الرد إذا شهر بها عيب جـ ٨ ص ٤٦، ٤٧، ٤٨.
    - ٦ جواز بيع الرطب بالتمر جـ ٨ ص ٧٨، ٧٩، ٨٠.
    - ٧ آراء العلماء في بيع اللحم بالحيوان جـ ٨ ص٧٦، ٧٧.
    - ٨ النهى عن بيع المزابنة جـ ٨ ص ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٥٥.
    - ٩ النهى عن بيع المخابرة جـ ٨ ص ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥.
    - ١٠ النهى عن بيع المحاقلة جـ ٨ ص ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٥٥.
      - ١١ حرمة التجارة والربح بالحرام جـ ٨ ص ١٣،١٣.
    - ۱۲ جواز بيع العرايا جـ ۸ صـ ۸۵، ۸۵، ۸۸، ۸۸، ۹۸، ۹۰، ۹۰.
      - ۱۳ النهي عن بيع المعاومة جـ ۸ ص ۸۶، ۵۹، ۹۹.
        - ١٤ النهي عن بيع الثنيا جـ ٨ ص ٨٤، ٨٥.
  - ١٥ النهي عن ببع الثمار حتى يبدو صلاحها جـ ٨ ص ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٠.
    - ١٦ البائع يضمن لو هلك التمر بجائحة في يد المشتري جـ ٨ ص٩٩، ١٠٠.

791

كان محمد بن أحمد بن عبد الرحيم الزّى، المتوفى سنة ٧٥٠ه، عالما بالهيئة والحساب
 والفلك ويصنع الاضطرلابات ويبيعها ج٣ ص٤١٥.

٣ - كان محمد بن على بن عبد الله بن أبى الفتح الحرانى المتوفى سنة ١٩٧١ه، يبيع الصابون ثم
 صار يبيع أصنافا من المآكل ج٤ ص١٨٨٨.

#### أبو زرعة الدمشقى، تاريخ أبي زرعة الدمشقى

١ - نهي الرسول عَيْكُ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ج١ ص٤٤٣.

السيوطي، جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير جـ ٥ - ٢٣/

١ - لا يجوز بيع ما لا يملكه الإنسان، ولا سلف وبيع ج١ ص٥٥٥.

٢ - النهى عن بيع السلعة المشتراة ما لم يتم قبضها ج١ ص٣٩٢، ٤٤٤.

٣ - النهى عن التصرية ج١ ص٤٤١، ج٢ ص٤٣٤.

٤ - النهى عن بيع المحفّلات ج١ ص ٤٤١، ص ٨٨١.

٥ - النهى عن الغش في البيع ج١ ص٤٤٢، ٤٤٣.

٦ - جواز البيع بخيار المشترى إلى ثلاث ليال ج١ ص٤٤٣٠.

٧ - النهى عن الحلف في البيع ص ٩٠٨، ٣٤٥٤، ج٢ص٧٩٧، ١٣٤١، ١٧٣٨، ١٧٤٩.

٨ - جواز البيع بالتراضي ج٢ ص٢٦٤٧.

٩ - النهى عن بيع العينة ج٢ ص ٢٩٧٨.

١٠ - حرمة استغلال المضطر في البيع ج٢ ص ٣٣٦٧.

١١ - النهي عن بيع الحاضر لأهل البادية ج٢ ص٣١٤٨.

١٢ - النهى عن بيع الصدقة قبل قبضها ج٢ ص٢٦٠٣.

١٣ - الأمر بتشغيل أموال اليتامي حتى لا تأكله الصدقة ج٢ ص٣٨، ١١١.

١٤ - النهي عن بيع الثمر قبل بد وصلاحه ج٢ ص٥٥١.

الغزالي ، أحياء علوم الدين

١ - جواز بيع القلائد التي فيها الحرز مع الذهب بالفضة شرط القبض في مجلس البيع ج٢ ص٧١.

٢ - يجب القبض في المجلس في بيع الأطعمة ج٢ ص٧١.

٤٠٤ - من اشتري شيئا فاستغله ثم وجده وتكون الغلة للمشترى (الخراج بالضمان) ج ٨ ص ١٦٣٠ ١٦٥ ، ١٦١ مصم

ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب

١ - عمر بن الخطاب أحرق حانوتا لبيع الشراب ج١ ص١٤٠.

٢ - نهي الرسول ﷺ عن بيع الماء ج١ ص٣٨٩.

٤ - نهى أن يبيع حاضر لباد ج٣ ص٤٤٤٠

٥ - كان شعيب بن بيان بياعا للأنماط والطيالسة ج٤ ص٣٥٨، ٣٥٩.

٦ - ورد في الحديث عن الرسول ﷺ قوله: (اكتالوا حتى تستوفوا) ج٥ ص٥٠.

٧ - نهي الرسول عَيِّ عن بيع الكالئ بالكالئ ج٥ ص٢٠٢.

٨ - نهي الرسول عَيْكُ عن بيع الولاء جه ص٢٠٢.

٩ - ورد في الحديث عن الرسول عَراقه قوله: ﴿ إِذَا بِعِتْ فَكُلُّ وَإِذَا ابْتِعِتْ فَاكْتُلْشَ جِ٧ ص٥٠.

١٠ - نهي الرسول ﷺ عن بيع السلعة حيث تباع ج٧ ص٦٣.

١١ -- كان عثمان بن مسلم البني يبيع التوت ج٧ ص١٥٤.

١٢ - كان عمر بن قيس الكوفي، والمتوفي سنة ٤٦ هـ، يبيع الملاء ج٨ ص٩٣، ج٩ ص٢٩٧.

١٣ – كان مروان بن محمد بن حسان الاسدى الدمشقى والمتوفي سنة ٢١٠هـ، يبيع الكرابيسى،
 ويدعو أهل دمشق من يبيعها بالطاطرى ج٠١ ص٩٥٠.

١٤ – كان موسى بن هارون بن بشير القبسي يبيع التمر البردي في المدينة ج١٠ ص٣٧٦.

١٥ – كان هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصرى يبيع الثياب التي تجلب من دستواء ج١١ ص٤٣.

١٦ – ورد في الحديث عن الرسول ﷺ قوله: لا تبع ما ليس عندك ١ ج١١ ص٤٢٤.

ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة

 ١ - انتقل حسن بن عمر بن عيسى بن خليل الكردى المتوفى سنة ٧٧٠هـ، من دمشق إلي القاهرة ونزل الجيزة وعمل ببيع الورق هناك ج٢ ص١١٥، ١١٦.

- ٦ عدم جواز ببع الزيت في الزيتون لانه بيع معدوم ج٦ ص٢٩٩٧، ٢٩٩٨.
  - ٧ -- جواز بيع الطيور ج٦ ص ٣٠٠٦.
  - ٨ آراء بعض الفقهاء في بيع النحل مع العسل ج٦ ص٣٠٠٨\_.٣٠٠٩
    - ٩ عدم جواز بيع الملاقيح والمضامين ج٦ ص ٣٠١٠-٣٠١.
    - ١٠ لا يجوز بيع غير المملوك ج٦ ص٣٠١٣-٣٠١٤، ٣٠٥٤.
      - ١١ جواز بيع أرض الخراج ج٦ ص ٣٠١٥-٣٠١٥.
  - ۱۲ لا يجوز بيع غير مقدور التسليم ج٦ ص٣٠١٨-٣٠١٩، ٣٠٥٤.
- ١٣ لا يجوز بيع المجهول المفضى إلى المنازعة ج٦ ص٣٠٣٠-٣٠٣٨، ٣٠٣٩.
- ۱٤ جواز البيع بخيار الشرط ج٦ ص٣٠٣، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ج٧ ص٣٠٩٠، ٣٠٩٤، ٣٠٩٠،
  - ١٥ نهى رسول الله ﷺ عن شرطين في بيع ج٦ ص٣٠٤١.
  - ١٦ نهي رسول الله ﷺ عن بيعين في ربيع ج٦ ص٣٠٤١.
  - ١٧ جواز البيع بشرط البرادة من العيب ج٧ ص٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٠.
    - ١٨ عدم جواز بيع المنابذة والملامسة والحصاة ج٧ ص٣٠٨٩.

- ٣ حرمة الغش في البيع ج٢ ص ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٩، ٨١، ٨١، ج٢ ص٣٣٣.
- ٤ حرمة تلقى الركان قبل الوصول إلى السوق الاخذ السلع بسعر أقل من سعر السوق ج٢
   ٠٠٠٠
  - ٥ حرمة بيع النجش ج٢ ص ٨٠.
  - ٦ الحث على التساهل في البيع والشراء ج٢ ص٨٢.
  - ٧ حرمة بيع الملاهي وأدوات الطرب ج٢ ص٦٧، ٣٣٣.
  - ٨ . لا يجوز بيع الحلى المركب من الذهب وانفضة بالذهب أو الفضة ص٧٠.
    - ٩ جواز بيع العبد باذن سيده ج٢ ص ٦٦-٧٦.
    - ١٠ جواز بيع الأعمى إذا وكل عنه وكيلا يبيع ويشتري ج٢ ص ٦٧.
      - ١١ لا يجوز بيع كل نجس ج٢ ص ٦٧.
        - ١٢ حرمة بيع الصور ج٢ ص ٦٧.
      - ١٣ لا يجوز بيع غير مقدور التسليم ج٢ ص ٦٧-٦٨.
    - ١٤ جواز بيع المعاطاة في بعض السلع ج٢ ص ٦٨-٦٩، ٧٠، ١٢٨.
    - ١٥ تجب المماثلة في بيع الطعام بالطعام إذا اتحد الجنس ج٤ ص٧١.
      - الفخر الرازي، التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب
        - ١ -- النهى عن بيع المخابرة ج٧ ص١٠٠.
        - ٢ لا يجوز بيع الطعام قبل قبضه ج١٠ ص٧١.
  - ٣ إذا باع الشخص سلعة أو اشتراها فهو بالعار ما دام في مجلس البيع ج٠١ ص٧١.
    - الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
  - ١ بيع الوفاء الذي اعتاده أهل سمرقند، الزكاة قيد على البائع ج٢ ص ٨١٩. ل
    - ٢ جواز شرط خيار المجلس في البيع ج٦ ص٢٩٩٣، ٢٩٩٣.
    - ٣ \_ جواز البيع بواسطة سفير ينقل الكلام ج٦ ص٢٩٩٤.
    - ٤ الرسول الكريم ﷺ ينهي عن بيع الثمار قبل بد وصلاحها ج٦ ص ٢٩٩٦.
      - ٥ جواز بيع الحنطة في سنابلهاج٦ ص٢٩٩٧.



تألف

الإمام المحدث لمفسلفقيه مجبيات تأبي محالحسين بن مسعود لفراد لبغوي الأمام المحدث لمفسلفقيه مجبيات ما المحدد الم

خفة وعلى عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرنا ؤوط

لمكتس الاسلامي

قَالَ اللهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمُواَ لَكُمْ

بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَاوَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩].

٢٠٣٤ \_ أخبرنا عد الواحد بن أحمد المليحي ، إذا أحمد بن عبدالله النُّميمي ، أذا محمد بن يوسف ، ذا محمد إسماعيل ، ذا على بن عبدالله ، ذا على بن عبدالله ، نا سفيان ، عن عموو بن دينار

عَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ قَــالاً ؛ كَانَتُ مُكَاظُ وَجَنَهُ وَذُو الْمُجَاذِ أَسُو اقاً فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ الإسلامُ ، تَأَثَّمُوا مِنَ النَّجَارَةِ

فِيها ، فَأَنْوَلَ اللهُ : ( لَلْسَ عَلَيْكُمْ 'جَنَاحٌ فِي مَواسِمِ الْحُجُّ ) قَرَأُ أَنْنُ عَبَّاسٍ كَذَا .

هذا حديث صحيح (١) .

(1) هو في صحيح البخاري ٢٦٩/٤ في البيوع: باب الاسواق الني كانت في الجاهلية فتبايع الناس بها في الإسلام ، وباب ما جاء في قول الله عز وجل ( فإذا قضيت الصلاة فانتشرو! ) وفي الحج: باب التجارة أيام

حقوق لطبع مجفوظة

۱۹۷٤ - ۱۹۷۶م

الكتب الاسلامي ــ دمشـق . ص.ب : ٨٠٠ . برقبا : اسلامي .

الكسب ولحاب الحيول

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( يَا أَيْمِ اللّهِ الْفَيْنَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيْباتِ مَا كَسَنَبُمُ ) [البقرة : ٢٦٧] أَيْ : مِن حَلَالِهِ ، يُقَالُ اللّهَ اللّهَ عَلَيْ : وَمِنْ لَهُ تَعَالَى : اللّهَ وَلَهُ تَعَالَى : اللّهَ اللّهُ عَلَيْهُ أَلَيْكُوا مَا طَابَ لَكُمْ ) [النساء : ٣] أَيْ : مَا حَلَّ لَكُمْ وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ عَزْ وَجَلًا : ( فَلْيَنْظُرْ أَيْمًا أَزْكَى طَعَاماً ) وقيل في قولِهِ عَزْ وَجَلًا : ( فَلْيَنْظُرْ أَيْمًا أَزْكَى طَعَاماً ) [الكهف : 19] يعني أحل طَعَاماً . وقال جَلَّ ذِكْرهُ ( فَإِذَا الكهف : 19] يعني أحل طَعَاماً . وقال جَلَّ ذِكْرهُ ( فَإِذَا اللهِ ) [الكهف : 19] وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ( وَرَبّى اللهُ لُكُ مُواخِرَ اللهُ عَلَيْهِ ) [النحل : 18] قال مَطْرُ : في النّجَارَةِ في النّجُور لاَ بأس بِهِ ، ومَا ذَكَوَهُ اللهُ سُجَانَهُ وَتَعَالَى في قَالَمُ أَلُو اللّهُ سُجَانَهُ وَتَعَالَى في قَالَمُ أَلُو اللّهُ سُجَانَهُ وَتَعَالَى في قَالَهُ إِلَا يَقِ مُنْ قَلَا اللّهُ أَنْ مُؤْلِد اللّهُ سُجَانَهُ و أَعَالَى في النّجُور لاَ بأس بِهِ ، ومَا ذَكَورُهُ اللهُ سُجَانَهُ وَتَعَالَى في قَالُورَانِ إلاَ بِيقِ ثُمْ قَلَا الآبَةً .

٣٠٠٦ ــ أخبرنا الإمام أبو على الحسين بن محمد القاضي ، أنا أبو طاهو ٢٠٢٦ ــ أخبرنا الإمام أبو على الحسين بن عمر بن حفص محمد بن محمد بن محمد بن الراهدي ، أنا أبو صائح ، حدثني معاوية بن الناجر ، نا محمد بن إحماعيل الترمذي ، نا أبو صائح ، حدثني معاوية بن صائح (ح) وأخبرنا عبد الواحد بن أحمد الملحي ، أنا أبو منصور محمد.

قال قنادة : كان القومُ يتبايعون ويتُعِرون ، ولكنهم إذا نابهم حقّ " من حُقُوق الله لم تُلهم تجارة " ، ولا بسع عن ذكر الله حتى يُؤدوه إلى الله .

٢٠٣٥ \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أبر منصور السّمعاني نا أبر جعفر الرّبّاني ، نا حميد بن زنجُوبة ، نا بعلى بن عبيد وقبيصة قالا : حدثنا سفيان ، عن أبي حمزة ، عن الحسن

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: • التَّاجِرُ الشَّهِدَاءِ ، ''ا . التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِيْنُ مَعَ النَّبِيْنِ وَالصَّدُوقِينَ وَالشَّهَدَاءِ ، '' .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن لا يُعوف إلا من حديث النوري عن أبي حزة ، وأبو حمزة اسمه عبد أله بن جابر .

الموسم والبيع في اسواق الجاهلية ، وفي التفسير : باب ( ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلاً من ربكم ) قال العلماء : وقراءة ابن عباس ( في مواسم الحج ) من الشاذ الذي صح إسناده ، فهو حجة ، وله حكم التفسير إلا انه ليس بقرآن .

(١) واخرجه الترمذي ( ١٢٠٩ ) ، والدارمي ٢٢٤٧/٠، والحاكم ٢/٢ ، وابو حمزة واسمه عبد الله بن جابر لا يعرف ، والحسن لم يسمع من أبي سعيد - لكن له شاهد يتقوى به عند ابن ماجة ( ٢١٣٩ ) والحاكم من حديث ابن عمر ، وفي سنده كلثوم بن جوشن القشيري وهو ضعيف ، وباني رحاله تقات .

قَالَ : فَنَادَاهُ رَبُّهُ : مَا أَيُوبُ : أَلَمْ أَكُن أَغَيْنُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ : بَلَى يَادَبُ ، وَلكِن لا غِنَى بِيَ عَنْ بَرَكَيْكَ .

٣٠٠٨ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليمي ، أنا أبو محمد عبد الرحمن أبن أبي شريح ، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي نا على بن الجعد ، أنا فضيل بن موزوق ، عن عبدي بن ثابت ، عن أد حالة .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَهَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ عِلَيِّةِ : • يَا أَيُّنَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ طَيْبُ ، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنَيْنَ إِلاَّ الطَّيْبَ ، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنَيْنَ عِبَا أَمْرَ بِهِ الْمُؤْمِنِيْنَ ، فَقَالَ : ( يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيْباتِ بَا أَمْرَ اللهُ الرَّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيْباتِ الانباء :

ابن محمد بن سيمان ، نا أبو جعفو محمد بن أحمد بن عبد الجبار الرَّيافي ، نا محميد بن زنجويّة ، نا عبد الله بن صالح ، حدثني معاوية بن صالح ، عن مجير بن سعد ١٠٠ عن خالد بن معدان

عَنِ الْمُفَدَّامِ بَنِ مَعْدِي كَرِب صَاحِب رُسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : أَنَّهُ عَدْنَهُ عَن النَّبِيُ عَيِّكُ أَنَّهُ قَالَ :

مَا أَكُلَ أَحدُ طَعَاماً قَطْ خَيْراً مِنْ أَنْ يَأْكُلُ مِنْ عَملِ
 بَدِهِ ، قَالَ : • وَكَانَ ذَانُوودُ لاَ يَأْكُلُ إلا مِنْ عَملِ يَدِهِ ،

هذا حدیث صحیح آخرجه محمد<sup>(۲)</sup> عن إبراهیم بن موسی ، عن عیسی ابن بونس ، عن ثور بن بزید ، عن خالد بن معدان .

٣٠٣٧ ــ أخبرنا أبو علي حسان بن سعيد المنيعي ، أنا أبو طاهو الزيادي ، بنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان ، نا أحمد بن بوسف السلمي نا عد الرزاق ، أنا معمر ، عن همّام بن منه ، قال :

نَا أَبُو ُهُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ مِثَنِظِيَّةٍ خُفْفَ عَلَى دَاوودَ الْقُرآنُ ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَوابُهِ فَتُسْرَجُ ، فَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرآنَ مِنْ قَبْـلِ أَن تُسْرَجَ دَائِتُهْ ، وَكَانَ لا يَأْكُلُ إِلاَّ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ ،

باب قول الله تعالى ا وآتينا داود زبورا) وفي البيوع: باب كسب الرجل وعلمه بيده ، وفي تفسير سورة الإسراء: باب قوله تعالى (وآتينا داود زبورا) والثاني ٢٠./١ في الفسل: باب من اغتسل عربانا وحده في الخلوة ، ومن تستر فالتستر افضل ، وفي الأنبياء : باب قوله تعالى (وايوب إذ نادى ربه أني مسنى الشر) وفي التوحيد : باب قول الله تعالى ( يريدون أن يبدلوا كلام الله).

<sup>(</sup>۱) كذا في ( د ) وهو كذلك في « الجرح والتعديل"» و «الانساب » و «الانساب » و «التهذيب"» و «التقريب » بحير بن سعيد . (٢) هو في « صحيحه » ٤/٢٥٦ في البيوع : باب كسب الرجل وعمله .

وَأَعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ [ المؤمنون: ١٥ ] وَ قَالَ : ﴿ يَا أَيْمًا الَّذِيْنَ آَمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيْبَاتِ مَارَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٧٢] ثُمُّ ذَكَرَ الرَّاجِلَ يُطِيلُ السَّفَرَيَمُدُ يَدَهُ إِلَى السَّاءِ : يَارَبُ يَارَبُ ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ ، مَطْقَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَ بُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرامٌ ، وَعُذِيَ بالحرام ، فَأَنَى يُسْتَجابُ لِذَلِكَ ، .

هذا حديث صعيح أخرجه مسلم(١) عن أبي كُرب ، عن أبي أسامة ، عن فضل بن مرزوق .

٩٠٧٩ ــ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أبو محمد الحسن ابن محمد الداوودي ، أنا أبو منصور الحسن بن محمد بن الحسن المعدل ، نا عبان بن عبد التُعلِي ، نا زهير بند معاوية ، نا عبد الله بن عبد النه بن عبد النه بن عبد الرحمن بن سابط

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ يَتَطَلِّبُهُ بَقُولُ لَكُ عَبْدِ أَمْ اللهِ مِنْ إَمَارَةِ ٱلسُّفَهَاء ، قَالَ : فَا مَارَةِ ٱلسُّفَهَاء ، قَالَ : وَأَمْرَاءُ سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ ، فَصَدَّقَهُمْ بِكَذْبِهِمْ ، وَأَعَائَهُمْ عَلَى ظُلْهِمْ ،

فَلْنِسُوا مِنْي ، وَلَسْتُ مِنْهُمُ ، وَلَنْ يَرِدُوا عَلَيَّ الْحُوضَ ، وَمَنْ لَمَ يُدُوا عَلَيَّ الْحُوضَ ، وَمَنْ لَمُ يُعْنَمُ عَلَى لَمُ يُحْدَثِهُمْ ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْهِمْ ، وَأَوْلَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيْ طُلْهِمْ ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيْ الْمُؤْمَ ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيْ الْمُؤْمِنَ ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيْ الْمُؤْمِنَ .

يَاكُفُ بَنَ عُجْرَةَ الْصَلَاةُ أُورَبَانُ ، وَالصَّيَامُ جُنَّةُ ، وَالصَّدَاةُ أَنْطَنَى الْحَلْفَةَ ، وَالصَّدَاةُ أَنْطَنَى الْحَلْفَ الْمَالَةُ الْنَارَ ، يَاكَعْبَ بَنَ عُجْرَةً لَا لَا يَدْخُولُ الْجَنَّةَ كُمُ نَبَتَ مِنَ السَّحْتِ ، السَّارُ أُولَى بِهِ ، يَاكَعْبُ بَنَ عُجْرَةَ النَّاسُ عَادِيَانِ : غَادٍ مُبْتَاعُ نَفْسَهُ ، وَمُعْيَقُ رَقَبَتَهُ ، وَعَادٍ مُبْتَاعُ نَفْسَهُ ، وَمُعْيَقُ رَقَبَتَهُ ، وَعَادٍ مُبْتَاعً نَفْسَهُ ، وَمُعْيَقً رَقَبَتَهُ ، وَاللَّهُ وَمُعْيَقً رَقَبَتَهُ ، وَاللَّهُ وَمُوبِقُ رَقَبَتَهُ ، وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولِ اللَّهُ الللْمُولُولُ اللَّهُ الللْ

قال الإمام: وفي الحديث كراهية الدخول على أمُواه الجور ، قال ابن مسعود : إن على أبواب السلطان فتناً كمبارك الإبل والذي نفسي بيسده لا تُصيون من دنياهم ١٠٠ شيئاً إلا أصابوا من دينكم ميثله . وعن وهب بن منته مثله .

٠٠٠٠ \_ أخبرنا أبو القامم بحيى بن علي بن محمد الكشميهني نا جناح بن نذير المحاربي بالكوفة ، أنا أبو جعفر محمد بن علي بن دُهيم

<sup>(</sup>۱) ( 1.10 ) في الزكاة : باب قبول الصدقة من الكسب الطبب وتربيتها .

 <sup>(</sup>۲) في (ب) و (د) خيثم وهو تصحيف .

<sup>(</sup>۱) واخرجه احمد ۳۲۱/۳ و ۲۹۹ ، وإسناده صحيح ، وصححه ابن حبان (۱۹۲۹) و (۱۹۷۰) .

<sup>(</sup>٢) في ( ج ) دنياكم ، وهو خطأ .

الشباني ، نا أحمد بن حازم ، نا يعلى بن عبيد ، نا أبان بن إسحاق ، عن الصبَّاح بن محمد ، عن مُرَّة الهمداني

عَنْ عَبْدِ اللهِ نِنِ مَسْعُودِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : 

• إِنَّ اللهُ قَسَمَ يَيْنَكُمُ أَخْلاَ قَكُمْ ، كَمَا فَسَمَ بَيْنَكُمْ أَدْزَا فَكُمْ 
وَإِنَّ اللهُ يُعْطِي الْدُنْيَا مَنْ يُجِبُ وَمَن لاَ يُجِبُ ، وَلاَ يُعْطِي 
الْدُنِنَ إِلاْ مَن يُجِبُ ، فَنَ أَعْطَاهُ اللهُ الدُينَ ، فَقَدْ أَحْبُهُ ولا 
وَالَّذِي نَفْنِي بِيدِهِ لاَ يَسْلَمُ ، أَو لاَ يُسلِمُ عَبْدُ حَتَّى يَسْلَمَ أَوْ يُسلِمُ 
قَلْبُهُ وَلِسَانَهُ ، وَلاَ يُومِنُ حَتَّى يَأْمَن جَارُهُ بَوا نِقَهِ ، قَالُوا : 
وَمَا بَوا نِقَهُ ؟ قَالَ : عُصْمُهُ وَظُلْمُ ، وَلاَ يَبْضِبُ عَبْدُ مَالَ 
حَرَامِ (" فَيَتَصَدَقَ مِنْهُ فَيُعْلَلُ مِنْهُ ، ولاَ يُنْفِقُ مِنْهُ فَيُبادَكَ لَهُ 
عِيدٍ ، وَلاَ يَبْرُكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلاَّ كَانَ ذَادَهُ إِلَى النَّادِ ، إِنْ 
فِيهِ ، وَلاَ يَبْرُكُهُ لَا النَّادِ ، إِنْ اللهِ النَّادِ ، إِنْ اللهِ النَّادِ ، إِنْ النَّادِ ، إِنْ اللهِ النَّادِ ، إِنْ اللهِ النَّادِ ، إِنْ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّه

اللهُ تَعَالَى لاَيَمْوُ السَّبِيءَ بالسَّيْءِ ، وَلَكِنْ يَمْوُ السَّبِيءَ إِلَّا مِنْ يَمْوُ السَّبِيءَ إِلَّا أَيْمُو الْمَيْنَ ، "أَ.

(١) في (ب) تمالاً حراماً ، وفي « المسئله » : مالا من حرام .

« المستد » ٢٨٧/١ من حديث الصباح بن محمد عن مرة عن عبد الله ٤

وذكره اليينمي في الجمع ٥٣/١ ، وقال : رواه حمد وإسناده ، بعضهم مستور ، واكثرهم ثقات ، وذكر نحوه بمعناه أيضاً عن أبن مسمود

. ٢٩٢/١ وقال : رواه البزار : وفيه من لم أعرفهم ، وعلق الحافظ ابن

(٢) إسناده قبعيف لضعف الصباح بن محمد ، وأخرجه أحمد في

.

قال الإمام : تكلموا في الصبّاح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمى حن أهمل الكوفة ، وهو الذي يروي الحديث و استعبّوا من الله حقّ الحاء ، بهذا الإسناد '' .

وقال شعب بن حرب: قلت لسفيان النوري: مانقول في رجل قصار إذا كسب درهما كان فيه ما يقونه وعياله ، ولم يُدرك صلاة الجاءة ، وإذا كسب أربعة دوانيق ، أدرك الصلاة في جماعة ، ولم يكن فيه ما يقونه وعاله أيمًا أفضل ؟ قال: يكسب الدرهم ويصلي وحده.

حجر على ذلك بخطه في نسخة الاصل من « مجمع الزوائد » بقوئه : كلهم حجر على ذلك بخطه في نسخة الاصل من « مجمع الزوائد » بقوئه : كلهم معروفون والآفة من الصباح ، وروى الحاكم في « المستدرك » الإن مسعود بعضه بعمناه من حديث الثوري عن زبيد ، عن مرة ، عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم ، وإن الله يعطى الدنيا من يحب ومن لا يحب ، ولا يعطى الإيمان إلا من يحب » وصححه وواققه الذهبي ،

(1) هو في «المسند» / ۲۸۷/ : «والمستدرك» ، وهو وإن ضعف بالصباح كما قال المؤلف ، لكن له طريق آخر بتقوى به عند الطبراني في « المعجم الصغير » ص ١٠٠ . وتعامه : قلنا : يا رسول الله إنا نستجي والحمد لله ، قال : ليس ذلك ، ولكن من استجى من الله حق الحياء : فليحفظ الراس ، وما حوى ، وليحفظ البطن وما وعى ، وليذكر الموت والبلى ، ومن اراد الآخرة ترك زية الدنيا ، فمن فعل ذلك ، فقد استحيا من الله عز وجل حق الحياء » .

كراهة الحلف في البيع

قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَتَجَذُوا أَنِمَانَكُمْ دَخَلاَ بَيْنَكُمْ ﴾ [النحل : 14] أي : خديعَةً وَدَغَلاَ وَغِشًا .

٢٠٤٦ \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّعيمي ، أنا محمد بن إسماعيل ، نا مجمي بن بكرير نا الله ، عن يونس ، عن ابن شهاب، قال : قال ابن المسين

إِنْ أَبَا مُورَيْرَةَ قَالَ : سَمِغَتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : ﴿ الْحُلْفُ '' مَنْفَقَةُ للسَّلْعَةِ تَمْحَقَةً لِلْبَرَكَةِ ، .

هذا حديث مُنقق على صحته (١) أخرجه مُسلم عن حرَّصلة بن مجيى عن ابن وهب ، عن يونس .

قولهُ : ﴿ مَنْقَفَهُ لَلسَّلِعَةِ ﴾ من قولهم : نفق البيعُ يَنْفَقُ نَفَاقًا : إذ كثر المشترون والرعبات فيه .

(۱) ولمسلم « اليمين » ولاحمد ٢/ ٢٥٥ و ٢٤٢ و ٤١٣. « اليمين الكاذبة » وهي أوضح .

(٢) البخساري ١٩٦/٤ في البيسوع: باب يمحق الربا ويربي المسدقات والله لايحب كل كفار أثيم) ومسلم ( ١٦٠٦) في المساقاة: باب النهى عن الحلف في البيع.

٢٠٤٥ ــ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي، أنا أبو منصور محمد بن عبد بن سمعان ، أنا أبو تجعفر محمد بن أحمد بن عبد الجبار الراباني ، نا محمد بن زنجوية ، حدثتما ابن أبي شبية ، أنا إسماعيل بن علية ، عن يوانس

عَنْ عَطَاءِ بْنِ فَرُوخٍ أَنْ عُهْانَ أَشْتَرَى مِنْ رَجُلِ أَرْضَا فَا شَطَا عَلَيْهِ ، فَلَقِيهُ ، فَقَالَ لَهُ : مَايَمْنَعُكَ مِنْ قَبْضِ مَالِكَ ؟ قَالَ إِنْكَ غَبْنَنِي ، فَمَا أَلْقَى أَحدا مِنَ آلنَّاسِ إِلاَّ وَهُوَ يَلُومُنِي قَالَ : وَذَلِكَ يَمْنَعُكَ ؟ قَالَ : نَعْم ، قَالَ : فَاحْتَرْ مِنْ بَيْنِ قَالَ : وَذَلِكَ يَمْنُعُكَ ؟ قَالَ : نَعْم ، قَالَ : فَاحْتَرْ مِنْ بَيْنِ أَرْضِكَ وَمَالِكَ ، ثُمُّ قَالَ : قَالَ آلنِّي شَيِّلَةٍ : • أَذْخَلَ اللهُ أَرْضِكَ وَمَالِكَ ، ثُمُّ قَالَ : قَالَ آلنِّي شَيِّلَةٍ : • أَذْخَلَ اللهُ الْجُنَّةُ رُجُلاً كَانَ مَهْلِكُ مُشْتَرِياً وَبَانِعاً ، وَقَاضِياً وَمُقْتَضِياً ، (''.

(۱) واخرجـه احمد ( ۱.۱) بطولـه ، واخرجـه ايضـا ( ۱۱۶) و ( ۸۰۰ ) و النسائي ۲۱۸/۷ دون ذكر القصة وعطاء بن فروخ لم و ( ۶۸۶ ) و ( ۱۸۰ ) و النسائي ۲۱۸/۷ دون ذكر القصة وعطاء بن فروخ لم يوثقه غير ابن حبان ، ونقل ابن حجر في « التهديب » عن « العلـل » لعلى بن المديني انـه لم يلق عثمان ، وفي الباب عند احمد ( ۲۹۲۳ ) مسن عديث عمرو بن شعبب عن ابيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دخل رجل الجنة بسماحته قاضيا ومتقاضيا » وسنده حسن وللترمذي ( ۲۹۳ ) والحاكم ۲۰/۲ من حديث ابي هربرة مرفوعا « إن الله يحب سبح البيع ، سمح الشراء ، سمح القضاء » وصححه الحاكم ، وواقعه الذهبي .

### خيار المشابيين ما داما في مجلس العقر

٢٠٤٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إحجاق الهاشمي ، أنا أبو تمصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْسِدِ اللهِ بَنِ عَمَرَ أَنَّ رَّسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : • الْمُتَبَايِعَانِ ، كُلُّ واحِدٍ مِنْهَمَا بِالْجَيَادِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ بَتَفَرَّقَا إِلاَ بَيْعَ الْجَيَادِ ، .

هذا حدیث متفق علی صحته (۱) أخوجه محمد عن عبد الله بن بونسف وأخرجه تُمسَلم عن مجمِي بن مجمِي ، كلاهما عن مالك .

قال الإمام: اختلف أهل العلم في ثبوت خيار المكان للمتبايعين ، فلهب أكثر هم إلى أنها بالحيار بين فسخ البيع وإمضائه ما لم يتفرقا بالأبدان ، ثيروى فيه عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وحكيم بن حزام ، وهو قول عبد الله بن عمر ، وأبي برزة الأسلم ، وإلى ذهب شريع ، وسعيد بن المسين ، والحسن البصري ، والشعبي ، وطاووس ، شريع ، وسعيد بن المسين ، والحسن البصري ، والشعبي ، وطاووس ،

(1) « الوث » ١٧١/٢ في البوع : باب بيع الخيار ، والبخاري ٢٧٦/٢ في البيوع : باب البيمان بالخيار مالم يتفرقا ، وباب كم يجوز الخيار ، وباب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع ، وباب إذا خير احدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع ، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ، ومسلم ( ١٥٣١ ) في البيوع : باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، ورُويَ عن أبي قتادة الأنصاريُّ عن رسولِ الله بَرَائِيَّةِ قال : ﴿ إِيَّا كُمُّ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ وَكَارُهُ الْحَلِيفِ فِي اللَّبِيعِ ، فَإِنْهُ مُنِفَقُ مَمْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّ

وعن أبي ذر ، عن النبي وَإِلَيْ قال : , ثلاثة " لا يَنظُو ُ اللهُ اليم بومَ القيامة ولا يُو كُيم ، ولهُمْ عَفَابِ أَلَمِ " : المنان ، والمُسبِلُ إذارَه ، والمُنتُقُ سلعت باليعين الكاذبة ، "

فالمنانُ بِنَاوِّلُ على وجهبن : أحدُهما من و المِنَّة ، التي هي الاعتداد بالصنيعة ، وهي إن وقعت في الصدقة ، أبطلت الأجر ، وإن كانت في المعروف ، كدَّرت الصَّبْعة ، وقبل من و المن ، وهو النقص ، بريد النقص من الحق والحيانة ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ( وإنَّ لكُ لأجراً غير منون ) [ القلم : ٣ ] أي : غير منقوص . وسمَّي المؤت منوناً ، لأنه ينقص الأعداد .

<sup>(</sup>۱) اخرجه مسلم (۱۳۰۷) ٠

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم ( ١٠٦) في الإيمان : باب بيسان غلظ تحريهم السبال الإذار والمن بالعطية ، وتنفيق السلعة بالحلف وهو في « المسئد » والسنن الاربعة ، قال الطبيي : جمع الثلاثة في قرن ، لان المسبل إزاره هو المتكبر المرتفسع بنفسه على الناس ويحتقرهم ، والمنان انما من بعطائه لا راى من علوه على المعطى له ، والحالف البائع براعي غبطة نفسسه ، وهشم صاحب الحق ، والحاصل من المجموع احتقار الغير ، وابثار نفسه ولذلك يجازيه الله باحتقاره له ، وعدم التفاته إليه ، كما لوح به « لايكلمهم الله » .

# تحربم بيع مال الربا بجنب جزافأ

7.77 - أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز بن أحد الحلال ، أنا أبو العباس الأصم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، ومحمد بن أحمد العارف ، قالا: أنا أبو بكو أحمد بن الحسن الحيري ، فا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا سعيد ، عن أبي الزبير أنه أخيره

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ سَعِمَهُ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ وَسُولُ اللهِ وَسُولُ اللهِ وَسُلِيلًا عَنْ بَيْسِعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لاَ تُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالكَيْلِ الْمُسْتَى مِنَ التَّمْرِ .

هذا حديث صحيح(١) أخرجه مُسلم عن أبي الطاهو أحمد بن عمرو بَنْ سرح ، عن ابن وهب ، عن ابن جريج .

قال الإمام رحمه الله : لا مجوز بسع مال الربا بجنسه جُزافاً للجهل بالتائل حالة العقد ، فلو قال : بعنك صُبرتي هذه من الحنطة بما يقابلها من صُبرتك ، جاز إذا تقابضا في الجلس والفضل من الدينار الكبير ، والصُبرة الكبيرة لباتعها ، فإذا اختلف الجنس ، يجوز بسع بعض بعض جزافاً ، لأن الفضل بنها غير حوام .

 (١) الشافعي ١٨٣/٢ ، وصحيح مسلم ( ١٥٣٠ ) في البيوع : باب تحريم بيع صبرة التمر الجهولة القدر بتمر .

## المكبال والميزان

٣٠٦٣ ــ أخبرنا أبو عبد أنه محمد بن الحسن ، أنا أبو العباس أحمد ان محمد بن مورش بن سلبان المورودي ، أنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز الملكي ، أنا أبو عبيد القاسم ابن سلام ، حدثني أبو المنفر إسماعيل بن عمو ، عن سفيان ، عن حفظة عد طاه وس

عَنِ أَنِنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال : • الْمِلَكُمْيَالُ مِكْمَالُ أَهْلِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مَكْمَالُ أَهْلِ اللَّهِ مِنْ أَنْ أَهْلِ مَكُمَّةً ، (''.

قال الإمام: الحديث فيا يتعلق بالكيل والوزن من حُقوق الله سبعانه وتعالى ، كالزكاة والكفارات ونحوها حتى لا نجب الزكاة في الدرام حتى تبلغ مانتي درهم بوزن مكة ، كلُّ عشرة دراهم وزن سبعة مناقبل ، والصاع في صدقة الفطر صاع أهل المدينة ، كلُّ صاع خمسة أرطال وثلث ، في المعاملات ، فإطلاق ذكر الوزن والكيل محمول على عرف أهل البدالذي تجري المعاملة فيه ، ولا يجوز بسع مال الربا بجنسه إلا متساويين

<sup>(</sup>١) واخرجه أبو د أود ( ٣٣٤٠) في البيوع: باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم الكيال مكيال المدينة ، والنسائي د/٥٥ في الزكاة : باب كم الصاع و ٢٨٤/٧ في البيوع: باب الرجعان في الوزن ، وإسناده صحيح ، وصححه أبن حبان ( ١١٠٥ ) من حديث أبن عباس .

<sup>(</sup>٢) في (ب) إلا ثلث ، وهو خطأ .

## خيار المتبايعين ما داما في مجلس العقر

٧٠٤٧ \_ أخبرنا أبو الحين الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْسِدِ اللهِ نِنِ عَمَرَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : • الْمُتَبَايِعَانِ، كُلُّ واحِدِمِنْهَا بِالْجَيَارِ عَلَى صَاحِيهِ مَا لَمْ بَتَفَرَّقَا إِلاَ بَيْعَ الْجَيَارِ • .

هذا حدیث متفق علی صعته (۱) أخرجه محمد عن عبد الله بن بوئسف وأخرجه مُسلم عن نحیم بن نحیمی ، کلاهما عن مالك .

قال الإمام: اختلف أهل العلم في ثبوت خيار المكان للمتبايعين ، فذهب أكثر هم إلى أنها بالحيار بين فسخ البيع وإمضائه ما لم يتفوقا بالأبدان ، ثيروى فيه عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وحكيم بن حزام ، وهو قول عبد الله بن عمر ، وأبي برزة الأسلمي ، وإليه ذهب شريع ، وسعيد بن المسيئب ، والحين البصري ، والشعبي ، وطاووس ، شريع ، وسعيد بن المسيئب ، والحين البصري ، والشعبي ، وطاووس ،

(1) « الوطا " ٢٧١/٢ في البيوع : باب بيع الغيار ، والبخاري ٢٧٦/٤ في البيوع : باب البيمان بالخيار مالم يتفرقا ، وباب كم يجوز الغيار ، وباب إذا خير الخيار هل يجوز البيع ، وباب إذا خير احدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع ، وباب إذا كان البائم بالخيار هل يجوز البيع ، ومسلم ( ١٥٣١ ) في البيوع : باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين .

ورُويَ عَن أَبِي قَتَادَةَ الأَنصَارِيُّ عَن رَسُولِ اللهِ يَرْتِيَّ قَالَ : ﴿ إِنَّاكُمُ ۗ وَكُثُرَةً ۚ الحَلْفَ فِي اللَّبِيعِ ﴾ فإنَّهُ أَبْنَقُنُ ثُمَّ يَاخِفُ ﴾ (١٠

وعن أبي ذر ، عن النبي رَبِّقُ قال : ﴿ ثَلَالُهُ ۗ لَا يَنْظُورُ ۚ لَهُ ۚ الْجُمْ بِرَمَ القيامة ولا يُو كُيمٍ ، ولهُمْ عَذَابٌ أَلَمٌ ۚ : المَثَانُ ، والمُسبِلُ إِذَارَه ، والمَنْقُ مُسلِمَة باليعِن الكاذبة ، ''

فالمنانُ يَنَاوَّلُ على وجهين : أحدُّ هما من ( المُنَّةَ ) التي همي الاعتداد بالصنيعة ، وهي إن وقعت في الصدقة ، أبطلت الأجر ، وإن كانت في المعووف ، كدَّرت الصنيعة ، وقبل من ( المن ) وهو النقص ، يريد النقص من الحتى والحيانة ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ( وإنَّ لكُ لأجراً غير عنون ) [ القلم : ٣] أي : غير منقوص . وسمّي الموت منوناً ، لأنه منقص الأعداد .

<sup>(</sup>۱) اخرجه مسلم (۱۲۰۷) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم ( ١٠٦) في الإيمان : باب بيسان غلظ تحريم أسبال الإزار والى بالعطية ، وتنفيق السلعة بالحلف وهو في « المسئد » والسنن الاربعة ، قال الطبيعي : جمع الثلاثة في قرن ، لأن المسبل إزاره هو المتكبر المرتفع بنفسه على الناس ويحتقرهم ، والمنان انما من بعطائه لما راى من علوه على المعطى له ، والحالف البائع براعي غبطة نفسه ، وهضم صاحب الحق ، والحاصل من المجموع احتقار الفير ، وابثار نفسه ولفلك يجازيه الله باحتقاره له ، وعدم التفاته إليه ، كما لوح به « لايكلمهم الله » .

وعطاء بن أبي رباح ، وبه قال الزهري ١١٠ والأوزاعي، وابنُ المبارك، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وقال النخعي : لا يثبت خيار ً المكان ، وبلزمُ البيعُ بنفس التواجب وهو قولُ مالك ، والنوري ، وأصحاب الرأي ، وحملوا التفوق المذكور في الحديث على التفوق في الرأي والكلام ، والأوَّل أصعُ ، لأنَّ العِلْم قد استقر بين العامة على أن ملك البائع لا يزول إلا بقبول من جهة المشتري فتأويلُ الحديث على أمر تمعلوم عند العامة إخلاء الحديث عن الفائسة. والدليلُ على أنَّ الموادُّ منه هو التقرقُ ُ بِالأبدانِ مَا رُرِي أَنِ ابنِ عمر كَانَ إذا ابناع الشيء 'يعجبُه أن بجب له، فارق صاحبه ، فمثني قليلًا ، ثمَّ رَجع"، فعمل التفرق على التَّفرق بالأبدان ، وراوي الحديث أعلم بالحديث من غيره .

وروي عن أبي الوضيء قال : كنَّا في غزاة ، فباع صاحب لنا فرسًا له من رجل ، وباتا ليلة ، فلمَّا أردنا الرحيل خاصه ۗ إلى أبي برزة ، نقال أبو برزة : لا أراكما تفرقتما سمعت رسول الله علي يقول : والسِّعان بالحُمار ما لم يَتفر قا ، (٣) .

وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله عَلِيْكِ قال : و المُشَايِعانِ بالحيارِ مالم يتفوَّقا ، إلا أنْ يَكُونَ صَفَقَة خَيَارٍ ، ولا

مجلُ لهُ أَن يُفارِق صاحبُ خَشِية أَن يَستقِلهُ ، (١) فقيه دليل على أن المراد من التقرق تفرق الأبدان ، وقوله : ﴿ خَشَّةَ أَنْ يَسْتَقِلُهُ ، أَرَادُ : خَشَّةَ أَنْ يَفْسَخُ العقد ، فكونَ بمنزلة الاستقالة ، لأن الإقالة لا تعلق لها بمجلس العقد ، بل مجوز بعد النَّفْرَق كما يجوز قبله ، وقوله في الحديث : ﴿ إِلَّا تَسِمُ الْحُبَارِ ، مَعَنَاهُ أن يقولُ أحدُهما لصاحبه : اختر ، فيقول : اخترتُ ، فيكون هـذا إزاماً للبيع منها ، وإن كان الجلسُ قامًا ، ويسقط خيارهُما . وتأوَّلهُ بعضهم على خيار الشرط ، وقال : هـذا استثناه وجع إلى مُفهوم مـذه الحيار معناه : كلُّ واحد منها بالحيار ما لم يتفوَّقا ، فإذا تفوقا ، لزم السِيع إلا أن يتبابعا بشرط خيار ثلاثة أيام، فبنقى خيار الشرط بعد النَّفْوق وهذا تأويل بعيد"، لأن الاستثناء يرجعُ إلى ما ظهر من الكلام، وظاهر الكلام إثبات الحيار ، والاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، والدليل على ذلك ما ٢٠٤٨ \_ أخبرنا عبد الواحد المليحي، أنا أحمد بن عبد الله النعيمي، أنا محمد بن بوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا أبو النعبان ، نا حماد بن زيد ،

نا أبوب ، عن نافع عَن أَبْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ الَّذِي وَيَلِيُّ : ﴿ البَّيْعَانِ بِالْخِيَادِ مَا لَمْ يَتَفَرَّفَا ، أَ وَ يَقُولُ (٣) أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ : أَخَتَرْ ، (٣) .

<sup>(</sup>۱) في (ب) الأزهري وهو خطأ .

<sup>(</sup>٢) اخرجه البخاري ٤/٤٧٢ ، ومسلم ( ١٣٥١ ) ( ٥٥ )

<sup>(</sup>۲) آخرجــه ابــو داود ( ۵۷) ) وآخرجــه ابن ماجــة ( ۲۱۸۲ ) مختصراً دون القصة ، واسناده صحيح .

<sup>(</sup>١٢٤٧) والنسائي ٧/١٥١، ٢٥٢ وإسناده حسن . (٢) قال الحَافظ: كـذا هُو في جميع الطرق بالبـات الواو في

<sup>«</sup> يقول » وفي اثباتها نظر ، لانه مجزوم عطفاً علَى قوله « ما اسم يتفرقا » فلعل الضمة اشبعت كما اشبعت الباء في قراءة من قرأ (إنه من ينقي ويصبر ) ويحتمل أن تكون بعني : الآأن، فيقوا حينتُ بنصب اللام،

<sup>(</sup>٣) البخاري ٢٧٤/٤ ، ورواية موسى بن إسماعيل اخرجها أبو وبه جزم النووي . داود ( ٥٥ ] ؟ وروأية ابن جربج اخرجها مسلم ( ١٥٣١ ) ( ٥٥ ) .

وقال موسى بن إسماعيل ، عن حماد : ﴿ أَوْ يَقُولُ الْحَدْهُمَا لِصَاحِبِهِ : "خَتَرْ ﴾ وقال ابن جريج عن نافع : ﴿ أُو يَكُونَ بِيعُهَا عَنْ خَيَارٍ ، فإذًا كَانَ بِيعُهَا عَنْ خَيَارٍ ، فقد وجب البِيعُ .

فنبت بهذا الحديث أن المراد من الحيار اختيار الزوم البيع قبل التغرق . وتأوله بعضهم على ما إذا باع ، وشرط فيه نفي خيار المكان . واختلف قول الشافعي في صعة مذا البيع ، فلا يصح في قول ، ويصح في الآخر ، ولاخيار .

٢٠٤٩ – أخبرنا عبد الواحد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النُّعيمي أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا قتيبة ، نا ليث ، عن نافع

عَنِ أَنِنِ مُعَرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ : ﴿ إِذَا تَبَايِمَ اللهِ عَلَيْتِهِ قَالَ : ﴿ إِذَا تَبَايِمِ الرَّجُلَانِ ، فَكُلُ وَاحِد مِنْهُمَا الْإِنْجِلَانِ مَا لَمْ يَتَفَرَ قَا ، وَكَانَا جَمِعاً أَوْ يُخْيِرُ أَحَدُ مُمَا الْآخِرَ ، فَتَبَايَعَا عَلى ذَلكَ ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ ، وَإِنْ تَفَرُّ قَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعًا ، وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَ الْبَيْعَ ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ ، .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه ممسلم أيضًا عن قتيبة .

٢٠٥٠ ــ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل الخرقي ، أنا أبو أخسن على بن عبد الله الطبيسفوني ، أنا عبد الله بن عبر المجلسبيني ، نا علي بن محجو ، نا إسماعيل بن تجعفو ، نا عبد الله بن دينار

َ أَنْهُ ۚ سَمِعَ أَبْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : 

﴿ كُلُّ يَيْغَيْنِ لَا يَبِيْعَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَتَفَرُّ قَا إِلاَّ يَبِيْعَ الْجَيَادِ ﴾ .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه محمد عن محمد بن بوسف عن سُفيان ، عن عبد الله بن دينار ، وأخرجه مُسلم عن علي بن محبو . والله الإمام : هذا الحديث يدل على أن الملك لا بحصل المشتري إذا كان في البيع خيار "، واختلف قول الشافعي فيه ، فأصح أقاربله : أن الحيار إذا كان لمها مثل خيار المكان ، أو خيار الشرط إذا شرط لها ، أن الملك موقوف ، فإن تم البيع بينها يحكم بأن الملك كان للمشتري وما حصل من الزوائد في زمان الحيار فله ، وإن فسخ العقد مجكم بأن الملك كان للباتع ، وله الزوائد ، وتصرف المشتري فيه غير نافذ في مُدة الحيار ، وتصرف البائع نافذ ، وهو فسخ المبيع من جهه ، وإن كان الحيار ، أما من له الحيار ، ولا ينفذ تصرف الآخر فيه قبل مُشي الحيار ، أما من له الحيار ، وإن كان الحيار ، أما من له الحيار ، وإن كان المستري ، فتصرف نافذ مضوف المناتع ، فإن كان الحيار ، المستري ، فتصرف نافذ

<sup>(</sup>۱) البخاري ٢٧٩/٤ في البسوع: باب اذا خير احدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع ، ومسلم ( ١٥٣١ ) ﴿ ٤٤ ) في البيوع : باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين .

 <sup>(</sup>۱) البخاري ۲۸۰/۶ في البيوع: باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؛ ومسلم (١٥٣١) (٢٤).

قال الإمام: في الحديث بيانُ أن على البائع إذا علم بما باع عياً أن لا يكتمه ، قال العداء بن خالد: كتب لي النبي بالله : وهذا ما استرى عمد رسول أن من العداء ، فالد بين خالد يسع المسلم المسلم الاداء ، ولا خينة ، ولا غائة ، (١١ .

قال قتادة : الغائلة : الزنا والسَّرقة والإباق (٢) .

وقيل : معنى الغائلة : الحيلة ، أي : لا حيلة عليك في هذا البيسع ، يُغتالُ ، بها مالك ، يقال : اغتالني فلان " : إذا احتال بحيلة يُتلف بها مالك ، وأواد بالداء : الجنون والجذام والبرص ونحوها منا أبرد " به .

والحِبْة : ماكان خبيث الأصل بأن يكون الرقيق من قوم لا مجل سبيهم لعبد لهم ، وكل حرام خبيث . وقال عقبة بن عامر : لا مجيل لامرى و يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبر به (٢١) ، وقبل لإبراهيم : إن بعض النخاسين يقول : جاء أمس من خواسان ، جساء اليوم من سجستان ، فكوهه كراهية شديدة .

وهو إجازة ، والزام البيع قد اشترى النبي بَرَائِيَّةٍ بَكُواً من عمر ، نقال لعبد الله بن عمر تصنع به ماشنت ، (١) لعبد الله بن عمر تصنع به ماشنت ، (١) فكان هذا هبة قبل النفرق .

قال طاووس فيمن يشتري السلعة على الرضى ثم باعها : وجبت له ، والربح له .

۲۰۵۱ – أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّعيمي ، أنا محمد بن يوسف ، أنا محمد بن إسماعيل ، حدّثني تسليان ابن حرب ، نا شعبة ، عن قتادة ، عن صالح أبي الحليل

عَنْ عَبْدِاللهِ بَنِ الْحَارِثِ رَفَعَهُ إِلَى حَكِيْمٍ بَنِ حِزَامٍ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : ﴿ آلْبَيْعَنَانِ بِالْخَيَارِ مَالَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ
قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقا وَ بَيْنَا ، بُورِكَ لَمُهَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ
كَمَّا وَكَذَبا ، مُحِقَتْ بَرَكَهُ بَيْعِهَا » .

هذا حدیث متفق علی صحته (۲) أخرجه مُسلم عن محمد بن مثنی عن مجمی بن سعد ، عن شعبة .

<sup>(</sup>۱) علقه البخاري ٢٦٢/٤ ، ٢٦٣ ، ووصله الترمذي ( ١٢١٦ ) وحسنه وهو كما قال .

 <sup>(</sup>٢) ذكره البخاري عقب الحديث ، وقال الحافظ : وصله ابن مندة من طريق الاصمعي ، عن سعيد بن ابي عروبة عنه قال ابن قرقول الظاهر أن تفسير قتادة برجع الى الخبثة والفائلة معا .

<sup>(</sup>٣) علقة البخاري ٢٦٣/٤ ، ووصله احمد ١٥٨/٤ ، وابن ماجة (٣) ) والحاكم ٨/٢ من طريق عبد الرحمن بن شماسة ، عن عقبة ابن عامر مرفوعا بلغظ « المسلم اخو المسلم لابحل لمسلم باع من الحب بيما فيه عبب إلا بينه له » وإسناده قوي ، وحسنه الحافظ في « الفتح » وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري ٢٨٢/٤ و ١٦٧/٠ ، وقول طاووس الذي بعده علقه البخاري ٢٨٢/٤ عنه بصيغة الجزم .

<sup>(</sup>٢) البخاري ٢٦٣/٤ في البيوع: باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا ، وباب ما يمعق الكذب والكتمان في البيع ، وباب كم يجوز الخيار ، وباب البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، وباب إذا كان البائع بالخيار مل يتفرقا ، وباب إلصدق في البيع مل يجوز البيع ، ومسلم ( ١٥٣٢ ) في البيوع: باب الصدق في البيع والبيان . وقوله: « صدقا » أي من جانب البائع في السوم ، ومن جانب المشتري في الوفاء ، وقوله « بينا "» أي لما في الشمن والمشمن من عيب فهو من جانبهما .

### ابب خبار الشرط

٢٠٥٢ ــ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إحجاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار

عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ عُمَرَ أَنْ رَاجِلاً ذَكَرَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَنْ رَاجِلاً ذَكَرَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَنَّهُ يُخْلَقُهُ : ﴿ إِذَا بَا يَعْتَ فَقُلُ: لا خِلَا بَهَ ، فَقَالَ وَسُولُ إِذَا بَا يَعْ يَقُولُ : لاَخِلاَ بَهَ .

هذا حدیث متفق علی صحته (۱) أخرجه محمد عن عبد الله بن بوشف عن مالك ، وأخرجه مسلم عن علي بن مُحجر وغیره ، عن إسماعیل بن تجفو ، عن عبد الله بن دبنار .

الحِلابة : الحديمة ، وهي مصدر خلبت الرَّجل : إذا خدمت أخلبُهُ عَللًا وخلابة ، وفي المثل : إذا أعالُ الله مُ مُعَالَم ، مُعَالَم ، مُعَالَم ، فاطله عادمة .

قال الإمام وحمه الله : قد مجتج بهذا الحديث تمن لا يرى الحجر على

الحرّ البالغ ، ولو جاز الحجر عليه ، لمنعه الذي يَرَاقِينَ مِن السِيع حين علم ضعف عقله ، وكارة عنيه . وذهب أكثر أهل العلم إلى أن الحرّ البالغ إذا كان مُقسداً لماله سَغيها يُحجر عليه ، وهو قول علي وعثان والزبير ، وبعه قال الشافعي وأحمد وإسحاق حتى قال الشافعي : لو كان فاسقاً يُحجر عليه ، وإن كان غير مُقسد لماله .

واختلف الناس في تأويل هذا الحديث ، وفي جواز رد البيع بالغين فنه بعضهم إلى أنه خاص في أمر حبان بَعل الني بَرَاتِيَّ هذا القول شرطاً في يُرعه، لكون له الرد إذا تبين الغين في صفقه ، وقال بعضهم : الحبر عام في حق كافة الناس إذا ذكر هذه الكلمة في البيع ، كان له الرد إذا ظهر الغين في بيعه ، وهو قول أحمد ، وكان سبله سبيل من باع أو المترى على شرط الحيار .

وذهب أكثر الفقهاء إلى أن البيع إذا صدر عن غير محجور عليه ، فلا ردّ له بالغين ، وقال مالك : إذا لم يكن المشتري ذا بصيرة ، فله

<sup>(1) «</sup> الرطأ » ٢٨٥/٢ في البيوع : باب جامع البيوع ، والبخاري ٢٨٥/٢ في البيع ، وفي الاستقراض: ٢٨٣/٢ في البيع ، وفي الاستقراض: باب ماينمى عن إضاعت المال ، وفي الخصوصات : باب من رد السفيه والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام ، وفي الحيل : باب ما ينهى من الخداع في البيوع ، ومسلم ( ١٥٣٣ ) في البيوع : باب من يخدع في البيوع ، والبيم .

<sup>(</sup>۱) آخرجه ابر داود ( ۳۰۰۱ ) والنسائي ۲۰۲/۷ ) والترمذي ( ۱۲۵۰ ) وقال : حديث حسن صحيح وهو كما قال .

<sup>(</sup>٢) في رواية أحمد من طريق محمد بن إسحاق حدثني نافعونابن عمر : كان رجل من الانصار ، وزاد ابن الجارود في « المنتقى » ( ١٦٥ ) من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقلة ، وهو بغتج الحاء وتشديد الباء .

وعبد آكل الربا

قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الْرُبَّا لَا يَقُومُونَ الْا كَالُونَ الْرُبَّا لَآ يَقُومُونَ الْا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبُّطُهُ ٱلصَّيْطَانُ مِنَ الْمُسَ ذَلِكَ بِأَنْهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرَّبًا ) [ البقرة: ٢٧٥ ] الآية .

آولُهُ ( يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ المُسُ ) الْمُسُ: الْجُنُونُ ، أَيْ : كَمَا يَقُومُ الْمُجْنُونُ فِي حَالِ مُجنُونِهِ إِذَا صُرِعَ ، وَكُلُّ مَنْ ضَرَبَهُ ٱلْبَعِيرُ بِيَدِهِ ، وَقَلْدُ خَبَطَهُ وَتَخَبَّطُهُ ، وَالْجُبُطُ بِاليَدَيْنِ ، وَالزَّبْ بِالرَّجَانِينِ ، وَالْزَبْنُ بِالرَّكَبَيْنِ .

وَقَالَ عَطَاءُ فِي قَولِهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى : ( وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمُوالَ وَالْأُولَادِ : الْإَسْرَاءُ : 1 ] قَالَ : الشَّرْكُ فِي الأَولَادِ : الزُّنَا ، وَفِي الأَمُوالِ : الزُّبَا ، وَقَالَ اللهُ عَزْ وَجَلَّ : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اللهُ وَفِي الأَمُوالِ : الزَّبَا ) إِلَى قَولِهِ : آمَنُوا اللهُ وَذُولًا مَا يَفِي مِنَ الرَّبَا ) إِلَى قَولِهِ : ( وَلا نَظْامُونَ ) [ البقرة : ٣٧٩،٢٧٨ ] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ آخِرُ لَ آيَة نَزَلَتْ عَلَى النَّبِي ﷺ (" )

الحيار ُ إذا كان مغبوناً ، وقال أبو ثور : إذا كان غبناً لا ينغابن النَّاس بنله ، فالبيم فاسد .

قال الإمام: واخديت بدل على جواز شرط خيار في البيع، وذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا يجوز أكثر من ثلاثة أيم، فإن شوط أكثر منها، فسد البيع، وهو قيل الثانعي وأبي حنيفة، لأن الخيار يمنع مقصود البيع، فيكان القياس أن لا يجوز غير أنه جوز خيار الثلاث ، لما روي أن البي يتبيق قال : و من اشترى مصراة ، فهو بالحيار ثلاثة أيام ، ١٠٠ فلا يجوز أن يُزاد عليها إلا بخبر . وقال ابن أبي ليلى : يجوز زائداً بعد أن تكون المدة معلومة كالأجل ، وبه قال أبو بوسع ، وقال مالك : يجوز قدر الحاجة إليه في معرفة المبيع، ففي الثوب بومان وثلاثة ، وفي يجوز قدر أطاجة إليه في معرفة المبيع، ففي الثوب بومان وثلاثة ، وفي الحيوان أسبوع ونحوه ، وفي الأور شهر ونحوه ، وفي الضيعة سنة ونحوها . ولا يجوز شرط أخيار في كل عقد يُشترط فيه قبض العوضين في المجلس مثل عقد العوضين ، وهو عقد السلم ، لأن القبض شرط فيها لكي يتفوقا عن عند عقد الإجارة على أصع الوجوه .

<sup>(</sup>۱) اخرجه البخاري في « صحيحه » ١٥٣/٨

شرح السنة : ج ٨ - م ٤

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم ( ١٥٢٤) ( ١٤) في البيوع : باب حكم المصراة من حديث ابي هريرة ، وفي حسديث حبان بن منقذ عنسد الحميدي في «مسنده » (٦٦٢) والبخاري في تاريخه ، والحاكم في «مسندركه ٢٢/٣ من حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر « اذا بعت فقل لا خلابة وانت في كل سلعة ابتعتها بالخيار تسلات ليسال » هذا لفظ البخاري ، وقد صرح ابن اسحاق بالسماع عنده ، فالحديث قوي .

# ببعع الرطب بالتمر

٢٠٦٨ – أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن عبدالله بن يزييد مولى الأسود بن مسفيان أن زيداً أبا عياش أخبره

أَنْهُ سَأَلَ سَعْدَ بَنَ أَبِي وَقَاصٍ عَنِ البَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ ، فَقَالَ : أَيْتُمُ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : البَيْضَاءُ ، فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : سَيْعَتْ رَسُولَ اللهِ سَيِّلِيَّةِ سُشِلَ عَنْ شِراءِ ٱلتَّمْرِ بِالرُّطْبِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ سَيِّلِيَّةٍ ؛ • أَينَقُصُ ٱلرُّطْبُ إِذَا يَبِسَ ؟ ، فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ ، " ·

قال أبو عيسى : هـذا حديث حسن صحيح . والبيضاءُ : نوع من البُّر أبيض اللون تَ وفيه رخاوة يكون ببلاد مصر ، والسُّلت : نوع آخر غير البُّر ، وقال بعضهم : البيضاء : الرَّطب من السُّلت ، وهذا ألتي بعنى الحديث بدليل أنه شهه بالرطب مع التمو ، ولو اختلف الجنس لم بصح

(1) «الموطأ» ٢/٢/٢ و واخرجه الشافعي في «الرسالة» فقرة (٩.٧) وابر داود ( ٣٥٩ ) ، والترمذي ( ١٦٢٥ ) ، والنسائي ٢٦٨/٢ ، ٢٦٨ وابن ماجة ( ٢٦٨/٢ ) ، وزيد أبو عباش ذكره أبن حبان في الثقات ، وصحح الترمذي وأبن خزيمة وأبن حبان حديثه هذا وقال فيه الدار قطني : ثقة: وله شاهد مرسل جيد عند البيهقي في « السنن » ٢٩٥/٥ من حديث عبد أنه بن أبي سلمة .

النشيه . والسُّلت : حبّ لاقشر عليه . وقوله عليه السَّلام : أينقص الرَّحِبُ إِنَّا السَّلَام : أينقص الرَّحِبُ إِذَا يَبِس ؟ حَوَّال أَنْ تقرير لينهم به على علم الحُحَم ، لا حَوَّال أَلَا يَبِس ؟ لاَنْ انتقاص لرَّحِب بالجَفَاف مَا لا يَجْفَى على عاقل .

وهذا الحديث أصل في أنه لا يجوز بسع شي، من المطعوم بجلسه ، وأحد مها رطب التحور بالتر ، وبيع العنب بالزبيب ، واللحم الراطب بالقديد ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، وإليه ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو برسف ، ومحمد بن الحسن ، وجوزه أبو حنفة وحده .

وأما بسع الرافط بالرافط ، ويسع العنب بالعنب ، فلم يجوزه الشافعي رحمه الله ، لأن النبي يطلق قال : و أيتقص الرطب إذا بيس ، فاعتبر النقارت الذي يظهر بينها في المتعقب عند جفاف الرافط في منع العقد ، فكذلك لا يجوز بسع الرافط بالرطب ، لأنها في المتعقب بجبولا المثل تمرأ ، وجوزه الآخرون ، وكذلك لا يجوز بسع اللحم باللحم ، والربيب بالزبيب . ولا يجوز بسع مطعوم تمطيوخ بجنسه مطبوخاً ، ولا والزبيب بالزبيب . ولا يجوز بيسع مطعوم تمطيوخ بجنسه مطبوخاً ، ولا نيشاً ، ويجوز يسع التمر بالعتق إلا أن يكون في الحديث ندو ولو زالت ، لظهر النقصان في الكيل ، فلا يجوز كبيسع الرطب بالتمر ، وجوز الشافعي بسع عصير العنب بعصير العنب وخله خلا ، فإن كان في أحد الحلين ، أو فيها ماة ، لم يجز ، وكذلك جوز يسع الله باللبن ، والدمن بالله من متاويين في الكيل .

أن اختلف الجنس مثل أن باع عد بر العنب بعصير الرطب ، و لبن الشاة بلبن البقو ، أو دُهن السمسم بدهن الجوز ، يجوز متفاضلاً وجُزافاً بداً ببد ، وكذلك لحم البقر بلحم الشاة على أظهر القولين ، وفيه قول آخو : إن اللحم جنس واحد ، فلا يجوز بسع لحسم الشاة ؛ وكذلك : والبقر إلا على الصفة التي يجوز بسع لحم الشاة بلحم الشاة ؛ وكذلك : لا يجوز بسع أصل ثميء فيه الربا بقرعه ، مثل بسع اللبن بكل ما يتخذ منه من عدير وخل ودبس ، وبسع السمم عما يتخذ منه من دو كسب ١٠٠ ، وكذلك لا يجوز بيسع المنقل باللحق ، ولا بالحبز ولا بالسويق ، ولا يسمع اللدقيق ، ولا الحبز ولا بالسويق ، ولا بسع اللدقيق ، ولا الحبز بالحبز . وجوز مالك بسع المنطة باللدقيق بالبر وزن ، وحوز الأوزاعي بيسع الحبز إدا تحرى أن يكون مثلا بمثل وزن ، وجوز الأوزاعي بيسع الخبز بالحبز وهو قول أبي ثور .

(١) الكسب ، بضم الكاف : عصارة الدهن .

النهبى عن المزابنة والمحاقعة

٢٠٦٩ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد، أنا أبو إحماق الهاشمي ، أخبرنا أبو مُصعب، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ عُمَرَ أَنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَبَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَاللهِ مَا يَطْلِلُهُ نَبَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُزَابَنَةُ : بَيْعُ التَّمْرِ بِالنَّبِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الكَرْمِ بِالزَّبِيبِ كَيْلًا ، وَالْمُؤَابَنَةُ ؛ بَيْعُ التَّمْرِ بِالنَّبِيبِ كَيْلًا ،

هـذا حديث منفق على صعته (١) أخوجه محمد عن إسماعيل بن أبي أويس ، وعبد أله بن بوسف ، وأخوجه مسلم عن يجيى بن مجيى ، كل

و ٢٠٧٠ ـ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبدالله النُّعيمي ، أنا محمد بن إسماعيل ، نا قتية ، نا الليث ،

عَنِ أَبْنِ عُمِرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَسِيعَ ثَمَرَ خَانِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلاً بِشَمْرٍ كَيْلاً ، وَإِنْ كَانَ كَرْمَا أَنْ يَسِيعَهُ بِرَبِيبٍ كَيْلاً ، أَوْ كَانَ ذَرْعاً أَنْ يَسِيعَهُ بِكَيْلِ

كَرْمَا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبِ كَيْلًا ، أَوْ كَانَ زَرْعًا طَعَامٍ ، نَهَى عَنْ ذَلِكُ كُلُهِ .

(1) « الموطأ » ٢٢٤/٢ في البيوع : باب ماجاء في المرابنة والمحافلة ، والبخاري ٢٢٤/٢ في البيوع : باب بيسع المزاينة ، وباب بيع الربيب بالطعام بالطعام ، وباب بيع الزرع بالطعام كيلا ، ومسلم (١٥٤٢) في البيوع : باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا .

شرح البينة : ج ٨ - ٦ ٦

إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَهَى أَنْ يُسِاعَ حَيٍّ بِمَيْتِ ، قَالَ : فَسَالَتُ عَنْ ذَلِكَ الرَّجِلِ ، فأخبرتُ عَنْهُ خَيْراً (١).

قال الإمام : حديث أن المسبب وإن كان مُوسلاً ، لكنه يتقوى بعمل الصحابة ، واستحسن الشافعي مُوسل ابن المسبب ، واختلف أهل العلم في بيع اللحم بالحيوان ، فذهب جماعة من الصحابة إلى تحريه ، رُدي عن ابن عباس أن جزوراً نُحرت على عهد أبي بكر الصديق ، فجماء رجل بعناق ، فقال : أعطوني جزءاً بهذا العناق ، فقال أبو بكر : لا يصلح هذا الا المحامة هذا الا).

وكان القاسم بن محمد ، وابن المسبب ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكو بن عبد الرحمن بحرمون بسع اللحم بالحيوان عاجلا وآجلا ، وقال أبو الزناد : كل من أدركته من الناس ينهون عن بسع اللحم بالحيوان ، وهذا قول الشافعي ، سواء كان اللحم من جنس ذاك الحيوان ، أو من غير جنسه ، وسواء كان الحيوان مما يؤكل لحمه ، أو لا يؤكل .

وذهب جماعة إلى إباحة بيع اللحم بالحيوان ، واختار المزني جوازه إذا لم يثبت الحديث ، وكان فيه قول متقدم بمن يكون بقوله اختلاف لأن الحيوان ليس بمال الربا بدليل أنه يجوز " بيع حيوان بحيوانين ، فييع اللحم بالحيوان بيع مال الربا بما لاربا فيه ، فيجوز " ذلك في القياس إلا أن يثبت الحديث ، فأخذ به ، وندع القياس .

(۱) هو في « مسند الشافعي » ۱۸۳/۲ ، ۱۸۶ ، واسناده ضعيف ، لضعف مسلم بن خالد ، وتدليس ابن جريج ، لضعف مسلم بن خالد ، وتدليس ابن جريج ،

ر) اخرجه الشافعي ( ٨٥) ) بترتيب السندي عن إبراهيسم بن ابي يحيى ، عن صالح مولى التوامة ، عن ابن عباس بنحوه ، وإسنساده ضعيف ، لضعف ابراهيم بن ابي يحيى ، واختلاط صالح مولى التوامة .

# بيدع اللحم بالحبوان

٢٠٦٦ ــ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك، عن زيد بن أسلم

عَنْ سَعِيدِ بَنِ الْمُسَيِّبِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّهِ مِيَّكِلِيَّةٍ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّخْمِ بِالْحَيْوانِ (١) .

ومهذا الإسناد عن مالك عن داوود بن الحصين أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول : كان من ميسر أهل الجاهلية بسع اللحم بالشاة والشاتين .

٣٠٦٧ ... أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز بنَّ أَحد الحلال ، نا أبر العباس الأصم (ح) وأنا أحمد بن عبدالله الصالحي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحييي ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الرَّبيع ، أنا الشافعي ، أنا مُسلم بن خالد عن ابن جريسج

عَنِ الْفَاسِمِ بِنِ أَبِي بَزُةً قَالَ: تَدِمْتُ الْمَدِيْنَةَ ، فَوَجَدْتُ جَرُوراً قَدْ بُجِزَّنَتْ أَجِزَاهً ، كُلُّ بُجِزُه مِنْها بِعَنَاقِ ، فَارَدْتُ أَ أَنْ أَبْتَاعَ مِنْهَا 'جَزْءاً ، فَقَالَ لِي رُجُلُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَـةِ :

<sup>(</sup>۱) « الموطأ » ٢/٥٥/ ، وقال ابن عبد البر : لا أعلمه يتصل من وجه ثابت .

فإن اختلف الجنس مثل أن باع عدير العنب بعدير الوطب ، و لبن الشأة بلبن البقر ، أو دُهن السميم بدهن الجوز ، بجوز متفاضلاً وجُوْاناً يداً بيد ، وكذلك لم البقو بلحم الشأة على أظهر القولين ، وفيه قول آخر : إن اللحم جنس واحد ، فلا يجوز بيسع لحسم الشأة بلحم الشأة بلحم الإبل والبقو إلا على الصغة التي يجوز بيسع لحم الشأة بلحم الشأة ؛ وكذلك : لا يجوز بيسع أصل شيء فيه الربا بفرعه ، مثل بيسع اللبن بكل ما يتخذ منه من عصير منه من زبد وسمن ومعيض ، وبيسع العنب بكل ما يتخذ منه من عصير وخل ودبس ، وبيسع السمسم بما يتخذ منه أمن دهن وكسب (١١) ، ويسع السمسم بما يتخذ منه أمن دهن وكسب (١١) ، ويسع السمسم بما يتخذ منه أمن دهن وكسب (١١) ، ويسع المنقق ، ولا بالحيز ولا بالسويق ، ولا يسع المدقق بالدقق بالبقر بالحيز : وجوز مالك بيسع المدقق بالبر منا بوزن ، وقال مالك : لا بأس بالحيز إذا تحرى أن يكون مثلا بمثل وإن لم يوزن ، وجوز الأوزاعي بيسع الحيز بالحيز وهو قول أيد ودرن .

(١) الكسب ، بضم الكاف : عصارة الدهن .

#### النهى عن المزابنة والمحاقد

٢٠٦٩ ــ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد، أنا أبو إحجاق الهاشمي ، أخبرنا أبو تُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنْ رَسُولَى اللهِ ﷺ نَمَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الكَرْمِ بِالزَّبيب كَيْلاً . وَالْمُزَابَنَةُ : بَيْعُ الكَرْمِ بِالزَّبيب كَيْلاً .

هـذا حديث متفق على صعنه (١) أخوجه محمد عن إسماعيل بن ابي أوبس ، وعبد الله بن بوسف ، وأخوجه مسلم عن مجيى بن مجيى ، كل عن مالك

٢٠٧٠ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله التعميم ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا قتيبة ، نا اللبث ، عن نافع .

عَنِ آَبِنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنَ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ مُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ مُمَرَ حَانِطِهِ إِنْ كَانَ غَطْرَ بِتَمْرِ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ كَوْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعْلَمٍ ، نَهَى عَنْ ذَلَكَ كَلَّهِ .

 <sup>(</sup>١) « الموطأ » ٢٢/٢٠ في البيوع : باب ماجاء في المزابنة والمحافلة :
 والبخساري ٢٢/٤ في البيوع : باب بيسع المزابنة ، وباب بيم الزبيب
 بالزبيب والطمام بالطمام > وباب بيم الزرع بالطمام كيلا ، ومسلم (١٥٤٢)
 في البيوع : باب تحريم بيم الرطب بالتمر إلا في المرايا .

هذا حديث متفق على صعنه (١) وأخرجه مسلم عن قتيبة أيضًا .

٢٠٧١ – أخبرنا عبد الوّهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز بن أحمد الحلال ، نا أبو العبّاس الأصم (ح) وأنا أحمد بن عبد الله الصّالحي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا ؛ أنا أبو بكو أحمد بن الحسن الحيري ، نا أبو العبّاس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا ابن عيينة ، عن اب جريج ، عن عطاه

عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ
وَالْمُخَافَلَةِ ، وَالْمُوَابَنَةِ ، وَالْمُخَافَلَةُ ؛ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الرَّدُعَ
عِمَانَةِ فَرَقِ حِنْطَةً ، وَالْمُوَابَنَةُ ؛ أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرَ فِي رُوُوسِ
النَّخُلِ عِمَانَةِ فَرَقَ ، وَالْمُخَابَرَةُ ؛ كَرَاءُ الأَرْضِ بِالثُلُكِ وَالرَّبِعُ (").
النَّخُلِ عِمَانَةٍ فَرَقَ ، وَالْمُخَابَرَةُ ؛ كَرَاءُ الأَرْضِ بِالثُلُكِ وَالرَّبِعِ (").
وهذا حديث صحيح اخرجه تمسلم عن ابي بكر بن أبي شية وغيره

قال الإمامُ : العمل على هذا عند عامة أهل العلم أن المزابنة والمحاقة باطلة ، ورُروى فيه عن ابن عبّاس ، وزيد بن ثابت، وتسعد ، وأبي مُورِدة، ورافع بن خديج ، وأبي تسعيد (٣) . فالمزابنة : بسعّ النمر على الشهو بجنسه

(۱) البخاري ٢٣٦/٤ ، ومسلم (١٥٤٢) (٧٦) . (٢) الشافعي ١٦٩/٢ ، ومسلم (١٥٣٦) في البيوع : باب النهي

(٣) اما حديث ابن عباس ، فقد اخرجه البخاري ٢٢٢/٤ ، واصا حديث زيد بن ثابت ، فاخرجه ابو داود (٣٠.٧) ، واما حديث ابي هريرة فاخرجه مسلم (١٥٥٥) ، واما حديث رافع ، فاخرجه مسلم (١٥٤١) (٧٠) ، واما حديث ابي سعيد الخدري ، فاخرجه البخاري ٢٣٢/٤ ، ومسلم (١٥٤٦) وفي الباب عن انس اخرجه البخاري ٢٣٧/٤ .

موضوعاً على الأرض ، والمحاقلة أن بسع الزرع بعد استداد الحب بجنه نقياً ، قال ابن جريسج : قلت لعطاء : ما المحاقلة أو قال : المحاقلة في الحرت كهاة المزابنة في النفل سواء وهو تبسع الزرع بالخنطة ، فقلت لعطاء : أفسر للكي جار المحاقلة كما أخبرتني ؟ قال : نعم . وأصل المزابنة من و الزب ، وهو الدفع ، وذلك أن أحد المتابعين إذا وقف على غين فيا استراه أراد فسنج العقد ، وأراد الغان إمضاءه أ ، فترابنا ، أي : تدافعا ، فيكل واحد منها يدفع صاحبه عن حقه ، وخص بسع الثمو على رُؤوس النفل بجنه بهذا الاسم ، لأن المساواة بينها شرط ، وما على الشجر لا يمصر بكيل ولا وزن ، وإنما يكون أ تقديره بالحوس ، وهو حدس وظن ، بكيل ولا وزن ، وإنما يكون أ تقديره بالحوس ، وهو حدس وظن ، لا يؤمن فيه من الثار على الأرض ، أو على الشجر بجنس آخو من الثار على الأرض ، أو على الشجر بجنس آخر والتقابض شوط في الجلس ، فقيض ما على الأرض بالنقل ، وقيض ما على الشعر بالنظر النقل ، وقيض ما على الشعر بالنقل النقل ، وقيض ما بين النقل بالنقل ، وقيض ما بين النقل بالنقل النقل بالنقل النقل بالنقل بالنقل بالنقل بالنقل

وأما المحاقة ، فأصلها مِن و الحقل ، وهـــو القراح والمزرعة ، وبقال للأقرحة : محاقل ومزارع ، وفي المثل و لا بُنبت البقلة إلا الحقة ، وفي الحديث : وما تصنعون بمحاقلكم ، الله أي : بمزارعكم ، فهذا بيعمُ ما مجوح من المحاقل ، فسمي باسمها ، والحقل : هو الزرع الأخضر أيضاً ، ورُوي عن أبي سعيد الحدي عن النبي بيائح أن نهى عن المزابنة والمحاقة قال : عن أبي سعيد الحدي الشر بالسو في رُووس النفل ، والمحاقلة : كواء الأرض بالطعام الله ، ولم يجوز اللك اكتراء الأرض بالطعام ، وجوز الآخرون

<sup>(</sup>١) متفق عليه من حديث رافع بن خديج .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه وقد تقدم .

بشيء معاوم من الطعام كما يجوز بالذِّراهم والدُّنانير ، إنما لا يجوز بما ينبت من تلك الأرض بعد الاكتراء . والخابرة : اكتراء ُ الأرض ببعض ما يخوج منها ، والحُبُو : النصيب ، ومُعمَّى الأكارُ خبراً ، لأنه مخابر الأرض ، وكان أبن الأعرابي يقول: أصل المخابرة من خيبر ، لأن النبي ﴿ كُنَّ كَانَ أقرها في أيدي أهلها على النصف ، فقيل : خابرهم ، أي : عاملُهُم في خبر فتنازعوا ، فنهى عن ذلك ، ثم جازيت بعد ً . وقال مالك : المزابنة: كل ً شيء من الجزاف الذي لا يُعلم كيلهُ ولا وزَّنه، ولا عدُّده أن يُباع بشيء مسمَّى من الكيل أو الوزن أو العدد ، كالطعام المُصَّر من الحنطة والتمو أو الكُرسف أو الكتان ، أو الغول أو ما أشه ذلك من السَّلم لا يُعلم كيلُ شيء منه ، ولا وَزنْه ، ولا عدده بقول لربيًّا: كلُّ سلعتك أو زن ، أو اعدُد ماكان يُعد ، فما نقص من كذا وكذا صاعاً ، أو رطلًا أو عدداً ، فعلى" غرمُه حتى أوفيك تلك النسمية ، وما زاد فلي ، فليس ذلك ببسع ، ولكنهُ الغرر والمحاطرة والقار .

٢٠٧٢ – أخبرنا الإمـام ُ أبو على الحـين بن محمد القاضي ، أنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادي ، أنا أبو بكو محمد بن عمر بن حفص التاجر ، نا السري بن خزيمة ، نا أبو النعمان عارم" ، أنا حماد بن زمد عن أيُّوب ، عن أبي الزبير وسعيد بن مِيناء

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْـدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن اُلمَحَاقَلَةِ والْمُزَابَنَةِ والْمُخَابَرَةِ وَالْمُقَاوَمَةِ ( قَالَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ الْآخرُ:و بَيْعُ السُّنينِ [هِيَا لُمْعَاوَمَةُ ] ،وَعَنِ الثُّنيَّا وَرَّخصَ فِيالعَرابَا هذا حديث صحيح أخرجه مُسلم<sup>(۱)</sup> عن عبيد الله بن عمو القواريري ، (١) (١٥٣٦) ( ٨٥) في البيوع : باب النهي عن المحاقلة والمزابنة.

عن حماد بن زيـد . قال الإمـام : المعـــاومة هي بيـع السُّنين ، اختلف فيها لفظ الراويين ، وقد صع عن مُسلِّهان بن عتيق عن جابر أن النبي مَلِيَّةٍ نهى عن بيع السنين (١٠ . وصورَة بيع السنين : أن يسع ڤر نخبله سنين ثلاثًا أو أربعًا أو أكثر ، فهو فاسدٌ ، لأنه يسعُ مالم يخلق هذا في أبيوع الأعيان ، أما في بيوع الصفات ، فهو جائز وهو أن يُسلم في شيء إلى أجل معلوم . وذلك الشيء منقطع في الحال ، وسيوجد عند الحل غالبًا . وأمَّا الثنيا فهو أن يبسع ثمر حائطه ، ويستثني منه جزءاً غير مَعلوم ، فلا يُصح ، لأن المبيع يصير مجهولًا باستثناء غير المعلوم منه وكذلك لو قال : بعتُك ثمر هذا الحائط إلا صاعاً ، لا يصح ، فإن استثنى جزءاً شائعاً معلوماً بأن قال : بعتك غمر هذا الحائط إلا ثلثه أو ربُّعه بحوز ، وكذلك لو استثنى قمر نخلة أو نخلات بعينها يجوز ، وكذلك لو قال : بعتُكُ هذه الصبرة من الحنطة إلا ثلثها يجوز ، ولو قال : بعتك إلا صاعاً فإن كانت الصَّيْعان مجهولة"، لم يجز ، وإن كانت معلومة مثلًا كانت عشرة أصوع ، جاز ، وجعل كأنه ُ استثنى منها العُشر . وروي عن القاسم بن محمد آنه كان يبيع ثمر حائطه ، ويستثني منه (٢) وعن محمد بن عمرو بن حزم أنه باع غر حائط له باربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بثانثة درهم تمرأ (٣) وعن ان سيرين أنه كان يكره القُطُر قبل: معناه أن يَزِن مُجلَّةٌ من تمر أو عدلًا من المتاع ، ويأخذ ما بقي على حساب ذلك ولا يزنُه . وقال ان الأعرابي: المقاطرة أن يأتي الرُّجل إلى آخر فيقول له: بعني مالك في هذا البيت من التمر مجزافاً بلا كل ولا وزن، فببعه .

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٥٤٣) ( ١٠١) في البيوع: باب كراءالأرض. (٢) اخرجه مالك في « الموطأ » ٢٢٢/٢ وإسناده صحيح .

<sup>(</sup>٣) هو في « الموطأ » ٦٢٢/٢ وفيه انقطاع ·

فإن اختلف الجنس مثل أن باع عد ير العنب بعصير الرطب ، و لبن الشَّاة بلبن البقر، أو دُهن السَّمسم بدهن الجوز، يجوز متفاضلًا وحُزافًا

يدًا ببد ، وكذلك لحم البقر بلحم الشاة على أظهر القولن ، وف قولُ "

آخر: إن اللحم جنس واحد، فلا يجوز بيع لحـــم الشاة بلحم الإبل

والبقر إلا على الصُّغة التي يجوز بسع لحم الشاة بلحم الشاة ؛ وكذلك:

لا يجوز يسع أصل شيء فيه الربا بفرعه ، مثل بسع اللهن مكا ما منخذ

منه من زبد وسمن ومخيض ، وبيـع العنب بكل ما يُتخذ منه من عصر وخل ودبس ؛ وبيسع السَّمسم بما يتخذ منه ُ من دُهن وكُسُس (١) ،

وكذلك لا يجوز بسعُ الحنطة بالدقيق ، ولا بالحنز ولا بالسُّوس ، ولا

بيــع الدقيق بالدقيق ، ولا الحبز بالحبز . وجوز مالك بيــع الحنطة بالدقيق مثلًا بثل ، وهو قول أحمد وإسحاق قالًا : لا بأس ببيع الدقيق بالبُّر

وزيًّا يوزن . وقال مالك: لا يأس بالحيز إذا تحرى أن يكون مثلًا عثل

وإن لم يوزن ، وجوز الأوزاعي بيسم الحبز بالخبز وهو قول أبي ثور ٪ ــ

النهى عن المزابنة والمحاقعة

هـذا حديث متغلق على صحته (١) أخرجه محمد عن إسماعيل من أبي أويس ، وعبد الله بن يوسف ، وأخوجه مسلم عن يجيى بن يجيى ، كل

أَنْ يَبِيعَ ثَمْرَ حَاثِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِشَمْرِ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمَا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبِ كَيْلًا ، أَوْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْل طَعَامٍ ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلَّهِ .

(١) « الموطأ 'n ٢/٤/٢ في البيوع : باب ماجاء في المزابنة والمحاقلة ،

والبخاري ٢٢١/٤ في البيوع: باب بسع المزاينة ، وباب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ، وباب بيع الزرع بالطعام كيلا ، ومسلم (١٥٤٢) في البيوع: باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا .

شرح السنة : ج ٨ - م ٦

(١) الكسب ، بضم الكاف : عصارة الدهن .

٢٠٦٩ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أخبرنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَبَى عَنِ الْلُوَابَنَةِ وَالْمُزَانَبَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالنَّمْرِ كَلِلاً، وَبَيْعُ الكَرْمِ بِالزَّبيبَ كَيلاً •

.٧٠٧ \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبدالله النَّعِيمي ، أنا محد بن يوسف ، نا محد بن إسماعيل ، نا قتية ، نا الليث ، عَن أَبْن عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ

هذا حديث متقلُّ على صعته (١) وأخرجه مسلم عن قتيبة أيضًا .

٢٠٧١ ــ أخبرنا عد الواهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز بن أحمد الحلال ، نا أبو العبَّاس الأصم (ح) وأنا أحمد بن عبدالله الصَّالحي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنَّا أبو بكر أحمد بن الحسن الحبري ، نا أبو العبَّاس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا ابن عيبنة ، عن ا ابن جريج من عطاء

عَنْ جَابِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ وَٱلْمُحَاقَلَةِ ، وَٱلْمُزَابَنَةِ · وَٱلْمُحَاقَلَةُ : أَنْ يَبِيعَ الرُّجُلُ الزَّدْعَ بِمَا نَةٍ فَرَق حِنْطَةً ، وَالْمُزَاَّبَنَةُ ؛ أَنْ يَبِيعَ النُّمَرَ في رُؤوس النُّخُل بِمَا ثَةٍ فَرَقَ ، وَالْمُخَابَرَةُ : كَرَاءُ الأَرْضِ بِالثُّلُثِ وَالرُّابِعِ٣٠٠. وهذا حديث صحيح أخرجه مُسلم عن أبي بكر بن أبي شببة وغيره

قال الإمام : العمل على هذا عند عامة أهل العلم أن المزابنة والمحافلة باطلة ، وُرُوى فيه عن ابن عبَّاس ، وزيد بن ثابتُ، وَسَعد ، وأبي مُحرِيرة، ورافع بن خديج ، وأبي تسعيد ٣٠٠ . فالمزابنة ُ : بياعُ النَّمَر على الشجر بجنسه

(٣) أما حديث أبن عباس ، فقد أخرجه البخاري ٣٢٢/٤ ، وأما حدیث زید بن ثابت ، فأخرجه أبو داود (۳٤.۷) . واما حدیث ابی هر ﴿ هُ فأخرجه مسلم ( ١٥٤٥ ) ، وأما حديث رافع ، فأخرجه مسلم ( ١٥٤١ ) ( ٧٠ ) ، وأما حديث أبي سعيد الخدري ، فأخرجه البخاري ٣٢٢/٤ ، ومسلم (١٥٤٦) وفي الباب عن أنس أخرجه البخاري ٣٣٧/٤ .

موضوعاً على الأرض ، والمحاقلة ؛ تبيع الزرع بعد اشتداد الحب بجنسه نقياً ، قال ابن جريج: قلت لعطاه: ما المحاقة ؟ قال: المحاقة في الحرث كهاة المزابنة في النخل سواء وهو تبيع ُ الزرع بالحنطة ، فقلت العطاء : أفسَّر لَكُم جَارِدٌ الْحُقَة كَمَا أَخْبَرْتَنِي ؟ قَالَ : نعم . وأصل المزابنة من ﴿ الرَّبِّ ﴾ وهو الدُّفع ، وذلك أن أحد المتبايعين إذا وقف على غـبن فيا اشتراه أراد فسخ العقد ، وأراد الغابن إمضاءه ، فتزابنا ، أي : تدافعا ، فكل واحدمنها يدفع ُصاحبه عن حقه ، وخصَّ يسع النمو على رُرُوسَ النظُّ بجنمه بهذا الآمم ، لأن المساواة بينها شرط ، وما على الشجر لا يُعصر بكيل ولا وزن ، وإنا يكونُ تقديره بالخرص ، وهو حدس وظن ، لا يُؤمن فيه من التفائوت ، فأمَّا إذا باع الثمرة على الشجر بجنس آخر من الثار على الأرض ، أو على الشَّعِر ، يَجُوز ، لأنَّ المائلة بينها غير مشرط والتقابض شُوط في المجلس ، فقبضُ ما على الأرض بالنقل ، وقبضُ ما على الشجر بالتخلية .

وأما المحاقلة ، فأصلها مين « الحقل ، وهـــو القواح والمزرعة ، ويقال للأقرحة : محاقبل ومزارع ، وفي المثل ﴿ لا مُبنِّتِ البِّقلةَ ۚ إِلَّا الْحَقلةُ ، وفي الحديث : ﴿ مَا تَصْعُونَ بِمُعَاقِلُكُمْ ﴾ أي : بزارعِكُم ، فهذا بيعُ مَا نجْرِجِ من المحاقل ، فسمي باسمها ، والحقل : هو الزرع الأخضر أيضاً ، ورُوي عن أبي سعيد الحدري عن النبي ﷺ أنه نهى عن المزاينة والمحافلة قال: والمزابنة اشتراؤه النمر بالتَّمر في رُوُوس النخل ، والمحاقلة : كراه الأرض بالطعام") . ولم يجوز مالك اكتراء الأرض بالطعام ، وجوَّز الآخرون

<sup>(</sup>۱) البخارى ٤/٣٣٦ ، ومسلم (٢١٥١) (٧٦) .

<sup>(</sup>٢) الشافعي ١٦٩/٢ ، ومسلم (١٥٣٦ ) في البيوع : باب النهي عن المحاقلة والمزابنة .

<sup>(</sup>١) متفق عليه من حديث رافع بن خديج .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه وقد تقدم .

٢٠٧٢ ــ أخبرنا الإمسام أبو علي الحسين بن محمد القاضي ، أنا أبو كل محمد بن محمد بن محمد بن عمو بن حفص التاجو ، نا السري بن خزيمة ، نا أبو النعان عارم ، أنا حماد بن زيد عن أبي الزبير وسعيد بن ميناه

فليس ذلك ببيع ، ولكنه الغرر والمخاطرة والقار .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رُسُولَ اللهِ عَيِّلِيْ أَنَى عَنِ الْمُحَاقِلَةِ وَالْمُحَاقِفَةِ ( قَالَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ اللهِ عن المحافلة والموالية .

عن حماد بن زيـد . قال الإصام : المعــــاومة هي بيـع السُّلبن ؛ الهتلف فيها لفظ الراويين ، وقد صعَّ عن سُلْبَان بن عتيق عن جابر أن النبي ﷺ مِن عن بيع السنبن " . وصورة بيع السنبن : أن بيبع ثمر نخيلًه سَنَانِ ثلاثًا أو أَرْبِعًا أو أكثر ، فهو فاسدٌ ، لأنه بيبعُ مالمُ نجلتي هذا في أبيوع الأعيان ، أما في بيوع الصفات ، فهو جائز وهو أن يُسلم في شيء إلى أجل معلوم . وذلك الشيء منقطع في الحال ، وسيوجد عند المحل غالبًا . وأمَّا الثنيا فهو أن يبيع ثمر حائطه ، ويستني منه جزءًا غير مَعلوم ، فلا يُصح ، لأن المبسع يصير بجهولًا باستثناء غير المعلوم منه وكذلك لو قال : بعتَكَ ثمر هذا الحائطَ إلا صاعاً ، لا يصح ، فإن استثنى جزءاً شائعاً معلوماً بأن قال : بعتك ثمر هذا الحائط إلا ثلث أو ربُّعه يجوز ، وكذلك لو استثنى ثمر نخة أو نخلات بعينها يجوز ، وكذلك لو قال : بعتُك منه الصبرة من الحنطة إلا ثلثها يجوز ، ولو قال : بعتك إلا صاءًا فإن كانت الصَّيعان مجهولة ، لم يجز ، وإن كانت معاومة مثلًا كانت عشرة أصوع ، جاز ، وجعل كأنه ُ استثنى منها العُشر . وروي عن القاسم بن محمد آنه كان ببيــع ثمر حائطه ، وبـــتثني منه'\*' وعن محمد بن عمرو بن حزم أنه باع ثمر حائط له باربعة آلاف درهم ، واستنى منه بثاغثة درهم تمرأ (٣) وعن أبن سيربن أنه كان بكوه القُطُو قبل: معناه أن يَزِن مُجلَّةٌ من تمر أو عيدلاً من المتاع ، وبأخذ ما بقي على حساب ذلك ولا يزِنْه . وقال ان الأعرابي: المقاطرة أن يأتي الرُّجل إلى آخر فيقول له: بعني مالك في

هذا البيت من التمر مجزافاً بلا كيل ولا وزن ، فيبعه .

 <sup>(</sup>١) اخرجه مسلم (١٥٤٦) ( ١٠١) في البيوع: باب كراءالارض.
 (٢) اخرجه مالك في « الموطأ» ٢٣٢/٢ وإسناده صحيح.
 (٣) هو في « الموطأ» ٢٢/٢٢ وفيه انقطاع.

## النهي عن المزابنة والمحاقب

٣٠٦٩ \_ أخبرنا أبو الحسن الشايرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إحماق الهاشمي ، أخبرنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَبَى عَنِ الْلَّزَابَنَةِ وَٱلْمَوَا بَنَهُ : بَيْعُ النَّمَرِ بِالنَّمْرِ كَلْلاً ، وَبَيْعُ الكَرْمِ بِالزَّبِيبِ كَيْلاً •

هـذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه محمد عن إسماعيل بن أبي أويس ، وعبد الله بن بوسف ، وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى ، كل

. ٢٠٧٠ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبدالله النَّعيمي ، أنا محد بن بوسف ، نا محد بن إسماعيل ، نا قتيبة ، نا الليث ،

عَنِ أَبْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ وَلِيَا إِلَيْ عَنْ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَاثِطِهِ إِنْ كَانَ تَخْلًا بِشَمْرِ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمَا أَنْ بَبِيعَهُ بِزَبِيبِ كَيْلًا ، أَوْ كَانَ ذَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلُّهِ .

فإن اختلف الجنس مثل أن باع عم ير العنب بعضير الوطب ، و لن الشَّاة بلبن البقر ، أو دُهن السَّمسم بدهن الجوز ، يجوز متفاضلًا وجُزافًا يدًا بيد ، وكذلك لحم البقر بلحم الشاة على أظهر القولين ، وفيه قول ً آخر : إن اللحم جنس واحد ، فلا يجوز بيسع لحسم الثاة بلحم الإبل والقر إلا على الصُّغة التي يجوز بيسع لحم الشاة بلحم الشاة ؛ وكذلك: لا يجوز يسع أصل شيء فيه الربا بفرعه ، مثل بسع اللبن بكل عما يتخذ منه من زبد وسمن ومخيض ، وبيسع العنب بكل ما يُتخذ منه من عصر وخل ودبس ، وبيع السَّمسم بما يتخذ منه من دُمن وكُسب (١) ، وكذلك لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ، ولا بالحيز ولا بالسويق ، ولا بيسع الدقيق بالدقيق ، ولا الحبز بالحبز . وجوز مالك بيسع الحنطة بالدقيق مثلًا بمثل ، وهو قول أحمد وإسحاق قالا : لا بأس ببسع الدقيق بالسُّو وزناً بوزن . وقال مالك: لا بأس بالخبز إذا تحرى أن يكون مثلًا بمثل وإن لم يوزن ، وجوز الأوزاعي بيسع الحبز بالحبز وهو قول أبي ثور .

<sup>(</sup>١) « الموطأ '» ٢٢٤/٢ في البيوع : باب ماجاء في المزابنة والمحاقلة ، والبخاري ٢٢١/٤ في البيوع: باب بيع المزاينة ، وباب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ، وباب بيع الزرع بالطعام كيلا ، ومسلم (١٥٤٢) في البيوع: باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا .

شرح السنة : ج ٨ - م ٦

<sup>(</sup>١) الكسب ، بضم الكاف : عصارة الدهن .

هذا حديث منفق على صحة ١٠ وأخرجه مسلم عن فتية أيضاً . ٢٠٧١ \_ أخبرنا عبد العزيز بن الحد الحلال ، أنا عبد العزيز بن أحد الحلال ، نا أبو العبّاس الأصم (ح) وأنا أحمد بن عبدالله الصّالحي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو أحمد بن الحسن الحيوي ، نا الوبياس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا ابن عبينة ، عن الم جرج ، عن عطاء

عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ
وَالْمُخَاقَلَةِ ، وَالْمُوَابَنَةِ ، وَالْمُحَاقَلَةُ ؛ أَنْ يَبِيعَ الرُّجُلُ الزَّدْعَ
عِائَةِ فَرَقِ حِنْطَةً ، وَالْمُزَابَنَةُ ؛ أَنْ يَبِيعَ النَّمَرَ فِي رُؤُوسِ
النَّخُلِ عِانَةٍ فَرَقِ ، وَالْمُخَابَرَةُ ؛ كَرَاءُ الأَرْضِ بِالثَّلُثُ وَالرُّبُعِ '''
وهذا حديث صحيح اخرجه مُسلم عن أبي بكر بن أبي شية وغيره خوده مُسلم عن أبي بكر بن أبي شية وغيره خوده مُسلم عن أبي بكر بن أبي شية وغيره خوده مُسلم عن الله بكر بن أبي شية وغيره خوده مُسلم عن الله بكر بن أبي شية وغيره خوده مُسلم عن الله بكر بن أبي شية وغيره خواده مُسلم عن الله بكر بن أبي شية وغيره مُسلم عن الله بكر بن أبي شيئو الله مُسلم عن الله بكر بن أبي شيئه وغيره مُسلم عن الله بكر بن أبي سيئم عن الهربين المُسلم عن الله بكر بن أبي سيئم عن الهربين الهم عن المُسلم عن المُسلم عن المُسلم عن المُسلم عن المِسلم عن المُسلم عن المِسلم عن المُسلم عن المِسلم عن المُسلم عن ال

قال الإمام : العمل على هذا عند عامة أهل العلم أن المزابنة والمحاقة باطة ، ويُروى فيه عن ابن عبّاس ، وزيد بن ثابت، وسَعد ، وأبي مُورِرة، ورافع بن خديج ، وأبي سَعيد (٣) . فالمزابنة ، بيع الثمر على الشجر بجنسه

موضوعاً على الأرض ، والمحافلة ؛ تبعيمُ الزرع بعد استداد الحبُّ بجنسه نقياً ، قال ان جريبج ؛ قلت لعطاء ؛ ما المحافلة ، قال : الحافلة في الحرت كياة المزابنة في النخل سواء وهو تبعيمُ الزرع باختطة ، فقلت لعطاء : أفسر لكم جابر الحقلة كما أخبرتني ؟ قال : نعم . وأصل المزابنة من والزين ، وهو الله فع ، وذلك أن أحد المتبايعين إذا وقف على غين فيا استراه أراد فسخ العقد ، وأراد الغان إمضاءه ، فترابنا ، أي : تدافعا ، فكل واحد منها يدفع صاحبه عن حقه ، وخص بيع النمو على رُووس النخل بجنسه بهذا الاسم ، لأن المساواة بينها شرط ، وما على الشجو لا يُعصر بكيل ولا وزن ، وإلها يكون تقديره بالحرص ، وهو حدس وظن ، بكيل ولا وزن ، وإلها يكون تقديره بالحرص ، وهو حدس وظن ، بكيل ولا وزن ، وإلها يكون تقديره بالحرص ، وهو حدس وظن من القارع على الشجو بجنس آخر من النارط على الأرض ، أو على الشجو ، يجوز ، لأن المائلة بينها غير شرط والتقابض شوط في الحمل ، نقبض ما على الأرض بالنقل ، وقبض ما على والتقابض شوط في الحمل ، نقبض ما على الأرض بالنقل ، وقبض ما على والتقابض شوط في الحمل ، نقبض ما على الأرض بالنقل ، وقبض ما على والتعابض شوط في الحمل ، نقبض ما على الأرض بالنقل ، وقبض ما على والتعابض شوط في الحمل ، نقبض ما على الأرض بالنقل ، وقبض ما على وقبض ما على وقبض ما على المورد وقبض ما على الأرض ، وقبض ما على الأرض النقل ، وقبض ما على المورد ، وقبض ما على المؤرد ، وقبض ما على الشرود ، وقبض ما على الشعر ، وقبض من النقل ، وقبض ما على الشعر و المنار ، وقبض ما على الشعر و وقبض ما على الشعر و المنار ، وقبض ما على الشعر و المنار المنار

وأما المحاقة ، فأصلها مين و الحقل ، وهـــو القواح والمزرعة ، ويقال الاقوحة : محاقل ومزارع ، وفي المثل و لا يُنبت البقة إلا الحقة ، وفي الحديث : وما تضعون بمحاقلكم ، ١٠٠ أي : بمزارعكم ، فهذا بيعُ ما يخرج

الحديث : ﴿ مَا تَصْعُونَ بِمِعَاقَلَكُمْ ﴾ أنا أي : بَرْارِعِكُمْ ، فَهَا بِيعَ مَا تَخْرِجُ مِنْ الْحَاقُلُ ، وَمُو يَ مِنْ الْحَاقُلُ ، فَلَمْ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

الشجر بالتخلية .

 <sup>(</sup>١) البخاري ٣٣٦/٤ ، ومسلم ( ١٥٤٢ ) (٧٦) .
 (٢) الشافعي ١٦٩/٢ ، ومسلم ( ١٥٣٦ ) في البيوع : باب النهي

<sup>(</sup>١) السافعي (١١٢/ ٠ وقسلم (١١٥٠ ) في البيوع ، باب الما عن المحاقلة والمزاينة .

<sup>(</sup>٣) اما حدیث ابن عباس ، فقد اخرجه البخاري ٢٢٢/٤ ، واصا حدیث زید بن ثابت ، فاخرجه ابو داود (٣٤.٧) ، واما حدیث ابي هریرة فاخرجه مسلم ( ١٥٤٥ ) ، واما حدیث رافع ، فاخرجه مسلم ( ١٥٤١ ) ( ٧٠ ) ، واما حدیث ابي سعید الخدري ، فاخرجه البخاري ٢٣٢/٤ ، ومسلم ( ١٥٤٦ ) وفي الباب عن انس اخرجه البخاري ٢٣٧/٤ .

<sup>(</sup>١) منفق عليه من حديث رافع بن خديج ٠

<sup>(</sup>٢) منفق عليه وقد تقدم ٠

بشيء معلوم من الطعام كما يعبوز بالدراهم والدنائير ، إنا لا يجوز با ينبت من تلك الأرض بعد الاكتراء . والمحابرة : اكتراء الأرض بعض ما يخوج منها ، والحبيب ، والمحتبى الأكار أخبيراً ، لأنه مخابر الأرض ، وكان ابن الأعرابي يقول : أصل المحابرة من خبير ، لأن النبي يتلقع كان النبي عليه سنى نبن ثلاثاً أقوها في أبدي أهلها على النصف ، فقيل : خابرهم ، أي : عاملهم في خبير فنازعوا ، فنهى عن ذلك ، ثم جازت بعد أ. وقال مالك : المزابنة: كل شيء من الجزاف الذي لا أيعلم كيله ولا ورّنه ، ولا عدده أن أبياع بشيء في من الجزاف الذي لا أيعلم كيله ولا ورّنه ، ولا عدده أن أبياع بشيء أو الكتان ، أو الغزل أو ما أب ذلك من السلع لا يعلم كيل أسيء منه ، ولا ورّنه ، ولا عدده أيقول لوبها : كيل سلعتك وكلل لو المتن أو اعداء ، فعلي عرمه حتى أوفيك تلك النسمية ، وما زاد فلي ، وكذلك لو استنق طاهو عدد نا عدن عدن الإمام ألم أبو على الحين بن محد القاضي ، أنا أبو محد بن معد بن محد ب

٢٠٧٢ - احبرنا الإصام ابو علي الحسين بن محمد القاضي ، انا ابو طاهو محمد بن محمد بن محمرش الزيادي ، أنا أبو بكر محمد بن عمر بن حفص التاجر ، نا السري بن خزية ، نا أبو النعان عارم ، أنا حماد بن زيد عن أيّوب ، عن أبي الزبير وسعيد بن مِيناء

عَنْ جَايِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ يَتَطَلِّهُ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ ( قَالَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ واللهُ والزابنة . 

(۱) ( ١٥٣٦) ( ٨٥) في البيوع : باب النهى عن المحاقلة والزابنة .

عن حماد بن زيد . قال الإمام : المعساومة هي بيع السُّنين ، اختلف فيها لفظ الراويين ، وقد صعَّ عن سُليان بن عتيق عن جابر أن النبي والله نبي عن بيع السنين (١) . وصورة بينع السنين : أن ببينع ثمر نخله سَنِين ثلاثًا أو أربعًا أو أكثر ، فهو فاسد ، لأنه بيبع مالم مخلق هذا في ُبيوع الأعبان ، أما في بيوع الصفات ، فهو جائز وهو أن يُسلم . في شيء إلى أجل معلوم . وذلك الشيء منقطع في الحال ، وسيوجد عند الحل غالياً . وأمَّا الثنبا فهو أن ببسع ثمر حائطه ، ويستثنى منه جزءاً غير مَعلوم ، فلا يُصح ، لأن المبيع يصير مجهولاً باستثناء غير المعلوم منه وكذلك لو قال : بعثُك ثمر هذا الحائط إلا صاعاً ، لا يصح ، فإن استثنى جزءاً شائعاً معلوماً بأن قال : بعتك ثمر هذا الحائط إلا ثلثه أو ربُّعه يجوز ، كذلك لو استثنى ثمر نخلة أو نخلات بعنها يجوز ، وكذلك لو قال : معتُّكُ هذه الصعرة من الحنطة إلا ثلثها يجوز ، ولو قال : بعتك إلا صاعًا فإن كانت الصّعان مجهولة"، لم يجز ، وإن كانت معادمة مثلًا كانت عشرة أصوع ، جاز ، وجعل كأنه ُ استثنى منها العُشر . وروي عن القاسم بن محمد أنه كان ببيسع ثمر حائطه ، ويستثني منه ٣٠١ وعن محمد بن عمرو بن حزم أنه باع غر حائط له بأربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بثانئة درهم تمرأ (٣) وعن إن سعرين أنه كان يكره القُطُر قبل: معناه أن يَزِن مُجلَّةٌ من تمر أو عدلاً من المتاع ، ويأخذ ما بقى على حساب ذلك ولا يزنُه . وقال ان الأعرابي: المقاطرة أن ماني الرمجل إلى آخر فقول له: بعني مالك في هذا البت من التمر مُجزافاً بلا كيل ولا وزن ، فيبعه .

 <sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم ( ۱۵{۲) ( ۱۰۱ ) في البيوع : باب كراءالأرض.
 (۲) أخرجه مالك في « الموظا » ۲۲/۲۲ وإسناده صحيح .
 (۳) هو في « الموطا » ۲۲۲/۲ وفيه انقطاع .

أَلاَ وَإِنَّ فِي الْجَلَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَت صَلَحَ الْجُلَدُ كُنَّهُ . وَإِذَا فَسَدَتْ ، فَسَدَ الْجُلِندُ كُلُهُ ، أَلاَ وَهِيَ الْقَلْبُ ، .

هـذا حديث متفق على صحته (١١ أخرجه مــلم عن محمَّد بن عبد الله بن غير الهمداني ، عن أبيه ، عن زكريا ، وقال عبسى عن زكريا : و ومن وقع في الشُّهات وقع في الحرام،

قوله : استبرأ العرضه ، أي : احتاط النفسه .

ما يربينك إلى ما لا يربينك "" .

قال الإمام: هذا الحديث أصل في الورع ، وهو أن ما استبه على الرجل أمر و في التحليل والتحريم ، ولا يُعرف له أصل متقدم ، فالورع أن يجتنه ، واستمر عليه ، واعتاده ، جره ذلك إلى الوقوع في الحرام ، هذا كما روي عن النبي عَلَيْهُ أنه مر بتمرة ساقطة ، فقال: ولو لا أني أخشى أن تتكون من صدقة لأكلتها ١٧٠٠ قال حسان بن أبي سنان: ما رأيت شيئاً أمون من الورع دع

 (١) البخاري ١١٦/١ ، ١١٩ في الإيمان : باب فضل من استبرا لدينه . وفي البيوع : باب الحلال بين والحرام بين ، وبينهما مشتبهات . ومسلم (١٥٩٦) في المساقاة: باب لعن آكل الربا ومؤكله .

(٢) هو في البخاري ٢٥١/٤ في البيوع: باب ما يتنزه من الشبهات ،
 وفي اللقطة: باب إذا وجد تعرة في الطريق ، ومسلم ( ١٠٧١ ) في الركاة :
 باب تحريم الزكاة على رسول الله وآله .

 (٣) علقه البخاري ٢٥٠/٤ وحسان بن أبيسنان هو البصري أحد العباد في زمن التابعين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد بوصله احمد في « الزهد » وأبو نعيم في « الحلية » عنه بلفظ : إذا شككت

# الاتفاء عن الشبهات

قَالَ اللهُ مُسَجَّانَهُ وَتَعَالَى : ( وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْسُواكِ وَالْأُولَادِ ) [ الإسراء : ٦٤ ] قِيلَ : الْمُشَارَكُةُ فِي الْأَمُوالِ : اكْتِسَابُهُا مِنَ الْحُرَامِ ، وَإِنْفَاقُها فِي الْمُقَاصِي ، وَفِي الْأُولَادِ خُبْثُ الْمُنَاكِحِ ، وَقَالَ الْأَنْهُرِيُّ : مَعْنَاهُ : ادْعُهُم إِلَى تَحْرِيْمِ مَا أَحَلَ اللهُ مِثْلُ (" الْبَحِرَةُ وَالسَّائِيَةِ وَأَوْلادِ الزِّنَا .

٣٠٣١ \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبدُ الله النعيمي ، أنا تحمد بن عبدُ الله النعيم النعيم الذكريا ، عن عامر قال :

سَعِفَ النَّعْهَانَ بَنَ بَشِيرٍ يَقُولُ : سَعِفُ رَسُولَ اللهِ ﷺ في يَقُولُ : ﴿ اَلْحَلَالُ بَيْنُ ، وَالْحَرَامُ بَيْنُ ، وَ بَيْنَهُمَا مُشَبَّهاتُ لاَ يَعْلَمُها كَثِيرُ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنِ أَنْقَى الْمُشَبَّهَاتِ ، اَسْتَبَرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الْمُشَبَّهاتِ كَراعٍ يَرْتَى حَولَ الْحَمَى نُوشِكُ أَنْ نُوا قِقَهُ ، أَلا وَإِنَّ لَكُلُ مَلكِ خِي ، أَلا إِنْ حَي اللهِ يَحَادِمُهُ ، يُوا قِقَهُ ، أَلا وَإِنَّ لَكُلُ مَلكِ خِي ، أَلا إِنْ حَي اللهِ يَحَادِمُهُ ،

<sup>(</sup>١) في ( ب ) من .

بشيء معنوم من الطعام كما يجوز بالذَّراهم والدُّنانير ، إنما لا يجوز بما ينبت من تلك الأرض بعد الاكتراء . والمخابرة : اكتراء الأرض ببعض ما يخوج منها ، والخبر : النصيب ، ومُعمَّى الأكار ُ خيراً ، لأنه مخابر الأرض ، وكان بن الأعرابي يقول: أصل المخابرة من خبر ، لأن النبي ﷺ كان أقرها في أيدي أهلها على النصف ، فقيل : خابرهم ، أي : عاملُهُم في خيبر فتنازعوا ، فنهي عن ذلك ، ثم جازت بعد ُ . وقال مالكُ : المزاينة: كلُّ ا شيء من الجزاف الذي لا يُعلم كيلهُ ولا وزَّنه، ولا عدُّده أن يُباع بشيء مسمَّى من الكل أو الوزن أو العدد ، كالطعام المُصُّر من الحنطة والتمر أو الكُرسف أو الكتان ، أو الغزِّل أو ما أَشُهُ ۚ ذَلْكُ مِن السَّلْمِ لاتُعلُّمْ كيلُ شيء منه ، ولا وَزنْه ، ولا عدده علاه عليها : كل سلعتك أو زن ، أو اعدُد ما كان يُعد ، فما نقص من كذا وكذا صاعاً ، أو رطلًا أو عدداً ، فعلى غرمُه حتى أوفيك تلك التسمية ، وما زاد فلي ، فليس دلك ببيسع ، ولكنه الغرر والمخاطرة والقار .

٢٠٧٢ ــ أخبرنا الإمــام ُ أبو على الحسين بن محمد القاضي ، أنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادي ، أنا أبو بكر محمد بن عمر بن حفص التاجر ، نا السري بن خزيمة ، نا أبو النعمان عارم ، أنا حماد بن زيد عن أيُّوب ، عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء

عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن اُلمَحَاقَلَةِ والْمُزَاتِنَةِ والْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ اَلْآخِرُ وَبَيْعُ السَّنينِ [هِيَا لُمُعَاوَمَةُ ] ،وَعَنِ الثُّنيَّا وَرَّحْصَ فِيالعَرابَا هذا حديث صحيح أخرجه مُسلم(١) عن عبيد الله بن عمر القواربري ، (١) (١٥٣٦) ( ٨٥) في البيوع : باب النهي عن المحاقلة والمزابنة.

عن حماد بن زيد . قال الإمام : المعاومة هي بيع السُّنين ، الحتلف فيها لفظ الراويين ، وقد صعُّ عن مُسلِّيان بن عتيق عن جابر أن النبي يَرَاكِ نهى عن بيع السنين (١١ . وصورَة أبيع السنين : أن بييع ثمر نخيله سنين ثلاثًا أو أربعًا أو أكثر ، فهو فاسد" ، لأنه بيبع مالم بخلق هذا في ُبيوع الأعيان ، أما في بيوع الصفات ، فهو جائز وهو أن يُسلم في شيء إلى أجل معلوم . وذلك الشيء منقطع في الحال ، وسيوجد عند المحل غالبًا . وأمَّا الثنيا فهو أن يبيع ثمر حائطه ، ويستثني منه جزءًا غير مَعاوم ، فلا يُصح ، لأن المبيع يصير مجهولًا باستثناء غير المعلوم منه وكذلك لو قال : بعنك ثمر هذا الحائط إلا صاعاً ، لا يصح ، فإن استثنى جزءاً شائعاً معاوماً بأن قال : بعتك ثمر هذا الحائط إلا ثلثه أو ربُّعه يجوز ، وكذلك لو استثنى ثمر نخلة أو نخلات بعينها يجوز ، وكذلك لو قال : بعتُك هذه الصيرة من الحنطة إلا ثلثها يعوز ، ولو قال : بعتك إلا صاعاً فإن كانت الصَّيْعان مجهولة"، لم يجز ، وإن كانت معاومة مثلًا كانت عشرة أصوع ، جاز ، وجعل كأنه ُ استثنى منها العُشر . وروي عن القاسم بن محمد أَنه كان يبيع ثمر حائطه ، ويستثني منه" وعن محمد بن عمرو بن حزم أنه باع ثمر حائط له بأربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بثانثة درهم تمرأ (٣) وعن ان سيرين أنه كان يكوه القُطُو قبل: معناه أن يَزِن مُجلَّةٌ من تمر أو عِدلًا من المتاع ، ويأخذ ما بني على حساب ذلك ولا يزنَّه . وقال ان الأعرابي: المقاطرة أن يأتي الرُّجل إلى آخر فقول له: بعني مالك في هذا البت من التمر مُجزافاً بلا كل ولا وزن ، فيبعه .

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٥٤٦) (١٠١) في البيوع: باب كراءالأرض.

<sup>(</sup>۲) اخرجه مالك في « الموطأ » ٢٢٢/٢ وإسناده صحيح .

<sup>(</sup>٣) هو في « الموطأ » ٦٢٢/٢ وفيه انقطاع .

الرخصة فى العرابا

٣٠٧٣ \_ أخيرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز بن

أحمد الحلال ، نا أبو العبَّاس الأصم ( ح ) ، وأخبرنا أحمد بن عبــد الله الصالحي ، ومحمد بن أحمد العارف قالا : أنا أبو بكر أحمـد بن الحسن الحيري ، فا أبو العبَّاس الأصم ، أنا الرَّبيع ، أنا الشافعي ، أنا سُفيان عن بچى بن سعد ، عن الشهر بن يسار قال : سمعت

سَهْلَ بْنَ أَبِي حَشْمَةً يَقُولُ : نَهِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ ، إلاَّ أَنَّـهُ رَخُصَ فِي العَرِيَّةِ أَنْ 'تَيَاعَ ِ بخَرْصها تَمْرأ بأكْلُهَا أَهْلُهَا رُطَياً

هذا حديث متفق على صحته ١١١ أخرجه محمد عن على بن عبد الله ، وأخرجه تمسلم عن عمرو الناقد وان غير ، كل عن تُسفيان .

٢٠٧٤ ــ أخبرنا أبو الحسن الشَّبرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أخبرنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع ، عن عد

عَنْ زَيْدُ بْنِ ثَابِتِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْحَصَ لِصَاحِب العَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بَخَرْصِهَا مِنَ النَّمْرِ •

هذا حديث منفق على صعته (١) أخرجه محمد عن عبد الله بن تمسلمة وأخرجه مُسلم عن مجيى بن مجيى ، كلاهما عن مالك

العربيَّة : أن يبسع ثمر نخلات معلومة بعد بُدرِّو الصَّلاح فيها خرصاً بالنمو الموضوع على وجه الأرض كبلًا ، استثناها الشرع من المزابنة بالجواز ، كما استثنى السلم بالجواز عن بيع ما ليس عنده . مميت عويَّة ، لأنها تحريت من جملة التحريم أي : خرجت ، فعيلة بعنى فاعلة ، وقيل : لأنها تمريت من جملة الحائط بالحرص والبيع ، فعريت عنها ، أي : خرجت ، وقيل : هي مأخوذة من قول القائل : أعريتُ الرجلُ النخلة ، أي : أطعمته ، فهو يعروهــا متى شاء ، أي يَانيها فيأكل رُطبها ، يُقال : تحروت الرُجل: إذا أنيتهُ تطلبُ معروف، ، فأعراني ، أي: أعطاني ، كما يقالُ : طلب إلي وأطلبتُه ، وسألني فأسألتُه ، فعلى هذا هي وفعيلة، بعني ومفعولة،

وذهب أكثر الفقهاء إلى ما ذكرنا في تفسير العربيّة ، وهو أن يسيع الرُّطب على الشجرة بالتمر على الأرض في قدر "معلوم لا يجاوزه ، وإليه ذهب الأوزاعي" والشافعي ،وأحمد وإسعاق ، وأبو عبيد ، لأن النبي بَرَائِيْجُ استثناها من المزابنة . ٧٠٠٥\_ أخبرنا عبد الوتهاب بن محمدالكسائي ، أنا عبدالعزيز بن أحمد الحلال

<sup>(</sup>١) الشافعي ٢٠/٢ ، ١٧١ ، والبخاري ٤/٤٣٦ في البيوع : باب بيع الشمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة ، وفي الشرب : باب الرجل يكون له تمر او شرب في حائط او في نخــل ، ومـــلم ( ١٥٤٠ ) ( ٦٩ ) في البيوع : باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا .

<sup>(</sup>١) « الموطأ » ٢٢/٢ ، ٦٢٠ ، والبخاري ٣٢٢/٤ في البيوع : باب بيع المزابنة ، وباب تفسير العرايا ، وفي الشرب : باب الرجل يكون له ممر او شرب في حائط او نخل ، ومسلم ( ١٥٣٩ ) (٦٠ ) ٠

أنا أبو العباس الأصم (ح) وأنا أحمد بن عبد الله الصَّالحي ، وعمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيبري ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا سُفيان ، عن ابن جربج ، عن عطاء

عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ . وَالْمُزَابَنَةُ : بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ ، إلاَّ أَنَّهُ رَخْصَ فِي ٱلْعَرَايَا

وهذا حديث مُتفق على صعته (١٠ أخرجاه من أوجه عن ابن جريج. فتبت بهذا أن العرابا من جنس المؤابنة ، ولا تصع الإ باعتبار المائلة ، فيخرص النخل ، فيقال أ: قرمًا إذا تجف يكون كذا ، فيبيعه بغدره من التمر كيلا، ويقبض مشتري التمر التمز ، ويُخلي بين مشتري الرطب والنخلة في مجلس العقد يقطعه من شاء ، فإن تفرقا قبل ذلك ، كان فلسداً . وقال مالك : العريق أ: أن يعري الرجل فرة نخلة أو نخلتن فيعطها رجلًا ، ثم يتأذى بدخوله ، فشترها منه بالتمر . وقال سمفان

ابن حسبن : العرابا نخل كانت توهب للساكين ، فلا يستطيعون أن ينتظروا جا ، رُخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر . وَصورتُها عند أبي حنيفة أن يعري الرُجل من حائطه فمر نخلات ، ثم يبدو له فيطلها ويُعطيه مكانها تمراً . والحديث يرد هذا حيث قال : و إلا أنه رخص في العربة أن تباع بخرصها تمراً ، وليس فها ذكروا سع ، ولأنها مُستئناة

من المزابنة ، والمزابنة ، بيع الرطب بالتمر ، والظاهر أن المستنى يكون من جنس المستنى منه ، وروى الشافعي خبراً فيه ، قلت لمحمود بن ليد أو قال محمود بن ليد لرجل من أصحاب النبي يَرَافِيّهِ ، إما زيد بن ثابت ، وإما غيره : ما عرايا كم هذه ؟ فقال – وسمى رجالاً محتاجين من الأنصار : شكوا له للنبي يَرَافِيّهِ أن الرطب بأني ، ولا نقد بأيديم يبتاعون به رُطباً بأ كلونه مع الناس ، وعندهم فضول من قوتهم من التمر ، فرخت لهم أن يبتاعوا العرايا بجَرْصِها من التمر الذي في أيديم بأكلونها وطاً (١١) .

<sup>(</sup>١) الشافعي ١٧١/٢ ، والبخاري ٣٣٢٠ ، ٣٢٢ في البيوع : باب بيع الشعر على رؤوس النخل بالذهب والفضة ، وباب بيع الشعار قبل أن يبدو صلاحها ، وفي الزكاة : باب من باع ثماره أو نخله ... ومسلم ١٠ (١٥٣٦) .

<sup>(1)</sup> ذكره الشافعي في « اختلاف الحديث » الذي بهامش « الأم ه ٣٢٧/٧ ، ونقل الحافظ في « الفتح » ٣٢٨/٤ عن ابن المنذر قوله : هذا الكلام لا !عرف احدا ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي : هذا الحديث لم يذكر انشافعي إسناده ، وكل من ذكرناه إنها حكاه عن الشافعي ولم يجد البيهقي في « الموفة » له إسنادا ، ولعل الشافعي أخذه من سير الواقدي ، وقد وهم ابن قدامة المقدسي في « الكافي » في عزوه هذا الحديث للبخاري وسلم .

رسول الله ﷺ بيقين .

قال الإمام: وهذا هو الأصع. وفي حديث جابر إلى أربعةأوسق ١٠٠ فثبت أن الرَّخصة فيا دون خمـة أوسق والله أعلم.

ويجوز بيع العرايا في العنب على الشجرة بيعه بخرصه من الزبيب فيا دون خمة أوسُق كما في ثمر النغل ، وقد رُوي عَنْ رافع بن خديج وسهل بن أبي حمه أن رسول الله عَلَيْ نمى عَنْ بَيع المزابَّةِ: النُّمرِ بالتمر إلا لأصحاب العرايا ، فإنه قسد أذن لهم ، وعن بيع العنب بالزُّيب ، وعن كل ً فم بجرصه (١٠).

(۱) اخرجه احمد ٣٦./٣ وصححه ابن خزیمة وابن حبان (۱۱۲۱) والحاكم اخرجوه كلهم من طریق ابن إسحاق حدثني محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين اذن لاصحاب العرايا أن يبعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والأربع ، وإسناده قوي ، وقد ترجم عليه

ابن حبان: الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق. (٢) أخرجه الترمذي ( ١٣٠٣) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأخرجه مسلم ( ١٥٤٠) ( ٧٠) الى قوله فإلسه قد أذن لهم فيه . . . . . در العربة

٢٠٧٦ – أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مصعب ، عن مالك ، عن داوود بن الحصن ، عن أبي أبي أحمد

عَنْ أَبِي هُويْرَةَ أَنْ رُسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْسِعِ العَرَايَا يِخَرْصِهَا فِيهَا دُونَ خَسَةً أَوْسُقٍ ، أَو فِي خَسَةٍ أُوسُقٍ يَشُكُ ذَاوُود فِي خَسْةً أَوْ دُونَ خَسْةٍ .

هذا حدیث متفق علی صحته (۱۱ أخرجه ٔ محمد عن مجمی بن قزعة وغیره وأخرجه مُسلم عن مجمی بن مجمی ، کل عن مالك .

و في هذا الحديث بيانُ أن الرخصةَ في بيع الرَّطب بالنمو ،إذ لا َحظو .. في شيء بما ذهب إليه أصحابُ الرأي ، فيحتاج إلى رخصة أو تقدير .

ولا يصع بسع العرايا في أكثر من خمة أرستى ، وبجوز في أقل منها ، أما في الحمة الأوستى ، قال الشافعي : لا أفسخه ، قال المزني : يلزمه في أصله أن يفسخ البسع في خمة أوسى ، لأنها شك ، وأصل يسع الثمر في رؤوس النخل بالتمر حرام "بيقين ، فلا يجل منه إلا ما رخص فه

 <sup>(</sup>١) « الموطأ " ٢٢٠/٢ والبخاري ٢٣٣/٤ في البيوع : باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والغضة ، وفي الشرب : باب الرجل بكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل ، ومسلم ((١٥٤١) في البيوع .

٢٠٧٢ – أخيرنا الإمــام ُ أبو على الحــين بن محمد القاضي ، أنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الزبادي ، أنا أبو بكو محمد بن عمو بن حفص التاجر ، نا السري بن خزيمة ، نا أبو النعمان عارم ، أنا حماد بن زيد عن أيُّوب ، عن أبي الزبير وسعيد بن مناء

عَنْ جَارِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن اُلمَّا قَلَةِ والْمُزَابَنَةِ والْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ ( قَالَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ الآخرُ و بَيْعُ السُّنينِ [هِيَ الْمُقَاوَمَةُ] ،وعَنِ النُّنيَّا وَرَحْصَ فِيالعَرابَا هذا حديث صحيح أخرجه مُسلم(١٠)عن عبد الله بن عمو القواريري ، (١) (١٥٣٦) ( ٨٥) في البيوع: باب النهي عن المحاقلة والمزابنة.

عن حماد بن زيـد . قال الإمـام : المعـــاومة هي بيـع السُّنين ، اختلف فيها لفظ الراويين ، وقد صعٌّ عن سُلمان بن عتيق عن جابر أن النبي عِنْ نِمَ عن بِيعِ السنين " . وصورة بيع السنين : أن بيبع ثر نخيله سنين ثلاثًا أو أربعًا أو أكثر ، فهو فاسدٌ ، لأنه بيع ُ مامْ يخلق هذا في ُبيوع الأعيان ، أما في بيوع الصفات ، فهو جائز وهو أن يُسلم في شيء إلى أجل معلوم . وذلك الشيء منقطع في الحال ، وسيوجد عند الحل غالياً . وأمَّا الثنيا فهو أن يبيع ثمر حائطه ، ويستني منه جزءاً ﴿ غير مَعلوم ، فلا يُصح ، لأن المبيع يَصير بجهولًا باستثناء غير المعلوم منه وكذلك لو قال: بعتك ثمر هذا الحائط إلا صاعاً ، لا يصح ، فإن استشى جزءاً شائعاً معلوماً بأن قال : بعتك فمو هذا الحائط إلا ثلثه أو ربُّعه يجوز ، وَكَذَلُكُ لُو اسْتَنَىٰ قُمْ نَحْلَةً أَوْ نَخْلَاتُ بَعِيْهَا يَجُوزُ ، وَكَذَلْكُ لُو قَالَ : بعتُك منه الصبرة من الحنطة إلا ثلثها يجوز ، ولو قال : بعتك إلا صاعاً

فإن كانت الصَّيْعان مجهولة"، لم يجز ، وإن كانت معلومة مثلًاكانت عشرة

أصوع ، جاز ، وجعل كأنه ُ استثنى منها العُشر . وروي عن القاسم بن محمد آنه کان بیسع ثمر حائطه ، ویستثنی منه'۲۰ وعن محمد بن عمرو بن حزم

أنه باع ثمر حائط له بأربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بثانثة درهم تمرأ (\*\* وعن أن سيربن أنه كان يكوه القُطُو قبل: معناه أن يَزِن مُجلَّةٌ من تمر

أو عِدلاً من المتاع ، وبأخذ ما بقي على حساب ذلك ولا يَزِنُ . وقال انِ الأعرابي: المقاطرة أن يأتي الرُجل إلى آخر فقول له: بعني مالك في هذا البيت من التمر مجزافاً بلا كيل ولا وزن، فببعه . (١) اخرجه مسلم (١٥٤٣) (١٠١) في البيوع: باب كراءالأرض.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مالك في « الموطأ » ٢٢/٢ وإسناده صحيع .

 <sup>(</sup>٣) هو في « الملوطأ » ٢٢٢/٢ و فيه انقطاع ٠

وضع الجائح:

٢٠٨٣ ـ أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكيسائي ، أنا عبدالعزيز بن أمد اخلال ، أنا أبو العباس الأصم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبــــد الله الصالحي ، ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيري ، نا أبو

العبَّاس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا سُفيان ، عن مُعَيِّد بن قيس ، عن سُلجان بن عَتِيق

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللهِ ا

هـذا حديث صحيح (۱۲) أخرجه مسلم عن يشر بن الحكم ، وعموه الناقد ، عن حفان بن عينة

الناقد ، عن سقيان بن عينه . الجوائع : هي الآفاتُ التي تصيب الثار ، فتهلكمُها ، أيقالُ : جاحمُم

الدّهر ُ يجوحُهم ، وأجاحهم الزمانُ : إذا أصابِهُم بمكروه عظيم . والأمرُ بوضع الجوائع عند أكثر الفقهاء أمرُ نـدب واستعباب من طريق المعروف ، وهو أن تمن باع فمرة على الشجو ، وسلم إلى المشتري آسِيع الشّار حتى تذهب العاهة ' فقيل اهبد الله : منى ذلك ؟ قال : ' طلاع الله بالأربا (١٧) . والمراد ' منه عند الآخوين حقيقة بدو ' الصلاح بدليل ما روينا من الأحاديث ، وإضافته إلى طلاع النربا من حيث إن 'بدو ' الصلاح في النال يكون بعد طلاعها غالباً . وروى عيسل ' بن 'سفيان ، عن عطاه ، عن النبي عليقي أنه قال : و ما طلع النجم فظ وفي عن أبي هريرة ، عن النبي عليقي أنه قال : و ما طلع النجم فظ وفي الأرض من العاهة شيء ' إلا را نع م (٢) وعيسل ' بن 'سفيان أبو قوة البربوعي من أهل البصرة فيه نظر . وأواد بالنجم : الثربا ، وطاوعها بالقداة مع الصبع ، وذلك لئلات عشرة تخلو من أيار .

يُؤدي الزَّكَاةَ مَن موضع آخر ، لأن النبي بَرَائِلِثَةِ أَجَاز بِسِعَ النَّهَ بَعَد بِدُو السَّلَاحِ مِن غَـير أَن مُخِصٌ مِن لم يجب عليه الزَّكَاة بمن وجبت عليه . . . والشافعي فيه أقاويل أحدُها: أن " البيسع باطل ، والشاتي بالحيار إن والمشتري الحيار ، والثالث: في قدر الزّكَاة باطل ، والمشتري بالحيار إن شاه أجاز في الباقي بحصته من الشمر ، وإن شاه ، فسخ البيع . ولو باع حمل الباذنجان والقتاء بعد رُبدو " الصلاح فيه \_ وهو أن يظهر في الحريز أو الناشج ، وفي الباذنجان والقتاء أن يتناهى عظمه أو عظم تبضه \_ فحائز أو النشج ، وفي الباذنجان والقتاء أن يتناهى عظمه أو عظم تبضه \_ فحائز

ويترك حتى يتلاحق صغاره بكباره ، وما نبت بعده ، فللبائع ، وعند مالك

ومجتبح بهذا الحديث من يجوز مبيع المال بعد وجوب الزكاة فيه ، ثم

يكون ُ المشتري ما نبت حتى تنقطع ثمرته .

<sup>(</sup>۱) هو ان يبيع ثمرة نخله لاكثر من سنة ، نهى عنه ، لانه غرد وبيع ما لم يخلق ، « نهاية » . (۲) الم الم يحلق ، « المالا ) .مسلم ( ١٥٠١ ) ( ١٠١ ) في السمع : ناب

 <sup>(</sup>۲) الشافعي ۱۷۲/۲ ، ومسلم (۱۵۳۱) (۱۰۱) في البيوع: باب كراء الارض و (۱۵۶۶) في المساقاة: باب وضع الجوائح .

 <sup>(</sup>۱) تقدم تخریجه قریباً .

<sup>(</sup>١/خرجه احمد ٣٨/٢ و ٣٤١ وعسل وإن كان ضعيفا كما قال المسنف ، لكن تابعه ابو حنيفة كما مر في ص ٩٣ ، فالحديث صحيح.

عن حماد بن زيـد . قال الإمـام : المعــــاومة هي بيـع السُّنبن ؛ المختلف فيها لفظ الراويين ، وقد صع عن سُليان بن عتيق عن جابر أن النبي بَرَافِيَّ نمى عن بيع السنين (١١٠ . وصورَة بيع السنين : أن بيبع ثر نخيله سَنَين ثلاثًا أو آربعًا أو أكثر ، فهو فاسدُّ ، لأنه بيع ُ مالم مخلق هذا في أبيوع الأعيان ، أما في بيوع الصفات ، فهو جائز وهو أن يُسلم في شيء إلى أجل معلوم . وذلك الشيء منقطع في الحال ، وسيوجد عند المحل غالبًا . وأمَّا الثنيا فهو أن ببيع ثمر حاَّنطه ، ويستثني منه جزءاً غير مُعلوم ، فلا يُصح ، لأن المسمع بصير مجهولًا باستثناء غير المعلوم منه وكذلك لو قال : يعتَك ثمر هذا الحائط ۚ إلا صاعاً ، لا يصح ، فإن استثنى جزءاً عَائمًا معادِمًا بأن قال : بعتك ثمر هذا الحائط إلا ثلثُهُ أو ربُّعه يجوز ، وكذلك لو استثنى ثمر نخلة أو نخلات بعينها يجوز ، وكذلك لو قال : بعثُك هذه الصبرة من الحنطة إلا ثلثها يجوز ، ولو قال : بعثك إلا صاعاً فإن كانت الصَّعان مجهولة"، لم يجز ، وإن كانت معلومة مثلًا كانت عشرة أصوع ، جاز ، وجعل كانه أستثنى منها العُشير . وروي عن القامم بن محمد آنه کان بیسیع ثمر حائطه ، ویستثنی منه<sup>۱۷۱</sup> وعن محمد بن عمرو بن حزم أنه باع ثمر حائط له باربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بثائثة درهم تمرأ (٣) وعن أن سيرين أنه كان يكره القُطُو قيل: معناه أن يَزِن مُجلَّةٌ من تمر أو عِدلاً من المتاع ، وبأخذ ما بقي على حساب ذلك ولا يزِنُه . وقال انِ الْأَعْرَابِي : الْمُقَاطَرَةُ أَنْ يَاتِي الرَّجُلِ إِلَى آخَرُ فَقُولُ لَهُ : بِعَنِي مَالِكُ في

هذا البيت من التمر مُجزافاً بلا كيل ولا وزن ، فيبعه .

بشيء معادم من الطعام كما يجوز بالدراهم والدنانير، إنما لا يجوز با ينست من تلك الأرض بعد الاكتراء . والخابرة: اكتراء الأرض بعض ما نجرج منها ، والحبر : النصيب ، وسمي الأكار خبيراً ، لأنه مخابر الأرض ، وكان ابن الأعرابي يقول : أصل المخابرة من خبير ، لأن النبي بالله كان أقرها في أيدي أهلها على النصف ، فقيل : خابرهم ، أي : عاملهم في خبير فتنازعوا ، فنهى عن ذلك ، نم حانه بعد . وقال مالك : المزابة: كل شيء من الجزاف الذي لا يُعلم كيله ولا وزنه، ولا عدده أن يباع بشيء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد ، كالطعام المسر من الحنطة والتمر أو الكرسف أو الكرن أو الغزل أو ما أسه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء منه ، ولا وزنه ، ولا عدده يقول لربها : كيل سلمتك كيل شيء منه ، ولا وزنه ، ولا عدده أيقول لربها : كيل سلمتك أو زن ، أو اعدد ما كان يمعد ، فما نقص من كذا وكذا صاعا ، أو وطلاً أو عدداً ، فعلي عرمه حتى أوفك تلك التسمية ، وما زاد فلي ، وللسر ذلك ببيع ، ولكنه الغزر والخاطرة والقبل .

٢٠٧٢ ــ أخبرنا الإمــام أبو على الحــين بن عمد القاضي ، أنا أبو طاهر محمد بن عمر بن حفص طاهر محمد بن عمر بن حفص التاجو ، نا السري بن خزيمة ، نا أبو النعان عارم ، أنا حماد بن زيد عن أبوب ، عن أبي الزبير وسعيد بن ميناه

 <sup>(</sup>۱) اخرجه مسلم ( ۱۵۲۳ ) ( ۱۰۱۱ ) في البيوع : باب كراءالأرض.
 (۲) اخرجه مالك في « الموطأ» ۲۲۲/۲ وإسناده صحيح .
 (۳) هو في «الموطأ» ۲۲/۲۲ وفيه انقطاع .

أَنَّهُ سَمِعَ أَبْنَ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : مُلاَحَهُ

هذا حديث متفق على صحته (١) .

أبي ذئب ، عن عبان بن عبد الله بن مسراقة

٣٠٧٩ – أخبرنا عبد الوهّاب بن محمد الكِسائي ، أنا عبد العزيز بن أحمد الحلال ، أنا أبو العبّاس الأمم (ح) ، وأنا أحمد بن عبد الله الصالحي وحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو إلحيري ، نا أبو العبّاس الأمم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا ابن أبي مُفديك عن ابن

عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ أَنْ النِّي ﷺ نَهَى عَنْ يَمْعِ ٱلنَّهَادِ عَنْ اللَّهَ اللَّهَادِ اللهِ : مَنْى ذَلكَ ؟ حَمَّ اللهُ اللهِ : مَنْى ذَلكَ ؟

قَالَ : طُلُوعُ الثُّرِيَّا (<sup>۲۲</sup>) (۱) اخرجه البخاری ۲۷۸/۲ و ۲۲۰/۶ ، ومسلم (۱۵۳۶) (۵۰).

(٢) الشَّافعي ١٦٧/٢ ، واخرجه أحمد في « المستد » ( ٥٠١٢ )

و ( ١٠.٥ ) وإسناده صحيح ، وفي البخاري ٣٣٠/٤ عن ابي الزناد : واخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ان زيد بن ثابت لم يكن ببيع ثمار ارضه حتى تطلع الثريا ، فيتبين الاصغر من الاحمر وهو في « الموطأ » ١١٩/٢ بلفظ : إنه كان لاببيع ثماره حتى تطلع الشريا ، وفي « جامع المسائيد »

بلفظ : إنّه كان لاببيع ثماره حتى تطلع الثريا ، وفي « جامع المسائيد » 18/٢ : أبو حنيفة عن عطاء بن ابي رباح ، عن ابي هربرة برضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاتباع الشمار حتى تطلم الثريا » واخرجه محمد بن الحسن في « الآثار » ص ١٥١ ، والطبراني في الصغير ص ٢٠ ، وأبو نعيم في « تاريخ إصبهان » ١٢/١١ عن أبي

ي المستمير على ١٠ و بو سيم بي . حنيفة ، عن عطاء ، عن ابي هربرة مرفوعاً بلفظ : « إذا طلع النجم رفعت الماهة عن كل بلد" وإسناده صحيح ، والنجم : هو الشربا .

## النهي عن بدع الثمار منى ببدو مسلامها

٣٠٧٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَرَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَبَى عَنْ بَيْعِ ِ اللهِ عَلَيْكَ نَبَى عَنْ بَيْعِ ِ اللهارِ حَقَّ بَيْدُو صَلاَحْهَا نَهَى البَارِيْعَ وَالْمُشْتَرَيَ

هذا حدیث ممتقق علی صحته ۱۱۰ أخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف وأخرجه مسلم عن محیی بن محیی ، کلاهما عن مالك .

وقال أيُّوب عن نافع : مُنِي عن يبع النخيل حتى تَرْهُو َ ، وغَن السُّنُيُل حتى بِبيضُ ويأمن العامة (٣) .

٢٠٧٨ – أخبرنا أبو عبد الله الحرقي ، أنا أبو الحسن الطبيسفوني أنا عبد الله بن عمر الجوهوي ، نا أحمد بن علي الكشميهني ، نا علي بن محبور ، نا إحماعيل بن جعفو ، نا عبد الله بن ديناو

<sup>(1) «</sup>الموطأ» ٢١٨/٢ في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، والبخاري ٢٣٠/٤ في البيوع: باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع المزابنة ، وفي الزكاة : باب من باع ثماره أو نخله ... وفي السلم : باب السلم في النخل ، ومسلم ( ١٥٣٤ ) في البيوع : باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها . (٢) اخر حه مسلم ( ١٥٣٥ ) .

أعاد القومُ ، وأعوُمُوا : إذا أصابت ماشتهم أو غارهم العاهةُ .

المرادُ بالعاهة الآفةُ التي تصيب الثمو والزرع ، فتفسدُهُ ، يقال :

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَا لِكِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ يَبْعِ مِثَالِثَةً عَنْ يَبْعِ مَثَلِثًا وَأَنْسُ اللهِ مَثَالًا : حَتَى اللهُ النَّمُونَ مَ قَالَ : حَتَى يَخْمُو مُ وَقَالَ : حَتَى يَخْمُو مُ وَقَالَ : حَتَى يَخْمُو مُ وَقَالَ أَنْسُ مِ أَرَأَنِتَ لَوْ مَنْعَ اللهُ الثَّمُوةَ بَمَ نَسْتَجِلُ يَخْمُونُ مَ قَالَ النَّمُونَ مَ مَ نَسْتَجِلُ اللهِ النَّمُونَ مَ مَ نَسْتَجِلُ اللهِ النَّمُونَ عَلَى اللهِ اللهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ عَلَى اللهِ اللَّهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّ

هذا حديث متفق على صحته .

مَالَ أَخِيكُ ؟

قال ابن الأعرابي: يقال ُزها النغل: إذا ظهرت ثمرته ، وأزهى: إذا احر واصفر ، وقال غيره : «يزهو، خطأ في النخل إنما هو مُزهمي .

٣٠٨٢ \_ أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، أنا أبو همر بكر بن عمد المزني ، أنا أبو بكر محمد بن عبد الله حقيد العباس بن حمزة ، نا أبو على الحسين بن الفضل البحلي ، نا عقان ، نا حماد بن سلمة ، نا محمد بن سلمة ،

عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّمْرِ حَتَّى يَرْهُو ، وَعَنْ بَيْعِ الْخَبُ يَرْهُو ، وَعَنْ بَيْعِ الْخَبُ عَتَّى بَسُودٌ ، وَعَنْ بَيْعِ الْخَبُ حَتَّى بَسُودٌ ، وَعَنْ بَيْعِ الْخَبُ حَتَّى يَسُودٌ ، وَعَنْ بَيْعِ الْخَبُ

ر ٢٠٨٠ ـ اخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن حمد الطويل عن أَنس بن مَالِك : أن دُسُولُ اللهِ عِلَيْكُ نَهَى عَن بَيْع الشّهار حَتَّى تُوْهِي ، فَقِيلَ ؛ وَمَا تُوْهِي؟ قَالَ : حَتَّى

تَحَمَّرُ . وَقَالَ رَسُولُ اللهِ وَلَيْكُ : • أُرَأَيْتَ إِذَا مَنْعَ اللهُ الْشَمْرَةَ فَسِمَ يَا خُدُ أُحَدُ كُمْ مَالَ أَخِيهِ . • هذا حديث متفق على صعة ١١ أخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف وأخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف وأخرجه محمسلم عن أبي الطاهر ، عن ابن وهب ، كلاهما عن مالك . • ٢٠٨١ – أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالمي ، أنا أحمد بن الحسن الحيري ، أنا حاجب بن أحمد الطومي ، أنا عبد الرحم بن منيب ، نا يزيد (ح) وأنا أبو صالح أحمد بن عبد الله المؤذن ، أنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الله الشافعي ، نا مومى بن عبد الله الشافعي ، نا مومى بن عبد الله الشافعي ، نا مومى بن

(۱) « الموطأ » ت/۱۱۸ ، والبخاري ٢٣٢/٤ في البيوع : باب إذا باع النعار قبل أن يبدو صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع ، وبساب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها، وفي الزكاة : باب من باع ثماره أو نخله أو أوضه ... ، ومسلم ( ١٥٥٥ ) في المساقاة : باب وضع الجوائع .

تهل بن کثیر ، انا بزید بن هارون ، أنا محمد

<sup>(</sup>۱) واخرجه احمد ۲۲۱/۳ ، و ۲۰۰ ، وأبو داود ( ۳۷۱ ) في البيوع : باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، والترمذي ( ۱۲۲۸ ) في البيوع : باب ... ، وابن ماجة ( ۲۲۱۷ ) في التجارات : باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وإسناده قوي .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب" لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة .

قال الإمامُ: العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي مِرَاثِيمِ أن بيع الثمرة على الشجرة قبل ُبدو الصَّلاح مُطلقاً لا يجوزُ ، ويُروى فيـه عن ابن عبَّاس ، وجابر ، وأبي هريرة ، وزيد بن ثابت ، وأبي سعيد الحدرى ، وعائشة ، وهو قولُ الثافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، لأنهـــــا لا يُؤمن من هلاكها بورود العاهة عليها لصغرها وضعفها ، وإذا تلفتُ لا يبقى المشتري بقابلة ما دفع من الثمن شيء ، وه. ذا معنى قول النبي رَالِيُّ : ﴿ أُرأَيتَ إِذَا يَمْنِعُ اللَّهُ النَّمُونَ فَهِمَ يَأْخُذُ أَحَدَكُمُ مَالَ أَخَهُ ؟ ﴾ نهى البائع عنه ، لئلا بكون آخذاً مال المشتري إلا بمقابلة شيء يسلم له ، ونهى المشتري من أجل المخاطرة والتغرير بماله ، فأمًّا إذا باع ، وشرط القطع عليه ، يَصِح باتفاق الفقهاء ، لأنه يأمن بالقطع من الهلاك بالآذة والعاهة ، وأما بعد بُدو الصَّلاح ، فيجوز بيعُها مُطلقاً ، لأنها تأمن من العاهة بعده في الغالب لكبرها وغلظ نوانها ، ثم تبقى إلى أوان الجداد . وبُدو الصلاح في الرُّطب أن يصير بُسراً ، وهو أن يُرى فيه نقط الحرة والسُّواد وفي الحوخ والكُمنَّزى والمشمش والنفاح بأن يطيب مجيث يُستطاع أكله وفي البطيخ بأن يُرى فيه أثرُ النضج، وفي القناء والباذنجان بيأن يتناهى بحث يجتني في الغالب .

وإذا باع ثمرة حائط بدا الصلاح في بعضه ، جاز بيع الكل مطلقاً إذا اتفق الجنس ، فإن اختلف الجنس بأن كان فيه كوم ونخيل بدا الصلاح في ثمر النخيل دون الكرم ، يجب شرط القطع فيا لم تبد فيه الصلاح .

وذهب أصحاب الرأي إلى أن بيع النمر جائز مُطلقاً ، سواء كان قبل بدو الصّلاح ، أو بعده ، ويُؤمّر بالقطع ، فإن باع بشرط النبقية فلا يجوز في الحالين والحبر حجة عليه في الفرق بين الحالين . ولو باع النمرة مع الشجرة بجوز مُطلقاً ، سواء كان قبل بدو الصلاح أو بعده ، لأن النمرة كالتابع الشجرة .

وكذلك لا يجوز بسع الزرع قبل اشداد الحب إلا بشرط القطع ، فإن باع مع الأرض ، جاز مطلقاً ، أما بسع الزرع بعد اشداد الحب ، فيان كان زرعا ترى حباته ظاهرة كالشعير والسلت يجوز ، وإن كان لاترى حباته كالحنطة والفرة ونحوها ، فاختلف أمل العلم فيه ، فنهب جاعة إلى أن لا يجوز ، لأن المقصود وهو الحب مستر با لبس فيه صلات ، وإله ذهب الشافعي ، وذهب جاعة إلى جوازه ، كما يجوز بسع الجوز واللوز والوز الوز والوز والوز والوز المنافع المفي ، وإله ذهب مالك وأصحاب الرأي وكذلك لا يجوز بسع الجوز واللوز والوانج (١) ونحوها في القشرة العليا عند الشافع .

وقوله في الحديث : • حتى يحمَر • وحتى يسود ، وفي روابة ابن عمر • يبدو صلاحه حمرت وصُفرت ، فيه دليل على أن الاعتبار بجدوث هذه الصّفة في الثمرة ، لاإتبان الوقت الذي يكون فيه بُدو الصلاح في الثار غالبا وذعب بعض أهل العلم إلى أن الاعتبار بالزمان ، فإذا جاه ذلك الوقت ، جاز بيعه ، واحتج بما رُدي عن عبد الله بن عمر أن النبي يَرَافِي نمى عن عبد الله بن عمر أن النبي يَرَافِي نمى عن

<sup>(</sup>۱) قال في « المعرب » الرانج: الجوز الهندي ، كأنه أعجمي .

شرح السنة : ج ٨ - م ٧

ومنع الجائحة

٢٠٨٣ ـ أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبدالعزيز بن 

الصَّالحي ، ومحمَّد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو الحيري ، نا أبو العِبَاس الأص ، أنا الربيع ، أنا الثانعي ، أنا سُغيان ، عن محمد بن قىس ، عن مسلمان بن عَسَق

عَنْ جَارِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَبْعِي السُّنين (١) وَأَمَرَ بِوَضَعِ الْجُوائِحِ .

هـ نما حديث صعيع (٢) أخرجه "مسلم عن بيشر بن الحكم ، وعمرو الناقد ، عن مفان بن عينة

الجوائح : هي الآفات ُ التي تصب الثار ، فتهاكمُها ، مُقال ُ : جاحهُم الدُّهُورُ يَجُوحُهُم ، وأجاحِهم الزمانُ : إذا أصابِهُم بمكروه عظم .

والأمرُ بوضع الجوائح عند أكثر الفقهاء أمرُ نـدب واستحباب من طريق المعروف ، وهو أن تمن باع فمرة على الشعو ، وسلم إلى المشتري "بيم الشَّار حتى تدَّهب العاهة <sup>م</sup> . فقيل أهبد أنهُ : تمنى ذلك؟ قال : مُطلوع <sup>م</sup> الثريا (١) . والمرادُ منه عند الآخرين حقيقة بدو الصَّلاح بدايل ما روينا من الأحاديث ، وإضافته إلى مُطلوع الثريا من حيث إن 'بدو" الصلاح في الثار يكون بعد أطاوعها غالباً . وروى عسلُ بن أسفيان ، عن عطاء ، عن أبي هربرة ، عن النبي عَرَاتُهِ أنه قال : و ما طلع النَّجمُ قطُّ وفي الأرض من العامة شيء إلا رُفع ٤٠٠١ وعسلُ بن مُسفيان أبو قرة اليربوعي من أهل البصرة فيه نظر . وأراد بالنجم : الثريا ، وطاوعُها بالفداة مع الصبح ، وذلك لثلاث عشرة تخلو من أيَّار .

ومجتج بنذا الحديث من يجوز ُ بيع المالَ بعد وجوب الزكاة فيه ، ثم مُؤدى الزكاة من موضع آخر ، لأن النبي ﴿ اللَّهِ أَجَالُ بِسِعُ الثَّارِ بِعد بدو الصلاح من غـ يو أن مخص من لم بجب عليه الزكاة بمن وجبت عليه . والشافعي فيه أقاويل أحدُها : أن " البيسع باطل ، والثاني : صحيح ، `` وللمشترى الحار ، والثالث : في قدر الزكاة باطل ، والمشتري بالحيار إن شاء أجاز في الباقي مجصَّته من الثمر ، وإن شاء ، فسخ البيع . ولو باع حمل الباذنجان والحرير والقناء بعد 'بدو" الصلاح فيه \_ وهو أن يظهو في الحريز أَرْ النَصْحِ ، وفي الباذنجان والقناء أن يتناهى عظمه أو عظم بعضه ـ فجائز وبترك حتى يتلاحق صغارُه بكباره ، وما نبت بعده ، فللبائع ، وعند مالك يكون ُ المشتري ما نبت حتى ننقطع غرته .

<sup>(</sup>١) هو أن يبيع ثمرة نخلة لاكثر من سنة ؟ نهي عنه ؛ لأنبه غرر وبيع ما لم يخلق . « نهاية » . (٢) الشافعي ١٧٢/٢ ، ومسلم (١٥٣٦) (١٠١) في البيوع: باب

كراء الارض و ( ١٥٥٤ ) في المساقاة: باب وضع الجوائع .

<sup>(</sup>۱) تقدم تخریجه قریباً .

<sup>(</sup>٢ اخرجه احمد ٣٨٨/٢ و ٣٤١ وعسل وإن كان ضعيفاً كما قال المصنف ، لكن تابعه أبو حنيفة كما مر في ص ٩٣ ، فالحديث صحيح.

بَسِعِ الشَّارِ حَتَى تَذَهِبِ العَاهَةُ \* فَقَيلِ لَعَبِدُ اللَّهُ : مَنَى ذَلِكُ ؟ قَالَ : 'طَلَوعُ

الثريا (١) . والمرادُ منهُ عند الآخرين حقيقة بدو ُ الصَّلاح بدليل ما روينا . من الأحاديث ، وإضافته إلى مُطلوع الثريا من حيث إن مُبدو الصلاح في الثار يكون تبعد أطلوعها غالباً . وروى عسلُ بن مُسفيان ، عن عطاء ، عن أبي هربرة ، عن الذي مِلِيَّةِ أنه قال : ﴿ مَا تَطْلُعُ النَّجْمُ قَطُّ وَفِي الأرض من العامة شيء إلا رُ فع ه'٢) وعيسلُ بن مُسفيان أبو قرة اليربوعي من أهل البصرة فيه نظر . وأراد بالنجم : الثريا ، وطلوعُها بالفداة مع

ويحتج بهذا الحديث من يجوز ُ بيع المال بعد وجوب الزكاة فيه ، ثم

مُؤدى الزكاة من موضع آخر ، لأن النبي ﷺ أجاز بسع الثار بعد بدو الصلاح من غاير أن مخصَّ من لم بجب عليه الزكاة بمن وجبت عليـه . والشافعي فيه أقاويل أحدثُها: أن البيع باطل ، والثاني: صحيح، وللمشترى الحار ، والثالث : في قدر الزكاة باطل ، والمشترى بالحار إن شاه أجاز في الباقي مجصَّته من الثمر ، وإن شاه ، فسخ البيع . ولو باع حمل الباذنجان والحريز والقناء بعد مُبدو الصلاح فيه \_ وهو أن يظهر في الحربز أَوْ النَّضِجِ ، وفي الباذنجان والقثاء أن يتناهى عظمه أو عظم بعضه ــ فجائز ويترك حتى يتلاحق صغاره بكباره ، وما نبت بعده ، فلبائع ، وعند مالك

بكون المشتري ما نبت حتى تنقطع فمرته .

الصبح ، وذلك لثلاث عشرة تخلو من أيَّار .

# ومنع الجائخ

٣٠٨٣ ــ أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبدالعزيز بن

الصَّالحي ، ومحمَّد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيري ، نا أبو العبَّاس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا سُفيان ، عن مُعيد بن . قىس ، عن مسلمان بن تعتيق

عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَنَى عَنْ بَيْعٍ السُّنينَ (١) وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجُوايْعِ .

هـذا حديث صحيح (١) أخرجه مسلم عن بشر بن الحكم ، وعموو الناقد ، عن مفيان بن عينة

الجوائع: هي الآفاتُ التي تصب الثال ، فنهلكُها ، يُقالُ : جاحهُم الدُّهُو ُ يَجُوحُهُم ، وأجاحهم الزمانُ : إذا أصابِهُم بمكروه عظم .

والأمرُ بوضع الجوائح عند أكثر الفقهاء أمرُ نـدب واستحباب من طريق المعروف ، وهو أن تمن باع ثمرة على الشجر ، وسلم إلى المشتري

<sup>(</sup>١) تقدم تخريجه قريباً .

<sup>(</sup>۲ اخرجه احمد ۳۸۸/۲ و ۳٤۱ وعسل وإن كان ضعيفا كما قال المصنف ، لكن تابعه أبو حنيفة كما مر في ص ٩٣ ، فالحديث صحيح.

<sup>(</sup>١) هو أن يبيع ثمرة نخلة لأكثر من سنة ، نهي عنه ، لأنه غرر وبيع ما لم بخلق . « نهاية " · (٢) الشافعي ١٧٢/٢ ، ومسلم (١٥٣٦ ) (١٠١ ) في البيوع : باب

كراء الأرض و (١٥٥٤) في المساقاة: باب وضع الجوائح .

# بيع الشجرة المثمرة

٢٠٨٤ \_ أخبرنا أبو الحسن الثّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، انا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا لِمُم مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أَبْرَتْ ، فَشَمَرْ مَا لِلْبَائِعِ إِلاَ أَنْ يَشْتَرَ طَهُ ٱلْمُبْتَاعُ ، .

هذا حديث متفق على صحة (١) أخرجه محمد عن عبد الله بن يوسُف وأخرجه مُسلم عن محيى بن محيى ، كلاهما عن مالك

وتأبير النَّحَل ، هو أن الطلع إذا انش بُوضع فيه شيء من طلع فيحال النَّخل ، فيكون ذلك لقاحاً وصلاحاً للنمر بإذن الله تعالى ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنه إذا باع نخلة قد أبرت لا تدخل النَّمـوهُ في مطلق بسع النهرة معها وإن كان عليها طلع لم يتشقق ، فيدخل في مُطلق البسع ، كالأعصان ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإحماق وإن كان بعد تشقق الطلع قبل النابير ، فلا يدخل أيضاً في مُطلق بيعها كالمؤبر ، لأن النمرة قد ظهرت بالشقق ، كما لو باع جارية حاملاً يدخل الحل في مُطلق بيعها في البيع ، وإن كان بعد الغمال الولد عنها لايدخل في مُطلق بيع الأم.

بالتخلية ، ثم هلكت بآفة يُستحبُ للبائع أن يُضعها عن المشتري ، ولا يجب ، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ، لقوله عليه السلام : ﴿ أُرأَيتَ إِذَا منع الله النعوة فيم يَاخَذَ أَحدُكُم مَالَ أَخْبِهُ ؟ ﴾ ولو كانت الجائحة تموضوعة لم يمكن البائع آخذاً مال أخبه .

وذهب جماعة من أهل الحديث إلى أنها تُوضعُ لزوماً وهو في ضمان البائع، قضى به عمر بن عبد العزيز ، وهو قول أحمد ، وأبي عبد ، وقال الشافعي في القديم ، لأن التسليم لم يتم بالتخلية بدليل أن على البائع سقيبها إلى أن تدرك ، وقال مالك : يوضع اللث فعاعداً ، فإن كان أقل من اللث ، فلا مُتوضع ، وهو من ضمان المشتري ، فأما إذا أصابتها الجائعة قبل التخلية بينها وبين المشتري ، فيكون من ضميان البائع بالاتفاق ، وكذلك كل مبيع هلك في يبد البائع قبل التبليم إلى المشتري ينفسخ البيع م، وعلى البائع رد الثمن إن كان قد قبض ، وتأوال بعضهم الحديث على هذا الموضع .

<sup>(</sup>۱) « الوطأ » ٢١٧/٢ في البيوع : باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله، والبخاري ٢٣٥/٤ ٢٣٦ في البيوع : باب من باع نخلا قد ابرت او ارضاً مزروعة أو بإجارة ، وباب بيع النخل بأصله ، وفي الشرب باب الرجل يكون له معر ، أو شرب في حائط أو في نخل ، وفي الشروط : باب إذا باغ نخلا قد ابرت ، ومسلم ٢١٥١١) في البيوع : باب من باع نخلا عليها ثمر.

نعب ، وهو قول الشافعي وأصعاب الرأي ، لقوله عليه السلام : وأرأيتَ

ببع الشجرة المثمرة

٢٠٨٤ \_ أخبرنا أبو الحسن الثّبيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، انا أبو إسحاق الهاشمي ، إنا أبر يُصعب ، عن مالك ، عن نافع

إِسَّحَانَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَمْرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : مَنْ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمْرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : مَنْ بَاعَ تَخْلَا قَدْ أُبْرَتْ ، فَنَمَرْ هَا لِلْبَائِعِ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطُهُ الْمُبْتَاعُ . .

واخرجه مسلم عن تحيى بن تحيى ، كلاما عن مالك . وتأبير النخل ، هو أن الطلع إذا انشق بُوضع فيه شيء من طلع فتحال الشخل ، فيكون ذلك لقاحاً وصلاحاً الشهر بإذن الله تعالى ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنه إذا باع نخلة قد أبر "ت لا تدخل النصر أ في مطلق تبسح

النخلة ، إلا أن يبيسع النموة معها وإن كان عليها طلع لم يتشقق ، فيدخل في مطلق البيع ، كالأغصان ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق وإن كان بعد نشقق الطلع قبل النابير ، فلا يدخل أيضاً في مُطلق بيعها كالمؤير ، لأن النموة قد ظهرت بالتشقق ، كما لو باع جارية حاميلاً يدخل الحل في البيع ، وإن كان يعد انفصال الولد عنها لايدخل في مُطلق بيع الأم .

(١) « الموطأ " ٢١٧/٢ في البيوع : باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله-

والبخاري ٢٣٥/٤ ، ٣٣٦ في البيوع : باب من باع نخلا قد ابرت او ارضاً مزروعة او بإجازة ، وباب بيع النخل باصله ، وفي الشرب باب الرجل يكون له ممر ، او شرب في حائط او في نخل ، وفي الشروط : باب إذا باع نخلا قد ابرت ، ومسلم (١٤٥٦) في البيوع : باب من باع نخلا عليها ثمو. إذا منع انه الثمرة فبم 'يأخذ أحد' كم مال أخيه ؟ ، ولو كانت الجائعة تموضوعة لم يكن البائع آخذاً مال أخيه . وذهب جماعة من أهل الحديث إلى أنها تُوضع لزوماً وهو في ضمان البائع ، قضى به عمو بن عبد العزيز ، وهو قول أحمد ، وأبي عبيد ، وقاله

الشافعي في القديم ، لأن التسليم لم يتم بالتخلية بدليل أن على البائع سقيبًا

إلى أن تدرك ، وقال مالك: يوضع النك فصاعداً ، فإن كان أقل من اللك ، وهو من ضمان المشتري ، فأمّا إذا أصابتها الجائعة قبل النخلة بينها وبين المشتري ، فيكون من ضمان البائع بالاتفاق ، وكذلك كلَّ ميدع هلك في بعد البائع قبل التسليم إلى المشتري ينفسخ السيم ، وعلى البائع رد الثمن إن كان قد قبض ، وتأوّل بعضهم الحديث

على هذا الموضع .

ولو باع نخيله وبعضُ ثمرها 'وثير''، والبعض طلع فالكل يبقى للبائع .

وكر أسف الحجاز كالنخل إذا بيع أصله ، لأنه شجر مجمل سنبن ، فإن كان تبعد ما تشقق بدخل في البيع . وإن كان قبل تشققه يدخل في البيع . أما كر أسف شخر اسان فزرع ، لأنه لا يبقى أكثر من عام واحد فإن باعه قبل خروج الجوز آق ، أو بعد خروجه قبل أن يشكامل فيه القطن لا يجوز أ إلا بشرط القطع ، وإن كان تبعد ما تسكامل فيه القطن قبل الثقق ، لا يصح البيع ، كبيع الجوز في القشرة العلما ، وإن كان بعد التشقق يصح مطلقاً ، ويدخل الجوزق في البيع ، لأنه المقدود من شرائه بخلاف في النجل بعد النابير لا يدخل في البيع ، لأن الشجرة تم مقدودة لتم العام المقبل .

وحكم شجر الورّد حكم النخل إن باعه قبل تفتق كمامه ، يدخل في السيح وإن كان بعد النفتق ، لا يدخل في السيع إلا بالشرط ، وإن كان قد تفتق بعض ، فما لم ينفتق ، دخل في السيع ، وما نفتق ببقى البائع بخلاف ثمر النخل ، إذا كان بعضه ' ويرا يبقى الكل البائع ، لأن ما تفتق من الورد ، لا يترك إلى إدراك الباقي ، أما حائر الثار إذا بسيع شجرها ، فإن كان بعد انعقاد الشوة ، مالشوة البائع ، إلا أن يبسيع معها ، وإن كان قبل انفقادها فللمشتري ، ولا عبرة نجروج الدور .

وذهب أصحاب الرأي إلى أنه لو باع نخله مطلقاً ، لا يدخل الطلع في البيسع إلا بالشرط ، كالزُّوع لا يدخل في مُطلق بيسع الأرض ، وذهب بعض أهل العلم إلى أن المؤبرة تدخل في مطلق البيسع ، وهو قسول ابن

أبي ليلى . والحديث حجة على من قال : تدخل النمرة ُ المؤبرة في مطلق بسع الشجرة ، ومفهرمه حجة على من قال : لابدخل الطلع فيه .

ولو باع أرضاً، فيدخل في مُطلق بيمها كلُّ ما هو منبت فيها للتأبيد كالبناء والأشجار إلا أن تستثنها لفسه ، فيقى له ما استثناء ، ولا يدخل في البيع ما هو مودّع فيها من الكنوز والدَّفائن والمنقولات ، وكذلك الزرع ، لأنها ليست للتأبيد ، وإنْ كان زرعاً يُجرُ ما ظهر منه ، نم ينبت مثل القت والكراث ونحوها ، فالجزة الظاهرة منها تبقى المباتع ، وأملها يدخل في مطلق بسع الأرض .

# من باع عبدأ وله مال

7.۸٥ \_ أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكياتي ، أنا عبد العزيز بن أحمد الخلال ، أنا أبو العباس الأصم (ح) وأنّا أحمد بن عبد الله الصّالحي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيري ، أنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا ابن عيمة ، عن ابن شهاب ، عن سالم

عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : • مَنْ بَاعَ عَبْداً وَلَهُ مَالٌ ، فَالَهُ لِلْبَانِعِ ، إلا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ .

٣٠٨٦ \_ أخبرنا عبد الوهماب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز بن أحمد الحلال ، أنا أبو العيّاس ، أنا الربيع ، أنا الشاؤمي ، أنا سفيان ، عن الوجوع ، عن سالم

## النهي عن بيع ماشتراه فبل النبض

٢٠٨٧ – أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إحجاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ عُمَرَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ، • مَنِ الْبَنَاعَ طَعَامًا ، فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتُونِيهُ ، .

هذا حدیث متفق علی صعته (۱) أخرجه محمد عن عبد الله بن پوسف وأخرجه مُسلم عن القمني ونجيي بن مجيى ، كل عن مالك .

وجذا الإسناد عن مالك عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر أن وسول الله ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا تبعه تحتى تقبيضته م ٢٠٠ أن ورف بن أحمد ، أنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو أسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنْهُ قَالَ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ

﴿ اللهِ اللهِ اللهِ بْنِ عُمْرَ أَنْهُ عَلَيْنَا مَنْ بَأْمُرُنَا بِنَقَلِهِ مِنَ الْمُكَانِ

الَّذِي ٱبْنَعْنَا فِيهِ إلى مَكَانِ سِواهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ .

(۱) « الموطأ ٢ / ٦٤ في البيوع:باب العينة وما يشبهها ، والبخاري المركة في البيوع : باب الكيل على البائع والمعطي ، وباب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة ، وباب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ماليس عندك ، ومسلم ( ١٥٦٦ ) في البيوع : باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .
(٢) هو في « الموطأ ٤ ٢/ ١٣٠ وإسناده صحيع .

هذا حديث متفق على صحة ١٠ أخرجه محمد عن إبراهيم بن المنذر ، عن أبي خمرة ، عن مومى بن عقبة ، عن نافع ، وأغرجه مُ مُسلم ، عن يجيى بن بجيى ، عن مالك .

٢٠٨٩ ــ أخبرنا عبد الوماب بن محمد الكيسائي ، أنا عبد العزيز بن أحمد الحلال ، نا أبو العباس الأصم (ح) وأنا أحمد بن عبد الله الصالحيين ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو أحمد بن الحسن الحيوي ، أنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافِعي ، أنا سُفيان ، عن عموو بن دينار ، عن طاووس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ 'يَبَّاعَ حَتَّى بُسْتَوْفَى .

وَقَالَ أَبُنُ عَبَّاسٍ بِرَأَيهِ : وَلا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْهِ إِلاَّ مِثْلَهُ . هذا حديث متفق على صعته ١٦ أخوجه محمد عن علي بن عبد الله ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر ، كلاهما عن سُغيان .

قال الإمام: انفق أهلُ العلم على أن من ابتاع طعاماً لا يجوز له بعثهُ قبل القبض ، واختلفوا فيا سواه ، فذهب جماعة إلى أنه لا فرق بين الطعام والسلع والعقار في أن بسع شيء منها لا يجوزُ قبل القبض ، وهو قول ابن عباس ، وبه قال الشافعي ، ومحمد بن الحسن . وقال أبو صنفة

 <sup>(</sup>۲) الشافعي ۱۵۷/۲ ، والبخاري ۲۹۲/۶ في البيوع ، ومسلم
 ۱۵۲۱ ) .

هذا حديث صعيع (١) .

وفيه دليل على جواز هب المبيع قبل القبض ، ثم القبض مجتلف باختلاف الأشياء ، فإن كان ممّا لا أينقل مثل أن المترى أرضاً أو داراً أو شجرة ثابتة ، فقبضها أن ينخلي البائع بينها وبين المشتري فارغة بلاحائل وإن كان منقولاً ، فإن كان شيئاً خفيفاً ، أخذه بيده ، وإن كان حيواناً ساقه إله ، وإن كان طعاماً ، المتراه ، جزافاً ، نقد من مكان الشراء .

قال ابن عمر : رأيت ُ النَّاس في عهد رسول الله يَرَاقِيُّ يَبِناءُون جَزَافًا -يَعني الطعام - يُضربون أن يَبِيعوه في مَكانِهم حتَّى يُثُوُّوه إلى رحالهم؟؟

قال الإمام : إن اشتراه مكايلة أو مُوازنة ، نقبض أن ينقله بالكيل والوزن ، فإن قبضه جُزافاً ، فقضه فاسد ، رهو مضمون عليه ، ولا ينفذ تصرف ف فيه حتى يكيل أو يزين عليه البانع ، وكذلك لو اشتراه كلا ، فقيض بالوزن ، أو اشترى وزناً ، فقيض بالكيل ، فقيض فاسد .

ولو ابتاع طعاماً كبلًا وقبضه ، ثم باعه من غيره كبلًا ، لم يَجْزُ تسليمه بالكيل الأول حتى بكيله على من اشتراه ثانياً ، لما روي عن وأبو بوسف : يجوز يسع العقار قبل القبض ولا يجوز تبيع المنقول ، وقال مالك : ما عدا الطعوم بجوز تبعه أقبل القبض . وذهب جماعة إلى أنه يجوز بسع ما سوى المكيل والموزون قبل القبض ، وذهب إليه سعد ابن المسيّب ، والحسن البصري ، والحكم ، وهماد ، وبه قال الأوزاعي وأحمد ، وإسحاق .

قال الإمام ُ: وكما لا يجوز بسع ُ المسع قبل القبض لا يجوز إجارته ، ولا فرق بين أن يبيعه من البائع ، أو من أجنبي في منع الجواز . ولو كانت أمة ، فزو جها قبل القبض ، فجائز ، وكذلك لو أعتى ينفُذ عَتْد وكان قبضاً ، كما لو أتلف ، لأن العتى إتلاف .

واختلفوا في جواز الهبة والرَّهن قبل القبض ، فأجازه ُ بعضهم لما

٢٠٩٠ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبدالله بـ
 التُّعيمي ، أنا محمد بن يوسف ، أنا محمد بن إسماعيل ، قال : وقال الحيدي :
 نا مُسفيان ، نا عمرو

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنْا مَعَ النّبِيْ وَلِيْلِيْ فِي سَفَرِ فَكَانَ بَعْلِبُنِي ، فَيَتَقَدْمُ أَمَامَ القَوْمِ ، فَيَرْجُوهُ عُمَرُ ، وَيَرْدُهُ ، ثُمُّ يَتَقَدُمُ ، فَيزْجُرُهُ عُمَرُ ، وَيَرْدُهُ ، ثُمُّ يَتَقَدُمُ ، فَيزْجُرُهُ عُمَرُ ، وَيَرْدُهُ ، فَقَالَ النّبِي عَلِيْلِيْ لِعُمَرَ : ﴿ بِعْنِيهِ ، وَقَالَ النّبِي عَلِيْلِيْ لِعُمَرَ : ﴿ بِعْنِيهِ ، وَقَالَ النّبِي عَلِيْلِيْ لِعُمَرَ : ﴿ بِعْنِيهِ ، وَقَالَ النّبِي عَلِيْلِيْ لِعُمَرَ وَصَنْعُ بِهِ مَا شِشْتَ ، .

<sup>(1)</sup> هو في صحيح البخاري ٢٨٢/٤ في البيوع : باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته ... ، وفي الهية : باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو احق ، وباب إذا وهب بعيراً لرجل وهو رائبه فهو جائز . جلساؤه فهو حائز . (٢) اخرجه البخاري ٢٦٣/٤ في البيوع : باب من راى إذا اشترى طماما جزافا أن لاببيعه حتى يؤويه إلى رحله والادب في ذلك ، ومسلم (٢٥٢١) (٣٨) في البيوع : باب بطلان بيع المبيع قبل القبض وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى المقود الفاسدة ، وإقامة الإمام على الناس من يراعي احوالهم في ذلك ، وفيه جواز بيع الصبرة جزافا سواء علم البائع قدرها ام لم يعلم .

- ۱۰۸ -

وأبو بوسف : يجوز بيم العقار قبل النبض ولا يجوز تبيع المنقول ، وقال مالك : ما عبدا الطعوم بجوز تبيعه أقبل النبض ، وذهب جماعة إلى أنه يجوز بيم ما سوى المكيل والموزون قبل النبض ، وذهب إليه سعيد ابن المسيب ، والحسن البصري ، والحكم ، وهماد ، وبه قال الأوزاعي وأحمد ، وإسحاق .

قال الإمامُ : وكما لا يجوزُ بيعُ المبيع قبل القبض لايجوز إجارته ، ولا فرق بين أن يبيعه من الباتع ، أو من أجنبي في منع الجواز . ولو كانت أمة ، فزوّجها قبل القبض ، فجائز ، وكذلك لو أعتى ينفذُ عتة

وكان حَبْضاً ، كما لو أتلفه ، لأن العتنى إنلاف . واختلفوا في جواز الهبة والرَّمن قبل اَلقِض ، فأجازه ُ بعضهم لما

٢٠٩٠ ــ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليعي ، أنا أحمد بن عبدالله التُعيمي ، أنا محمد بن إسماعيل ، قال : وقال الحمد بن إسماعيل ، قال : وقال الحمدي : نا سموو
 نا سمفيان ، نا عمرو

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيُ عَلَيْكُ فِي سَفَرِ فَكَانَ يَعْلِبُنِي ، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ القَوْمِ ، فَيَزُجُرُهُ أَعْمَ ، فَيَرْجُرُهُ عُمَرُ ، فَمَ يَتَقَدَّمُ ، فَيَزُجُرُهُ عُمَرُ ، وَيَرُدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ، فَيَزُجُرُهُ عُمَرُ ، وَيَرُدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ، فَيَزُجُرُهُ عُمَرُ ، وَيَرَدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ يَعْلِيهِ وَيَرَدُهُ ، ثَمَّ اللهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلِيهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَعَلَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَنِيهِ ، فَقَالَ النَّبِي عَبْدَ اللهِ بَنْ عُمَرَ تَصَدَّعُ إِنِهُ مِلْ اللهِ ، فَقَالَ اللّهُ ، فَقَالَ اللّهُ بُنْ عُمْرَ تَصَنَعُ إِنِهُ مِاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ ال

هذا حديث صحيع (١) .

وفيه دليل على جواز هب المبيع قبل القبض ، ثم القبض مختلف باختلاف الأشياء ، فإن كان مما لا يُنقل مثل أن اشترى أرضاً أو داراً أ. شعرة ثابتة ، فقيضها أن يُنقل البائع بينها وبين المشتري فارغة بلاحائل

- 1.9 -

أو شجرة ثابتة ، فقبضها أن يُحلي البائع بينها وبين المشتري فارغة بلاحائل وإن كان منقولاً ، فإن كان شيئاً خفيفاً ، أخذه بيده ، وإن كان حيواناً ساقه إليه ، وإن كان طعاماً ، اشتراه مجزافاً ، نقله من مكان الشراه .

قال ابن عمر: رأيتُ النَّاس في عبد رسول الله عَلَيْقِ بَيناءون جزافًا - يَعني الطعام - يُضربون أن يَبيعوه في مَكانِهم حتَّى يُثُوره إلى رحالهم (١). قال الإمام: إن اشتراه مكابلة أو مُوازنة ، فقضهُ أن ينقله بالكمار

والوزن ، فإن قبضه جُزافاً ، فقضه فاسد ، وهو مضمون عليه ، ولا ينفُد تصرف في هيه حتى يكيل أو يزين عليه البائع ، وكذلك لو اشتراه كلا ، نقبض بالكيل ، فقبض فاسد .

كبلاً ، فقيض بالوزن ، أو المتترى وزنا ، فقيض بالكبل ، فقيض فاسد .
ولو ابناع طعاماً كبلاً وقيضه ، ثمَّ باعه من غيره كبلاً ، لم يَجْزُ تسليمه بالكبل الأول حتى يكيله على من استراه ثانياً ، لما روي عن

(١) هو في صحيح البخاري ٢٨٢/٤ في البيوع : باب إذا اشترى

شيئا فوهب من ساعته . . . ، وفي الهبة : باب من اهدى له هدبة وعنده جلساؤه فهو احق ، وباب إذا وهب بعيرا لرجل وهو راكبه فهو جائز . (٢) اخرجه البخاري ٢٩٣/ في البيوع : باب من راى إذا اشترى طماما جزافا أن لابيمه حتى يؤويه إلى رحله والادب في ذلك ، ومسلم ( ١٥٣٧ ) في البيوع : باب بطلان بيع المبيع قبل القبض وفي الحديث مشروعية تاديب من يتماطى المقود الفاسدة ، وإقامة الإمام على الناس من يراعي احوالهم في ذلك ، وفيه جواز بيع الصبرة جزافا سسواء علم البائم قدرها ام لم يعلم .

بين الحلين ، فإذا اشترى مكايلة وقبض ، ثم باعد مُكابلة مجتاج أن يحلل ثانياً ، فإن فضل ، يحون الفضل للبائع الثاني ، وإن نقص ، فعلد إتمامه ، وروي عن صاك بن حرب ، عن سعيد بن جير ، عن ان هم قال : كنت أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير ، وآخذ مَكانها الدراهم وأبيع بالدراهم ، وآخذ مكانها الدنانير ، فأنت رسول الله بَرَاقَيْ ، فذكرت ذلك له م نقال : و لا بَأْسَ أَن تَاخَذُهَا بِسَعْر بِومَها مَا لَمْ تَقْتَرَقًا فَوْنَكُما أَنْ اللهُ ا

هذا حديث لا يعرف موفوعاً إلا من حديث سياك بن حرب، عن سعيد ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم بمن لا يجوز بيع ما اشترى قبل القبض قالوا : إذا باع شيئاً بدراهم ، أو بدنانير في الذمة يجوز أن يستبدل عنها غيرها ، كما يجوز الاستبدال عن القرض ، وبدل الإتلاف ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق .

و يُشترط قبض ما يُستبدل في المجلس ، سواه استبدل عنه ما بوافقه في علم الربًا أو شبئاً آخر ، وكذلك في القرض ، وبدل الإنلاف لقوله بَرِاللهِ : ( ما لم تفتر قا و بينكم اشيء ، وقبل : إذا استبدل شيئاً لا بوافقه في علم الربًا لا يُشترط قبضه في المجلس ، وإنما شرط النبي بَرَائِهُ أَن يتفرقا ولا شيء

عنان أن النبي بَرَاكِيةِ قال: ﴿ إِذَا يِمِتَ فَكِيلٍ ، وإِذَا ابْتَعَتَ فَاكُتْلٍ ﴾ الما وردي عن النبي بَرَاكِيةٍ أَنَّهُ نهم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الساعان صاع الباتع وصاع المشتري ( والشعبي والحد وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وجوز عطاء ويعه بالكيل الأول . وسواء باعه نسيتة أو نقداً ، وقال مالك: إن باعه نقداً يجوز بالكيل الأول ، وإن باعه نسيتة أو نقداً ، وقال مالك: إن باعه نقداً يجوز بالكيل الأول ، وإن باعه نسيتة ، فلا يجوز .

وعلى هذا لو أسلم إلى إنسان في طعام ، وقبل السلم عن غيره في مثله فامر من قبيل منه أن يَاخَذه بمن أسلم إليه لنف ، لا يجوز حتى يقبضه صاحب الحق لنف ، ثم يكيل على من قبيل منه ثانياً. أمّا إذا اسْترى موروناً وقبضه ، ثم بامه وزناً ، جاز للمشترى الثاني أن يَاخذه بالوزن الأول ، لأن الوزن لا يتقاوت ، والكيل اجتماد ، وقد يقع التقاوت

<sup>(</sup>۱) اخرجه احمد (٥٥٥٩) ( (٥٧٣) و (٢٣٣١) وابو داود (٤٣٥١) ، والترمذي ( ٢٢٣١) وصححه والترمذي ( ٢٢٢١) وصححه الحاكم ، والدار قطني ٢٩٨٢ وقال الترمذي والبيهتي ٢٨٤/٥ لم يرفعه غير سماك. وروى البيهتي من طريق ابي داود الطياسي قال: سئل شعبة عبد حديث سماك هذا ، فقال شعبة : سمعت ايوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ونا تحدة ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ونا يحيى بن ابي إسحاق ، عن سالم ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ورفعه لنا سماك بن حرب وانا اهابه .

<sup>(</sup>۱) علقه البخاري في « صحيحه » ٢٨٨/٢ بصيفة التعريض ٤ ووصله الدارقطني ٢٩٢/٢ من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن منقذ مولى ابن سراقة عن عثمان ؛ ومنقذ مجهول الحال ؛ لكن له طريق اخرى اخرجها احمد ٢٩٢/١ و ٧٥ من طريق موسى بن وردان ؛ عن سعيد بن السيب ؛ عن عثمان به وفيه ابن لهيعة وهو سيء الحفظ إلا أنه من قديم حديثه كما قال الحافظ : فقد اورده ابن عبد الحكم في « فتوح مصر » من طريق اللبت عنه ؛ وذكره الهيثمي في «المجمع» ٤٩٨/ وقال : إسناده من واخرجه ابن ماجة (٢٣٠٠) بنحوه من حديث عبد الله بن يزيد القرىء عن ابن لهيعة ؛ عن موسى بن ؤردان عن سعيد بن المسيب ؛ عن عثمان ؛ وسنده قوي ؛ لان رواية عبد الله بن يزيد وهو احد عن عثمان ؛ وسنده قوي ؛ لان رواية عبد الله بن يزيد وهو احد

<sup>(</sup>۲) اخرجه ابن ماجة ۷٥٠/۲ ، والدار قطني ۲۹۲/۲ من حديث جابر وقد ضعف ، ونحوه للبزار من حديث ابي هريرة باسناد حسن .

عنان أن النبي بين قال: ﴿ إِذَا بِعِمْتُ فَكُلُّ ، وإِذَا ابْتِعْتُ فَاكُلُّ ، ( الله عن أحمد وإسعاق ، وأصحاب الرأي ، وجواز عطاء وإليه نقداً ، وقال مالك: إن المحمد الله عنه الله عن الله عنه اله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله

وعلى هذا لو أسلم إلى إنسان في طعام ، وقبلَ السّلم عن غيره في منه فأمر من قبيل منه أن يَاخذه بمن أسلم إليه لنف، الا يجوز حتى يقبيض صاحب ُ الحق لنفسه ، ثم يكيل على من قبيلَ منه ثانياً . أمّا إذا اسْترى مورُوناً وقبضه ، ثم باعه وزناً ، جاز للشّتري الثاني أن يَاخذه بالوزن الأول ، لأن الوزن لا يتفاوت ، والكيل ُ اجتماد ، وقد يقع التفاوت

(۱) علقه البخاري في « صحيحه » ٢٨٨/٢ بصيغة التعريض ، ووصله الدار قطني ٢٩٢/٢ من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن منقلا مولى ابن سراقة عن عثمان ، ومنقلا مجهول الحال ، لكن له طريق اخرى اخرجها احمد ١٩/١ و ٧٥ من طريق موسى بن وردان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان به وفيه ابن لهيعة وهو سيء الحفظ إلا أنه من قديم حديثه كما قال الحافظ : فقد اورده ابن عبد الحكم في « فنوح مصر » من طريق الليث عنه ، وذكره الهيثمي في «المجمع» ١٩/٨ وقال : إسناده حسن ، واخرجه ابن ماجة (٣٢٢) بنحوه من حديث عبد الله بن يزيد المقرىء عن ابن لهيعة ، عن موسى بن وزدان عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، وسنده قوي ، لان رواية عبد الله بن يزيد وهو احد المهادلة عن ابن لهيعة صحيحة .

(۲) اخرجه ابن ماجة ۷٥٠/۲ ، والدار قطني ۲۹۲/۲ من حديث جابر وقد ضعف ، ونحوه للبزار من حديث ابي هريرة باسناد حسن .

بين الكيلين ، فإذا اشترى مكابلة وقبض ، ثم باعه ممكابلة مجتاج أن يكيل ثانياً ، فإن فضل ، يكون الفضل للبائع الثاني ، وإن نقص ، فعليه إتمامه ، وروي عن سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر قال : كنت أبيع الإبل بالبقيع ، فابيع بالدنانير ، وآخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم ، وآخذ مكانها الدنانير ، فاتيت رسول آن يهي ، فذكرت ذلك له م ، فقال : « لا بأس أن تاخذها بسعر بومها ما لم تفترقا وبينكها شيء ، ١٠٠ .

هذا حديث لا يعرف مرفوعاً إلا من حديث سياك بن حرب ، عن سعد ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم بمن لا يجوز بسع ما استرى قبل القبض قالوا : إذا باع شيئاً بدرام ، أو بدنانير في الذمة يجوز أن يستدل عنها غيرها ، كما يجوز الاستبدال عن القرض ، وبدل الإتلاف ، وهو قول الثانف وأحمد وإسحاق .

ويُشترط قبض ما يُستبدل في المجلس ، سواه استبدل عنه ما يوافقه في علم الرابع الله المؤلف المؤلفة المؤل

<sup>(</sup>۱) اخرجه احمد (۵۰۵۱) و (۲۲۳۱) وابو داود (۲۲۵۱) ، وابر داود (۲۲۵۱) ، وابر ماجة احمد (۵۰۵۱) ، والنسائي (۵۷۲۷) و ابن ماجة (۲۲۲۱) وصححه الحاكم ، والدار قطني ۲۹۹۲ و قال الترمذي والبيهتي ۲۸۶۷ لم يرفعه غير سماك وروى البيهتي من طريق ابي داود الطيالسي قال : سئل شعبة عن حديث سماك هذا ، فقال شعبة : سمعت ابوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ونا يحيى بن ابي إسحاق ، عن سالم ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ونا يحيى بن ابي إسحاق ، عن سالم ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، وده نام حرب وانا اهابه .

وموسى بن عبيدة بن نشيط الرّبذي أبو عبد العزيز كان من خيار عباد الله ، وتكاموا فيه من قبل حقظه .

قال أبو عبد: الكالى، بالكالى، : هو النّبيّة بالنبيّة : بأن يسلم مائة درهم إلى سنة في كُرطعام ، فإذا انقضت السنة ، قال الذي عليه الطعام المدافع: ليس عندي طعام ، ولكن بعني هذا الكُر بانتي درهم إلى شهر ، فهذا وكلّ ما أشه هذا نبيئة " انتقل إلى نبيئة . ولوقيض الطعام ، ثم باعه منه أو من غيره بنبيّة ، لم يكن كالنا بكالى، . ولو كان لرجل على آخر حق مؤجل ، فعجل بعضه ، ووضع عنه الباقي ، يجوز ، ورأوي عن ابن عمو أنه كره ذلك ، ومن زيد بن قابت . ولم يجوزه مالك . كما لا يجوز لصاحب الحق أن يؤيد في الحق والأجل ، لا يجوز أن ينقص عن الحق والأجل ، فكون نقصان الأجل بقابلة ما نقص من الحق .

حنبل: لاتحل عندي الرواية عنه ، ولا اعرف هذا العديث عن غيره وقال ايضا: ليس في هذا حديث يصع ، لكن إجماع الناس على انه لايجوز بعيد دبن بدين ، وقال الشافعي: اهل العديث يوهنون هذا العديث ، وقال ابن عددي: والضعف على حديثه بين . وقد رواه العاكم في « المستدرك » ٢٠٧٠ ، والله رقطني ص ٢١٩ من طريق عبد العالم الدراوردي عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر وقال العاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وغلطهما البيهتي ، وقال العاكم : هو موسى بن عبيدة الربدي ، وقال العالف في « التلخيص » ٢١/٣ وصححه العاكم على شرط مسلم فوهم ، بإن راويه موسى بن عبيدة الربذي لاموسى بن عبيدة الربذي في هو العالم » بأن موسى الربذي لاموسى بن عقبة ، ثم نقل عن الدارقطني في « العالم » بأن موسى ابن عبيدة تفرد به وقال : فهذا يدل على ان الوهم في قوله (اي الدارقطني) موسى بن عقبة – من غيره .

## ببع المصراة وغبره

٢٠٩٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشهرزي ، أنا زاهر بن أحد ، نا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مصب ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي أو أبي مُرزَرَةً أَنَّ رُسُولَ اللهِ وَلِيَالِيَّةِ قَالَ : ﴿ لا تَلَقُّوا اللهِ كَبَانَ لِلْبَيْعِ ، وَلاَ تَبِيعِ ، وَلاَ تَبِيعِ ، وَلاَ تَقَرُّوا ، وَلاَ تَبَيعُ مِعْضَ ، وَلاَ تَقَرُّوا ، وَلاَ تَقَرُّوا اللهِ بلَ تَنَاجَشُوا ، وَلاَ تُقرُوا (١٠ الإيلَ والغَمَّ ، فَنِ أَبْنَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهُو يَغَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ وَالْفَمَ ، وَلاَ تَعْرُوا مَاعاً مِنْ تَمْرِ ، فَالْبَها ، إنْ رَضِها أَمْسَكُها ، وَإِنْ سَخِطَها رَدَّها وَصَاعاً مِنْ تَمْرِ ، فَعْلِياً ، إِنْ وَالْ سَخِطَها رَدَّها وَصَاعاً مِنْ تَمْرِ ،

<sup>(</sup>۱) بضم اوله وفتح ثانيه بوزن « تزكوا » ، يقال : صرى يصري كركي يزكى تزكية ، قال الحافظ : وقيده بعضهم بفتح اوله وضم ثانيه والاول اصح ، لانه من صربت اللبن في الضرع إذا جمعته ، وليس مسن صررت الشيء إذا ربطت ، إذ لو كان منه لقبل : مصرورة أو مصررة ، ولم يقل مصراة على انه قد سمع الأمران في كلام العرب قال الأغلب . رب غلام قد صرى في فيقرت ماء الشباب عنفوان سسنبته وقال مالك بن نوبرة :

فقلت لقومي هذه صدقاتكم مصررة اخلافها لم تجسرد

يخطبها ، فيإن فاطمة بنت قبس قالت : يا رسول الله إن مُعاوِية وأبا جهــم خطباني قال : ﴿ انكيعي أسامة ﴾ ١١ وإنما أمرها بسكاح أسامة ، لأنه لم يكن وقع الركون منها إلى من خطبها .

وفي الحديث دليل على أنَّ الحاطب إذا كان كافراً ، جاز أن مخطب على خطبة ، لقطع أنَّه الأخوة بين المسلمن وبن الكيف

٢٠٩٦ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النُّسيمي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا مكي بن إبراهيم ، نا ابن حرُبيج، قال : سمعت نافعاً يُحدث

عَنِ أَبْنِ عُمِرَ كَانَ يَقُولُ : نَهِى النَّبِيُ ﴿ النَّبِيلُ اللَّهِ الْهَ يَلِيكُ اللَّهِ الْمَا يَسِمَ المَّغَفُ مُ عَلَى اَيْفِعِ المَّغْضِ ، وَلَا يَخْطُبُ الرَّاجِلُ عَلَى خِطْبُةِ أَخِيهِ حَتَّى يَبْرُكُ الْحَاطِلُ قَلْلُهُ ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْحَاطِلُ . أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْحَاطِلُ .

هذا حدیث منفق علی صحته (۲) آخرجه مُسلم عن زهیر بن حرب، عن مجیں القطان ، عن عبید الله ، عن نافع ولیس فیسه ، حتی یترك الحاطب ، بل قال : ، إلا أن یاذن له ، .

وعند أصحاب الرأي المراد بالبيع على بيع أخيه : هو السَّوم ، لأن عندهم خيار المكان لا يثبت في البيع ، ولا يتصور بعد التواجب بيسع الغير عليه .

وقوله في حديث أبي هريرة : ﴿ وَلَا تَنَاجِئُوا ۚ ، فَالْنَجِشُ : هُو أَنْ يُودِ لَا يُرِيدُ شَرَاهُما ، بِل يُريدُ بِرِي الرّجِلِ السلعّة تَبَاع ،، فيزيد في ثمها ، وهو لا يُريد شراهما ، بل يُريد بذك ترغيب السوّام فيها ، اليزيدوا في ثمها ، والتّناجش : أن يقعل هذا

بصاحبه على أن يُكافئه صاحبه بخله إن هو باع ، فهذا الرَّجل عاص بهذ الفعل ، سواه كان عالمًا بالنهي أو لم يكن ، لأنه خديمة ، وليست الحديمة ، من أخلاق أهل الشريعة ، ورُوي عن النبي ﷺ قال : ﴿ الحَديمة في النَّارِ ، (() ﴿ وَمَن عَمَل عَمَلَ لِيس عَلِيهِ أَمْرِنا فَهُو رَدْ ، (())

والنجش قبل: أصله المدح معناه: لا يمدح سلعة ، ويزيد في ثنها ، ولا يريد شراءها ، وقبل: أصله التنفير عن الشيء من تنفير الرحش من مكان إلى آخر ، ولم يختلفوا في أن رجلًا لو اعترف بقعله ، فاستراه أن الشراه صحيح ، ولا خيار له إذا كان الناجش فعله بغير أمر البائع ، فإن فعله بأمره ، فذهب بعض أهل العلم إلى أن المشتري فيه بالحيار ، وقائل ابن أبي أوفى : الناجش آكيل ربا خاتن "".

٢٠٩٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشميُّ ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ 'بنِ عُمَرَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَبَى عَنِ النَّجْشِ

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٤٨٠) في الطلاق: باب المطلقة ثلانا لانفقة لها.
 (٢) البخاري ١٧٠/٩ في النكاح ، ومسلم (١٤١٢) (٥٠) في النكاح اباب
 تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى ناذن أو نترك.

<sup>(1)</sup> علقه البخاري في «صحيحه» ٢٩٨/٢ قال الحافظ في «الفتح» : رويناه في « الكامل » لابن على من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الخديعة والكر في النار ، لكنت من أمكر الناس » وإسناده لاباس به ، واخرجه الطبراني في « الصغير » من حديث ابن مسعود والحاكم في «المستدرك» من حديث أنى ، وإسحاق بن راهو به من حديث أبي هريرة ، وفي إسناد كل منهما مقال ، لكن مجموعها يدل على أن للمتن أصلا .

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم ( ١٧١٨) ( ١٨ ) بهذا اللفظ ، وقد اتفقا على اخرجه بلفظ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .
 (٣) علقه البخارى ٢٩٧/٤ وقال الحافظ : هذا طرف من حمديث

### ببع المصراة وغبره

٢٠٩٢ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، نا أبو إسعان الهاشي ، أنا أبو أمصعب ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي أفراً قبل أبي أهر تُررَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : • لا تَلَقُوا اللهِ كَبَانَ لِلْبَيْعِ ، وَلا يَبِيعِ بَعْضٍ ، وَلا تَناجَشُوا ، وَلا يَبِيعِ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلا تُصَرُّوا (" الإبلَ تَناجَشُوا ، وَلا يَبِيعِ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلا تُصَرُّوا (" الإبلَ وَالفَنَمَ ، فَنِ أَبْنَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهُو بَخِيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخِلِبَهَا ، إنْ رَضِيها أَمْسَكُها ، وَإنْ سَخِطَها وَدُهَا وَصَاعاً مِن تَمْرٍ ، فَطْلِهَا ، إنْ رَضِيها أَمْسَكُها ، وَإنْ سَخِطَها وَدُهَا وَصَاعاً مِن تَمْرٍ ،

(۱) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن « تركوا » ، يقال : صرى يصري كزكي يزكى تركية ، قال الحافظ : وقيده بعضهم بغتح أوله وضم ثانيه والاول اصح ، لانه من صربت اللبن في الضرع إذا جمعته ، وليس مسن صررت الشيء إذا ربطته ، إذ لو كان منه لقبل : مصرورة أو مصردة ، ولم يقل مصراة على أنه قد سمع الامران في كلام العرب قال الاغلب . رب غلام قد صرى في قبقرته ماء الشباب عنفوان سسنبته وقال مالك بن نوبرة :

فقلت لقومي همذه صدقاتكم مصررة اخلافها لم تجسرد

وموسى بن عبيدة بن نشيط الرّبذي أبو عبد العزيز كان من خيار عباد الله ، وتكلموا فه من قبل حفظه .

قال أبر عبيد : الكالى و بالكالى و : هو النّسبنة بالنسينة : بأن يسلم مائة درهم إلى سنة في كر طعام ، فإذا انقضت السنة ، قال الذي عليه الطعام للدافع : ليس عندي طعام ، ولكن بعني هذا الكر بانتي درهم إلى شهر ، فهذا وكل ما أشبه هذا نسيئة " انتقل إلى نسيئة . ولو قبض الطعام ، ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة ، لم يكن كالنا بكالى و ولو كان لرجل على آخر حق مؤجل ، فعجل بعضه ، ووضع عنه الباقي ، يجوز ، وروي عن ابن عمو أنه كره ذلك ، وعن زيد بن ثابت . ولم يجوزه مالك . كما لا يجوز لصاحب الحق أن بزيد في الحق والأجل ، لا يجوز أن ينقص عن الحق والأجل ، فيكون نقصان الأجل بقابلة ما نقص من الحق .

حنبل: لاتحل عندي الرواية عنه ، ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ايضا : ليس في هذا حديث يصح ، لكن إجماع الناس على انه لايجوز ببع دين بدين ، وقال الشافعي : اهل الحديث يوهنون هذا الحديث ، وقال الشافعي : اهل الحديث يوهنون هذا الحديث ، لا المستدرك » ٢٧/٧ ، والدار قطني ص ٢٩٦ من طريق عبد العربر الدراوردي عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وقالهما البهقي ، وقال : إنها هو موسى بن عبيدة الربذي ، وقال الحافظ في « التلخيص » ٢٦/٣ وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم ، فإن راويه موسى بن عبيدة وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم ، فإن راويه موسى بن عبيدة الربذي لاموسى بن عقبة ، ثم نقل عن الدار قطني في « الملل » بان موسى ان عبيدة تفرد به وقال : فهذا يدل على ان الوهم في قوله (اي الدار قطني) موسى بن عقبة ـ من غيره .

هذا حدیث صحیح آخرجه مُسلم(۱۰ عن أحمد بن برنس ، عن زهیر ، ویرُوی فیه عن آنس ، وابن عبّاس ، فقیل لابن عبّاس : ما قوله « لاتیسیع حاضر " لباد ۴ » قال : لا یکون له حساراً (۱۲ .

وقال أنس: نُهينا أن يبيع حاضر اباد ، وإن كان أخاه أو أباه". وفي همذا الحديث دليل" على أن الحضري إذا باع البدوي لا يكون العقد فاسداً ، ولو كان فاسداً لم يكن فيه منع" من ارتفاق بعضهم من بعض ، وذهب قوم" إلى أن النبي عن بيع الحاضر البدوي بعني الإرشاد دون الإيجاب ، وكان مجاهد" يقول: لا بأس في هذا الزمان ، وإنما وقع النبي عن في زمان رسول الله يكافئ".

(١) (١٥٢٢) في البيوع: باب تحزيم بيع الحاضر للبادي .

(٦) اخرجه البخاري في « صحيحه » ٢١١/٤ في البيوع : باب هل يبيع حاضر لباد بغير اجر ، وفي الإجارة : باب اجر السمسرة ، ومسلم (١٥٢١) وهو في « المصنف » (١٤٨٠ ) والسمسار في الأصل القيم ، بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره .

 (٣) اخرجـه مسلم ( ١٥٣٣ ) وعبـه الرزاق ( ١٤٨٧١ ) وهو في البخاري ١٢/٤ دون قوله: وإن كان اخاه أو أباه .

(٤) قال الحافظ في « الفتح » ٢١١/٤ : والجمهور على التحريم بشرط العلم بالنهي ، وأن يكون المتاع الجلوب مما يحتساج إليه ، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي ، فلو عرضه على الحضري الم يعنع ، وزاد بعض الصافعية عموم الحاجة ، وأن يظهر بيع ذلك المتاع السمة في تلك البلد . قال ابن دقيق العيد : أكثر هذه الشروط تدور بين أتباع المنى أو اللفظ ، والذي ينبغي أن ينظر في المنى الى الظهور والخفاء ، فحيث يظهر يخصص النص أو يعمم ، وحيث يخفى، فاتباع اللفظ أولى، فأما اشتراط أن يلتمس البلدي ذلك ، فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فإن الضرر الذي علل به النهي لايفترق الحال فيه بين سؤال البلدي وعدمه ، وأما اشتراط أن يكون الطمام مما تدعو الحاجة إليه ، فعتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ان يكون الطمام مما تدعو

وقوله ": و لا تُصروا الإبل والغنم ، التصرية فسرها الشافعي بأن يربيط أخلاف النافة أو الشاة ، ويتر ك حليها اليومين والثلاثة حتى يجتمع اللبن في ضمها ، ثم تباع ، فيظنها المشتري كثيرة اللبن ، فيزيد في شها ، فإذا حلها مرتين أو ثلاثاً ، وقف على التصرية والغرور .

وقال أبو عبيد: هي من صريت الماء وهو حبس الماء وجمعه ، ولو كان من الرابط ، لكان مصرور ق أو مُصرور . وما قال الشافعي صعيع في المعنى ، وذلك أن العرب كانت تصر ضروع الحسلوبات إذا أرسلتها تسرح ، وبسمون ذلك الرباط اصراراً ، فإذا أراحت ، حكت تلك الأصرة وحلبت ، ويجوز أن يكون أصل المُصراة مُصررة أبدلت إحدى الرائين باء ) قال الله سبحانه وتعالى : ( وقد تخاب من دساها ) [ الشمس : ١٠ ] وأصله : دسها ، أي أخما بنع الحيو .

وتسمَّى المحراة ، عفالة قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : ﴿ مَنَ النَّتَرَى شَاةَ مُحفَّلَة ۚ فَودُهَا فَلَيْرُدُ مَمّا صَاعاً ، (١) سميت بحقلة لحقول اللبن واجتاعه في ضرعها ، والحقل : الجم الكثير .

ثم حكم المصراة اختلف أهل العلم فيه ، فذهب جماعة إلى أن المشتري إذا علم بها بعد ماحلها ، فله أن يردها بعيب التصربة ، ويرد معها صاعاً من تمر مكان ماحلب من اللبن ، كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول مالك والشافعي ، والميت بن سعد ، وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ، وأبي فور . وقال أبو حنيفة : لا خيار له ، بسبب التصربة ، وليس له ردهما بالعيب بعد

السعة ، فكذلك ايضا لاحتمال أن يكون القصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد ، وأما اشتراط العلم بالمنهى فلا إشكال فيسه . وقد جاء في كتب الحنفية تفسير ذلك بأن المراد نهي الحاضر أن ببيسع للبادي في زمن الفلاء شيئاً يحتاج إليه أهل البلد .

(۱) أخرجه البخاري \ ٣٠٩/ في البيوع ، وأحمد ١٠٠/١

ما حلها ، وقال ان أبي ليلي ، وأبو بوسف : تُودُّها وبردُّ معها قيمة اللبن والحديث حجة عليه .

والمعنى في إيجاب صاع من النمو بعد الحلب أنَّ اللَّبُ لا يمكن ردُّه لنقصانه بالحلب ، وقد حدث بعد البيع بعضُه ُ على ملك المشتري ، فلا يجِب ردُهُ ، فيتنازءان في القدر الموجود بوم العقد ، فالشرع قطع المحصومة بينها بايجاب بدل مقدر من غير أن ينظر إلى قلة اللهن أو كثرته كما تجعل دَيَّة النفس مائة من الإبل مع اختلاف أحوال النفوس في القوة والضعف ، والصُّغو والكبر ، والجال والنَّسِع ، وسوَّى بين الأصابع في الدية مع اختلافها ، وِهذا كما لوجني على امرأة حامل ، فألقت جنينها ميتًا أوجب الشرع على الجاني غُرة : عبداً أو أسة ، على خلاف القياس ، لأنها يتنازعان في حياته ، فيدَّعي الجاني أنه ميت لا شيء عليه فيه ، ويقول الولى : كان حيساً قتلته فعليك الدية ، فقطع الشرع مادة النزاع بينها مايجاب الغُمُواة ، كذلك ها هُنا .

٢١٠٠ - أخبرنا أبو على حسان بن سعيد المنيمي ، أخبرنا أبو طاهر الزُّيادي ، أمَّا محمد بن الحسين القطان ، نا أحمد بن يوسف السلمي ، نا عبد الرَّزاق ، أنا معمر ، عن همَّام بن مُنَّة قال :

ثَنَا أَبُو هُرَّيْرَةَ قَــالَ ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : • إذَا مَا أَحَدُ كُمْ ٱشْتَرَى لِقْحَةً مُصرًاةً ، أَوْ شَاةً مُصَرَّاةً ، قُهُو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَأَنْ يَخْلِبُهَا إِمَّا مِيَّ ، وَإِلاَّ فَلْيَرُدُّهَا وَصَاعَاً مِنْ تَمْرٍ ،

هذا حديث صحيح أخرجه مُسلم ١٠٠ عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق . وروى أثوب عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة أن النبي علِيلَتُهِ قال : و مَن اسْتَرَى مُصراة" ، فهو بالحيار ثلاثة أيام ، إن شاء رَدُّها وصاعاً من طعام لاسمراء ه'٢٠ أراد صاعاً من تمر لا حنطة ، والنمر من طعام العرب . قال الإمام: اختلف أهل العلم في تقدير خيار التصرية بالثلاث ، فنهم

من قال : يتقدر بالله حتى لو علم قبل مُضي الثلاث ، فله الحيار إلى تمام الثلاث ، لأن الوقوف عليها قلما مُيكن في أقل من ثلاثة ، فإن النقصان الذي يجده المشتري في مدَّة الثلاث قد مجمله على اختلاف البدوتيد ل المكان ، فحعل الشرعُ الثلاث حداً لا يجاوز ، كما في خيار الشرط ، ومنهم من ذهب إلى أنه لا تأخير له بعد العلم بالتصرية ، فإن أخر ، سقط حقه من الرد وهــو القياس ، لأنه خيار عيب ، والتقدير بالثلاث بناء للأمو على الغالب ، لأن الغالب أنه لا يقف عليها قبل الثلاث ، لا أن زمان الرد يتقدر بها .

وقوله : ﴿ لا تَسْمُوا ۗ ، فيه دليل على أنه لا يعطي غير التمر ، فذهب معضهم إلى أنه لا يجوز ُ غير التمر ، وإن رضى به البائع ، كما لابجوز بيم المسم قبل القبض ، وإن رضي به البائع ، وذهب قوم إلى أن الواجب هو التمر ولا يجوز إعطاء غيره إلا برضي البائع ، فإن رضي بجنس آخر فكانه ُ استدل عن حقَّه فيجوز ، وذهب َ قوم له وهو أصح أقوال الشافعي

<sup>(</sup>١) (١٥٢٤) (٢٨) في البيوع: باب حكم بيع المصراة . (٢) اخرجه أبو داود (٣٤٤٤) في البيوع: باب من اشترى مصراة

فكرهها وإسناده صحيح ، واخرجه مسلم في « صحيحه » ( ١٥٢٤ ) ( ٢٥ ) من حديث قرة بن خالد ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة.

زبيسًا كما في زكاة الفطر ، وأوَّل هذا القائل قولهُ ﴿ لَا تَسْمُ اهُ يَ أَي : لاَغْتُ مُ السَّمراء وهي الحنطة . ولا فرق في ثبوت حق الرَّد بعب النصرية بين النعم وساتر الحوانات التي مجل شرب لنها حتى لو اشترى حاربة ذات

ابن ، فوجدها مُصراة ، فلهُ الردُّ ، ولكن لا يجب ردُّ شيء في مقابلة ما حلب من اللبن على أصع الوجهين ، لأن لن الآدمـُّة بمــا لا يُعتاض

ـ أن على كل انسان صاءاً بمَّا بقتات ، حنطة كان أو شعيراً أو تمرا أو

عنه في العادة .

ولو اشترى أتانا لـوناً ، أو تحـواناً لايؤكل لحمه ، فوتحدها مُصراة ، فله الرد على الأصع ، لأن لبنها مقصود لتربية الولد ، ولكن لا يعب ردُّ شيء في مقابلة ما حلب من اللهن ، لأن لنها نحس لا تُعتاض عنه .

وفي حديث المصراة دليل على أنه لا يجوز بيع شاة لبون بلبن شاة ولا بشاة لَبُون في ضرعها لبن ، لأن الشرع جعل للنَّن في الضرع قسطاً من الثمن ، فهو كبيع مال الرَّبا مجنسه ومعها ، أو مع أحدهما شيء

آخر مخلاف ما لو باع السَّمسم بالسَّمسم يعوز ، وإن أمكن استخراج الدُّهن من كل واحد منها ، لأن عين الدهن غير موجود فيها ، واللَّن ها هنا موجود " في الضرع حتى لو تحلب اللَّمُون ؛ ثم في الحال قبل احتاع اللن في ضرعها باعها باللَّابِن ، يجوز . والله أعلم .

النهى عن الملامسة والمنابذة

٣١٠٦ \_ أخبرنا أبو الحسن الشَّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهماشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن محمد بن مجيي بن حَبَّان ، وعن أبي الزناد ، عن الأعرب

عَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ وَيُطِّلِنِّهِ نَبْهِي عَنِ الْمُلاَمَسَةِ والْمُنَا بَدُهُ"

قال(٢): والملائسة : أن تُلمّس الرُّحلُ الثوب ، ولا تُنشر مُ ولا تِتْسِنْ مَا فِهِ ، أَو أَن تَبِتَاعَهُ لِلَّا ، وهو لا يُعلمُ مَا فِهِ . والمناتبذة : أن ينسذَ الرَّجلُ إلى الرجل ثوتِه م، وينسذَ إله الآخرُ ـُ

ثُوبِه على غير تأمُّل منها يقولُ كلُّ واحد منها لصاحبه : هذا بهذا ، فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنابذة (٣) .

(١) «الموطأ» ٢٦٦/٢ في البيوع: باب الملامسة والمنابذة ، والبخاري ٣٠./٤ في البيوع: باب بيع المنابذة ، ومسلم ( ١٥١١ ) في أول كتباب

(٢) القائل هو مالك كما جاء مصرحاً به في « الموطأ » .

شرح السنة ج٦ - م - ٩

<sup>(</sup>٣) ولمسلم عن عطاء بن مينساء ، عن أبي هريرة قال : نهي عسسن بيعتين : الملامسة والمنابذة ، أما الملامسة فأن للمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة : أن سُبِذُ كُلُّ وَأَحَدُ مُنْهُمَا تُونِهُ إِلَى الآخِرِ ،

ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه · قال الحافظ في « الفتع » ٢٠.٠/٤ : وهذا التفسير الذي في حديث أبي هربرة أقعد بلفظ الملامسة والمنابذة ، لأنهما مفاعلة فيستدعى وجود الفعل من الجانبين ، وظاهره أنه مرفوع ، لكن وقع للنسبائي ٢٦١/٦ ، ٢٦٢ ما يشمر بأنه كلام من دونه

ببع المصراة وغيره

٣٠٩٢ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، إنا زاهر بن أحمد ، نا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو ممصعب ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعراج

عَنْ أَبِي مُرَيْرَةً أَنْ رَسُولَ اللهِ وَيَطْلِيَّةً قَالَ : • لا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ ، وَلاَ بَيِبِعْ بَعْضُكُمْ عَلى بَيْعِ بَعْضِ ، وَلاَ تَنَاجَشُوا ، وَلاَ يَبِعْ خَاضِرٌ لِلبَادِ ، وَلاَ تُصَرُّوا (" الإبلَ وَالغَمْ ، فَمْو بَغِيْدِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ وَالغَمْ ، فَمُو بِغِيْدِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَعْلَبَا، إِنْ رَضِها أَمْسَكُها ، وَإِنْ سَخِطَها رَدُهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْر ، يَعْلَبَا ، إِنْ رَضِها أَمْسَكُها ، وَإِنْ سَخِطَها رَدُهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْر ،

(۱) بضم اوله ونتح ثانيه بوزن « تزكوا » ، يقال : صرى يصري كوكي يزكى تزكية ، قال الحافظ : وقيده بعضهم بفتح اوله وضم ثانيه والاول اصح ، لانه من صريت اللبن في الشرع إذا جمعته ، وليس مسن صررت الشيء إذا ربطته ، إذ لو كان منه لقبل : مصرورة أو مصررة ، ولم يقل مصراة على انه قد سمع الامران في كلام العرب قال الاغلب . رب غلام قد صرى في فيقرته ماء الشباب عنفوان سسنبته وقال مالك بن نوبرة :

فقلت لقومي هــذه صدقاتكم مصررة أخلافها لم تجــرد

وموسى بن عبيدة بن نشيط الرَّبدي أبر عبد العزيز كان من خيار عباد الله ، وتكلموا فيه من قبل حفظه .

قال أبو عبيد : الكانى و بالكانى و : هو النّسينة بالنسينة : بأن يسلم مائة درهم إلى سنة في كرطعام ، فإذا انقضت السنة ، قال الذي عليه الطعام الدافع : لبس عندي طعام " ، ولكن بعني هذا الكرّ بانتي درهم إلى شهر ، فهذا وكلّ ما أنبه هذا نسيئة " انتقل إلى نسينة . ولو قبض الطعام ، ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة ، لم يكن كالنا بكالى و . ولو كان لرجل على آخر حق مؤجل ، فعجل بعضه ، ووضع عنه الباقي ، يجوز ، وروي عن ابن عمر أن كو دذلك ، وعن ذيد بن ثابت . ولم يجوزه مالك . كما لا يجوز لصاحب الحق أن يزيد في الحق والأجل ، لا يجوز أن ينقص عن الحق والأجل ، فيكون نقصان الأجل بقابلة ما نقص من الحق .

حنبل: لاتحل عندي الرواية عنه ، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره وقال الضا : ليس في هذا حديث يصح ، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بعد دين بدين ، وقال الشافعي : أهل الحديث يوهنون هذا الحديث ، وقال البيان عندي : والضعف على حديثه بين . وقال دواه الحاكم في «المستدك » ١/٧٠ ، والدار قطائي ص ٢١٦ من طريق عبد العزيز المداوردي عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر وقال الحاكم : صحبح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وغلطهما البيهقي ، وقال : إنها هو موسى بن عبيدة الربذي ، وقال الحافظ في « التلخيص ، ٢٦/٣ موسى بن عبيدة الربذي ، وقال الحافظ في « التلخيص بن عبيدة الربذي ، فين راويه موسى بن عبيدة الربذي الما على الدار قطني في « العلل » بان موسى ابن عبيدة ابن عبيدة تفرد به وقال : فهذا يدل على أن الوهم في قوله (اي الدار قطني) ، وسى بن عقبة – من غيره .

هذا حدیث متفق علی صحته(۱) آخرجه محمد عن عبد انه بن بوسف، وأخرجه مُسلم عن مجمِی بن مجمِی ، کلاهما عن مالك .

قال الإمام : هذا حديث يضمن فوائد وأحكاما . فأما قوله : و لا تلقوا الركبان ، فصورت : أن يقع الحبر بقدوم عير تحمل المتاع فيتلقاها رجل يشتري منهم شيئاً قبل أن يقدمُوا السوق ، ويعرفوا سعر البلد بأرخص ، فهذا منهي عنه ، لما فيه من الحديعة ، وذهب إلى كراهيته أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعده ، روي فيه عن علي ، وابن عباس وابن مسعود ، وبن عمر ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، ولم يقل أحد منهم بفساد البيع ، غير أن الشافعي أثبت للباتع الحيار إذا قدم السوق ، وعرف سعر البلد ، لما روي عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي بالله و نهن أن ميتلقى الجلد ، فإن تلقاه إنسان ، فابناعه فصاحب السلعة فيا بالحيار إذا ورد السوق ، (٢)

وقال أبو سعيد الإصطخري (") إنما يكون ُ له الحيار ُ اذا كان المتلقّى

(١) ( الموطأ ) ٦٨٣/٢ ، ٦٨٤ في البيوع : باب ماينهي عنــه من

المساومة والمبايعة ، والبخاري ؟ ٢٠٩/، في البيوع : باب النهي للبائع الا يحفل الإبل والبقر والفتم وكل محفلة ، وصلم ( ١٥١٥ ) ( ١١ ) في البيوع : باب تحريم بيع الرجل على بيع اخيه وسومه على سومه . (١) أخرجه أبو داود ( ٢٤٣٧ ) في البيوع : باب في التلقي وإسناده صحيح ، وصححه ابن خريمة ، وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١٥١١ ) ( ١٧ ) بلغظ : « لاتلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا الح

سيده السوق ؛ فهو بالخيار » .

(٣) بكسر الهعزة كما قاله السمعاني وغيره ، وقيل بغتحها ،

نسبة الى اصطخر وهي من بلاد فارس واسمه الحسن بن احملا بسن

يزيد بن عيسى الفقيه الشافعي ، ومن اصحاب الوجوه في المسده، ،

والبصر فيه ، ولي قضاء قم ، ثم حسبة بغداد ، واستقضاه المقدر على

قد ابناعه بأقل من سعر البلد ، فإن ابناعه بدمر البلد أو أكثر ، فبلا خيار له ، وهذا هو الأقيس ، وبعضهُم ألبت له الحيار على كل حال . ولم يكره أصحابُ الرأي التلقي (١) ولا جعلوا لصاحب السلعة الحيار إذا قدم السوق ، والحديث حجة عليهم .

قوله : ( و لا يسع بعضكم على تبيع بعض ، يُروى : « و لا يبع ، على سبيل النهي وهو أن يشتري رجل شيئاً وهما في مجلس العقد لم يتفرقا وخيارهما باق ، فياتي الرجل ، ويعرض على المشتري سلعة مثل ما استرى أو أجود بمثل ثمنها أو أرخص ، أو يعميه الى البائع ، فيطلب ما باعد باكثر من ثمنه الذي باعه من الأول حتى يندم ، فيفيخ العقد ، فيكون البيع بعنى الاشتراء ، كما قال عليه السلام : « لا يخطب على خطبة أخيه ، والمواد منه طلب ما طلبه أخوه ، كذلك هذا في مدا أسالب إن كان قصد ، و حقدما ، ولا يوبد مشراه ، يكون عاصياً ، سواء كان عالماً بالحديث أو لم يكن ، وان قصد غيطة أحدهما ، فلا يعصي إلا أن يكون عاطاً ما طدرت .

٣٠٩٠ ـ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق لهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

<sup>&</sup>quot; سجستان . قال ابن الجوزي : له كتاب في القضاء لم يصنف مثله • وقال ابو السحاق المروزي : دخلت بغداد ، فلم يكن بها من يستحق ان ادرس عليه إلا ابو الهباس بن سربج وابو سعيد الإصطخري . ولد سنة اربع واربعين وماثنين ، وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثملة . انظر « تهذيب الاسماء واللغات » ٢٣٧/٢ ، ٢٣٩ ،

<sup>(</sup>١) الذي في كُتب الحنفية يكره التلقي في حالتين : أن يضر بأهل الله ، وأن يلتبس السعر على الواردين .

عَنْ أَبِي مُورَزَةً أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : • لاَ يَشْمِ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ أَجْنِهِ ، وَلاَ يَخْطُبْ عَلى خِطْنِيهِ ،

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم(١) عن على بن مُحجر .

وصورة السوم على سوم الآخر: أن يأخذ الرَّجل شيئاً ليشتربه شمن رضي به مالكُ ، فجاه آخر ، وزاد عليه تُريد شراءه ، فأما إذا لم بكن قد رضي به المالك ، أو كان الشيء يُطاف به فيمن بزيد ، وبعضُ الناس بزيد في ثمّه على بعض ، فذلك غير داخل في النهي ، والدليل عليه ما روي عن أنس أن رسول الله يَهِلُّ باع حلياً وقدحاً وقال : « من بشتري هذا الحيلس والقدح ؟ ، فقال رجل : أخذتها بدرهم ، فقال النبي يَهِلُّ الله ومن بزيد على درهم ؟ ، فأعلاه رجل درهم، فاعها منه (٢)

وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغانم فيمن يزيد . و كذلك الحيطة على خطبة الآخو ، وهو أن يخطب الرجل امرأة ، فأجابته أو أجابه وليتها إذا لم تكن المرأة ممن يعتبر إذنها ، فلبس للغير أن يخطب على خطبته ، فإن لم يوجد منها ، ولا من ولياً إجابة " في حق الأول ، بل رده أو سكت عن جوابه ، فيجوز الغير أن

(١) ١٤١٣ (٥٤) في النكاح: باب تحريم الخطبة على خطبة اخيه .

عَنْ عَبْدِ اللهِ مِن عَمَرَ أَنْ رُسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: • لاَ يَسِطُ بَغْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَغْضِ ، وَقَالَ : لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةٍ أَخِيْهِ ،

هذا حدیث متفق علی صحه (۱) أخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف وأخرجه مُسلم عن محبی بن محبی ، کلاهما عن مالك .

٢٠٩٤ - أخبرنا حسان بن سعد المنعي ، أنا أبو طاهر الزيادي ، أنا محمد بن الحسين القطان ، نا عد الرزاق أنا معمر ، عن همام بن منه قال :

نَا أَبُو 'هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَ'سُولُ اللهِ ﷺ : • لاَ يَسِيعُ أَحَدُ كُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلاَ يَخْطُبُ عَلَى خَطْبَةِ أَخِيْهِ ، ﴿ هذا حديث صحيح .

٢٠٩٥ – أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل الحرقي ، أنا أبو الحسن على بن عبد الله الطب على ، أنا عبد الله الطب على الكشميمين ، نا على بن حجم ، نا إساعيل بن جعفى ، نا العلاء

ابن عبد الرحمن ، عن أبيه

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود (١٦٤١) في الزكاة : باب ماتجوز فيه السالة. والترمذي ( ١٢١٨) في البيوع : باب ما جاء في بيع من يزيد ، وابن ماجة ( ١٢١٨) وحسنه الترمذي ، وقال : لانعرفه إلا من حديث الاخضر بن عجلان ، عن أبي بكر الحتفي عنه ، وقال الحافظ في « التلخيص » ١٥/٢ : أعله أبن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ، ونقل عن البخاري أنه قال : لايصح حديثه .

<sup>(</sup>١) « الموطأ » ٢٨٣/٢ ، والبخاري ١٣/٤ في البيوع: باب النهي عن تلقي الركبان ، وباب لاببيع على بيع اخيه ، ولا يسوم على سوم اخيـه حتى يأذن أو يترك ، وفي النكاح : باب لايخطب على خطبة اخيه حتى ينكح أو يدع ، ومسلم ( ١٤١٢ ) في البيوع : باب تحريم بيع الرجل على بيع اخيه .

يخطبها ، فيان فاطمة بنت قيس قالت : يا رسول الله إن مُعاوِية وأبا جسم خطباني قال : « انكيعي أسامة ، ١٠٠٠ وإنما أمرها بنكاح أسامة ، لأنه لم يكن وقع الركون منها إلى من خطبها .

وفي الحديث دليل على أنَّ الحاطب إذا كان كافراً ، جاز أن مخطب على خطبة ، لقطع أنَّه الأخوة بين المسلمين وبين. المتحار .

٢٠٩٦ – أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليعي ، أنا أحمد بن عبد افه النَّعيمي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا مكي بن إيراهيم ، نا ابن جُريج ، قال : صمعت نافعاً يُعدت

عَنِ أَبْنِ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : نَهِى النَّبِي ﴿ لِلَّالِيَّةُ أَن يَبِيسِعَ النَّبِي ۗ لِلَّالِيَّةِ أَن يَبِيسِعَ بَعْضِ ، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَقَّى إِنْرُكَ الْخَاطِبُ قَلْلُهُ ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ .

هذا حدیث متفق علی صحته (۲) أخرجه مُسلم عن زهیر بن حرب ، عن مجمی القطان ، عن عبید الله ، عن نافع ولیس فیسه ، حتی بتوك الحاطه ، بل قال : ﴿ إِلا أَنْ بِأَذَنَ لَه ﴾ .

وعند أصحاب الرأي المواد بالسبع على سبع أخيه : هو السّوم ، لأن عندهم خيار المسكان لا يثبت في السبع ، ولا يتصور بعد التواجب بسع الغير عليه . وقوله في حديث أبي هريرة : « ولا تناجئوا ، فالنجش : هو أن يرى الرجل السلعة تباع ، فيزيد في ثنها ، وهو لا يُربد شراهها ، بل يُربد بذلك ترغيب السوام فها ، ايزيدوا في ثنها ، والسّاجش : أن يقعل هذا بذلك ترغيب السوام فها ، ايزيدوا في ثنها ، والسّاجش : أن يقعل هذا

بصاحبه على أن يُكافئه صاحبه بجله إن هو باع ، فهذا الرَّجل عاص بهذا النَّعل ، سواه كان عالم بالنهي أو لم يكن ، لأنه خديمة ، وليست الحديمة من أخلاق أمل الشريعة ، ورُوي عن النبي بَيْلِيَّ قال : ﴿ الحديمة في النّار ، ‹‹) ﴿ ومن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد ، ‹›) ﴿

والنجش قبل : أصله المدح معناه : لا يدح سلعة ، ويزبد في غها ، ولا يريد شراءها ، وقبل : أصله التنفير عن الشيء من تنفير الرحش من مكان إلى آخر ، ولم يختلفوا في أن رجلًا لو اعترف بفعله ، فاشتراه أن الشراء صحيح ، ولا خيار له إذا كان الناجش فعله بغير أمر البائع ، فإن فعله بأمره ، فلعب بعض أهل العلم إلى أن المشتري فيه بالحيار ، وقال ابن أبي أوفى : الناجش آكيل ربا خائن (٣) .

٣٠٩٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي\* ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ "بنِ عُمَرَ أَنَّ رُسُولَ اللهِ ﷺ نَمَى عَنِ النَّجْشِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٨٠)) في الطلاق: باب المطلقة ثلاثا لانفقة لها. (٢) البخاري ٢٠/١٧ في النكاح، ومسلم (١٤١١) (٥٠)في النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أحيه حتى ناذن أو نترك.

<sup>(</sup>۱) علقه البخاري في «صحيحه» ٢٩٨/٢ قال الحافظ في «الفتح» : رويناه في « الكلمل » لابن علي من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : رويناه في « الكلمل » لابن علي من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال الولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الخديعة والمكر في النار ، لكنت من امكر الناس » وإسناده لاباس به ، واخرجه الطبراني في « الصغير » من حديث ابن مسعود والحاكم في « المستدرك» من حديث أن أنس ، وإسحاق بن راهو به من حديث ابني هريرة ، وفي إسناد كل منهما مقال ، لكن مجموعها يدل على أن للمتن أصلا .

(۲) اخرجه مسلم ( ۱۲۱۸ ) ( ۱۸ ) بهذا اللفظ ، وقد انفقا على

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم ( ۱۷۱۸ ) (۱۸ ) بهذا اللفظ ، وقد الله على أخراجه بلفظ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .
 (۳) علقه البخارى /۲۹۷۶ وقال الحافظ : هذا طرف من حديث (۳)

أجرها فأخذ غلتها ، أو دابة فركبها ، أو أكواها ، فأخذ الكواه ، ثم وجد بها عبياً قديًا ، فله أن يردها إلى باتعها ، وتكون الغلة المشتري ، لأن المبيع كان مضموناً عليه ، فقوله ، الحواج المنافين ، أي : ملك الحواج بضاف الأصل . وكذلك قال الشافعي فيا مجدت في يعد المشتري من يتاج الدابة ، وولد الأمة ، ولبن الماشية وصوفها ، وثمرة الشجرة المشتراة إن الكل يبقى المستري ، وله رد الأصل بالعب .

وذهب أصحابُ الرأي إلى أن حدوث الولد والنعوة في بعد المشتري ينع رد الأصل بالعيب ، بل يرجع بالأرش ، فإن هلك الحادث ، فلا رد الأصل بالعيب ، فأما الغلة ، فقالوا : لا تنع الرد بالعيب غير أنه إن رد قبل القبض يرد معه الغلة ، وإن رد بعده ، فيقى له . وقال مالك : يرد الولد مع الأصل ، ولا يرد الصوف . ولو اشترى جاربة فوطئت في يد المشتري بالشبة ، أو وطئها المشتري ، ثم وجد بها عباً ، فإن كانت ثيباً ، ردها والمهر للمشتري ، ولا شيء عليه إن كان هو الواطيء ، كانت ثيباً ، ردها المستري ، ولا شيء عليه إن كان هو الواطيء ، وإن كانت بكراً ، فافتضت ، فلا رد له ، لأن زوال البكارة نقص حدث في يده ، بل يسترد من النمن بقدر ما نقص العيب من قيمها ، وهو قول مالك والشافعي ، وقال أصحاب الرأي : وطء النيب عنع الرد العيب ، وهو قول الثوري وإسحاق .

وقال ابن أبي لبلى : بردُها وبردُ معها تمهر مثلها ، وروى ابن أبي ذرب ، عن تخلد بن أخفاف ، أنه قال : ابتعت غلاماً ، فاستغلث ، ثم ظهرت منه على عبب ، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ، فقضى لمي برد عليه بدد علته ، فأتبت عروة ، فأخبرته فقال : أروح مل العشة ، فأخبره أن عائشة أخبرتني أن "رسول الله عمل قضى في مثل إليه العشة ، فأخبره أن عائشة أخبرتني أن "رسول الله عمل قضى في مثل

هذا أن الخواج بالضَّان ، فواح إليه عووة ُ ، فقضى لي أن آخذ الحُواج َ من الذي قضى به علي له ١١٠٠ .

وقاس أصحاب الرأي الغصب على البيع ، ولم يو جبوا على الغاصب رد غلة المفصوب ، لأن العين كانت مضوونة على ، والحواج بقابلته ، وأوجب الشافعي على الغاصب ضمان منفعة المفصوب ، لأن يَده بد عدوان بخلاف يد المشتري على المبيع . ومن المثرى عدا أو غيره ، فعدت به عبد عنده ، والطلع على عب قديم به عوض الرأي على البانع ، فإن يوفي به مع العب الحادث ، فالمشتري ردي ، ، فإن أمسكه ، ، فلا أرش له ، وإن لم يوض البانع بأخذه مع العب الحادث ، غرم للمشتري أرش العب القديم .

وقال مالك : المشتري بالحيار إن شاء طالب البائع بأوش العيب القديم وإن شاء ، غرم أرش العيب الحادث ، وردّه ُ .

ار

#### . تحريم الغش في البيع

قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْياءُمُعُ) [الأُعراف: ٨٥] . وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ : ( وَبُلُ لِلْمُطَفِّينَ ) [الأُعراف: ٥٠] . وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ لِلسَّانَ المُثْيِرَانِ . لِللَّهِ عَلَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ المُثَيِرَانِ .

(١) تقدم تخريجه قريبا .

النس مِنَّا مَنْ غَشْنَا ، (1)

هذا حديث صحيح .

وقوله من غشّ فليس منّي ، لم يرد به نفيه عن دين الإسلام ، إلما أداد أنه ترك اتباعي ، إذ ليس هذا من أخلاقنا وإفعالنا ، أو ليس هو على سُنتي وطريقتي في ممناصعة الإخوان ، هذا كما يقول الرُجل لصاهه: أنا منك يريد به الموافقة والمتابعة ، قال الله سبحانه وتعالى إخباراً عن إبراهيم عليه السلام: ( فمن تبيعني فإنه منّي ) [ إبراهيم : ٣٦] والغش : نقيض النصح مأخوذ من الغشش ، وهو المشربّ الكدير .

قال الإمام : والتدليس في البيع حرام مثل أن يُخفي العب أو يُصري الثاة ، أو يُغمر وجه الجاربة ، فيظها المشتري حسناه ، أو يجعد شعرها غير أن البيع معه يصع ، ويثبت للمشتري الحيار إذا وقف عليه وروي أن عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة من عاصم بن عدي ، فوجدها ذات زوج فردها .

ولو اطلع المشتري على العيب بعد ما هلك ما استراه في يده ، أو كان عداً قد أعته من من بحرجم الأوش وهو أن ينظر : كم نقص العيب من قيمت ، فيسترجع بنسبته من الثمن . وقال شريح : لا يُود العبد من الادفان ، ويُرد من الإباق البات ، والادفان : أن يروغ عن مواله اليوم أو اليومين ، ولا يغيب عن المصر ، وعنه : أنه كان يَرد الوقيق من العبس وهو اليول في الفراش ، فأما إذا باع عداً قد ألب ثوب الكتبة ، أو

٣١٢٠ \_ أخبرنا أبو عد الله محد بن الفضل الحرقي ، أنا أبو الحسن على بن عد الله الطبيعة في ، أنا أحد بن على الكشميهني ، نا على بن حُبر ، نا إسماعيل بن جعفر ، نا العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه

عَنْ أَبِي مُرَيْرَةً أَنْ رَسُولَ اللهِ سِتَطِيْقُ مَرْ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَذَخِلَ يَدَهُ فِينِهَا ، فَنَاكَ أَصَابِعُهُ بَلَلاً ، فَقَالَ : • مَا هَذَا يَاصَاحِبَ الطَّعَامِ ؟ ، قَالَ : أَصَابَتُهُ النَّهَاءُ يَارَسُولَ اللهِ ، قَالَ : • أَفَلاَ جَعَلَتُهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ ؟ ١ ، مُمُ قَالَ : • مَنْ غَشَ فَلَيْسَ مِنْى ، .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم(١) عن علي بن حُجر . ﴿ ﴿

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَنْ بِرُجُلِ بَبِيعُ طَعَاماً فَقَالَ : •كَيْفَ تَبِيعُ ؟ • فَأَخْبَرَهُ • فَأُوْحِي إَلَيْهِ أَنْ أَذْخِلُ يَدْكَ فِيهَا • فَأَذْخِلَ ، فَإِذَا مُو مَبْلُولُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ :

<sup>(</sup>١) واخرجه ابو داوود ( ٣٤٥٢ ) في البيوع : باب النهي عن الغش وإسناده صحيح .

<sup>(</sup>١) (١.٢) في الإيمان: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « مسن غشنا فليس منا » .

اب

#### اختلاف المشابعين

٣١٢٢ ـ أخبرنا محمد بن الحسن الميربند كشاني ، أنا أبو سهل السُجزي نا أبو سُهل السُجزي نا أبو سُكر بن داسة ، أنا أبو داوود ، نا محمد بن يحبي ابن فارس ، نا عمر بن حفص بن غياث ، حدثني أبي ، عن أبي عُديس ، أخبرني عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه

عَنْ جَدْه ، قَالَ : أَشْتَرَى الأَشْعَتُ بْنُ قَيْسِ رَقِيْقاً مِنْ

رَقِيقِ الْخُمسِ مِنْ عَبْدِ اللهِ بِعِشْرِيْنَ أَلْفاَ ، فَأْرَسَلَ عَبْدُ اللهِ إِلَيْهِ فِي ثَمْنِهِ ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَخَذْتُهَا بِعَشْرَةِ آلاف ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ اللهِ : فَانْخَرَ رُجُلاً يَكُونُ بَيني وَ بِيْنَكَ ، قَالَ الْأَشْعَتُ : أَنْتَ بَيني وَ بَيْنَكَ ، قَالَ الْأَشْعَتُ : أَنْتَ بَيني وَ بَيْنَكَ ، قَالَ الْأَشْعَتُ رُسُولَ اللهِ بَيْنِي وَ بَيْنَ مَنْ مَنْفُ وَ بَيْنَكَ ، فَالَ عَبْدُ اللهِ : فَوَائِي سَمِعْتُ رُسُولَ اللهِ يَتَعَلَىٰ وَلِيْسَ بَيْنَهُمْ اللهِ بَيْنَهُ ، وَاللهِ مَنْ مَنْهُمْ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ الل

قال أبو داوود : و نا النفيلي ، أنا هشيم ، نا ابن أبي ليلي ، عن

زياً وأبري أهل حرفة ، فظنه المشتري كاتباً أو محترفاً بتلك الحرفة ، فلم يكن ، فلا خيار له على أصح المذهب ، لأن الرجل قمد كيلبس وب النب عادرة ، والمشتري هو الذي اغتر به ، فلا خيار له .

ولو كذب البائع في رأس المال ، فكذلك بصع معه البيع ، ولا خيار المشتري إلا في بيع المرابحة ، فإنه إذا اشترى شيئاً ، مَ ابعه مرابحة و كذب في رأس ماله ، بأن كان قد اشتراه بائة ، فقال : اشتريت بائة وعشرة فالبيع صعبع ، ومل "تحط الحيانة" ؟ فيه قولان ،أحدهما : لا تحط و المشتري الحيار ، وهو قول ابن أبي ليلي ، وأبي حنيفة ، والثاني وهو الأصع : "تحط الحيانة" ولا خيار المشتري ، وهو قول أبي بوسف ، وفيه قول آخر : إن المشتري بالحيار ، وإن "حطت الحيانة .

ولو اشترى شيئاً ، فولاه ُ الغير ، أو أشركه ُ فيه ، بجوز إذا فعلم بعد ... القبض ، وبين قدر الشركة وهو بمنزلة عقد جديد يعقده ُ المشتري لا بجوز إلا بعد قبض ما اشتراه ، فإن كذب في رأس المال فيها ، لا تصع التولية والتشريك ، لأن العقد الثاني فيها بنبني على الأول .

 <sup>(</sup>١) هو في سنن ابي داود (٣٥١١) في البيوع: باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم ، والنسائي ٣٠٢/٧ ، وأخرجه الحاكم ٥/٢) وعبد الرحمن ابن قيس مجهول الحال ، لكن الطرق الآتية للحديث تقويه فيصع بها .

ببع المصراة وغبره

٢٠٩٢ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحد ، نا أبو إسعان الهاشي ، أنا أبو أمصب ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي أنواد ، عن الأعرج عن أبي أمرزرة أن أد أسول الله عليه الله على أبيع أبعض ، ولا تَلقُوا الله كُبَانَ لِلْبَيْعِ ، ولا يَسِيع بَعض على تبيع بَعض ، ولا تَناجَشُوا ، ولا يَسِع جَاضِر لِبَادٍ ، ولا تُصرُوا (١١ الإبل والغَمَ ، فَنِ أَبْنَاعَهَا بَعْد ذَلِك ، فَهُو بِغِيْرِ النَّظْرَيْنِ بَعْدَ أَن يَعْلَمُهُم ، وَلا تَسْخِطا رَدُها وَصاعاً مِن تَمْرٍ ، يَعْلِبًا ، إن رَضِها أَمْسَكُها ، وإن سَخِطا رَدُها وَصاعاً مِن تَمْرٍ ،

(۱) بضم اوله وفتع ثانيه بوزن « تزكوا » ، يقال : صرى يصري كزكى يزكى تزكية ، قال الحافظ : وقيده بعضهم بفتح اوله وضم ثانيه والاول اصح ، لانه من صريت اللبن في الضرع إذا جمعته ، وليس مسن صررت الشيء إذا ربطته ، إذ لو كان منه لقبل : مصرورة او مصردة ، ولم يقل مصراة على انه قد سمع الامران في كلام العرب قال الأغلب . رب غلام قد صرى في فيقرته ماء الشباب عنفوان سسنيته وقال مالك بن نويرة : ﴿

فقلت لقومي هده صدقاتكم مصررة اخلافها لم تجرد

وموسى بن عيدة بن نشيط الرَّبذي أبو عبد العزيز كان من خيار عباد انه ، وتكلموا فه من قبل حفظه .

قال أو عبيد : الكالى و بالكالى و در النّبية بالنسية : بأن يسلم مائة درهم إلى سنة في كُر طعام ، فإذا انقضت السنة ، قال الذي عليه الطعام للدافع : ليس عندي طعام ، ولكن بعني هذا الكر باتني درهم إلى شهر ، فهذا وكل ما أشبه هذا نسيئة " انتقل إلى نسيئة . ولو قبض الطعام ، ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة ، لم يكن كالنا بكالى . ولو كان لرجل على آخر حق مؤجل ، فعجل بعضه ، ووضع عنه الباقي ، يجوز ، وروي عن ابن عمو أن كره ذلك ، وعن زيد بن ثابت . ولم يجوزه مالك . كما لا يجوز لصاحب الحق أن يزيد في الحق والأجل ، لا يجوز أن ينقص عن الحق والأجل ، فيكون نقصان الأجل عقابلة ما نقص من الحق .

حنبل: لاتحل عندي الرواية عنه ، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره وقال أيضاً: ليس في هذا حديث يصح ، لكن إجماع الناس على أنه لايجوز بيع دبن بدين ، وقال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث ، وقسل ابن عسدي : والضعف على حديثه بين ، وقسد رواه الحاكم في «المستدرك » ٧/٢ ه ، واللمارقطسي ص ٢١٩ من طريق عبسد العزيز الدراوردي عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم بخرجاه ، وغلطهما البيهتي ، وقال : إنما هو موسى بن عبيدة الربذي ؛ وقال الحائم في « التلخيص » ٣٧/٣ وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم ، فإن راوبه موسى بن عبيدة الربذي لاموسى بن عقبة ، ثم نقل عن الدارقطني في « العلل » بان موسى ابن عبيدة تفرد به وقال : فهذا يدل على أن الوهم في قوله (اي الدارقطني) موسى بن عقبة ، من نقل عن الدارقطني في قوله (اي الدارقطني) موسى بن عقبة ، من نقل عن الدارقطني في قوله (اي الدارقطني)

هذا حدیث متفق علی صحه (۱) آخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف ، وأخرجه مُسلم عن مجبى بن مجبى ، كلاهما عن مالك .

قال الإمام: هذا حديث يتضمن فوائد وأحكاما. فأما قوله: ولا تلقوا الركبان، فصورته: أن يقع الحبر بقدوم عير تحمل المتاع فيتلقاها رجل بشري منهم شيئاً قبل أن يقد تموا السوق، وبعرفوا سعو البلد بارخص، فهذا منهم شيئاً قبل أن يقد تموا السوق، وذهب إلى كراهيته البلد بارخص، فهذا منهم عنه، يا فيه من الحياس المحدود، وبن عمر، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، ولم يقل أحد منهم بغساد البيع، غير أن الشافعي أثبت للبائع الحيار إذا قدم السوق، وعرف سعر البلد، لما روي عن ابن سيرين عن أبي هربرة أن النبي على والله الما المالية المجارة في هربرة أن الناء فاحد، أن النبي على المربرة أن النبي على المربرة المحدود، أن "متلقى الجلب"، فإن تلقاه إنسان فابتاء فصاحب

السَّامة فيها بالحيار إذا ورد السُّوق (٢) وقال أبو سعيد الإصطخري (٣) إنما يكون له الحيار ُ اذا كان المتلقى

(۱) (الموطأ) ٦٨٢، ٦٨٢ في البيوع: باب مساينهى عنه من المساومة والمبايعة ، والبخاري ٢٠٩/، في البيوع: باب النهى للبسائع الا يحفل الإبل والبقر والفنم وكل محفلة ، ومسلم (١٥١٥) ( ١١) في البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع اخيه وسومه على سومه . (٢) أخرجه أبو داود (٣٤٧) في البيوع: باب في التلقى وإسناده

صحيح ، وصححه ابن خربمة ، واخرجه مسلم في صحيحه ( ١٥١٦ ) ( ١٧ ) بلغظ : « لاتلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا اتى سيده السوق ، فهو بالخيار » .

(٢) بكسر الهمزة كما قاله السمعاني وغيره ، وقيل بفتحها ،

نسبة الى اصطخر وهي من بلاد فارس واسمه الحسن بن إحمد بسن يزيد بن عيسى الفقيه الشافعي ، ومن اصحاب الوجوه في المذهب ، والبصر فيه ، ولى قضاء تم ، ثم حسبة بغداد ، واستقضاه المقتدر على

قد ابناعه بأقل من سعر البلد ، فإن ابناعه بـمر البلد أو أكثر ، فلا خيار له ، وهذا هو الأقيس ، وبعضهُم أنبت له الحيار على كل حال . ولم يكره أصعاب الرأي الناقي (١) ولا جعلوا اصاحب السلعة الحيار إذا

قدم السوق ، والحديث حجة عليهم.

قوله : و و لا يبيع بعضكم على يبيع بعض ، يُروى : و و لا يبيع ،
على سبل النهي وهو أن يشتري رجل شبئاً وهما في بجلس العقد نم يتفرقا
وخيارهما باق ، فياني الرجل ، ويعرض على المشتري سلعة مثل ما اشترى
أو أجود بمثل ثمنها أو أرخص ، أو يعييه الى الباتع ، فيطلب ما ماعه
باكتر من ثمنه الذي باعه من الأول حتى يندم ، فيقضخ العقد ، فيكون
البيع بعنى الاستراه ، كما قال عليه السلام : و لا يخطب على خطبة أخيه ،
والمراد منه طلب ما طلبه أخوه ، كذلك هذا . ثم هذا الطالب إن كان
قصد و تقدهما ، و لا يريد شواه ، يكون عاصاً ، سواء كان عالماً
بالحديث أو لم يكن ، وان قصد غبطة أحدهما ، فلا يعصي إلا أن يكون

عالمًا بالحديث . .. ٢٠٩٣ ــ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

سجستان . قال ابن الجوزي : له كتاب في القضاء لم يصنف مثله ، وقال ابو إسحاق المروزي : دخلت بغداد ، فلم يكن بها من يستحق ان ادرس الحليه إلا ابو العباس بن سريج وابو سعيد الإصطخري ، ولد سنة أربع واربعين ومائين ، وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمة ، انظر « تهذيب الاسماء واللغات » ٢٣١٠ ٢٣١/٢ .

<sup>(1)</sup> الذي في كتب الحنفية بكره التلقي في حالتين : أن يضر بأهل البلد . وأن يلتبس السعر على الواددين .

وموسى بن عبيدة بن نشيط الرُّ بذي أبو عبد العزيز كان من خيار عباد الله، وتكلموا فيه من قبل حفظه .

قال أبو عبيد : الكالى، بالكالى، : هو النَّسينة بالنسينة : بأن يسلم مائة درهم إلى سنة في كُرطعام ، فإذا أنقضت السنة ، قال الذي عليه الطعام للدافع : ليس عندي طعام ، ولكن بعني هذا الكر عائني درهم إلى شهر ، فهذا وكلُّ ما أَشُهِ هذا نسيئة " انتقل إلى نسيئة . ولو قبض الطعام ، ثم باعه منه

أو من غيره بنسيئة ، لم يكن كالثَّا بكالى. . ولو كان لرجل على آخر حق مؤجل ، فعجَّل بعضه ، ووضع عنه الباقي ، يجوز ، ورُّوي عن ابن عمر أنه كره ذلك ، وعن زيد بن ثابت . ولم يجوزه مالك . كما لا يجوز لصاحب الحق أن يزيد ً في الحق والأجل ، لا يجوز أن ينقُص عن الحق والأجل ، .

فكون نقصان الأجل بقابلة ما نقص من الحق .

حنبل: لاتحل عندي الرواية عنه ، ولا أعرف هذا الحديث عن غير هو قال ً أيضاً : ليس في هذا حديث يصح ، لكن إجماع الناس على أنه لابحوز بيع دبن بدين ، وقال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث ، وقسال ابن عمدي : والضعف على حديثه بين . وقعد رواه الحاكم في « المستدرك » ٥٧/٢ ، والدارقطمني ص ٣١٩ من طريق عبد العزيز

الدراوردي عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر وقال الحاكم :

صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وغلطهما البيهقي ، وقال : إنما هو موسى بن عبيدة الربذي ، وقال الحافظ في « التلخيص » ٢٦/٣.

وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم ، فإن راويه موسى بن عبيدة الرَّبذي لاموسيّ بن عقبة ، ثم نقل عن الدارقطني في « العلل » بأن موسى ِ

ابن عبيدة تفرد به وقال : فهذا يدل على ان الوهم في قوله (اي الدار قطني) موسى بن عقبة \_ من غيره .

ببع المصراة وغيره

٢٠٩٢ \_ أخبرنا أبو الحسن الشَّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، نا أبو إسعاق

الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج

يَعَنُ أَبِي مُهرَ يُرَةً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ﴿ لَا تَلْقُواْ ا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ ، وَلاَ يَسِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعٍ بَعْضٍ ، وَلاَ

تَنَاجِشُوا ، وَلاَ يَسِعُ حَاضِرُ لِلبَادِ ، وَلاَ نُصَرُوا ١١٠ الإبلَ وَالْغَنَمَ ، فَمْنِ ٱ بْنَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهُو َ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ

يَخْلَبُهَا ، إِنْ رَضِيهِا أَمْسَكُها ، وَإِنْ سَخِطَها رَدُّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ ،

(۱) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن « تزكوا » ، يقال : صرى يصري كركي يزكى تزكية ، قال الحافظ : وقيده بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه والأول اصح ، لأنه من صربت اللبن في الضرع إذا جمعته ، وليس مسن صررت الشيء إذا ربطته ، إذ لو كان منه لقيل : مصرورة أو مصررة ،

ولم يقل مصراة على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب قال الأغلب . رب غلام قد صرى في فقرت ماء الشباب عنفوان سنبته وقال مالك بن نويرة:

مصررة اخلافها لم تجسرد فقلت لقومي هــذه صدقاتكم

هذا حديث متفق على صعته (١) أخرجه محمد عن عبد الله بن "مسلمة ، وأخرجه مسلم عن مجيى بن مجيى ، كلاهما عن مالك .

﴿ ٢٠٩٨ أَنَا الإمام أبو على الحين بن محمد القاضي ، وأحمد بن عبد الله الصّالحي ، قالا : أنا أبو بكو أحمد بن الحسن الحيدي ، أنا محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق ، أنا المعمد ، عن الزهري ، عن ابن المسيِّب

عَنْ أَبِي مُرَيْرَةً قَالَ : قَالَ النَّيُّ ﷺ : ﴿ لَا يَبِينُعُ حَاضِرُ ۚ لِلْكَالِينَ عَالَمُ وَلَا يَبِيغُ حَاضِرُ لِبَادٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلاَ يَنِيدُ الرَّ جُلُ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ . وَلاَ يَغْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ ، وَلاَ تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأُ بِهِ مَا فَى إِنَائِهَا ، مَا فَى إِنَائِهَا ،

هذا حديث متفق على صعنه (١) أخرجه مُسلم عن محمد بن رافع ، عن عبد الرزاق ، وأخرجه محمد عن على بن عبد الله ، عن سفيان ، عن الزهري .

اورده المصنف ( يعني البخاري ) في الشهادات : في باب قول الله تعالى : ( إن الذين يشترون بعهد الله بن ابي اوفي قال : أقام رجل سلعته فحلف طريق السكسكي عن عبد الله بن ابي اوفي قال : أقام رجل سلعته فحلف بالله : لقد اعطى فيها ما لم يعط فنزلت . قال ابن ابي اوفي : الناجش آكل ربا خائن . أورده من طريق يزيد بن هارون ؛ عن السكسكي . وقد اخرجه ابن ابي شيبة وسعيدبن منصور ؛ عن يزيد مقتصرين على الوقوف. ( ) « الموطأ » ١٩٨٢ في البيوع : باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة ، والبخاري ١٩٨٤ في البيوع : باب النجش ، ومسلم ( ١٩١١) . ( ) البخاري ٢٩٥/ في البيوع : باب لا يبيع على بيع اخيه ، وفي الشروط : باب تعربم الخطبة على خطبة اخيه حتى يأذن او يترك .

قوله: ( ولا يبيع حاضر لانه ، فنعب بعضهم إلى أن الحضري لا يجوز أن يبيع للبدوي شيئاً ، ولا يشتري له ، وهو قول ابن سيربن وإبراهم النخمي ، لأن اسم البيع يقع على البيع والابتياع ، يقال: بعت الشيء وشربتُه بمعني اشتربته ، والكامنان من الأضداد .

وذهب جماعة إلى أنه لا يبيع للبدوي ، ويجوز أن يشتري له ، وهو قول الحسن البصري ، وإليه ذهب الشافعي ، ومعنى النهي : هو التربص له بسلمته ، وذلك أن أهل البادية كانوا مجملون إلى البلد أمتمهم ، فيبعونها بسمو اليوم ، ويرجعون اكثرة المؤتة في البلد ، فيكون من يعهم رفق لأهل البلد وسمة ، فكان الرجل من أهل البلد يأتي البدوي ، ويقول له : ضع متاعك عند دي حتى أتربص لك ، وأبعه على مر الأثام بأغلى ، وارجع أنت إلى باديتك ، فيفوت بفعله رفق أهمل البلد ، فنهى الشرع عن ذلك ، فن فعله وهو بالنهي عالم \_ يعصي ، وإن لم يعلم ، فلا يعصي عن ذلك ، فهل محرة على أهل البلد رخص الأسعار ، أو قلة ذلك المتاع وسعة البلد ، فهل مجوم أن يبيع له ؟ اختلفوا فيه ، منهم من حرّمه لظاهر الحديث ، ومنهم من أباحه لهذم الفرر . وإذا التمس البدوي منه أن يتربّص له ، فقد قبل : مجوز ذلك ، ولا يدخل تحت النهي .

٢٠٩٩ ــ أغبرنا عبد الواحد المليحي ، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن
 أبي شويح ، أنا أبو القامم عبد أنه بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، نا
 على بن الجمد ، أنا زهير بن معاوية ، عن أبي الزبير

عَنْ جَابِرِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ سَيِّئَاتُكُ : ﴿ لاَ يَسِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَدُعُوا آلنَّاسَ يَرْزُقِ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ ›

هذا حديث صحيح أخرجه مُسلم (١١) عن أحمد بن يونس ، عن زهير ، وبروى فيه عن أنس ، وان عبَّاس ، فقيل لان عبَّاس : ما قوله و لايسم حاضر لباد ؟ ، قال : لا يكون له حساراً (٢٠ وقال أنس: نُهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه أو أباه"ً. وفي هـذا الحديث دليل على أن الحضري إذا باع للبدوي لا يكون العقد فاسداً ، ولو كان فاسداً لم يكن فيه منع من ارتفاق بعضهم من بعض ، وذهب قوم إلى أن النبي عن بيع الحاضر للبدوي بعني الإرشاد دون الإيجاب ، وكان مجاهد يقول: لا بأس في هذا الزمان ، وإنا وقع النهى ُ عنه في زمان رسول الله ﷺ .

(١) ( ١٥٢٢ ) في البيوع: باب تحزيم بيع الحاضر البادي . (٢) اخرجه البخارى في « صحيحه » ١١١/٤ في البيوع: باب هل

يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وفي الاجارة : باب أجر السمسرة ، ومسلم ( ١٥٢١ ) وهو في « المصنف » ( ١٤٨٧٠ ) والسمسار في الأصل القيم

بالامر والحافظ له ، ثم استعمل في متولي البيع والشراء لغيره . (٣) اخرجه مسلم ( ١٥٢٣ ) وعسد الرزاق ( ١٤٨٧١ ) وهو في

المخاري ١٣/٤ دون قوله : وإن كان أخاه أو أباه .

(٤) قال الحافظ في « الفتح » ٢١١/٤ : والجمهور على التحريم بشرط العلم بالمنهى ، وأن يكون المتاع المجلوب مما يحتماج إليه ، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي ، فلو عرضه على الحضري لم يمنع ، وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة ، وأن يظهر بيع ذلك المتاع السمة في تلك البلد . قال ابن دقيق العيد : اكثر هذه الشروط تدور بين أتباع الممنى او اللفظ ، والذي ينبغي ان ينظر في المعنى الى الظهور والخفــاء ، ' فحيث نظهر بخصص النص أو يعمم ، وحيث بخفي، فأتباع اللفظ أولى، فاما اشتراط أن يلتمس البلدي ذلك ، فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فإن الضرر الذي علل به النهى لايفترق الحال فيه بين سؤال البلدي وعدمه ، واما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو

الحاجية إليه ، فمتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ظهود

وقولهُ : ﴿ لَا تُصرُوا الْإِبْلُ وَالْغَيْمُ ﴾ التصرية فسرها الشافعي بأن يربيط أخلاف النافة أو الشاة ، ويتراك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجتمع اللبن في ضرعها ، ثم تباع ، فيظنها المشتري كثيرة اللبن ، فيزيد في ثنها ، فإذا حليها مرتين أو ثلاثاً ، وقف على التصرية والغرور .

وقال أبو عَبيد: هي من صربتُ الماء وهو حسنُ الماء وجمعه ، ولو كان من الرَّبط؛ لكان تمصرور َّه أو تُمصرُره . وما قال الشافعي صحيح " في المعني ، وذلك أن العرب كانت تصرُّ ضروع الحــــاوبات إذا أرسلتها . تسرح ، ويسمُّون ذلك الرباط اصراراً ، فإذا أداحت ، حُلَّت تلك الأصرة وحلبت ، ويجوز ُ أن يكون أصل المُصراة مُصررة أبدلت إحدى الرَّائين ياء ، كما قال الله سبحانه وتعالى : ( وقد خاب من دَّساه ) [ الشمس : ١٠ ]

وتسمَّى المصراة ، محفَّلة قال عدالله بن مسعود رضي الله عنه : و من اسْتَرَى شَاةَ مُحفَّلَةٌ ۚ فَردَّهَا فَلْيَرُدُ مَعَهَا صَاعًا ﴾ (١) سمن محفَّلة لحفول اللَّىنَ وَاحِبَاعُهُ فِي ضَرَّعُهَا ، وَالْحَفَلُ : الْجُمُّ الْكَثَّيْرِ .

وأصله : دُّسمها ، أي أخملها بمنع الحير .

ثم حكمُ المصراة اختلف أهلُ العلم فيه ، فذهب جماعة إلى أن المشتري إذا علم بها بعد ماحلبها ، فله أن يردُّها بعيب التصرية ، ويردُّ مُعها صاعاً من تمر مكان ماحلب من اللهن ، كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول مالك والشافعي ، واللث بن سعد ، وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ، وأبي ثور . وقال أبو حنفة : لاخبار له بسبب التصرية ، وليس له ردُّها بالعب بعد

السعة ، فكذلك أيضا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد ، وأما اشتراط العلم بالمنهى فلا إشكال فيــه . وقد جاء في كتب الحنفية تفسير ذلك بأن المراد نهي الحاضر أن يبيع للادى في زمن الفلاء شيئا يحتاج إليه أهل البلد .

<sup>(</sup>١) اخرحه المخاري ٢٠٩/٤ في البيوع ، واحمد ٢٠٠/١

النهى عن المهومية والمنابرة

٢١٠٩ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهـاشمي ، أنا أبو ممصعب ، عن مالك ، عن محمد بن نجيى بن

إسحاق الهـ النمي ، الما الو مُصِعب ، عن مالك ، عن عمد بن جين بن تحبّان ، وعن أبي الزناد ، عن الأعرجي عن أبي الزناد ، عن الأعرجي عن أبي مَرْزَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن الْمُلاَ مَسَةٍ

عن إبي هريرة إن مُان تُران

وَالْمُنْاَبُدُةِ ۚ '' قال'''، والملامسة'؛ أن يَلمَسَ الرَّجلُ النّوبَ ، ولا يَنشرُهُ ولا َ يَقِينُ مَا فِهِ ، أو أن يَبِنَاعِهُ لِللّا ، وهو لا يعلمُ ما فِه .

يُقِينَ مَا فِهِ ، أَوَ أَنْ يَبْنَاعِهُ لِللَّا الرَّجِلُ إِلَى الرَّجِلُ أَلَى الرَّجِلُ أَلَى الرَّجِلُ وَيَهُ ، وينسِذَ إلَّهِ الآخرُ وَيَهُ على غير تأمُّل منها يقولُ كُلُّ واحد منها لصاحه : هذا بهذا ، فهذا الذي نهي عنه من الملامسة والمنابذة ("):

(۱) «الوطا» ۲۲٫۲۲ في البيوع: باب اللامسة والمنابذة ، والبخاري

٢٠٠/٤ في البيوع: باب بيع المنابذة ، ومسلم ( ١٥١١ ) في أول كتساب البيوع . (٢) القائل هو مالك كما جاء مصرحاً به في « الموطأ » . (٣) ولمسلم عن عطاء بن مينساء ، عن أبي هربرة قال : نهي عسسن

(٣) ولمسلم عن عطاء بن مينساء ، عن ابي هريره عال ، بهي عسن بيعتين : اللامية والمنابذة ، اما الملامسة فان يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة : ان ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، قال الحافظ في « الفتح »

٢٠./٤: وهذا التفسير الذي في حديث ابي هريرة اقمد بلفظ اللامسة والمنابذة ، لانهما مفاعلة فيستدعي وجود الفعل من الجانبين ، وظاهره انه مرفوع ، لكن وقع للنسائي ٢٦١/٦ ما يشعر بأنه كلام من دونه شرح السنة ج ٦ – ٦ – ٢٠٠٠

زبيباً كما في زكاة الفطر ، وأو ل هذا القائل قوله و لا سمراء ، أي : لانجب السمراء وهي الحنطة . ولا فرق في ثبوت حق الرّد بعب التصرية بين النعم توسائر الحيوانات التي محل شرب لنها حتى لو اشترى جارية ذات لبن ، فوجدها مُصراة ، فله الرد ، ولكن لا يجب رد شيء في مقابلة ما حلب من اللبن على أصع الوجهين ، لأن لن الآدمية بمما لا يُعتاض

\_أن على كل انسان صاعاً بمَّا يقتات ، حنطة كان أو شعيراً أو تمرأ أو

ولو اشترى أقانا لبونا ، أو حيوانا لايؤكل لحمه ، فوجدها مصراة ، فله الرد على الأصح ، لأن لبنها مقصود لتربية الولد ، ولكن لا يجب رد شيء في مقابلة ما حلب من اللبن ، لأن لبنها نجس لا يُعتاض عنه . وفي حديث المصراة دليل على أنه لا يجوز بيسع شاة لبون بلبن شاة الله على ا

ولا بشاة لبون في ضرعها لبن ، لأن الشرع جعل للسّبن في الضرع قسطاً من الثمن ، فهو كبيع مال الرّبا بجنه ومعها ، أو مع أحدهما شيء آخر مجلاف ما لو باع السّمهم بالسّمهم يجوز ، وإن أمكن استخراج الدّمن من كل واحد منها ، لأن عبن الدهن غير موجود فيها ، واللّبن ها هنا موجود في الضرع حتى لو حجل اللّبون ، ثم في الحال قبل اجتاع اللّب

في ضرعها باعها بالدُّبن ، يجوز . والله أعلم .

عنه في العادة .

هذا حديث منفق على صحته أخرجه محمد عن إسماعيل بن أبي أويس وغيره ، واخرجه مسلم عن مجيى ، كلُّ عن مالك .

قال الإمام : معنى الحديث أن يجعلا لمسَّ الشيء ، أو النبذ إليه بعقًا بينها من غير رؤبة وتأمُّل ، ثم لا يكون ُ له فيه خيار ، وكان ذلك من بوع أهل الجاهلية ، فنهى عنه النبي مالي والم

واختلف أهل العلم في المعاطاة ، فجعلها بعضُهم بيعاً إجراء للأمو على ما يتعارفونه بينهم . واكترى الحسن من عبد الله بن موداس حماراً ، فقال : بكر ؟ فقال : بدانقين ، فوكمه ، ثم جاء موة أخوى ، فقال : الحمار فركبه ولم الشارطه ، فبعث إليه بنصف درهم .

وفي النهي عن الملامسةُ دليلٌ على أن شراء الأعمى وَيَبِعهُ باطل ، لمُّ نه لاطويق له إلى رؤيته (١) ، فأما البصيرُ إذا اسْتَرَى عِناً غَائبة م يرها ، فاختلف أهل العلم في جوازه .

صلى الله عليه وسلم ولفظه : وزعم أن الملامسة أن يقول الرجل للرجل : ابيعك ثوبي بثوبك ، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ، ولكن يلمسه لمسا . وأما المنابذة أن يقول : أنبذ مامعى وتنبذ مامعك ليشمتري أحدهما من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من هذا الوصف فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عسن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « زعم » . (1) وهو قول معظم الشافعية ، واما قول غيرهم من الأئمة ، ففي « المفنى » ٢١٠/٤ : وأما بيع الاعمى وشراؤه ، فإن أمكنه معرفة المبيع بالذوق إن كان مطعوماً أو بالشم إن كان مشموماً ، صح بيعه وشراؤه ، وإن لم يمكن جاز بيعه كالبصير ، وله خيار الخلف في الصَّفَّة ، وبهــذا قال مالك وأبو حنيفة ، وأثبت أبو حنيفة له الخيار إلى معرفته بالمبيع إما بحسه أو ذوقه أو وصفه . وقال عبيد الله بن الحسن : شراؤه جائز ، واذا ام انسانا بالنظر إليه لزمه .

٣١٠٠ \_ أغيرنا أبو الحسن الشَّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشميّ ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن أبي حازم بن دينار عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُمَيِّبِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ

َيْع الغَرَد .(١)

🌉 قال الإمام : هكذا رواهُ مالكُ مُوسلًا وقد صعُّ موصولاً . ٣١٠٣ \_ أخبرنا إسماعل بن عد القاهر ، أنا عد الغافر بن محمد، أنا محد بن عيسي ، نا إيراهيم بن محمد بن سُغيان ، نا مُسلم بن الحجَّاج ، نا زهير بن حرب ، نامجيي بن سعيد ، عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد

عَنْ أَبِي هُرَ بْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعٍ الخَصَاةِ ، وَعَنْ بَيْعٍ ٱلْغَرَدِ ."

هذا حديث صحيح (٢) .

ومعنى بيع الحصاة : أن يقول البائع للمشتري : إذا نبذت إلك الحماة ، فقد وجب البيع ُ بني وبينك فيا نبيعه ُ وهو شبيه ۖ بالمنابذة . وقال أبو عبيد: المنابذة أن يقول: انبذ الحجر ، فإذا وقع الحجر ، فهذا لك بيعاً ، وكذلك بيع الحصاة ، وقبل: الحصاة أن يرمي بجصاة

(1) «الموطأ» ٦٦٤/٢ مرسلا وسيذكر المصنف عقبه الرواية الموصولة التي اخرجها مسلم ٠

(٢) هو في صحيح مسلم (١٥١٣) في البيسوع: باب بطيلان بيسم الحصاة والبيع الذي فيه غرد •

المدرج في طيّه لا يجوز "بيعهما حتى أينشرا ، وينظو إلى ما في أجوافها . وجورٌ يبع الأعدال على البرنامج(١) من غير أن أينشر ، وإذا نشرهُ لا خيار له ُ ، وقال : لأنهُ لا يواد به الغرر ُ ، وأنه لم يزل من أبوع الناس الجائزة بينهم التي لا يُرون بها بأساً ١٦٠.

ورُوي عن سلبان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصُّوف على ظهر الغنم ، والعن في ضروع الغنم إلا بكيل .

قال الإمام رحمه الله : بيع الصُّوف على ظهر الغنم لا يجوز ، كبيع مُجزه مُمين منه ، ولا بينع ُ اللَّبَ في الضرع ، لأنه بجهول . وقوله : « إلا بكيل ، معناه ُ ـ واللهِ أعلم ـ أن مُسلم في لبن الغنم كيلًا ، فجائز .

٢١٠٥ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله الشعيمي ، أنا محمد بن بوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، حدثني مجمي بن محكير ، نا اللبث ، عن بونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامو بن سعيد

أَنْ أَبَا سَعِيدِ الْخَنْدِيُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ وَيَلِلُهُ عَنِ الْمُسْتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ : نَهَى عَنِ الْمُلاَمَةِ وَالْمُنَابَدَةِ فِى الْبَيْعِ. وَالْمُلاَمَةُ : الْمُنْ الْرُّجِلِ قُوبَ الْآخِرِ بِيَدِهِ بِاللَّيلِ أَوْ بِالنَّهَارِ وَالْمَلَامَةُ : أَنْ يَشْدِدُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجلِ وَلَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّهُ ا

نظر وَلاَ تَرَاضٍ . وَاللَّبْسَنَانِ ؛ أَشْتِهَالُ الْصَّاءُ ، وَالْصَّاهُ ؛ أَنْ يَغْمَلُ قُوْبُهُ عَلَى أُحد عَاتِقَيهِ ، وَأُحدُ شِقَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ فَوْبُ ، وَاللَّبْسَةُ الأُخرى ؛ أَحْتَبَا وُهُ بِثُوبِهِ وَهُوَ جَالِسُ لَيْسَ عَلَيْهِ عَمْ فَرْجِهِ مِنْهُ ثَيْمَةً ، . عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ ثَيْمَةً ، . . عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ ثَيْمَةً ، . .

هذا حديث متفق على صعته (١) أخرجه مسلم عن حراملة بن مجيس، عن ابن وهب ، عن يونس .

٣١٠٦ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب عن مالك ، عن الثقة عنده ، عن عموو ابن شعيب عن أبيه

َ عَنْ جَدُّهِ أَنْ لُهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ مِثَلِيْتُهُ عَنْ بَسِعِ اللهِ عَلَيْتِهُ عَنْ بَسِعِ اللهِ عَل اللهُ آمَان . (١)

قال مالك: وذلك فيا نرى ـ والله أعلم ـ أن يشتري الرُمِل العبد أو الوليدة ، أو يشكارى الدابة ، ثم يقول للذي اشترى منه أو تتكارى منه ُ: أنا أعطلك دينارا أو درمماً أو أكثر أو أقل على أني إن أخذت ُ السلعة

<sup>(</sup>۱) معناه : الورقة المكتوب فيها ما في العدل وهو فارسي معرب . (۲) جاء في إحدى النسخ الخطية ما نصه : قوله : « البرنامج » اي: بيع الإعدال معكومة قبل ان تفتع ، وتنشر الثباب ، وهو كلمة يستعملها التجار ، كبيع الشيء برقمه وأشباه ذلك .

<sup>(</sup>۱) البخاري . (۲۰۵/ قي اللباس : باب اشتمال الصماء ، وباب الاحتباء في توب واحد ، وفي الصلاة في النياب : باب ما يستر من العورة ، وفي الصوم : باب بيع الملامسة ، وباب بيع الملامسة ، وباب بيع الملامسة ، وباب بيع المائدة ، ومسلم ( ۲۰۱۲ ) في البيسوع : بساب إبطال بيسع الملامسة والمنابذة .
(۲) اخرجه مالك في « الموطأ » ۲.۹/۲ ، وابو داود ( ۲۰۰۲ ) ، وابن

 <sup>(</sup>٢) آخرجه مالك في « الموطأ » ٢٠٩/٢ وأبو داود (٣٠٠٠) - وابن ماجة ( ٢١٩٢ ) وفيه راو لم بسمه وقد سمي في رواية لابن ماجة ( ٢١٩٣ ) يميد الله بن عامر الاسلمي ، وقبل : هو ابن لهيمة ، وهما ضعيفان .

النهى عن الملامسة والمنابزة

٣١٠٦ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهـاشمي ، أنا أبو تمصعب ، عن مالك ، عن محمد بن يحيى بن حمد أبي الزناد ، عن الأغرج...

عَنْ أَبِي هُوزِرَهُ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلاَ مَسَةِ

قال (٢٠) ؛ والملامسة ؛ أن يَلمَسَ الرَّجلُ الثوبَ ، ولا يُنشرُهُ ولا يَشرَهُ ولا يَشرَهُ ولا يَشرَهُ ولا يَشر

والمنابَّنةُ : أن ينبِيدَ الرَّجلُ إلى الرجل ثوبَهُ ، وينبِيدَ إليه الآخرُ ثوبَه على غير تأمَّل منها يقولُ كلُّ واحد منها لصاحبه : هذا بهذا ، فهذا الذي نهى عنهُ من الملاسة والمنابذة (٣) .

(١) «الموطأ» ٢٦٦/٢ في البيوع : باب الملامسة والمنابذة ، والبخاري ٢٠٠/٤ في البيوع : باب بيع المنابذة ، ومسلم (١٥١١ ) في اول كتساب

(٣) ولمسلم عن عطاء بن ميناء ، عن أبي هريرة قال: نهي عسن بيعتين : اللامسة والنابذة ، أما اللامسة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة : أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ، ولم واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، قال الحافظ في « الفتح » / ٢٠٠٦ : وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقمد بلفظ الملامسة والمنابذة ، لانهما مفاعلة فيستدعي وجود الفعل من الجانبين ، وظاهره أنه مرفوع ، لكن وقع للنسائي ٢٦١/٦ ، ٢٦٢ ما يشعر بأنه كلام من دونه شرح السنة ج ٦ - ٦ - ٦ .

أن على كل انسان صاءاً بما يقتات ، حنطة كان أو شعيراً أو تمراً أو زيبياً كما في زكاة الفطر ، وأو ل هذا الفائل قوله ، ولا تسمراه ، أي : لانجب السمراء وهي الحنطة . ولا فرق في ثبوت حق الرّد بعيب التصرية بين النعم وسائو الحيوانات التي يجل شرب لبها حتى لو اشترى جارية ذات لبن ، فوجدها مصراة ، فله الرد ، ولكن لا يجب رد شيء في مقابلة ما حلب من اللبن على أصع الوجبين ، لأن لبن الآدمية بما لا يُعتاض عنه في العادة .

ولو اشترى أثانا لبوناً ، أو حمواناً لايؤكل لحمه ، فوجدها مصراة ، فله الرد على الأصح ، لأن لبنها مقصود لتربية الولد ، ولكن لا يجب ردّ شيء في مقابة ما حلب من اللبن ، لأن لبنها نجس لا يُعتاض عنه . وفي حديث المصراة دليل على أنه لا يجوز بيع شاة لبون بلبن شاة ولا بشاة لبون في ضرعها لبن ، لأن الشرع جعل للبن في الضرع قسطاً من الشعن ، فهو كميع مال الرّبا بجنه ومعها ، أو مع أحدهما شيء

آخر مخلاف ما لو باع السَّمسم بالسَّمسم بجوز ، وإن أمكن استغراج الدُّهن من كل واحد منها ، لأن عبن الدهن غير موجود فيها ، واللبن هاهنا موجود في الضرع حتى لو تحلب اللَّبون ، ثم في الحال قبل اجتاع اللبن

في ضرعها باعها بالدِّين ، يجوز . والله أعلم .

هذا حديث متفق على صعته أخرجه محمد عن إسماعيل بن أبي أوبس وغيره ، واخرجه مسلم عن بحبي ، كلّ عن مالك .

قال الإمام: معنى الحديث أن يجعلا لمس الشيء، أو النبد إليه بيعاً بينها من غير رؤية وتأمّل ، ثم لا يكون ُ له فيه خيار ، وكان ذلك من بيوع أيعل الجاهلية ، فنهى عنه النبي راك .

واختلف أهل العلم في المعاطاة ، فجعلها بعضهم بيعاً إجراء للأمر على ما يتعارفونه بينهم . واكبرى الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً ، فقال : بكم ؟ فقال : بدائيتين ، فركبه ، ثم جاء مرة أخرى ، فقال : الحمار فركبه ولم "بشارطه" ، فبعث إليه بنصف درهم .

وفي النهي عن الملامسة دليل على أن شراء الأعمى وكيمه باطل ، لأنه لا طريق له إلى رؤيته (١) ، فأسا البصير إذا اشترى عيناً غائبة لم يرهسا ، فاختلف أهل العلم في جوازه .

صلى الله عليه وسلم ولفظه: وزعم أن الملامسة أن يقول الرجل للرجل: البعك ثوبي بثوبك ، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ، ولكن يلمسه للسا . وأما المنابذة أن يقول: البد مامعي وتنبذ مامعك ليشتري احدهما من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من هذا الوصف فالآقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عسن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « زعم » . (1) وهو قول معظم الشافعية ، وأما قول غيرهم من الألمة ، فغي الله وثير أن مكته معرفة المبيع بالذوق أن كان مطعوما أو بالشم إن كان مشموما ، صح بيمه وشراؤه ، باللوق أن كان مطعوما أو بالشم إن كان مشموما ، صح بيمه وشراؤه ، وإن لم يعكن جاز بيمه كالمسير ، وله خيار الخلف في الصغة ، وبها قال مالك وأبو حنيفة ، والبت أبو حنيفة أو البيا إلى معرفته بالمبيع إذا المراسانا بالنظر إليه لزمه . وقال عبيد الله بن الحسن : شراؤه جائز ،

٢١٠٣ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشميّ ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن أبي حازم بن دينار

عَنْ سَعِيدِ بْنِ ٱلْمُسَيِّبِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَنْ يَسُولُ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَيْع

قال الإمام : هكذا رواهُ مالك مُرسلًا وقد صعُّ موصولًا ...

٣١٠٣ \_ أخبرنا إسماعيل بن عبدالقاهو ، أنا عبد الفافو بن محمد، أنا عبد بن عبدي ، أنا عبد الحباج ، محمد بن أسفيان ، نا تمسلم بن الحباج ، نا وهبر بن حرب ، نا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد عن الأعرج

عَنْ أَبِي هُرَّ رَوَّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَمَاةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْدِ .

هذا حديث صحيح (۲) .

ومعنى يسع الحصاة : أن يقول الباتع المشتري : إذا نبذت إلك الحصاة ، فقد وجب البيع بيني وبينك فيا نبيعة وهو شبيه المثابذة . وقال أبو عبيد : المنابذة أن يقول : انبذ الحجر ، فإذا وقع الحجر ، فهذا لك بيعاً ، وكذلك بيع الحصاة ، وقيل : الحصاة أن يرمي بجصاة

<sup>(</sup>۱) «الموطأ» ٢/١٦٤ مرسلا وسيذكر المصنف عقبه الرواية الموصولة التي اخرجها مسلم . (۲) هو في صحيح مسلم ( ١٥١٣ ) في البيسوع : باب بطلان بسع الحصاة والبيع الذي فيه غرد .

المدرج في أطبه لا يجوز أبيعها حتى يُنشرا ، وينظر إلى ما في أجوافها . وجواز بيع الأعدال على البرنامج (١) من غير أن يُنشر ، وإذا نشره ، لا خيار له ، ، وقال : لأنه لا يواد به الغرر ، وأنه لم يزل من بُيوع الناس الجائزة بينهم التي لا يوون بها بأساً (١) . ورُوي عن سلبان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف

وروي عن سلبان بن يساو عن ابن جب ن الحد انان ير وه يرع و على ظهر الغنم ، واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل . قال الإمام رحمه الله : بينع الصُّوف على ظهر الغنم لا يجوز ، كبيسع

٢١٠٥ ــ اخبرنا عبد الواحد بن احمد المسيعي ، أن احمد بن عبد الله المعد بن إسماعيل ، حدثني مجين بن الشعبي ، أنا الله ، عدد بن يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامو بن سعد من ابن شهاب ، أخبرني عامو بن سعد من ابن شهاب ، أخبرني عامو بن سعد من ابن شهاب ، أخبر أن الله متاليقة عدد المناسبة عدد المناسبة عدد الله متاليقة عدد الله متاليقة عدد الله متاليقة عدد الله متاليقة عدد الله متالية عدد الله عدد الل

أَنْ أَبَا سَعِيدِ الْخَنْدِيُّ قَالَ : نَهَى دَسُولُ اللهِ سِلِيَّةً عَنِ البَسْنَيْنِ وَعَنْ مَبِعِثَانِ : نَهَى عَنِ الْمُلاَمَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِى الْبَيْعِ . وَالْمُلاَمَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِى الْبَيْعِ . وَالْمُلاَمَةُ : مَلْسُ الْرَّجِلِ ثَوْبَ الآخرِ بِيدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَادِ وَلاَ يَقْلُهُ لِلاَّ بِذَلِكَ ، وَالْمَنَابَذَةُ : أَنْ يَنْبِذَ الرَّجِلُ إِلَى الرَّجلِ وَلاَ يَقْلُهُ لِلاَّ بِذَلِكَ ، وَالْمَنَابَذَةُ : أَنْ يَنْبِذَ الرَّجلُ إِلَى الرَّجلِ.

بَعْوْبِهِ ، وَيَشْبِذُ الآخَرُ ثُوْبَهُ ، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا عَنْ غَيْرِ

(۱) معناه: الورقة الكتوب فيها ما في العدل وهو فارسي معرب .
(۲) جاء في إحدى النسخ الخطية ما نصه: قوله: « البرنامج » اي:
بيع الاعدال معكومة قبل أن تفتع ، وتنشر الثياب ، وهو كلمة يستعملها
التجار ، كبيع الشيء برقمه وأشباه ذلك .

نَظُرِ وَلاَ تَرَاضٍ . وَاللَّهُ مَنَانَ : أَشْتَهَالُ ٱلصَّاءُ ، وَالصَّاءُ : أَنْ يَغِعَلَ قُوْبَهُ عَلى أُحدِ عَاتِقَيْهِ ، وَأَحدُ شِفَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثُونِ ، وَاللّٰهِ مَنْ الْأَخْرَى : أَحْتَبَا وُهُ بِثُوبِهِ وَهُو جَالِسُ لَيْسَ على فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءً ،

هذا حديث منفق على صعته (١) أخرجه مسلم عن حرامة بن مجير، ، عن ابن وهب ، عن بولس .

ِ ابن وهب ، عن بونس . ۲۱۰۹ ــ آخیرنا آبو الحسن الشیرزی ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو

٢١٠٦ – أخبرنا أبر الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن احمد ، انا أبو السحاق الهاشمي ، أنا أبو تمصعب عن مالك ، عن الثقة عنده ، عن عمرو ابن شعيب عن أبيه

عَنْ جَدُهِ أَنْسَهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ ﴿ لِللَّهِ عَنْ بَسِعِ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنْ بَسِعِ اللَّهُ وَإِل

قال مالك: وذلك فيا نرى - والله أعلم - أن يشتري الرُجل العبد أو الرليدة ، أو يشكارى الدابة ، ثم يقول لذي اشترى منه أو تتكارى منه ُ: أنا أعطك ديناراً أو درهماً أو أكثر أو أقل على أني إن أخذت السلعة

الاحتباء في ثوب واحد ، وفي الصلاة في الثياب : باب ما يستر من العورة ،

وفي الصوم: باب صوم يوم الفطر ، وفي البيوع: باب بيع الملامسة ، وباب بيع المنابذة ، ومسلم ( ١٥١٢ ) في البيسوع: بـاب إبطال بيسع الملامسة

(١) البخاري ٢٠/١٠ في اللباس: باب اشتمال الصماء ، وناب

 <sup>(</sup>۲) آخرجه مالك في « الوطأ » ۲.۹/۲ ، وأبو داود ( ۳۵۰۲ ) ، وأبن ماجة ( ۲۱۹۲ ) وفيه راو لم يسمه وقد سعي في رواية لابن ماجة ( ۲۱۹۳ ) عبد الله بن عامز الاسلمي ، وقيل : هو أبن لهيمة ، وهما ضعيفان .

هذا حديث منفق على صحته أخرجه محمد عن إسماعيل بن أبي أوبس وغيره ، والحرجه مسلم عن مجيى ، كلّ عن مالك .

قال الإمام: معنى الحديث أن مجعلا لمن الثيء، أو النبذ إليه بيماً بينها من غير رؤية وتأمَّل ، ثم لا يكون له فيه خيار ، وكان ذلك من بيوع أهل الجاهلية ، فنهى عنه النبي رائجي .

واختلف أهل العلم في المعاطاة ، فعملها بعضهم بيعاً إجراء للأمر على ما يتعارفونه بينهم . واكترى الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً ، فقال : بح ؟ فقال : بدائقين ، فركب ، ثم جاء مرة أخرى ، فقال : الحمار فرك ولم يُشارطه ، فبعث إليه بنصف درهم .

و في النهي عن الملامسة دليل على أن بمراء الأعمى و يبعه ُ باطل ، لأنه لا طويق له ُ إلى رؤيته (١) ، فأما تنصيرُ إذا اشترى عيناً غائبة لم يرها ، فاختلف أهل العلم في جوازه .

صلى الله عليه وسلم ولفظه: وزعم أن اللامسة أن يقول الرجل للرجل: ابيعك ثوبي بنوبك ، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ، ولكن بلمسه لسل . وأما المنابذة أن يقول: أنبذ مامعي وتنبذ مامعك ليشتري احدهما من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من هذا الوصف فالآفرب أن يكون ذلك من كلام السحابي لبعد أن يعبر الصحابي عسن

من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من هذا الوصف فلاقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عسن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « زعم » .

(١) وهو قول معظم الشافعية ، واما قول غيرهم من الائمة ، ففي « المغني » ٢٠٠٤ : واما بيع الاعمى وشراؤه ، فإن امكنه معرفة المبسع بالذوق إن كان مطعوما أو بالشم إن كان مشعوما ، صح بيعه وشراؤه ، وإن لم يمكن جاز بيعه كالبصير ، وله خيار الخلف في الصفة ، وبهنا قال مالك وابو حنيفة ، واثبت أبو حنيفة له الخيار إلى معرفته بالمبسع إما بحسه أو ذوقه أو وصفه ، وقال عبيد الله بن الحسن : شراؤه جائز ،

وإذا امر انسانا بالنظر إليه لزمه .

٢١٠٧ \_ أخبرنا أبو الحن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن أبي حازم بن دينار عَنْ سَعِيدِ بن أَلْسَيَّبِ أَنَّ وَسُولَ اللهِ ﷺ مَعَى عَنْ .

يَعْ الْغَرَدِ . (١١)

قال الإمام : هكذا رواهُ مالك تُمرسلًا وقد صع موصولاً .

۲۱۰۳ \_ أخبرنا إسماعيل بن عبد القاهو ، أنا عبد الغافو بن محد ، أنا محد بن عبسى ، نا إيراهم بن محد بن أسفيان ، نا أسلم بن الحجاج ، نا زهير بن حوب ، نا يحيل بن سعيد ، عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد عن الأعرب

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ يَبْعِ

هذا حديث صحيح (٢) .

ومعنى يسع الحصاة : أن يقول البائع للمشتري : إذا نسنت إليك الحصاة ، فقد وجب البسع بني وبينك فيا نسمه وهو شبه بالمنابذة . وقال أبو عيد : المنابذة أن يقول : انذ الحبر ، فإذا وقع الحبر ، فإذا لك يبعاً ، وكذلك بسع الحصاة ، وقبل : الحصاة أن يرمي بحصاة

<sup>(</sup>۱) «الوطا» //٦٦٤ مرسلا وسيذكر المصنف عقبه الرواية الموصولة التي اخرجها مسلم . (۲) هو في صحيح مسلم ( ١٥١٣ ) في البيسوع : باب بطلان بيسع الحصاة والبيع الذي فيه غرد .

هذا حديث متفق على صعته أخرجه محمد عن إسماعيل بن أبي أوبس وغيره ، واخرجه مسلم عن مجي ، كلّ عن مالك .

قال الإمام: معنى الحديث أن مجعلا لمن الشيء، أو النبذ إليه بيعاً بينها من غير رؤبة وتأمَّل ، ثم لا يكون له فيه خيار ، وكان ذلك من بيوع أهل الجاهلية ، فنهى عنه النبي ﷺ :

واختلف أهل العلم في المعاطاة ، فجعلها بعضهم بيعاً إجراء للأمو على ما يتعارفونه بينهم . واكترى الحين من عبد الله بن مرداس حماراً ، فقال : بكم ؟ فقال : بدانيتين ، فوكبه ، ثم جاء مرة أخرى ، فقال : الحمار فوكبه و في كبه و لم يشارطه ، فيعث إليه بنصف درهم .

وفي النبي عن الملامسة دليل على أن شراء الأعمى وييعهُ باطل ، لأنه لا طريق لهُ إلى رؤيته (١) ، فأما البصيرُ إذا اشترى عينا غائبة لم يرها ، فاختلف أهل العلم في جوازه .

صلى الله عليه وسلم ولفظه: وزعم أن الملاسسة أن يقول الرجل للرجل: البعك ثوبي بثوبك ، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ، ولكن يلمسه لمسا . وأما المنابذة أن يقول: البد مامعي وتنبذ بمامعك ليشتري احدهما من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من هذا الوصف فالآقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عسن (ا) وهو قول معظم الشافعية ، وأما قول غيرهم من الأئمة ، فغي « المغني » ٤/. ٢١١ : وأما بيع الاعمى وشراؤه ، فإن أمكنه معرفة المبسع بالله ق أن كان مضعوما أو بالشم إن كان مشعوما ، صح بيعه وشراؤه ، فإن لم يعكن جاز بيعه كالبصير ، وله خيار الخلف في الصغة ، وبها قال مالك وأبو حنيفة ، والبت أبو حنيفة له الخيار إلى معرفته بالمبسع أوا بوسه أو ذوته أو وصفه ، وقال عبيد الله بن الحسن : شراؤه جائز ،

٢١٠٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبر إسحاق الهاشميّ ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن أبي حازم بن ديناد عن سعيد أبن المُسَيِّبِ أَنَّ وَشُولَ اللهِ عَيْنَاتُهُمْ نَهَى عَنْ أَبِيعُمُ الغَرَد . (١)

قال الإمام : هكذا رواهُ مالك مُوسلًا وقد صعُّ موصولاً .

٣١٠٣ \_ أخبرنا إسماعيل بن عبدالقاهو ، أنا عبد الغافر بن محمد ، أنا عبد بن عبدي ، العباح ، محمد بن عيسى ، نا أراهم بن محمد بن سفيان ، نا تمسلم بن الحباح ، نا وير بن حرب ، نا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد عن الأعرج

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعٍ الْخُصَاةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْدِ .

هذا حديث صحيح (٢) .

ومعنى يبع الحصاة : أن يقول البائع المشتري : إذا نبذت إليك الحصاة ، فقد وجب البيع بيني وبينك فيا نبيعه وهو شبه بالمابذة . وقال أبوعيد : المنابذة أن يقول : انبذ الحجر ، فإذا وقع الحجر ،

وقال أبوعيد: المنابغة أن يقول: البد الحجر ، فإذا وقع الحجر ، فهذا لك بيعاً ، وكذلك بسع الحصاة ، وقيل: الحصاة أن يرمي مجصاة

<sup>(</sup>۱) «الموطا» ٢/ ٦٦٤ مرسلا وسيذكر المصنف عقبه الرواية الموصولة التي أخرجها مسلم . (۲) هو في صحيح مسلم ( ١٥١٣ ) في البيسوع : باب بطلان بيسع الحصاة والبيع الذي فيه غرر .

وأما الغور ، فهو ما خفي علىك علمه ، مأخوذ من قولهم : طويت الثوب -

على تَفْرُهُ ، أي : على كسره الأول ، وقيل : مثمي غُورًا من الغُرور ،

لأنَّ ظاهره بيع تيسر ، وباطنه ُ مجهول يَغُونُ ، وسمَّي الشَّطان غروراً لهذا ، لأنه بجمل الإنسان على ما تحبُّ ' نفسه ' ، ووراءه ما بسوؤه ، فكل

بيع كان المعقود عليه فيه مجهولاً ، أو معجوزاً عنه ، غير مقدور عليه ، " فهو غور" ، مثل أن يبيع الطير في الهواء ، والسَّمك في الماه ، أو العبد

الآبق ، أو الجمل الشارد ، أو الحل في البطن ، أو نحو ذلك ، فهمو

ومن جملة الغور بيع تراب المعدن ، وتراب الصَّاعَة لا يجوز ۗ ، لأن

المقصود ما فيه من النقد ، وهو مجبول ، ومن دهب إله عطاء والشعى ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسعاق ، وقــــد منع بعض أصحاب

الشافعي المعاملة بالدراهم المغشوشة على هذا القياس ، للعبل بما فيها من النقرة .

٢١٠٤ ــ أخيرنا عبد الواحد بن أحمد الملحى ، أمّا أبو عبد الله محمد

بن الحسين الزغرتاني<sup>(١)</sup> ، ناأبو محمد عبد الله بن عروة ، ثنا زياد بن أبوب نا هشم ، نا أبو عامر ، نا شيخ من بني تمم قال :

قَالَ ۚ قَالَ عَلَيْ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ يَتِطِّلِكُمْ عَنْ بَيْعٍ الْمُضْطَرِينَ وَعَنْ بَيْعِ الغَرَدِ ، وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ، تَبْلُغَ . (١)

فاسد للجهل بالمبيع ، والعجز عن تعليمه .

قال الإمام : وإسنادُ هذا الحديث ضعيف ، وأبو عـامر هو صالح ائ عامر <sup>(۱)</sup> ·

وببع المضطر على وجبين : أحدُمُما : أن مُبكره الرُّجل بالباطل على بيع ماله ففعل ، فلا يُصحُ بيعُه ، والناني أن تركبهُ الدُّيون ، فيأمرهُ الحاكم بيسع ماله ، فإن لم يبع ، بيبع الحاكم عليه بثمن المثل لحق الغرماء

فكونُ جائزًا ، وإذا اضطر الرُجل إلى بيع ماله بالوكس لمؤنَّة رهمَّتُهُ فسبيلُ هذا في حق الدِّين والمروءة أن لا يُفتات عليه بماله ، ولكن يُعان بالاقتراض والإمهال إلى أن يُومِير ، أو يجد السبيل إلى بينع ماله من غير مجنس يلحقُه ، فإن لم يفعل ، باع ماله ُ مع الضرورة ، فسعه جائز .

واختلف أهلُ العلم في جواز شراء ما لم يرهُ ، فأجازه جماعة ، ثم إذا رآه المشتري ، فله الحيار ُ بين فسخ البيع ، وإجازته ، وهو قول أصحاب الرأي ، وأصعُ قولي الشافعي ، وذهب تعضهم إلى أن البيع فاسد ، وبه قال الحكم وحماد (٢) وقال مالك: الساج (٣) المدرج في جرابه ، والنوب

(٣) هم الطبلسان الأخضر أو الأسود .

<sup>(</sup>۱) نسسة إلى زغرتان من قرى هراة .

<sup>(</sup>٢) آخرجه احمد ( ٩٣٧ ) وابو داود ( ٣٣٨٢ ) وفي سنده ضعف كما قال المصنف رحمه الله .

<sup>(</sup>١) هو خطأ صوابه صالح بن رستم الخزاز أبو عامر ، وقد أخطأ فيه شيخ ابي داود محمد بن عيسى ، ونبه عليه ابو داود بقول ، كذا

<sup>(</sup>٢) قال العيني في « عمدة القاري » ٥٠٦/٥ في بيع الشيء الغائب على الصفة : إن وجد كما وصف لزم المشتري ولا خيار لـــه إذا رآه ، وإن كان على غير الصفة ، فله الخيار ، وهو قول أحمد وإسحاق وهو

مروى عن ابن سيرين وأبوب والحارث العكلي والحكم وحماد • وقـــال ابو جنيفة واصحابه: يجوز بيع الفائب على الصفة وغير الصفة ، وللمشتري خيار الرؤية ، وروى ذلك أيضاً عن ابن عبساس والنخمي والشعبي والحسن البصري ومكحول والأوزاعي وسفيان

المدرج في طبعً لا يجوز تيمهها حتى يُنشرا ، وينظو إلى ما في أجوافها . وجوز بيع الأعدال على البرنامج (١) من غير أن يُنشر ، وإذا نشرهُ لا خيار له ^ ، وأنه لم يزل من يُبوع الناس الجائزة بينهم التي لا يرون بها بأساً (١) .

ورُوي عن سليان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكرهُ بيع الصُّوف على ظهر الغنم ، واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل .

قال الإمام رحمه أله : يسع الصُّوف على ظهر الغنم لا يجوز ، كيسع مُجزء مُعين منه ، ولا بينع ُ اللبن في الضرع ، لأنه بجبول . وقوله : « إلا بكيل ، معناه ُ ـ والله أعلم ـ أن يُسلم في لبن الغنم كيلًا ، فجائز .

7100 \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّعيمي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، حدثني مجيمي ين أحمد بن الله ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد

أَنَّ أَبَّا سَعِيدِ الْخَدْدِيُّ قَالَ : نَهَى دَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمِلْسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْلِيْعِ . وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْلِيْعِ . وَالْمُلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْلِيْعِ . وَالْمُلاَمَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي اللَّهِلِ أَوْ بِالنّهَادِ وَالْمُلاَمَةِ : أَنْ يَشْدِدُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلُ . وَالْمَنَابَذَةُ : أَنْ يَشْدِذُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلُ .

بْنُوْبِهِ ، وَيَنْبِذُ الآخِرُ ثُوْبَهُ ، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْمُهُمَّا عَنْ غَيْرٍ

(١) معناه: الورقة الكتوب فيها ما في العدل وهو فارسي معرب .
(٢) جاء في إحدى النسخ الخطية ما نصه : قوله : « البرنامج » اي: بيع الإعدال معكومة قبل أن تفتع ، وتنشر الثياب ، وهو كلمة يستعملها التجار ، كبيع الشيء برقعه وأشباه ذلك .

نَظُرِ وَلَا تَرَاضِ . وَاللَّبِسَتَانِ ؛ أَشْتِهَالُ ٱلصَّمَاءُ ، وَالصَّاءُ ؛ أَنْ
يَغْفَلَ ثُوْبَهُ عَلَى أُحدِ عَاتِقَيْهِ ، وَأَحدُ شِقْيْهِ لَلِسَ عَلَيْهِ
ثُوْبُ ، وَاللَّبْسَةُ الأُخرى ؛ أَحْتَبَا ثُوهُ بِشُوبِهِ وَهُو جَالِسُ لَيْسَ
عَلَى فَوْجِهِ مِنْهُ ثَنَى فَى .

هذا حديث متفق على صعته (١) أخرجه مسلم عن حواملة بن مجيم ، ... عن ان وهب ، عن يونس .

ر ٢١٠٦ - أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو السحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب عن مالك ، عن الثقة عنده ، عن عمرو ابن شعب عن أبه

عَنْ جَدُو أَنْكُ قَالَ : نَهَى رُسُولُ ﷺ عَنْ بَسِعِ

قال مالك: وذلك فيا نرى ـ والله أعلم ـ أن يشتري الرُمِل العبد أو الولمدة ، أو يشكارى الدابة ، ثم يقول للذي اشترى منه أو تتكارى منه : أنا أعطبك ديناراً أو درهماً أو أكثر أو أقل على أني إن أخذت السلعة

(١) البخاري ٢٣٥/١٠ في اللباس : باب اشتمال الصماء ، وباب الاحتباء في ثوب واحد ، وفي الصلاة في الثباب : باب ما يستر من العورة ،

وفي الصوم: باب صوم يوم القطر ، وفي البيوع: باب بيع الملامسة ، وباب بيع المنابذة ، ومسلم ( ١٥١٢ ) في البيسوع : بناب إيطال بيسع الملامسة

والمنابدة . (٢) أخرجه مالك في « الموطأ » ٢٠٩/٢ ، وأبو داود ( ٣٥٠٢ ) ، وأبن ماجة ( ٢١٩٢ ) وفيه راو لم يسمه وقد سمي في رواية لابن ماجة ( ٢١٩٣ ) عبد الله بن عامر الاسلمي ، وقبل : هو ابن لهيمة ، وهما ضعيفان .

في قطيع من الغنم ، ويقول ' : أي شأة أصابتها الحصاة كانت مبيعة منك .
وأما الغرر ، فهو ما خفي عليك علمه ، مأخوذ من قولهم : طويت الثوب على غير ' ، أي : على كسره الأول ، وقيل : سمّي غرراً من الفرور ، لأن ظاهره بيسع تسر ' ، وباطنه ' بجول يَقُر ' ، وسمّي الشيطان غروراً لهذا ، لأنه يجمل الإنسان على ما تحبه ' نقسه ' ، ووراه ما يسورة ، فكل بيع كان المعقود عليه فيه بجولاً ، أو معجوزاً عنه ، غير مقدور عليه ، فهو غور " ، مثل أن بيسع الطير في المواه ، والسمك في الماه ، أو العبد المجرد ، مثل الشارد ، أو الحمل في البطن ، أو نحو ذلك ، فهدو ظلم المجلل الشارد ، أو الحمد الحمل بالمجيد عن تسلمه .

ومن جملة الغرر بيع تراب المعدن ، وتراب الصاغة لا يجوز ، لأن المقصود ما فيه من النقد ، وهو بجبول ، ومن ذهب الله عطاء والشعبي ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقد منع بعض أصحاب الشافعي المعاملة بالدراهم المغشوشة على هذا القياس ، للجبل عا فيها من النقرة .

ي ٢١٠٤ ــ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد الخليحي ، أنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الزغرتاني (١) ، نا أبو محمد عبد الله بن عروة ، ثنا زياد بن أبوب نا أبو عامر ، نا أبو عامر ، نا أبو عامر ، نا أبيخ من بني تميم قال :

قَالَ قَالَ عَلَيْ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضَّمِرِينَ وَعَنْ بَيْعِ الغَرَرِ ، وَبَيْعِ الثَّمْرَةِ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ . (")

قال الإمام : وإسنادُ هذا الحديث ضعيف ، وأبو عنامو هو صالح من عامد (۱)

وبيع المضطوعلى وجبين: أحد مما: أن أيكره الرَّجل بالباطل على بيع ماله فقعل ، فلا يَصِعُ بيعهُ ، والناني أن تركبُ الدُّيون ، فيأمرهُ الحَاكمُ بيسع ماله ، فإن لم يبع ، يبيعُ الحاكم عليه بنمن المينل خن الغرماء فيكونُ جائزاً ، وإذا اضطر الرُجل إلى يبع ماله بالوكس لمؤنة رهيقته فسيلُ هذا في حتى الدِّين والمروءة أن لا يُقتان عليه بماله ، ولكن يُعان بالاقتراض والإمهال إلى أن يُومِير ، أو يجد السيل إلى يبع ماله من غير بخس يلحقهُ ، فإن لم يقعل ، باع ماله مع الضرورة ، فيعه جائز ،

واختلف أهلُ العلم في جواز شراء ما لم يرهُ ، فأجازه جماعة ، ثم إذا رآه المشتري ، فله الحيارُ بين فسخ البيع ، وإجازته ، وهو قول أصحاب الراي ، وأصحُ قولي الشافعي ، وذهب بمضهم إلى أن البيع فاسد ، وبه قال الحكم وحماد ٣٠ وقال مالك : الساج ٣٠ المدرج في جرابه ، والنوب

(٣) هن الطيلسان الاخضر أو الأسود .

<sup>(</sup>۱) نسبة إلى زغرتان من قرى هراة . (۲) اخرجه احمد ( ۹۲۷ ) وأبو داود ( ۳۳۸۲ ) وفي سنده ضعف كما قال المسنف وحمه الله .

 <sup>(</sup>۱) هو خطا صوابه صالح بن رستم الخزاز أبو عامر ، وقد اخطأ فيه شيخ ابي داود محمــــد بن عيســـى ، ونبـــه عليه أبو داود بقولــــه : كذا

قال محمد .

(٢) قال العيني في « عمدة القاري » ه / ٢- ه في بيع الشيء الغائب المسلمة : إن وجد كما وصف لزم المستري ولا خيار له إذا رآه . وإن كان على غير الصفة . فله الخيار ، وهو قول احمد وإسحاق وهو مروي عن أبن سيرين وأبوب والحارث المكلي والحكم وحماد ، وقال أبو حنيفة واصحابه : يجوز بيع الغائب على الصفة وغير الصفة ، وللمستري خيار الرؤية ، ودوي ذلك أيضا عن أبن عباس والنخعي والحسن البصري ومكحول والاوزاعي وسفيان ،

المدرج في طبه لا مجوز تبعثها حتى يُنشرا ، وينظر إلى ما في أجوافها . وجواز بيع الأعدال على البونامج (١١ من غير أن يُنشر ، وإذا نشرهُ لاخبار له م، وقال : لأنه لا يُواد به الغور ، وأنه لم يزل من أبيوع الناس الجائزة بينهم التي لا يرون بها بأسأ (٢) .

ورُوي عن سلبان بن بسار عن ابن عباس أنه كان بكره بسع الصُّوف على ظهر الغنم ، واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل .

قال الإمام رحمه الله: بيع الصُّوف على ظهر الغنم لا مجوز ، كيب ُجِزْهِ مُعَيْنَ مَنه ، ولا بِسِعُ اللَّبِن في الضرع ، لأنه بجبول . وقوله : « إلَّا بكيل ، مَعناهُ ـ والله أعلم ـ أن يُسلم في لبن الغنم كيلًا ، فجائز .

٢١٠٥ \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّهِيمِي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، حدثني مجيس بن مُكبير ، نا الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد ۗ

أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُلْدِيُّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: نَهَى عَنِ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَا بَذَةِ فِي ٱلْبَيْمِ. وَٱلْمَلاَمَـةُ ؛ لَمْسُ الْرَّجِلِ ثَوْبَ الآخِر بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ

وَلاَ يَقْلَبُهُ إِلاًّ بِذَلِكَ ، وَالْمَنَا بَذَةُ : أَنْ يَنْبِذَ ٱلرَّجُلُ إِلَى ٱلرَّجُلِ.

بَوْبِهِ ، وَيَنْبِذَ الآخُرُ ثُوْبَهُ ، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا عَنْ غَيْرِ

بيع الاعدال معكومة قبل أن تفتح ، وتنشر الثياب ، وهو كلمة يستعملها التجار ، كبيع الشيء برقمه واشباه ذلك .

نَظَرٍ وَلاَ تَرَاضٍ . وَاللَّبْسَنَانِ : أَشْتِيَالُ ٱلصَّمَاءُ ، وٱلصَّمَاءُ : أَنْ يَحْمَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَـد عَاتِقَيْهِ ، وَأَحَدُ شِقْبُهِ لَبُسَ عَلَيْهِ ثُونٌ ، وَاللَّهْمَةُ الأُخْرَى: أَحْتَبَا وُهُ بَدُوبِهِ وَهُوَ جَالِسُ لَيْسَ

على فرجه مِنْهُ شَيْءً . هذا حديث متغق على صعته (١) أخرجه مسلم عن حرَّملة بن محيى،

عن ابن وهب ، عن بونس . ٣١٠٦ \_ أخبرنا أبو الحسن الشَّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو يُسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب عن مالك ، عن الثقة عنده ، عن عمرو

ابن شعب عن أبيه عَنْ جَدُّهُ أَنْكُ فَالَ : نَهَى رَسُولُ مِثَلِيَّةٌ عَنْ بَسْع

آلعُر مَان . <sup>(۲)</sup> قال مالك: وذلك فيا نوى ـ والله أعلم ـ أن يشتري الرُجل العبد أو الولدة ، أو يشكاري الدابة ، ثم يقول للذي اشترى منه أو تسكاري منه : أنا أعطبك ديناراً أو درهما أو أكثر أو أقل على أنى إن أخذتُ السلعة

(١) البخاري ١٠/٥٣٠ في اللباس: باب اشتمال الصماء ، وباب

<sup>(</sup>١) معناه : الورقة المكتوب فيها ما في العدل وهو فارسي معرب . (٢) جاء في إحدى النسخ الخطية ما نصه: قوله: « البرنامج » أي:

الاحتباء في ثوب وآحد ، وفي الصلاة في الثياب : باب ما يستر من العورة ، وفي الصوم: باب صوم يوم الفطر ، وفي البيوع: باب بيع الملامسة ، وباب بيع المنابذة ، ومسلم ( ١٥١٢ ) في البيسوع : بساب إبطال بيسع الملامسة (٢) اخرجه مالك في « الموطأ » ٦٠٩/٢ ، وأبو داود ( ٣٥٠٢ ) ، وأبن ماجة (٢١٩٢) وفيه راو لم يسمه وقد سمى في رواية لابن ماجة (٢١٩٣) عبد الله بن عامرَ الاسلمي ، وقيل : هو ابن لهيعة ، وهما ضعيفان .

المدرج في أطبه لا يجوز أبيعها حتى أينشرا ، وينظو إلى ما في أجوافها . وجواز بيع الأعدال على البرنامج (١) من غير أن أينشر ، وإذا نشرهُ لا خيار له ، ، وقال : لأنه لا يواد به الغرر ، وأنه لم يزل من أبوع الناس الجائزة بينهم التي لا يرون بها بأساً (١) .

ورُوي عن سلبان بريسار عن ابن عبَّاس أنه كان يكرهُ بيع الصُّوف على ظهر الغنم ، واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل .

قال الإمام رحمه الله: بيع الصوف على ظهر الغنم لا مجوز ، كبيع مُعِزْهِ مُعِيْنَ منه ، ولا بيع ُ اللَّبِنَ في الضرع ، لأنه مجهول . وقوله : د إلا بكيل ، معناه ُ ـ والله أعلم ـ أن يُسلم في لبن الغنم كيلا ، فجائز . بكيل ، معناه ُ ـ والله أعلم ـ أن يُسلم في لبن الغنم كيلا ، فجائز .

٢١٠٥ \_ أخبرنا عبد الواحد بن أحد المليعي ، أنا أحمد بن عبد الله الشعبي ، أنا محمد بن إسماعيل ، حدثني مجبي بن أبكير ، نا اللبت ، عن بونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد أن أبا سعيد الخلدي قال : نَهى رَسُولُ اللهِ وَاللَّهِ عَنْ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

وَالْمَلَامَسَةُ ؛ كَمْنُ الْرَّجْلِ قَوْبَ الآخْدِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَادِ وَلاَ يَقْلِبُهُ إِلاَّ بِذَلِكَ ، وَالْمَنَابَذَةُ ؛ أَنْ يَنْدِذَ الرَّجْلُ إِلَى الرَّجْلِ. بَنْوْ بِهِ ، وَيَنْبَذَ الآخِرُ ثَوْبَهُ ، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا عَنْ غَيْرِ ،

نَظْرِ وَلاَ تَرَاضٍ . وَاللَّبْسَتَانِ : أَشْتَهَالُ الصَّامُ ، وَالصَّهُ : أَنْ يَجْعَلَ قُوْبَهُ عَلَى أَحد عَاتِقَهِ ، وَأَحدُ شِفْهِ لَئِسَ عَلَيْهِ وَوْبُ ، وَاللَّهِ لَئِسَ عَلَيْهِ وَوْبُ ، وَاللَّهِ لَهُ الْأُخرى : أَحْتَبَا وُهُ بِشُوبِهِ وَهُو جَالِسُ لَئِسَ عَلَيْهِ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءً ،

هذا حديث متفق على صعته (١) أخرجه مسلم عن حواملة بن مجير، ، عن ابن وهب ، عن بواس .

٢١٠٦ - أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهو بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشي ، أنا أبو مُصعب عن مالك ، عن الثقة عنده ، عن عموو ابن شعب عن أبيه

كَنْ جَدُهِ أَنْكُ قَالَ : نَهَى رُسُولُ ﷺ عَنْ بَسِعِ

قال مالك: وذلك فيا نرى ـ والله أعلم ـ أن يشتري الرُّمِل العبد أو الوليدة ، أو يشكارى الدابة ، ثم يقول للذي اشترى منه أو تتكارى منه : أنا أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر أو أقل على أني إن أخذت ُ السلعة

<sup>(</sup>۱) معناه: الورقة الكتوب فيها ما في العدل وهو فارسي معرب .
(۲) جاء في إحدى النسخ الخطية ما نصه: قوله: « البرنامج » اي:
بيع الإعدال معكومة قبل أن تفتع ، وتنشر الثياب ، وهو كلمة يستعملها
التجار ، كبيع الشيء برقعه وأشباه ذلك .

<sup>(</sup>۱) البخاري ، ٢٥/١٠ في اللباس : باب اشتمال الصماء ، وباب الاحتباء في ثوب واحد ، وفي الصلاة في الثياب : باب ما يستر من العودة ، وفي الصوم : باب صوم يوم الفطر ، وفي البيوع : باب بيع الملامسة ، وباب بيع المنابذة ، ومسلم ( ١٥١٢ ) في البيوع : باب إيطال بيع الملامسة

 <sup>(</sup>٢) اخرجه مالك في « الوطأ » ٢٠٩/٢ ، وأبو داود ( ٣٠٠٢ ) ، وأبن
 ماجة ( ٢١٩٢ ) وفيه راو لم سمه وقد سمي في رواية لابن ماجة ( ٢١٩٢ )
 عبد الله بن عامر الاسلمي ، وقبل : هو ابن لهيمة ، وهما ضعيفان .

أو ركبت ما تكاريت منك ، فالذي أعطيتك من فمن السلعة ، أو كراه الدابة ، وإن تركت ابتياع السلعة أو الكراء ، فهو الله بغير شيء فهذا تفسير العربان . وفيه المنان عربان وأربان ، ويقال : عربون وأربون ، وهو باطل عند أكثر أهل العلم ، وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ورُوي عن ابن عمر أنه أجاز هذا البيع ، ورُوي عن عمر أيضاً ، ومال أحمد إلى القول بإجازته ، وضعف الحديث فيه ، لأنه منقطع فقال : رواه مالك عن بلاغ .

يبع حبل الحبل وثمن عسب الفحل

٢١٠٧ \_ أخبرنا أبو الحسن الشيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو

إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع عَنْ عَدْد الله (در عُمَ أَنَّ النَّمَّ ﷺ نَشِي عَنْ أَبْعِمَ ۖ

عَنْ عَبْدِ اللهِ 'بنِ عُمَرَ أَنَّ النِّيِّ ﷺ نَشَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْخَبِلَةِ وَكَانَ بَيْعاً يَتْبَاعِهُ أَلْمَلُ الْجَالِمِينَةِ ، كَانَ الرَّجِلُ بَيْنَاعُ

الجزُورَ إلى أَنْ تُنتُجَ النَّاقَةُ، ثُمُّ تُنتَجَ الْتِي فِي بَطْنَها . منا حدث منفق على صحته (ا أخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف

(۱) « الموطأ » ٦٥٣/٢ ، ٦٥٣ في البيوع : باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ، والبخاري ٢٩٨/٢ ، ٢٩٩ في البيوع : باب بيع الفرر وحبسل الحيلة ، وفي السلم : باب السلم الى ان تنتج الناقة ، وفي فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : باب ايام الجاهلية ، ومسلم (١٥١٤) في البيوع: باب تحريم بيم حيل الحيلة .

عن مالك ، وأخرجه مُسلم عن قتيبة بن سعيد ، عن اللَّبِث ، كلاهما عن نافع .

والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أن بيع نيتاج النتاج لا يجوز ، لأنه معدوم عجبول ، وكان من بيوع أهل الجاهلية . ولو باع شيئاً بشمن معلوم إلى نتاج الدابق ، فباطل أيضاً للأجل الجمهول .

وروى مألك عن أبن شهاب ، عن تعمد بن المسيّب أنه قال : لاربا في الحيوان ، وإنما نهي من الحيوان عن ثلاثة : عن المضامين ، والملاقيح ، وعن حبل الحجلة . والمضامين : بسع مافي بطون إناث الإبل والملاقيح : بسع ما في ظهور الجال (").

وحبل الحبلة : بيسع كان أهل الجاهلية يتبايعونه ، كان الرَّجل مَهُم يَبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ، ثم تُنتج التي في بطنها .

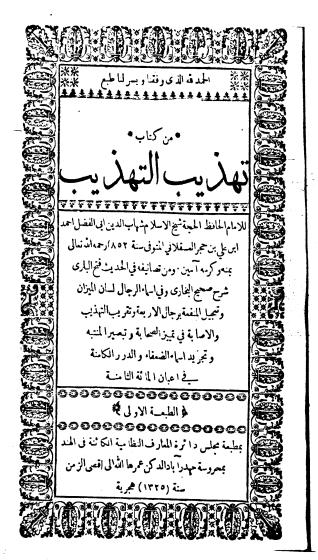
قال أبو عبيد: الملاقيع : المحمولات في البطن وهي الأجنة ، والواحدة منها تعلقوحة ، والمضامين : ما في أصلاب الفحول .

٢١٠٨ \_ أخبرنا محمد بن الحسن المير بندكشاني ، أنا أبو العباس أحمد بن محمد بن مراج ، أنا أبو أحمد بمن قريش بن أسليان ، أنا علي ان عبد العزبز المسكي ، أنا أبو عبد العامم بن سلام ، حدثني زيد بن الحاب ، عن موسى بن عدة ، عن عدد أنه بن دينار

عَنِ أَنْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمَجْرِ ""

<sup>(</sup>۱) « الموطأ » ٢/٤٥٢ وإسناده صحيح .

<sup>(</sup>٢) واخرجه البيهُتي في « السنن » ٣٤١/٥ من طريسق أبي عبيه وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الربذي وقد تفرد به فيما قاله. البيهتي والبزار . قال الحافظ في « التلخيص » ١٦/٣ : وهو معترض بما



ج (١) ﴿ تَهْذَبِ الْهَذَبِ ﴾ ﴿ ٣٨٨ ﴾

وهم وذكره ابن سمد في الطبقية الثانية من التابعين من اهل مكة

﴿ دِ اللَّهِ ﴾ بن دغفل (١) الحارثي ابودغفل · روى عن الحسن البصري

وابي نضرة و عطاً. وغيرهم. وعنه معتمر بن سليمان وابوداود الطيالسي

وابوعامر العقدى وابونعيم وغيرهم قال عبدالله بن احمد عزابيه ثقة

ثَقَةُوفُلُ ابْنَمْمِينَ وَ ابُوزُرِعَةُثَقَةً وقالَ ابوحاتُمُلَابًا سِبِهُ لَهُ عَنْدُهُ الْرَ

واحدراً يت ابانضرة يقبل الحسن قلت. وقال ابوداوداباس بندغفل

ثقةوايا س بن تمبم ثقة ثناعنه مسلم وابن دغفل اقدم منهو ذكره ابن

اجتماع العبدوالجمعة · روى عنه عثمان بن المفيرة النقني · قلت · ذكره ابن

حبان في النقات وقال ابن المنذراياس مجهول · قال ابن القطان هوكما قال .

دوىعن ايبه وابن لعاربن ياسر وعنه ابناه سعيد ومحمد وابوالعم يص وعكرمة

ابنعاروعمربن راشد وابزابي ذئب ويعلى بن الحارث وموسى بن عبيدة

الربذي وغيرهم · قال ابن معين والعجلي والسائي ثُقة وقال ابن سعد توفي

(١) في الخلاصة والمغنى دغفل بفتح مهملة وسكون غين معيمة وفتح فاء كجمفر

وفىالنقر ببايلسهذا منالسابعة ١٢ (٢) فيالمنني الأكوع بمفتوحة

بالمدينة

و سکون کاف وفتح و لو واهال عین ۱۲

(٧١٠) المحوس ق اياس كا بن ابي رسلة الشامي اسمع معاوية يسأل زيد بن ارقم عن

(٢١٦) العص اياس كلين سلة بن الأكوع (٧) الاسلى ابوسلة و قال ابو بكر المدني .

بِ(١) ﴿ تُدْبِ الْهَذَبِ ﴾ ﴿ ٣٨٩﴾ ﴿ الف اياس ﴾

بالمدينة سنة (١١٩)وهوابن (٧٧)سنة وكان ثقة وله احاديث كثيرة قلت وهكذاقال ابن المديني في تاريخ وفاته وذكره ابن حيان في الثقات

ابن عامر. وعنه ابن اخيه موس بن ايوب، قال ابن بونس كان منشيمة

على والوافد بن عليه من اهل مصر له عندابيداود وابن ماجة حديث

واحد في الصلاة · قال · قال العجلي لا بأس به وذكره ابن حبان في النمات

وصحع له ابن خزية ومن خط الذه أي في تلخبص المستدرك إس القوى •

مختلف في صحبته · روى عن النبي صلى أند عليه وآله وسلم لا تضربوا اما الله ·

وعنه عبدالله ويقال عبيدا له بن عبد الله بن عمر بن الخطاب تلت جزم

احمد بنحنبل والبخاري وابنحبانبان لاصحبةله ولمبخرج احمدحد يثه في مسند . و ذكره ابن حبال في ثقات التابمين و ذكره في الصحابة

روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن بيع الماه • وعنه ابوالمنهال

عبدالرحن بن مطعم قلت قال البنك في المعم لااعله روى حديثا مسندا

غيره وروى عنه حديث موقوف وهوجدعبدات بن الوليد بن عبد الله

(١) بفتح المجمة و بعد الالففاء مكسورة ثم فاف نسبة الى الغافق

من الازد ١٢ اب اللباب (٢) في النفريب ابو ذباب بضم المعجمة

والراجح صمبله

و موحد تین ۱۲

﴿ دس ق - اياس كرن عبدالله بن أبي ذباب (٢) الدوسي سكن . كة الر ٢١٨)

﴿ ٤ \_ اياس ﴾ بن عبد الزني له صحية كنيته ابوعوف بعد في الحجاز بين الرور ٧١٩)

مودعس ق. اياس كابن عامر الفافق (١) ثم المناري المصرى · روى عن عقبة الالالا)

وقال كان قليل الحديث،

حبان في التقات .

ج (١) ﴿ تَهْ بَدْبِ الْهَدْبِ ﴾ ﴿ ١٤٠ ﴾ ﴿ الف ابراهيم ﴾

عمر · قلت · قد نقدم ان بعقوب بن شيبة اثبته وكذا فال الواقدى وغيرهما وكذاةال الطبرىو روى ابن ابي ذئبءن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن عن ابيه قال رأيت يترو يشدالنفني حين حرقه عمر كان حانو تاللشراب

و أنه كانه جرة ٠ ( ٢٤٩) ﴿ د تس-ابر اهم ﴾ بن عبد الرحن بن مهدى بن حسان البصرى ر وى عن بريه (١) بن عمر بن سفينة وخالدبن مخلدوا بن عيينة و ابي بكر بن عياش وغيرهم • و عنه ابن المديني و الفضل بن سهل الاعرج وابو امية الطرسوسي(٢) و يعقوب بن سغيان والكديمي وغيرهم · قال ابن عدى روى

عن الثقات المناكرولم الدحديث امنكرا يحكم عليه بالضعف من اجله فلت فال الخليلي في الارشادمات وهو شاب لا يعرف له الااحاديث دون العشرة يروى عنه الهاشمي يعني جعفربن عبدالواحدا حاديث انكروه اعلى الهاششي

وهومن الضمفاه وقال ابن عدى بمكن ان يكون من الراوى عنه وقال ابرت حبان في الثقات ينق حديثه من رواية جعفرعنه ( ٢٥٠) ﴿ قُ - ابراهيم ﴾ بن عبد الرحن بن يزيد بن أمية عن أفع عن أبن عمر في الوداع وعنه ابوقتبية سلم بن فنيبة وقلت استغرب الترمذي

حدیثه و ذکر الذهبی فیالمیزان انه روی عنمه ایضا ابوغسان محمد (١) في الخلاصة بريه بضم اوله وفتح المهلة ابن عمر اسمه ابر اهيم و بريه لنب له ١٢ عمد شريف الدين المصعم (٢) بفتح الطا والرا

و ضم المهملة الاولى نسسبة الى طوسوس مدينة بناحة الروم١٧

ج (١) 我 تهذيب الهذيب ﴿ ﴿ الْعَالِكِ ﴿ الْعَالِمِ الْمُعَالِكِ الْمُعَالِكِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ ابن مطرف وانه لايعرف وقدبينت خطاء ، في ذلك في لمان الميزان وان

الذي روى عنه ابو غسان غيره ٠ ﴿ ق \_ ابراهيم ﴾ بنعبدالدلامين عبدالله بن اباه (١) الخزومي ((٢٥١) المكي و وي عن عبدالله بن ميمون و ابن ابي ذيب و ابن ابي ر و ادو غيرهم

وعنه المغيرة بن عبدالر حمن الحراني ومحمد بن عبدالله بن سابو رالر قي (٢) وعدة • قال ابن عدى ليس بمعرو فحدث بالمناكيرو عندى انه مر • يسرق الحديث ولت وفي سوالات الحاكم للدارة طني ضعيف و ذكره

ابن حبان في النفات .

﴿ عُمْ ت س \_ اير اهبم ﴾ بن عبد العزيز بن عبد الملك بن ابي محذو رة الر ٢٥٢) الجمعى ابواسمعبل المي وي عن ايه وعن جده وعنه الحيدي و الشافعي و بشربن معاذ العقدى و عبدالله بن عبدالوهاب الحجيي (٣) و ابو جعفر النفبلي و غيرهم · قلت · نقل عن ابن معين تضميف و ذكر ه

ابن حبان في النقات و قال يخطئ و قال الازدس ابراهم بن ابي معذو رة و اخو له بضعفو ن . اراهيم بنعبدالمزيز بزمروان بناع الجزرى ويعن (( ٢٥٣) الحسن بن محمد بن اعين الحراني · وعنه النسائي · وقال صالح · قلت · وقال

(١)باباه بفتحالموحدتين بغيرهمز ١٣ (٢) سابو ربالمهملة و الرقى ا بالفتح و التشديدنسبة الم الرقة مدينة على الفرات ١٢ لب اللباب (٣) بفتحنين وباه موحدة نسبة الى حجابة الكعبة زادها الله شرفًا ١٢ لــِ اللبابِ ا

ع ٢٠) ﴿ إِذِب الرَّذِب ﴾ ﴿ ١٧٨ ﴾ ﴿ المار المسن ﴾

الفزاري وعبدالله بن ادريس وحماد بن زيد وابي الاحوص وابي عوالة

ومهدى بن ميمون وعبدااواحدبن زياد وقبس بن الربيع والحارثبن

عبيدوغيرهم وعنهالبخارىومسلم وابوداود وروىله الباقون بواسطة ايي

الاحوص قاضي عكبرا وعمرو بنمنصورالنسائي ومحمد بنجيي بن كثير

الحرانى وابوحاتم وابوزرعة وعباس الدورى وحنبل بن اسحاق ويعقوب

الفارسى وعلى بن عبدالمزيز البغوى واسمعيل بن عبدالله سمو بهوا بوعمرو

ابنابي غزية و عدة · قال العملي كانبيم البواري كوفي ثقة رجل صاغ

متعبد و فال ابوحاتم كان من اوثق اصحاب ابن ادريس وقال ابن خراش

كوفي ثقة كان يبيع القصب وقال الحسن بن الريع كتب عني احمد

ابن حنبل وقال البخار ي مات سنة (٢٢) اونحو هاو قال ابن سعد مات

سنة ( ٢١ ) في رمضان · فلت· وقال ابن ابي حاتم عن ايه كنت

احمب انه مكسور العنق لانحنائه حتى قبل لى بعد انه لا ينظر إلى المهاه

وقال ابن شا هين في الثقات قال عثمان بن ابي شببة العسن بن الربيع

صدوق و لېس بمجة وقال ابن حبا ئ النقات هوالذي غمض

(١) الجرجاني بالضم والسكون نسبة الىجر جان مدينة بين طبرستان

🛊 بن

﴿ ٥٠٥) ﴿ ﴿ العسنَ ﴾ بنابي الربيع الجرجاني (١) وهو ابن يميي بن الجعد يأتي.

وخراسان كذاذكره صاحب اللب ٢ ١١ بوالحسن

ابرس المبارك ودفنة •

الكوفي البوراني الحصارويفال الخشاب · روى عرب إبي اسحاق

ج (٢) ﴿ تهذيب التهذيب ﴾ ﴿ ٢٧٩ ﴾ ﴿ الحاء \_ الحسن ﴾

الز نادوابواويس وابنه اسميل بزالحسن ووكيم وغيرهم· ذكره ابن حبان

في الثقات و قال الخطيب ولاه النصور المدينة خسسنين ثم غضب عليه

وحبسه الى اف اخر جه المهدى ولم يزل معهو قال الزبير بن بكاركان فاضلا

شريفا ولابراهيم بنطى بنهرمةفيهمدائح وقال محمدبن خلف ووكيع

القاضى مات ببغداد فال الخطيب وذلك خطأ أغامات بطريق مكة بالحاجر

في محبة المهدى وقال خليفة مات سنة (١٦٨) وكذا قال ابن سعدوابن

حباق وابوحساق الزيادي زادبالحاجرطي خسةاميال من المدينةو هوابن

ابن معين ضعيف وقال ابن عدى احاديثه عن اليه انكر مار وى عن عكر مة

عبداته بنجمفروغيره وعنهابن اييدثب وابن اسماق و مالكوابن ابي

المدنى ويعزابيه وابنعمه عبدالثين الحسن وعكرمة ومعاوية بن

﴿ س \_ الحسن ، بن زيدبن الحسن بن على بن ابي طالب الماشي ابو محد ( ٥٠٠)

(٨٥) سنة وصلى عليه على برت المهدى وروى له النساكي حديثا واحدا احتجم وهو صائم. فلت. هو والد السيدة قيسة وقال ابن ابي مربم عن

وقال المجلى مدني ثقة وقال ابن سعدكان عابدائقة ولماحبسه المنصور كتب المدى الى عبد الصمدين على والى المدينة بعد الحسن ان ارفق بالحسن

ووسع عليه ففعل فلم بزل مع المهدى حتى خرج المهدى الحجسنة (٦٨)

وهومعه فكان الماءفي الطريق قليلا فخشي المهدى على من معه العطش فرجع

ومضى الحسن يريدمكة فاشتكي اياماومات وقال نحوذلك ابن حبان

﴿ بِعَ مِدْسَ قِ الْمُسَنِ ﴾ بن سعدبن، عبد الهاشمي مولاهم الكوفي مولى ( ٥٠٠ )

ج (٣) ﴿ تُذَبِ الْهَذَبِ ﴾ ﴿ عُنْهُ ﴾ ﴿ الدِن - سالم ﴾

وثقه ابن المديني .

( ٨٢٠) ﴿ مَالِهُ الحِياطُ هُو ابن عبدان تقدم،

( ٨٢٣) ﴿ سَالُم ﴾ المرادي هو ابن عبد الواحد .

ج(٣) ﴿ تَهْ نِبِ التَهْدِيبِ ﴾ ﴿ وَهُ عَا يَهُ ﴿ الدِين ـ سَالْمُوالسَّالُ ﴾

🤏 عـ سالم 🕻 ابوالغيث (٣) المدني مولى ابن مطيع و روى عن ابي هريرة

وعنه ثور بنزيد الديلي وسعيدالمقبري واسحاق بنسالم وصفو انبن سلم

وعمرين عطا وعثمان بي عمرين موسى التيمي ويزيد بن خصيفة · قال احمد

لااعلراحدا روىعنهالاثور والحادبثه منقار بةوقال الدوريعن ابن معين

أنقة يكتب حديثه وذكره ابن حبان في الثقات . قات . وقال ابن سمد كان

ثفة حسن الحديث وذكر ابن شاهين ان كلام احمد بن حبل اختلف فيه

مسعود و خريم بن فا تك في الفتن • وعنه اسحاق بن راشد يمتمل

ان يكون ابن ابي الجمداو ابن ابي الماجر · قلت · بل اظن أنه ابن عُبلان

(١) سالم المكي الخياط هو ابن عبد اقد ٢؛ هامش (٢) سالم ابوعبد الله

في المغنى بمفتوحة فسكون تمتية فشلتة ١١٣ بوالحسن (٤)سالم بوالنمان

هو ابن سرج ( سالم) مولی د وس (وسالم ) مولیالمهری و (سالم) مولی

شدادبن الماد (وسالم) مولى النصريين و (سالم)مولى الك هوابن عبد الله

النصرى١٢ها.شالاصل

ر الدوسي هوابن ه بدالله النصري ١٢ هامش الاصل (٣) ( ابوالغيث)

﴿ سالم ﴾ غير منسوب عن عمرو بن و ابصة بن معبد عن ابيه عن ابن ال (٨٣٩)

(472)

( 474)

(ATA)

وهو وهم واما هذا فيحتمل ان يكون سالم بن شوال (١)

﴿ سالم ﴾ ابوجميم هوابن دينار • (٢)

﴿ سَالُم ﴾ ابو المهاجر . هو ابن عبدا أبي ،

﴿ سَالَمَ ﴾ ابوالنضر هواين ابي امبة (٤) .

خلدوالقاسم من أبي بزة • قال ابن معين ثقة وقال ابوحاتم كان من خيار السلين

وقال همام عن عطاه بن السائب حد ثني سالم البراد وكان اوثق عندى من

نفسى وقال الآجرى عن ابي داودكو في ثفة وذكره ابن حبان في التقات

له في ابي داود حديث واحد في صفة الصلاة · قلت · وقال إبن خلفو ن

( ۸۲۱) 🥻 دسميسالي الغراه - روى عن زيد بن اسلم و عدا لحبده ولى بني هاشم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيايقول اذا اصبح واذا امس

( ٨٢٢ ) ﴿ وَ بِنَ - سَالَمُ ﴾ القرش السهى مولى عبدا أن بن عمرو - روى عنه في السلام

وعنه عمر و بن شعيب • ذكره ابن حبان في الثقات .

٨٢٤) موسسالم الكولس بالحياط ووى عن اعرابي المصبة وعن موسى بن

عبد افي بن قيس الاشعري و وعه محمد بن اسماق و روى له ابوداود حديثا

واحدا في يم الحاضر البادى قال المزى خلعاه صاحب الكال بسالم الخباط

ا ) في المغنى سالم البراد بمفنوحة و راه مشد دة اهال دال ١٢ ابو الحسن

ر وي عنه عمروبن الحارث المصرى ذكره ابن حبان في الثقات اله في ابي داود

والنسائي حديث واحدوهور وايته عن عبدالحميد عن امه عن بعض بنات

(١١٩) ﴿ دس\_سالم ﴾ البراد (١) ابوعبدالله الكوفي وي عن ابن مسعود وابي

ج(٤) ﴿ تهذب التهذب ﴿ ٢٠٨ ﴿ ٢٠٨ ﴾ الثين - شفيب ﴾ ابن حبان في الثقات قلت وقال الهمستقيم الحديث واحتج بهابن خزيمة

وابن مهدى والقطان و يزيد بن هار و نوغيره. وعنه النسائي وقال أتمة مامون و ابوحاتم و قالصدوق.وابو زرعة وقال ثقة فدم طيناركان أ ماحب حديث

(٦٠١) ﴿ د \_ شعب ﴾ صاحب > الطيالسة (١) وقال ابن حبان بياع الانماط روىءنطاوس عن ابن عمر في الركعة بن قبل المغرب وعنه يحيى بن عبد الملك، ابنابي غنية وشعبة الاانه قال ابوشعيب قال ابوداودعن ابن معين وهم شعبة اناهو شعيب وقال ابن ابي حاتم شعيب المهان روى عرب طاوس وعنه ابواسامة سألت ابازدعة عنه فقال لابأس به و روى وكيم من شعيب ابنيان الشيباني عن طاوس • قلت العل السان والشيباني تصعف أحدها بالآخر وهو غير صاحب الترجة فرق بينها ابن حباق وغيره وقال البخاري شعيب صاحب الطيالسة سمم طاوسا وابن سيرين ومعاوية بن قرة يعدفي

( . . بر) ﴿ س مسبب ﴾ بن يوسف النسائي ابوعمرو · دوى عن ابن عبينة البصربين. روى عنهموسي بن اسمعيل يمني التبوذكي وقال ابن ابي حاتم ماً لت اليع شعيب البصرى صاحب الطيالسة فقال صالح الحديث وقا ل ابن حبان مير النقات شعب صاحب الطيا لسة روى عن طارس وابن سيرين عداده في اهل البصرة روى عنه النبوذكي وروى في ترجمة (١) زاد في التقريب بقال اسم ايه يان ١٢ ٪ علم ١ تقريب

ج (٤) ﴿ يَهْدِيبِ النَّهْدُ بِ يُهُوْ ٢٥٩ ﴾ ﴿ النَّابِنِ - شعبَ وشعبَ اللَّهِ اخرى حديثامن طريق روح بن صدالمؤمن عن شعيب صاحب الطيالسة عنطاوس وقول المؤلف ان ابن حبان قلل فيه بياع الانماط وهمظاهر فات ابن حبان قال ماقدمناه عنه وقال في طبقة التابعين شعيب بياع الانفاط يروىعن على روى منه ابن ابي غنية فهذا غيرذاك كماترى و ان كان ابن ابي غنية يروى عنها جميعاً . ﴿ س معب الواسرائيل الجشمي في الكني (١) ﴿ ل \_ شعيب﴾ ابوصالح · روى ابوداود عن عبد الوهاب بن عبد الحكم (( ١٠٣) عنه في ذكريشر المريس كانه شعيب بن حرب المديني • الإدن اسماشعيث وشفعة كا ود شميث ﴾ بالثاه المثلة في آخره النصيدالله بن الزيب (٢) التميى إ ( ٦٠٤) المنبرى كان ينزل بالطبب من طريق مكة - روى عن جده وقبل عن ايه عن جده · روى عنه ابنه هاروموسى بن اسمعيل قال عارحد ثني ابي و كان قد بانم سبعشرة ومائةسنةو ذكره ابن حبان فيالثقات. روى له ابوداود حديثًا واحدا فلت وذكرها بن عدى وقال له نحوخسة احاديث وساق له حديثين مَكُرِين ثم قال ارجوان يكون صدوقا • م در شفه (۳) ما السمى × الحصى ورى عن عبدالله بن عمر و اله و ١٠٠٠) وعنه شرحبيل بن مسلم الخولاني وذكره ابن حبان في الثقات و وى له ابود اود (١) (شعيب)عن الزهرى في ابن ابي حمزة ١٦ (٢) (الزيب) في النقريب بزاىو موحداين مصغرا ١٢ (٣)في الحلاصة (شفمة) بضم اوله ١٢

×السهى١٢ خلاصه

أو ركبت ما تكاريت منك ، فالذي أعطيتك من فمن السلعة ، أو كراه الدابة ، وإن تركت ابتياع السلعة أو الكراء ، فهو لك بغير شيء .

فهذا تفسير العُربان . وفيه لفتان عُربان وأربان ، ويقال : عُربُون وأربون ، ومع باطل عند أكثر أهل العلم ، وب قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ورُوي عن ابن عمر أنه أجاز هذا البيع ، ورُوى عن عمر أيضاً ، ومال أحمد إلى القول بإجازته ، وضعف الحديث فيه ، لأنه مُنقطع فقال : رواه مالك عن بلاغ .

إب

## يبع حل الحبية وثمن عسب الفحل

۲۱۰۷ \_ أخبرنا أبو الحسن الشّيرزي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو ، إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مُصعب ، عن مالك ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ 'بَنِ عُمَرَ أَنَّ النِّيِّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْخَبِلَةِ وَكَانَ بَيْعًا يَشَهَا يَعْهُ أَهَلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، كَانَ الرَّجَلُ بَيْنَاعُ الْخَرُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ آلنَّاقَةُ ، ثُمُّ تُنْتَجَ الْبِي فِي بَطْنَها .

هذا حديث متغق على صحته (١) أخرجه محمد عن عبد الله بن بوسف

(1) « الموطأ » ٦٥٢/٢ ، ٦٥٤ في البيوع : باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ، والبخاري ٢٩٨/ ، ٢٩٩ في البيوع : باب بيع الفرر وحبال الحبلة ، وفي السلم : باب السلم الى أن تنتج الناقة ، وفي فضائل أصحاب النبي صلى الله علية وسلم : باب أيام الجاهلية ، ومسلم (١٥١٤) في البيوع: باب تحريم بيع حبل الحبلة .

عن مالك ، وأخرجه مُسلم عن قتيبة بن سعيد ، عن اللَّيْت ، كلاهما عن ناذع .

والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أن بيع نيتاج النتاج لا يبعوذ ، لأنه معدوم عجمول ، وكان من بيوع أهل الجاهلية . ولو باع شيئاً بشعن تمعلوم إلى نتاج الدابة ، فباطل أيضاً للأجل الجمهول .

وروى مالك عن أن شهاب ، عن حمد بن المسب أنه قال : لاربا في الحيوان ، وإنسا نهي من الحيوان عن ثلاثة : عن المضامين ، والملاقيح ، وعن حمل الحجلة . والمضامين : بسع ماني بطون إناث الإبل والملاقيح : بسع ماني ظهور الجال(۱) .

وتحبل الحبة : يسع كان أهل الجاهلية يتبايعونه ،كان الرَّجل منهُم تبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ،ثم تُنتج التي في بطنها .

قال أبو عبيد: الملاقيح : المحمولات في البطن وهي الأجنة ، والواحدة منها تملقوحة ، والمضامين : ما في أصلاب الفحول .

٢١٠٨ \_ أخبرنا محمد بن الحسن المير بندكشائي ، أنا أبو العباس أحمد بن محد بن قريش بن أسليان ، أنا علي ابن عبد العزيز المكي ، أنا أبو عبيد القاسم بن سلام ، حدثني زبيد بن الحباب ، عن مُوسى بن عبيدة ، عن عبد الله بن ديناد

عَنِ أَبْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ المَجْرِ ""

<sup>(</sup>۱) « الموطأ » ۲/٤٥٢ وإسناده صحيح .

<sup>(</sup>۲) واخرجه البهقي في « السنن » ٢٤١/٥ من طريق ابي عبيد وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الربذي وقد تفرد به فيما قاله البيقي والبزار . قال الحافظ في « التلخيص » ١٦/٣ : وهو معترض بما

السلم في شيء موصوف عام الوجود عند الحمل المشروط ، يجوز ، وإن لم يكن في ملكه حالة العقد .

وفي معنى بيـع ٍ ما ليس عنده في النساء ، وبيـع العبــد الآبق ، والطير ـ المنفلت ، وبيع المبيع قبل القبض ، وفي معناه ُ بيع مال غيره بغير

إذنه لا يصع ، لأنه غرر ، لأنه لا يدري هل يجيزه مالكه أو لا يجيزه وَله قال الشافعي ، وقال جماعة : يكونُ العقد تموقوفاً على إحازة المالك

فإن أجازه ، نفذ ، وهو قول مالك ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، وإسحاق

واحتجوا بما رُوي عن عروة البارقي قال : دفع إلي رسولُ الله عَرَاجُهُ ديناراً لأستري شاة ، فاشتربت له شاتين فبعث إحداهما بدينار ، وجنت بالشاة

والدِّينار إلى النبي مِلِيُّ ، فذكر له ماكان من أمره ، فقال : بارك اللهُ لك في صفقة بينك (١١ ، فكان جوج بعد ذلك إلى كناسة الكوفة ، فعرسم

الربع العظيم . و من لم مجورٌ وقف البيع ، تأوَّل الحديث على أن وكالته

كانت وكالة تغويص وإطلاق ، والوكيل المُطلق يتصرُّف بالسع والشراء وَيَصِم . واختلف أهل العلم أيضاً في إعتاق عبد الغير ، وتطليق زوجته

دون إذنه ، فنعب قوم إلى أنه يتوقف على إجازة السَّد والزوج ،

وكذلك لو زوج امرأة مالكة لأمرها دون إدنها ، ينعقد موقوفاً على إجازتها وبه قال مالك ، وأصحاب الرأي ، وأبطله ُ جماعة ، وبه قال الشافعي ، ورُوي ِ

والطيالسي ( ٢٢٥٧ ) ؛ وابن ماجة ( ٢١٨٨ ) وسنده حسن ، وقال الترمذي: حسن صحيع .

(۱) اخرجه البخاري في « صحيحه » ٢٤/٦} ، ٦٥ في احاديث الانبياء : باب سؤال المشركين أن يربهم النبي صلى الله عليه وسلم ...

# النهى عن بيسع ما ليس عنده

٧١١٠ \_ أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكسائي ، أنا عبد العزيز إن أحمد الحلال ، أنا أبو العبَّاس الأصم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبدالله. الصَّالَحِي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيري ، نا أبو العبَّاسِ الأَصِم ، أنا الرميــع ، أنا الشافعي ، أنا الثقة ، عن أبوب ، عن

عَنْ حَكْمِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ : نَهَانِي رَسُولُ اللهِ وَيُطْلِيُّهُ عَنْ بَيْع مَا لَيْسَ عِنْدِي (١)

يوُسُف بن ما َهَكُ

قال أبو عسى : هذا حديث حسن ، ورواه عن قنية عن حماد بن زيد ، عن أبوب . ورُوي عن أبي بشر ، عن بو-ف بن ماهك ، عن حُكمِ ان حوام قال : يا رسول الله يأنيني الرجل ، فيريد مني البيع ، وليس

عندى فأبتاعه له من السوق ؟ قال : و لا تسمع ما ليس عندك ١٢٠٠ . قال الإمام : هذا في بيُوع الأعيان دون بيوع الصَّفات ، فلو قبل

احمد ( ١٦٢٨ ) و ( ١٦٢١ ) ، وابي داود ( ٣٥٠٤ ) ، والنسائي ٧/ ٢٨٨ ،

<sup>(</sup>١) الشافعي ١٥٦/٢ ، وأخرجه الترمذي ( ١٢٣٣ ) من حديث حماد بن زید ؛ عن ایوب ، عن یوسف بن ماهك به ، وهذا إسناد صحیح (٢) اخرجه الترمذي ( ١٢٣٢ ) ، واجرجه أبو داود ( ٣٥٠٣ ) ، والنسائي ٩٢٨/٧ وإسناده صحيح . وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند

عن زيد بن أسلم وابن عمر أنها كانا لا يربان ببيع القطوط بأساً إذا خرجت . قال الأزهري : القطوط الجوائز والأرزاق ، "سميت "قطوطاً ، لأنها كانت تخرج مكتوبة في رقاع وصكاك مقطوعة ، وبيعها عند أكثر أهل العلم لا يجوز حتى تصل إلى من كتبت له ، فيملك . وأصل و القط " الكتاب كتب للإنهان فيه شيء يصل إليه ، ومنه قوله "سبحانه وتعالى : (عجل لنا قبطنا ) أي : نصينا من العذاب الذي تنفرنا به ، وقال أبو عبدة : القط: الحياب .

\_

### النهى عن بيعنبن في بيع وعن بيع وسلف

٣١١٦ \_ أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، أنا أبو بكو أحمد بن الحسن الحييري ، أنا حاجب بن أحمد الطوسي ، أنا محمد بن يحيى النبعلي نا يزيد بن هارون ، أنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة

عَنْ أَبِي مُورَيْرَةً قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي اللهِ عَلَيْكُ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِ فِي بَيْعَةٍ ، وَعَنْ لِلْبِسَتَيْنِ : أَنْ يَعْتِي أَحَدُكُمْ فِي النَّوْبِ لَلْسَ بَيْنَ مَوْجِهِ وَ بَيْنَ السَّاءِ شَيْءٌ ، وَعَنِ الصَّاءِ اشْتِيالِ الْبَهُودِ<sup>(1)</sup>

هذا حديث حسن صعيع .

وفسروا البيعتين في بيعة على وجهين: أحدهما: أن يقول: بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً ، أو بعشرين نسيئة إلى شهر ، فهو فاسد عند أكثر أهل العلم ، لأنه لا يدرى أيها الثمن ، وجهالة الثمن تمنع صحة العقد ، وقال طاووس: لا يأس به ، فيذهب به على أحدهما ، وبه قال إبراهم والحكم وحماد . وقال الأوزاعي : لا يأس به ، ولكن لا يفارقه حتى أياته بأحدهما ، فإن فارقه قبل ذلك ، فهو له م بأقل الثمنين إلى أبعد الأجلين أما إذا باته على أحد الأمرين في المجلس ، فهو صحيح به لا خلاف فيه وما سوى ذلك لغو .

والرجه الآخو من تفسير اليعتين في اليعة أن يقول: بعتك عبدي هذا بعشربن ديناراً على أن تبيعني جاربتك فهذا ذاحد ، لأنه جعل فمن العبد عشربن ديناراً ، وشرط بيع الجاربة وذلك شرط لا يازم ، وإذا لم يازم ذلك ، بطل بعض الثمن ، فيصير ما يقى من المبيع في مُقابلة الباقي عجولاً ، ومن هذا الباب لو قال: بعتك هذا الثوب بدينار على أن تعطيني به دراهم لا يصح ، أما إذا جمع بين شئين في صفقة واحدة بأن باع داراً وعبداً بثمن واحد ، فهو جائز وليس هذا من باب البيعين في بعة إلى هم صفقة واحدة جمت شئين بشمن معلوم .

<sup>(</sup>۱) آخرجه الترمذي ( ۱۲۳۱ ) ، والنسائي ۲۹۲،۲۹۰،۲۹۰٬۰ واخرجه ابو داود ( ۲۶۱۱) بلفظ : « من باع ببعتين في بيعه ، فله اوکسهما او الربا وإسناده حسن ، وفي الباب عن ابن مسعود عند احمد ( ۳۷۲۳ ) و (۲۷۸۳ ) وعن عمرو بن تسعيب ، عن ابيه عن جده الآتي قريبا ، وقد فسر سفيان

الثوري قوله صلى الله عليه وسلم: « من باع بيعتين . . . » بقوله فيما نقله عنه عبد الرزاق في « المصنف » ( ١٤٦٣٢ ) إذا قلت : ابيمك بالنقد إلى كذا ، وبالنسيئة بكذا وكذا ، فلاهب به المستري ، فهو بالخيار في البيمين مالم يكن وقع بيع على احدهما ، فإن وقع البيع هكذا فهو مكروه ، وهو بيمتان في بيمة ، وهو مردود ، وهو الذي ينهى عنه ، فإن وجدت متاعك بعينه اخذته ، وإن كان قد استهلك فلك اوكس الثمنين وابعد الإجلين .

٣١١٧ \_ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل الخرقي ، أنا أبو الحسن الطّيفوني ، أنا عبد الله بمحمد ب ، نا أحمد بن علي الكُشميهني نا علي بن مُحجر ، نا إسماعيل بن تَجعفو ، نا داوود بن قيس الفراء ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبه ، عن جده

أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي صَفْقَةٍ وَالِحِدَةِ ، وَعَنْ شِفْ مَا لَمْ يُضْمَنْ ، وَعَنْ بَيْعِ وَسَلَف (١)

قوله : عن شف مالم يضمن . الشف : الربح ، أي : عن ربع مالم يضمن . وروى أيوب عن حدو بن عمو بن أبيه ، عن جدا و قال : قال رسول الله بين عن و لا محيل الله الله ويبع ، ولا شرطان في تبسع ، ولا ربع ما لم يضمن ، ولا ببع ما ليس عندك ، (١)

قال الإمام رحمه الله : أما نهه عليه السلام عن شِف مالم يضمن ، أو عن ربح مالم يضمن : هو أن يبيع ما اشتراء تبل أن يقبضه ، فنلا يسع ، لأن م يدخل بالقبض في خمانه (٣) وأما نهه عن يسع وسلف :

(٢) إسناده حسن وقد تقدم تخريجه قريباً ص ١٤٠ التعليق رقم (٢). (٣) قال ابن القيم في « تهذيب السنن » ١٥٣/٥٠ : وأما نهيه صلى عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن ، فهو كما ثبت عنه في حديث عبد الله المدارة عند الله المدارة المد

فة عليه وسلم عن ربع ما لم يضمن ، فهو كما ثبت عنه في حديث عبد الله ابن عمر حيث قال : إني أبيسع الإسل بالبقيسع بالدراهم وآخذ الدنانير ، وأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم ، فقسال : لا باس إذا اخذتها بسمع أبيمها وتفر قتما وليس بينكما شيء فجوز ذلك بشرطين : احدهما أن يأخذ بسمع مم الصرف لللا يربع فيها وليستقر ضمانه ، والتاني : الدرن فقا الامن قادة ، ) لأنه شرط في محة الدرن ، اللا مخله ما

أن بأخذ بسعر يوم الصرف لللا يربع فيها وليستقر ضمانه ، والتابي : ان لا يتفرقا إلا عن تقابض ، لانه شرط في صحة الصرف ، لئلا يدخله ربا النسيلة . . . وقد نص احمد على ذلك في الاعتباض عن دين العرض غير انه إنما بعناض عنه بسعر يومه لئلا يربع فيما لم يضمن .

هو أن يقول : أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تُقَوَّضي عشرة دراهم ، والمراد بالسلف : القرض ، فهذا فاسد ، لأنه جعل العشرة ورفق القرض ثمناً للثوب ، فإذا بطل الشرط ، سقط بعص النمن ، فيكون ما يقى من المبيع بقابلة الباقي مجهولاً .

وقال أحمد: هو أن يُقرضهُ قرضاً ، ثم يبايعه عليه بيعاً بزدادُ علمه

ولو قال: أقرضتُك هـذه العشرة على أن تبيعني عُبدك ، ففاسد ، لأن كل قرض جر منفعة فهو رباً . وقد يكون السلف بعنى السلم ، وذلك مثل أن يقول : أبيعك عبدي هذا بالف على أن تسلفني مائة في كذا ، . أو يسلم إليه في شيء ، ويقول : فإن لم يتباً عندك ، فهو بسع عليك . وقوله : دولا تشوطان في بسع ، فهو أن يقول : بعتك هذا العبد بالف نداً أو بالفين نسيئة ، فمعناه معنى البيعتين في بيعة ١١٠ ، وقبل : هناه أن

<sup>(</sup>١) قال ابن القيم رحمه الله في « تهذيب السنن » ١٤٨/٥ : وهذا بعيد من معنى الحديث من وجهين :

احدهما : أنه لا يدخل الربا في هذا العقد ، وقد قال صلى الله عليه

وسلم: « من باع بيعتين في بيعة ، فله او كسهما او الربا » . الثاني: أن هذا ليس بصفقتين إنما هو صفقة واحدة باحد الثمنين،

وقد ردده بين الأوليين أو آلزبا ، ومعلوم أنه إذا أخذ بالثمن الأزيد في هذا العقد لم يكن ربا ، فليس هذا معنى الحديث . وفسر بأن يقول : خذ هذه السلعة بعشرة نقدا ، وآخذها منسك

بعشرين نسيئة ، وهي مسألة العينة بعينها ، وهو هذا المعنى المطابق المحديث ، فانه إذا كان مقصوده الدراهم العاجلة بالإجلة ، فهو لا يستحق إلا رأس ماله وهو أوكس الثمنين ، فان أخذه أخذ أوكسهما ، وإن أخذ الثمن الأكثر ، فقد أخذ الربا ، فلا محيد له عن أوكس الثمنين أو الربا ، ولا يحتمل الحديث غير هذا المنى ، وهذا هو بعينه الشرطان في بيع ، فان الشرط بطلق على العقد نفسه ، لانه ما تشارطا على الوفاء به ، فهو شرح السنة ج ٨ - ٢ - ١٠ صورت السنة ج ٨ - ٢ - ١٠

وقد رُوي أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط''' .

تم هذا النهي لا يعمُمُ جميع الشروط ، فإن من الشروط مالا يمنع صحة العقد ، ويجبُ الوفاءُ به ، كما قال النبي يَرَّقِيَّةٍ : • من باع عبداً وله مال فاله الباتع إلا أن يَشترط المُبتاعُ ، ومن باع نخلاً بعد أن تؤبّر َ ، فنمرتُها للنائع إلا أن يَشترط المُبتاعُ ، " . و من باع نخلاً بعد أن تؤبّر َ ، فنمرتُها للنائع إلا أن يَشترط المُبتاعُ ، " .

وجملة ذلك أن كل شرط هو من مقتضى البيع ، أو من مصلحة البيع ، فه جائز ، أما مقتضاً هو أن بيعه عبداً على أن يُحسن إله ، أو داراً على أن يسكنها إن شاه ، أو يسكنها غيره ، وأما مصلحة العقد مثل أن يبيع بشمن خبرب له أجلا معلوماً ، أو شرط أن يرتمن بالثمن داره ، أو يقيم فلاناً كفيلاً بالثمن .

فأما ما لا يقتض مُطلقُ البيع من الشروط ، ولا هو من مصلحة البيع ، فإنه 'بفسد' البيع إلا شوط العقق ، وذلك مثل أن يشتري سلعة على أن يحملها البائع إلى بيته ، أو ثوباً على أن مجمِطه ، أو دابة على أن

والمصححون لهذا الشرط قالوا: هذو عقد قد جمع بيما وإجارة وهما

يقول : أبيماك ثوبي بكفا وعلى قصارته وخاطئه ، فهذا أيضاً فاسد ، و كذلك لو باع حنطة على أن يطعنها البائع ، أو حمل تحطب على أن يجمله إلى منزل المشتري ، أو زرعاً على أن يحمده ، فهذا كله فاسد . ولا فرق في مثل هذا بين شرطين ، أو شرط واحد عند أكثر أهل العلم ، لأن العلة في الكل واحدة ، وهي أنه إذا قال : بعتك هذا الثوب بعشرة دراهم على أون تقصر ه ، فإن العشرة التي هي الثمن تنقيم على ثمن الثوب ، وعلى أجوة القيمادة ، وإذا فند الشرط لا يُدرى كم يقى ثمن الثوب ، وإذا صار الثمن مجهولاً ، بطل البسع .

وقال أحمد: إن شرط شرطاً واحداً ، فالعقد ُ يصبح ، مثل أن باع ثوباً على أن يقصرُ م ، وإن شُرط شرطين بأن شرط الحياطة مع القصارة ، يفسد البسم ، والصّحبح أن لا فرق بين الشرط الواحد والشرطين (١٠).

معلومان لم يتضمنا غررا ، فكانا صحيحين ، واذا كان كذلك ، فما المرجب لفساد الاجارة على منفعتين وصحتها على منفعة ، واي فسرق بين ان يشترط على بائع الحطب حمله ، او حمله ونقله ، او حمله وتكسيره .

(۱) اخرجه الطبراني في « الاوسسط » كما في « نصب الرابة » ١٧/٤ من حديث عبد الله بن ابوب المترىء ، عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد ، عن ابي حنيفة ، عن عبد الوارث بن سعيد ، عن ابي حنيفة ، عن عبد الوارث بن سعيد ، عن ابي حنيفة ، عن عمرو بن شعيب ، عن ابيه ،

عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع وشرط . (٢) اخرجه البخاري ٥٣/٥ ، ٣٨ في الشرب : باب الرجل يكون له معر او شرب في حائط او في نخل ، ومسلم (١٥٤٦) ( ٨٠) في البيوع : باب من باع نخلا عليها ثمر من حديث عبد الله بن عمر .

مشروط ، والشرط يطلق على المشروط كثيرا كالضرب يطلق على المضروب ، والحلق على المحلوق ، والنسخ على المنسوخ ، فالشرطان كالصفقتين سواء ، فشرطان في بيسع كصفقتين في صفقة ، وإذا اردت أن يتضح لمك هذا المعنى ، فتأمل نهيه صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر عن بيعتن في بيعة وعن سلف وبيع ، وأهم السلف والبيع مع الشرطين في البيع ، ومع السلف والبيع مع الشرطين في البيع ، ومع السلف والبيع مع الشرطين في البيع ، ومع البيعتين في البيعة وسر ذلك أن كلا الأمرين يؤول الى الربا ، وهو ذريعة الهد أما البيعتان في بيعة ، فظاهر ، فأنه إذا باعه السلعة الى شهر ، ثم اشتراها بعا شرطه له كان قد باع بما شرطه له بعشرة نسيئة ، ولهذا المعنى حرم الله ورسوله العينة ، وأما السلفوالبيع ، فلانه إذا اقرضه مائة إلى سنة، ثم باعه ما يساوي خصيين بمائة ، فقد جعل هذا البيع ذريعة الى الزيادة في القرض الذي موجبه رد المثل ، ولولا هذا البيع لما أقرضه ، ولولا عقد القرض لما اشترى ذلك .

<sup>(</sup>۱) قال ابن القيم في « تهذيب السنن » ه /۱ : لانه إن كان اشتراط منفعة البائع في المبيع فاسداً فسد الشسرط والشرطان ، وإن كان صحيحا ، فاي فسرق بين منفعة او منفعتين او منافعلا سيما

عن زيد بن أسلم وابن عمر أنها كانا لا بريان ببيع القطوط بأساً إذا خرجت . قال الأزهري : القطوط الجوائز والأرزاق ، سميت مقطوطاً ، لأنها كانت تخرج مكتوبة في رقاع وصكاك مقطوءة ، وبيعها عند أكثر أهل العلم لا يجوز حتى تصل إلى من كتبت له ، فيعلك . وأصل و القطا ، الكتاب كتب للإنسان فيه شيء يصل إليه ، ومنه قوله مسجانه وتعالى : وحبل لنا قبطنا ) أي : نصينا من العذاب الذي تنذرنا به ، وقال أبو عبدة : القط : الحساب .

#### \_\_\_

# النهي عن بيعنين في بيع وعن بيع وسلف

٢١١١ \_ أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري ، أنا حاجب بن أحمد الطوسي ، أنا محمد بن يحيى اللهلي نا تريد بن هارون ، أنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة

عَنْ أَبِي مُورَيْرَةً قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي اللَّهِ عَلَيْكِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ في بَيْعَةِ ، وَعَنْ لِلْبَسَتَيْنِ : أَنْ يَعْنِي أَحَدُكُمْ فِي النَّوْبِ لَلْسَ بَيْنَ مَوْجِهِ وَبَيْنَ السَّاءِ ثَيْءٌ ، وَعَنِ الصَّاءِ اشْتِيالِ الْبَهُودِ"

هذا حديث حسن صعيح .

وفسروا البيعتين في بيعة على وجهين: أحدهما: أن يقول: بعتك هذا النوب بعشرة نقداً ، أو بعشرين نسئة إلى شهر ، فهو فاسد عند أكثر أهل العلم ، لأنه لا يدرى أيها الثمن ، وجهالة الثمن تمنع صحة العقيد ، وقال طاووس: لا بأس به ، فيذهب به على أحدهما ، وبه قال إبراهيم والحكم وحماد . وقال الأوزاعي : لا بأس به ، ولكن لا يفارقه حتى أيات بأحدهما ، فإن فارقه قبل ذلك ، فهو له م بأقل الثمنين إلى أبعد الأجلين أما إذا باته على أحد الأمرين في المجلس ، فهو صحيح به لا خلاف فيه وما سوى ذلك لغو .

والرجه الآخر من تفسير اليعتين في اليعة أن يقول: بعتك عبدي هذا بعشربن ديناراً على أن تبيعني جاربتك فهذا فاسد ، لأنه جعل فمن العبد عشربن ديناراً ، وشرط بسع الجاربة وذلك شرط لا يلزم ، وإذا لم يلزم ذلك ، يطل بعض الشن ، فيصير ما يبقى من المسع في "مقابلة الباقي عجولاً ، ومن هذا الباب لو قال: بعتك هذا الثوب بدينار على أت تعطيني به دراهم لا يصح ، أما إذا جمع بين شين في صفقة واحدة بأن باع داراً وعداً بشن واحد ، فهو جائز وليس هذا من باب البيعتين في بيعة وإعدة من شين معلوم .

الثوري قوله صلى الله عليه وسلم: « من باع بيعتين . . . » بقوله فيما نقله عنه عبد الرزاق في « المصنف » ( ١٤٦٣٢ ) إذا قلت : ابيعك بالنقد إلى كذا ، وبالنسيئة بكذا وكذا ، فلهب به المشتري ، فهو بالخيار في البيعين مالم يكن وقع بيع على احدهما ، فإن وقع البيع هكذا فهو مكروه ، وهو بيعتان في بيعة ، وهو مردود ، وهو الذي ينهى عنه ، فإن وجدت متاعك بعينه اخذته ، وإن كان قد استهلك فلك اوكس الثمنين وأبعد الإجلين .

<sup>(</sup>۱) آخرجه الترمذي ( ۱۳۱۱ ) ، والنسالي ۲۹۲٬۲۹۵/۱خرجه ابو داود ( ۲۶۲۱ ) بلفظ : « من باع بيعتين في بيعه ، فله اوکسهما او الربا وإسناده حسن ، وفي الباب عن ابن مسعود عند آحمد ( ۳۷۲۵ ) و (۳۷۸۳ وعن عمرو بن شعيب ، عن ابيه عن جده الآتي قريباً ، وقد فسر سفيان

٣١١٢ \_ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل الخرقي ، أنا أبو الحسن الطُّيسفوني ، أنا عبد الله بن عمر الجوهري ، نا أحد بن على الكُشميهي نا على بن تُحجر ، نا إسماعيل بن تجعفر ، نا داوود بن قيس الفراء ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده

أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَعَنْ شِفْ مَا لَمْ يُضِمَنْ ، وَعَنْ نَبْعِ وَسَلَف (١)

> قوله : عن شفٌّ مالم يضمن . الشُّف : الربح ، أي : عن ربع مالم يضمن . وروى أينوب عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدُّه قال : قال رسول الله عِلَيْنِينَ : وَ لا مُحِيلُ سَلْفٌ وَسِيعٌ ، ولا شرطان في تبيعٍ ، ولا ربع ً ما لم مُنضمن ، ولا بيع ً ما ليس عندك ، (٢)

قال الإمام رحمه الله : أما نهه عليه السلام عن شف مالم يضمن ، أو عن ربع مالم يضمن : هو أن يبيع ما اشتراه قبل أن يقيضه ، فلا يَصحُ ، لأنهُ لم يَدخل بالقبض في ضمانه (٣) وأمَّا نهيه عن بيـع وسلف:

هو أن يقول : أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تُقرضَى عشرة دراهم ، والمرادُ بالسُّلف : القرضُ ، فهذا فاسدٌ ، لأنه جعل العشرة ورفق القرض فمناً للثوب ، فإذا بطل الشرط ، سقط بعص ُ الثمن ، فيكون ما ينقى من المسم بقابلة الباقي مجهولاً

وقال أحمد : هو أن يُقوضهُ قرضاً ، ثم ينايعه عليه بيعاً يزدادُ عليه ولو قال: أقرضتُك هذه العشرة على أن تبعني عدك ، ففاسد ، لأن كلُّ قوض جو \* منفعة فهو رباً . وقد يكون السُّلف بمعنى السُّلم ، وذلك مثل أن يقول : أبيعُك عدي هذا بالف على أن تسلفني مالة في كذا ، أو 'يسلم إليه في شيء ، ويقول: فإن لم يتهيأ عندك ، فهو بيع عليك. وقوله : دولا تشرطان في بيسم ، فهو أن يتول : بعتك هذا الحدُّ بألف نقداً أو بالفين نسئة ، فمعناهُ معنى البيعتين في بيعة (١) ، وقيسل : معناه أن

<sup>(</sup>٢) إسناده حسن وقد تقدم تخريجه قريباً ص ١٤٠ التعليق رقم (٢).

<sup>(</sup>٣) قال ابن القيم في « تهذيب السنن » ١٥٣/٥ : وأما نهيه صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن ، فهو كما ثبت عنه في حديث عبد الله ابن عمر حيث قال: إني أبياح الإبال بالبقياع بالدراهم وآخذ الدنانير ، وابيع بالدنانير وآخــذ الدراهم ، فقــال : لا بأس إذا أخذتهـا بسمعر يومها وتفرقتما وليس بينكما شيء فجبوز ذلك بشرطين : احدهما ان يأخذ بسعر يوم الصرف لئلا يربح فيها وليستقر ضمانه ، والثاني : أن لا يتفرقا إلا عن تقابض ، لأنه شرط في صحة الصرف ، لئلا بدخله ربا النسيئة . . . وقد نص احمد على ذلك في الاعتباض عن دين العرض غير أنه إنما يعتاض عنه بسعر يومه لئلا يربح فيما لم يضمن .

<sup>(1)</sup> قال أبن القيم رحمه الله في « تهذيب السنن » ١٤٨/٥ : وهذا بعيد من معنى الحديث من وجهين :

أحدهما: أنه لا يدخل الربا في هذا العقد • وقد قال صلى الله عليه وسلم: « من باع بيعتين في بيعة ، فله أو كسهما أو الربا » .

الثاني: أن هذا ليس بصفقتين إنما هو صفقة واحدة بأحد الثمنين، وقد ردده بين الاوليين أو الربا ، ومعلوم أنه إذا اخذ بالشمن الازيد في هذا العقد لم يكن ربا ، فليس هذا معنى الحديث .

وفسر بأن يقول : خذ هذه السلعة بعشرة نقداً ، وآخذها ،نــك بعشرين نسيئة ، وهي مسألة العينة بعينها ، وهو هذا المني الطابق للحديث ، فانه إذا كان مقصوده الدراهم العاجلة بالآجلة ، فهو لا يستحق إلا راس ماله وهو أوكس الثمنين ، فإن أخذه أخذ أوكسهما ، وإن أخذ الثمن الأكثر ، فقد اخذ الربا ، فلا محيد له عن أوكس الثمنين أو الربا ، ولا يحتمل الحديث غير هذا المعنى ، وهذا هو بعينه الشرطان في بيع ، فإن الشرط يطلق على العقد نفسه ، لأنه ما تشارطا على الوفاء به ، فهو شرح السنة ج ٨ - ٢ - ١٠

وقد رُوي أن النبي ﷺ مي عن بسع وشرط(١١)

ثم هذا النهي لا يعثم جميع الشروط ، فإن من الشروط مالا يمنع صعة العقد ، ويجب الوفاء أبه ، كما قال النبي تركي : « من باع عبداً وله مال فاله البائع إلا أن يُسترط المُبتاع ، ومن باع نخلا بعد أن تؤبّر ، فنمرتُها البائع إلا أن يُشترط المُبتاع ، (١٠) .

وجملة ُ ذلك أن كلَّ شرط هو مِن مقتض البيع ، أو مِن مصلحة البيع ، فو جانز ، أما مقتضاه ُ هو أن يبعه عبداً على أن يُعسن إله ، أو داراً على أن يسكنها إن شاه ، أو يسكنها غيره ، وأما مصلحة العقد مثل أن يبيع بُمن ضرب له أجلا معلوماً ، أو شرط أن يرمَن بالثمن داره ، أو يقيم فلاناً كفيلاً بالثمن .

فأما ما لا يقتضيه مُطلقُ البيع من الشروط ، ولا هو من مصلحة البيع ، فإنه يُفسدُ البيع إلا شُوط العتق ، وذلك مثلُ أن يشتري سلعة على أن يجملها البائع إلى بيته ، أو ثوباً على أن يجملها البائع إلى بيته ، أو ثوباً على أن يجملها البائع إلى بيته ، أو ثوباً على أن

يقول : أبيعُك ثوبي بكذا وعلى قيصارتُه وخياطتُ ، فهذا أيضاً فاسد ، وكذلك لو باع حنطة على أن يطعنها البائع ، أو حمل تحطب على أن يجعد ، فهذا كله فاسد . عبد كل فرق في مثل هذا بين شرطين ، أو شرط واحد عند أكثر أهل

العلم ، لأن العلة في الكل واحدة ، وهي أنه إذا قال : بعثك هذا النوب بعشرة دراهم على أن تقصره ، ، فإن العشرة التي هي النمن تنقسم على ثمن الثوب ، وعلى أجرة القيصارة ، وإذا فسد الشرط لا يُدرى كم يبقى ثمن الثوب ، وإذا صار الثمن مجهولاً ، بطل البيم .

وقال أحمد: إن شرط شرطاً واحداً ، فالعقدُ بصبح ، مثل أن باع ثوباً على أن يقصّره ، وإن شرط شرطين بأن شرط الحياطة مع القصارة ، يفسد السع ، والصّحيح أن لا فوق بين الشرط الواحد والشرطين ١١

والمسجحون لهسفا الشرط قالوا : هسو عقد قد جمع بيما وإجارة وهما معلومان لم يتضمنا غررا ، فكانا صحيحين ، وإذا كان كذلك ، فما الموجب لفساد الاجارة على منفعتين وصحتها على منفعة ، وأي فسرق بين ان يشترط على بائع الحطب حمله ، أو حمله ونقله ، أو حمله وتكسيره .

<sup>(</sup>١) اخرجه الطبراني في « الاوسط » كما في « نصب الراية » ١٧/٤ من حديث عبد الله بن أبوب المقرىء ؛ عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد ؛ عن أبي حنيفة ؛ عن عمرو بن شعيب ؛ عن أبيه ؛ عن جده ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع وشرط .

 <sup>(</sup>٢) أخرجه ألبخاري (٣٧ ، ٣٧ في الشرب: آباب الرجل يكون له معر أو شرب في حائط أو في نخل ، ومسلم (١٥٤٦) ( ٨٠) في البيوع:
 باب من باع نخلا عليها ثمر من حديث عبد ألله بن عمر .

مشروط ، والشرط يطلق على الشروط كثيرا كالضرب بطلق على المفروب والحلق على المحلوق ، والنسخ على المنسوخ ، فالشرطان كالصفقت بن سواء ، فشرطان في بيسع كصفقتين في صفقة . وإذا اردت ان بتضع لسك هذا المعنى ، فتامل نهيه صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر عن بيعتين في بيمة وعن سلف وبيع رواه احمد ، ونهيه في هذا الحديث عن شرطين في بيمة وعن سلف وبيع . فجمع السلف والبيع مع الشرطين في البيع ، ومع البيمتين في البيعة وسر ذلك أن كلا الأمرين يؤول الى الربا ، وهو ذريمة السبمتين في البيعة وسر ذلك أن كلا الأمرين يؤول الى الربا ، وهو ذريمة بعا شرطه له كان قد باع بما شرطه له بعشرة نسيئة ، ولهذا المنى حرم بما شرطه له كان قد باع بما شرطه له بعشرة نسيئة ، ولهذا المنى حرم الله ورسوله المينة . واما السلف والبيع ، فلأنه إذا اقرضه مائة إلى سنة . ثم باعه ما يساوي خصين بمائة ، فقد جمل هذا البيع ذريمة الى الزيادة في القرض الذي موجه رد المثل ، ولولا هذا البيع ذريمة الى الزيادة القرض الما اشترى ذلك .

<sup>(</sup>١) قال ابن القيم في « تهذيب السنن » ١٤٦/٥ : لانه إن كان اشتراط منفعة البائع في المبيع فاسدا فسد الشرط والشرطان ، وإن كان صحيحا ، فأي فسرق بين منفعة او منفعتين او منافعلا سيعا

أسلمها في بلد كذا ، أو في وقت كذا ، وعلى أن لاخدارة عليه في في المسلمها في بلد كذا ، أو في وقت كذا ، وعلى أن لاخدارة عليه في المسلم على المسلم على المسلم على أن الحيام وشرط فيه رضى الجيران ، أو رضى فلان ، ففاسد ، لما فيه البائع من ردّ الثمن ، عاد المسلم إله ، أو يردّ ه المشتري إليه ، ففاسد . وكذلك لو باعه على أن لا يبعه المشتري ، أو تمثّى أن يبعه الم أو على أن يبه ، فلا يصبح ، لأنه حجر عليه فيا هو مقصود الملك من إطلاق الشمرة .

وقال ان أبي ليلى وأبو نور: الشرط الطلاسي هذه المواضع ، والسبع محيح ، واحتجا بحديث بويرة أن عائشة اشترنها ، وشرط قومها الولاة لانفسم ، فحكم النبي بيالي بشطان الشرط ، وأجاز السبع ، وشرط الولاء في ذلك الحديث بما لم ينقله أكثر الرواة ، وشرط العتق مخصوص بالسنة أنه لا يوثر في فساد السبع ، لأن له من الغلبة والسبراية ما ليس لفيزه ألا ترى أنه يسري إلى ملك الغير ، فإن أحد الشريكين إذا أعتق العد المشريك ، يعتق كله ، ولا تنفذ سائر التصوفاته في نصيب الشريك

ولو باع بشرط البراءة عن العبب ، فاختلف أهل العلم فيه ، فذهب الشافعي في أظهر أقواله إلى أنه لايبرا في غير الحيوان عن شيء من العيوب علم به فكتمه أو لم يعلم ، وأما في الحيوان ، فيبرا عن كل داء بباطنه وهو لا يعلم ، ولا مجل بباطنه وهو به عالم ، لما روى مالك غن مجيى بن سعيد ، عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عبد الله أن مجلف .

وارنجع العبد ، فباعه ُ بعد ذلك بألف وخسمة دره (١).

وذهب قوم إلى أنه ببرأ عن جميع العيوب ، علم به أو لم يعلم ، في الحيوان وغيره ، وهو قول أصحاب الرأي . أمّا إذا باع مُطلقاً لا شرط البراءة ، فحدت به عب قبل القبض ، فله الرد ، وإن حدث به عب بعبد القبض ، فمن ضمان المشتري ، فإن اختلفا ، فقال الباتع : حدث في يد المشتري ، وقال المشتري : كان في يد الباتع ، فالقول ول الباتع مع عينه ، وعلى المشتري البينة .

وقال مالك في الرقيق خاصة : يَردُه إلى ثلاثة أيام بلا بينة ، وفي الجنون والمجلفام والبرص إلى سنة ، فإذا تمضت السنة ، فقد برى البائع من العبدة ، ومن ذهب إلى عَهدة السنة ان السبب ، والزهري في كل داء عضال ، واحتج مالك بما روى الحسن عن عقبة بن عامر أن رسول الله عنها ن : وعمدة الرقيق ثلاثة أيام ، (٢) وضعف أحمد هذا الحديث وقال : لم يسمم الحسن من عقبة ، ولا يثبت في العبدة حديث واده أعلم .

<sup>(</sup>۱) « الموطأ » ٢/٣/٢ وأسناده صحيح.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داوود (٣٥٠٦) ، وآخرجه أبن ماجة ( ٢٢٤٤) بهذا اللفظ من حديث الحسن ، عن سموة ، وأخرجه عن عقبة بلفظ : « لا عهدة بعد أربع » وكلاهما ضعيف .

والتأويل الثاني: أنه لم يكن جرى بينها حقيقة بيع ، فإنه لم يوجد مناك تسليم ولا قبض ، وإنما أراد النبي والله أن ينفعه بشيء ، فاتخذ بيع الحلل دريعة إلى ذلك بدليل أنه قال له حين أعطاه الثمن : و ما كنت و كنت عملك ، فخذ عملك فيو مالك ، (٣)

قال الإمام: و ولو أكرى دابة ، أو داراً من إنسان ، ثم باعها يصح البيع على أصح قولي الشافعي ، ومنفعها ثمدة الإجلوة للمكتري ، لأنها كانت مستعقة له ، فلا يتناولها البيع بخلاف ما لو استثناها لنف ، فهو كما لو باع جاربة ، واستثنى لنف منفعة بضعها لا يصع البيع . ولو باع كما لو باع جاربة ، واستثنى لنف منفعة بضعها لا يصع البيع . ولو باع

(١) هي إحدى روايات البخاري التي اخرجها في الوكالة .
 (٢) قال البخاري في « محمد الامسال البخاري في « محمد الله مدال الله الله مدال الله الله مدال ا

(٢) قال البخاري في « صحيحه : والاشتراط اكثر واصع عندي وقال الحافظ في « الفتح » ٢٣٣/٥ : الذين ذكره بصيغة الاشتراط اكثر عدداً من الذين خالفوهم ، وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون اصح ، ويترجح ايضا بأن الذين دووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة ، وليست روايقمن لم يذكر الاشتراط منافيه لرواية من ذكره ، لان قوله « لك ظهره » و « افقرناك ظهره » ، « وتبلغ عليه » لا يعنع وقوع الاشتراط قبل ذلك .

(٦) وقد جنح إلى هذا الناوبل الطحاوي مع تصحيح الاشتراط ، ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل . قال : وكيف يصنع قائله في قوله « بعته منك باوقية » بعد المساومة ، وقوله : « قد اخذته » وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك .

جاربة قد زوءجها من رجل آخر ، صح البيع ومنفعة 'بضعها للزوج .

ويُروى في حديث جابر أنه قال: لما قدمتُ المدينة أتيته بـ، ، فزادني وقيّة ، ثم وهبه لي . ومجتج بهذا من يجوّز هبة المبيع من البائع قبل القبض ، وهو قول جماعة من أهل العلم مخلاف البيع لا يجوز ُ قبل القبض .

#### إسب

### الافالة

٣١١٧ – أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليعي ، أنا أبو ، صور محد ابن محمد السّمعاني ، أنا أبو جعفو محمّد بن أحمد بن عبد الجبّار الربّاني ، نا محمد بن زُجُوبَة ، نا آدم بن أبي إياس ، ثنا شريك ، نا عبد الملك ابن أبي بشير المداني

عَنْ شُرَيْحِ الشَّامِيُّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ مِتَطَلِيْنَةِ : « مَنْ أَقَالَ اللهُ عَلَمْ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

هذا الحديث موسل .

وُرُووى عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسولُ مَعْلِيْهِ : « مَنْ أَقَالَ مُسلماً ، أقالُ اللهُ عَثْرَقَهُ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّ

<sup>(</sup>۱) آخرجه أبو داوود ( ٣٤٦٠) في البيوع: باب فضل الإقالة ، وابن ماجة ( ٢١٩٩ ) في التجارات : باب الإقالة ، والبيعتي ٢٧/٦ وإسناده صحيح ، وصححه ابن حبان ( ١١٠٣ ) ، والحاكم ٢/٥٤ ، وابن دفيق العبد، وابن حزم .

شرح السنة ج ٨ - م - ١١

قال الإمام: الإقالة في البيع والسلم جائزة قبل القبض وبعد ، وهي فضغ البيع الأول حتى لو تبايعا وتقابضا ، ثم تقايلا ، فيجوز لكل واحد منها النصرف فيا عاد إلى بالإقالة قبل أن يسترد ، ولو تقابلا في السلم ، فيجوز للسلم أن يتصرف في رأس المال قبل أن يسترد ، ولو كان رأس المال هالكا في يد المسلم إلى ، فعليه رد بدله ، فلو استبدل المسلم عنه شيئا آخر وقبض ، يجوز ، لأن السلم قد ارتفع بالإقالة . ولو أقال بعض السلم ، واسترد بقدره من رأس المال ، وقبض بعضاً ، فجائز .

قال ان عبّاس: ذلك المعروف ، وأجازه عطاه ، وهو قول الشافعي ولم يجوزه النخمي ، ولم يجوز مالك الاستبدال عن رأس مال السلم بعد الإقالة قبل القبض ، ولا الإقالة في بعض السلم وقبض البعض .

\_

# فیمن اشتری عبداً فاستغد تم وجر بر عیباً

٣١١٨ – أخبرنا عبد الوهّاب بن محمد الكيسائي ، أنا عبد العزيز بن أحسد الحلال ، نا أبو العبّاس الأمم (ح) و أخبرنا أحمد بن عبد الله الصّالحي ، ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيوي ، نا أبو العبّاس الأمم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنيا مُسلم بن خالد ، عن همّام بن عووة ، عن أبيه

عَنْ عَائِشَةَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَمَالَ : • الْحُرَاجُ بالضَّهَانِ ، '''.

٣١١٩ \_ و أخبرنا عبد الوهّاب بن محمد الكِاني ، أنا عبد العزيز ابن أحمد الحلال ، نا أبو العبّاس الأمم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو الحيري ، أنا أبو العباس الأمم ، أنا الرّبيع ، أنا الشافعي ، أنا سعيد بن سالم ، عن ابن أبي ذب ، عن مخلد بن خفاف ، عن عروة

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِثَلِثَةٍ قَضَى أَنَّ الخَرَاجَ بالضَّهان (٣) .

هذا حديث<sup>ر</sup> حسن<sup>د</sup> .

والموادُ بالحراج: الدَّخل والمنفعة . ومعنى الحديث: أن من اللَّترى شناً ، فاستغلهُ بأن كان عبداً ، فاخسد كسبه ، أو داراً فسكنها ، أو

<sup>(</sup>۱) حديث حسن وهو في مسئد الشافعي ١٦٦/٢ واخرجه أبو داود ( ٣٥٠٨) في البيوع: باب فيمن اشترى عبداً فاستمله ثم وجد به عبيا ، والترمذي ( ١٣٥٨) و ( ١٢٨٦) ، وابن ماجة ( ١٣١٣) و ( ١٢٨٦) ) في التجارات: باب الخراج بالضمان ، والنسائي ١٥٤/٧ في البيوع: باب الخراج بالضمان ، واحمد ٢٩/١ و ١٨٠ و ١١٦ و ١١١ و ١٨١ و والقد الذهبي ، ونقل ابن حجر في « التلخيص ٣/٢/٢ تصحيحه عسن الناطاء.

١٦٤/٢ مسند الشافعي ٢/١٦٤

قال الإمام: الإقالة في البيع والسّلم جائزة قبل القبض وبعدة ، وهي فسخ البيع الأول حتى لو تبايعا وتقابضا ، ثم تقايلا ، فيجوز لكل واحد منها التّصرف فيا عاد إله بالإقالة قبل أن يَسترده ، ولو تقابلا في السّلم ، فيجوز للسلم أن يتصرف في رأس المال قبل أن يسترد ، ولو كان رأس المال هالكا في يد المسلم إله ، فعله رد تبدل ، فلا استبدل المسلم عنه شيئاً آخر وقبض ، مجوز ، لأن السّلم قد ارتفع بالإقالة . ولو أقال بعض السّلم ، واسترد بقدره من رأس المال ، وقبض بعضاً ، فجائز .

قال ابن عبّاس: ذلك المعروف ، وأجازه عطاه ، وهو قول الشافعي ولم يجوزه النخمي ، ولم يجوز مالك الاستبدال عن رأس مال السلم بعد الإقالة قبل العبض ، ولا الإقالة في بعض السلم وقبض "بعض .

اب

# فیمن اشتری عداً فاستند ثم وجد به عیناً

٢١١٨ – أخبرنا عبد الوهاب بن محمد الكيسائي ، أنا عبد العزيز بن أحسد الحلال ، نا أبو العباس الأصم (ح) و أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو الحبيري ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا تمسلم بن خالد ، عن هشام بن عودة ، عن أبيه

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَمَالَ : • الْخُرَاجُ بالضَّهان ، '''.

٣١١٩ \_ و أخبرنا عبد الوهّاب بن محمد الكِسائي ، أنا عبد العزيز ابن أحمد الحلال ، نا أبر العبّاس الأمم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكر الحيري ، أنا أبو العباس الأمم ، أنا الرّبيع ، أنا الشافعي ، أنا سعيد بن سالم ، عن ابن أبي ذئب ، عن محلد بن شخفاف ، عن عروة

عَنْ عَانِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِتِيلِيَّةٍ فَضَى أَنَّ الخَمرَاجَ الطَّهَانِ (٣٠ .

هذا حديث<sup>.</sup> حسن<sup>.</sup> .

والمرادُ بالحراج: الدخل والمنفعة . ومعنى الحديث: أن من المترى شنئًا ، فاستغلهُ م بأن كان عبدًا ، فاخسد كسبه ، أو داراً فسكنها ، أو

١٦٤/٢ مسند الشافعي ٢/١٦٤

أجرها فأخذ غلنها ، أو دابة فركبها ، أو أكواها ، فأخذ الكواه ، ثم وجد بها عبياً قدياً ، فله أن يردها إلى باتمها ، وتكون الغلة المشتري ، لأن المبيع كان مضموناً عليه ، فقوله و الحواج المضان ، أي : ملك الحواج بضاف الأصل . وكذلك قال الشافعي فيا يحدث في بعد المشتري من نتاج الدابة ، وولد الأمة ، ولين الماشية وصوفها ، وثرة الشجرة المشتراة إن الكل يبقى للمشتري ، وله رد الأصل بالعب .

وذهب أصحاب الرأي إلى أن حدوث الولد والثمرة في يـد المشتري ينع رد الأصل بالهيب ، بل يرجع بالأرش ، فإن هلك الحادث ، فله رد الأصل بالهيب ، فإما الفلة ، فقالوا : لاتمنع الرد بالهيب غير أنه إن رد فبل القبض يرد معه الفلة ، وإن رد بعده ، فيبقى له . وقال مالك : يرد الولد مع الأصل ، ولا يرد الصوف . ولو استرى جارية فوطئت في يد المشتري بالشبهة ، أو وطئها المشتري ، ثم وجد بها عباً ، فإن كانت ثباً ، رد ها والمهر للمشتري ، ولا شيء عليه إن كان هو الواطىء ، كانت ثباً ، رد ها والمهر للمشتري ، ولا شيء عليه إن كان هو الواطىء ، وإن كانت بكواً ، فاقتضت ، فلا رد له ، لأن زوال البكارة نقص حدث في يده ، بل يسترد من الثمن بقدر ما نقص الهيب من فيمنها ، وهو قول مالك والشافعي ، وقال أصحاب الرأي : وطء الشبب يمنع الرد ، بالعيب ، وهو قول الثوري وإسحاق .

وقال ابن أبي ليلى : يردُّها ويردُّ معها مَهر مثلها ، وروى ابن أبي ذَّب، عن مخلد بن 'خفاف ، أنه قال : ابتعتُ غلاماً ، فاستغلبتُه ، نم ظهرت منه على عيب ، فخاصتُ فيه إلى عمرَ بن عبد العزيز ، فقضى لي بردَّه ، وقضى علي برد علت ، فأنيت عروة ، فأخبرته ُ فقال : أروح ُ إليه العشية ، فأخبره أن عائشة أخبرتني أن ْ رسولَ الله عِلَيّْ فضى في مثل

هذا أن الخواج بالضّان ، فراح إليه عروة ، نقضى لي أن آخذ الخواج من الذي قضى به على له ۱٬۲۰۰

وقاس أصحاب الرأي الفصب على البيع ، ولم يو جوا على الفاصب ردّ غلة المفصوب ، لأن العين كانت مضمونة عليه ، والحواج بقابلته ، وأوجب الشافعي على الفاص ضمان منفعة المفصوب ، لأن يده ي مددت به بخلاف يد المشتري على المبيع . ومن اشترى عبداً أو غيره ، فحدث به عيس عنده ، والطلع على عيب قديم به عرض الرأي على البانع ، فإن عيب نده ، وإن لم يوض الجادث ، فللمشتري رديه ، فإن أسبكه ، فلا أرش له ، وإن لم يوض البانع بأخذه مع العيب الحادث ، غرم المشتري أرش العيب القديم .

وقال مالك: المشتري بالحيار إن شاء طالب البائع بأرش العيب القديم وإن شاء ، غرم أرش العب الحادث ، وردّه ُ .

إس

#### . تحريم الغش في البيع

قَالَ اللهُ سُبِحَانَهُ وَتَعَالَى: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءُمُمْ) [الأَعراف: ٨٥] . وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ : ( وَ بِلُ لِلْمُطَفِّفِينَ ) [المُطففين: ١٥] . وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَأَقِيمُوا الوَزْنَ لِللَّامِفْينِ ) إللِمِسْطِ) [الرحن: ٩] . قِيلَ : أَرَادَ لِسَانَ المِيْرَانِ .

<sup>(</sup>١) تقدم تخريجه قريبا .

(٧٤) و س - عاصم على بن سويد بن عامر بن يزيد بن جارية الانصارى

القبائيا ١)امام مسجد قباء ٠ روى عن ابيه وعن جده لامه معاوية بن معبد

وداود ومحمد ابني اسمعيل ومجمع بن يمقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية

ويحبى بنسعيد الانصاري وغييرهم وعنه ابراهيم بن ابي يحيى وهو من أفرانه ويمقوب بن محمد الز هري وعبد الله بن عبدااوهاب الحجي ومحمد

ابن الحسن بن ذيالة ومحمد بن ألصباح الجرجرائي ويفقوب بن حميد بن

كاسب وعلى بنحجر • ذكره ابزز بالة فيعلماء المدينة وقال وحاتم شيخ

محله الصدق و وى حديثين منكرين وذكره ابن حبان في النقات له عنده

حديث سترون بعدي اثرة · وله قصة طويلة · قلت · وقال عثمان بن سعيد

عن ابن معين لا اعرفه • قال ابن عدى المالم يعرفه لا نه قليل الرواية جد المله

سعبدالخدري. وعنه عكرمة بنءار وجواس. قال ابوحاتم مجهو لوقال

العجلي ثقة و ذكره ابن حبان في الثقات قلت و قال ابو بكر البزار

( أَ (القبائي) في النقريب بضم القاف ١٢ (٢) في الخلاصة (شميخ)

بضم المجمة الاولى و في النقريب ( ابوالفرجل) بفتح الفاء و الراء

و تشد يد الجيم و في الحلاصة( ابوالفرنجل) بفتحالفاء والراء و اسكان

特の一大

النون و فتح الجيم١٢ ابوالحسن ١٧ الغلابي ـ خلاصه

(٧٥) ﴿ د\_عاصم ﴾ بن شعيخ (٢) الغبلاني > ابوالفرجل اليامي روى عرب ابي

الميروغير خممة احاديث

فىمسنده ليس بالمروف •

- ج (٥) ﴿ تَهْذَيبِ النَّهْدِيبِ ﴾ ﴿ وَهُ ﴾ ﴿ المَينِ عَاصَم ﴾
- ﴿ عامم ﴾ بن شنم (٣) تقدم التنبيه عليه في ارجمة شقيق الياب •

عن الثوري كنانعرف نضل حديث عاصم على حديث الحارث وقال حرب

السائي ليسبه بأسوقال خليفة بن خياط مات في ولاية بشر بن مروان

اسنة ربع وسبعين و مائة قلت وكذا ارخه ابن سعد وقال كان ثقة وله

احاديث وقال البزار هوصالح الحديث واماحبيب بن إي أابت فروى عنه

مناكير واحسب انحببالميسمع منهولانعله روى الاءن علىالاحديثا

اخطأ فيهمسكين بنهر فرواه عن المعلج عن ابي اسماق عن عاصدعن

ابزابي بصيرع ابى بن كعب وهذا مالاشك في خطائه يعني أن الحديث

معروف لابياسواق عرب ابن ابي بصير لبس ينهاءاصم معمان مسكبنا

إينفرد بهذا قد رواه معربن سليان الرقي عن الحجاج كذلك والوم فبهمن

حجاج بنا رطاة وقال ابواسماق الجوزجاني هوعندي قريب من الحارث

وروى عنه ابواسماق حديثا فى الهوع النبي صلى الله عليهوا آله وسلم ست

عشرة ركمة فيا لعباد المداماكان ينبغي لاحد من الصحابة وازواج النبي

(٣) وفي الخلاصة عاصم بن شنيم مصغر ا وقيل بفتح اوله ثم نو نساكنة

ثم مثناة مفتوحة ١١٠

ابن جبير . و عنه ابو اسماق السبيعي ومنذر بن يعلى الثوري والحكم بن عنية وكثير بن زاذان وحبيب بن ابي ثابت وغيرهم. قال يحبى بن معيد

و ٤ \_عاصر يج بن ضمرة السلولى الكوفي • روى عن على وحكى عن سعيد (٧٧)

عن احمدعاصم اعلى من الحارث وقال عباس عن يحيى قدم عاصم على الحارث وقال ابن عار عاصم اثبت من الحارث وقال على بن المديثي والعجلي ثقة وقال

ج(٥) ﴿ تَهْ تَهِ لِيبِ التَّهِ لَدِ يَبِ ﴾ ﴿ ٢٠٢ ﴾ ﴿ الدين عبدالله ﴾

سليم وعبدالعز يزبن الماجشون وعبدالعز يزبن مسلم القسملي وعبيدالله بين

غمرو محمد بن سوقة وابن عجلان وموسى بن عقبة وورقاء بن عمر ويحيى بن سعيد

ويزيدبن عبدالله بنالهاد وربيعة بنابي عبدالرحن والوليدبن ابي الوليسد

المدنى واسمميل بن جعفر وعبدالله بن المثنى بن عبدالله بن انس وسهيل بن

ابي صالح والسفيانان وجماعة قال صالح بن احمد عن ابيه ثقة مستقيم الحديث

وقال ابن معين وابوزرعة وابوحاتم ومحمد بن محدواانسائي ثقة · زادابن سعد

كثير الحديث ومات سنةسبع وعشرين ومائة وكذافال عمرو بنءلي في

تاریخ وفاته · قابت · وقال العجلی ثقة وقال ابن عبینة لم یکن بذاك ثم صار

وقال الليث عن ربيعة حد ثني عبدائه بن دينار وكان من صالحي التابعين

صدوقا ديناوذكرمابنحبان فيالثقات وقال الصاجى سئل عنهاحمدفقال

نافع اكبرمنهوهو ثبت في نفسه ولكن نافع افوىمنه وقال المقبلي في رواية

المشائخ عنه اضطراب وفي الملل للخلال ان احمد سئل عن مبدالله بن دينار

الذي روى عنه موسى بن عبيدة النهيءن بيع الكألي بالكألي فقال

ماهوالذي روىعنه الثوري قبل فمن هو قال لا ادر يوجزم العقبلي با نه

هوفقال في ترجمته روى عنه موسى بن عبيدة و نظراؤه احاديث منا كبرالحل

فيهاعات وروىعنه الاثبات حديثه عن ابن عمر في النهي عن بع الولاء

وعنهبته ومما انفرد به حديث شعب الايان,واه عنه ابنهو سهيل و ابن

عجلات و ابن الهاد ولم يروه شعبة ولاالنور ي ولاغير همامن الاثبات

وفي رجال الموطأ لابن الحذاء قبل لانما لهرواية عن احدالاعن ابن عمر

التعي

ج(٥) في تذيب التهذيب ﴾ ﴿ ٢٠٣ ﴾ ﴿ المين عبدال ﴾

ويقال انهده شتي ٠ روى عن حريزو بقال عن ابي حريز مولى معاوية وعطاه

والزهري ومكحول وافع مولى ابن عمر وجماعية وعنه اسمميل بنءياش

والجراح بن مليجالبهراني وسليمان بن عطاه الحراني ومعاوية بن صالح الحضرمي

واسحاق بن أملية الحيرى وارطاة بن المنذروا براهيم بن عبدالحيد بن ذى حماية

قال المفضل الغلابي عن ابن معين شام ضعيف وقال الجوزجاني يتأتى في إ

حديثه وقال ابوحاتم شبخ ليس بالةوي فيالحديث وقال الحاكم ابوعبداله

عن ابي على الحافظ هوصدي ثقة وقال الدارقطني ضعيف لايعتبر بهوذكره

ابن حبان في النقات · قلت · وقال ابوزرعة شبخ ربما الكروقال الازدي

الزناد مولى رملة وقبل عائشة بنت شببة بن ربيعة وقبل ولى عائشة بنت

عثمان وقبل مولى آل عثمان وقبل ان اباه كان اخاابي لؤلونة قائل عمروقال ابن

عبينة كازيغضب من ابي الزناد · روى عن انس وعائشة بنت سعدوا بي امامة

ابن سهل بن حنيف وسعيد بن المسيب وابي سلة بن عبد الرحمن وابان بن عُمَانُ أُ

ابن عفان وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد بن حنين وعروة بن الزبير وعلى أ

ابن الحسين وعمروبن عثمان والاعرج وهوراوبته وعبيداقه بن عبداقه بن عتبة

(١) فى المغنى (البهر الحي)بمفتوحةوسكونها و براء وأون نسبة الى بهر بن

عمروبن الحاف زيدتالنون كالصنعاني في صنعاء ١٢ ابوالحسن

عبدالله الله بن ذكون القرشي ابوعب داار حن المدني الممروف بابي ( ۴٥١)

ليس بالقوى ولايشبه حد بثه حديث الناس •

﴿ ق عبدان ﴾ بن دينار البهراني (١) ويقال الاسدى ابومحمد الخصى ( ٥٠٠)

انته وهذاقصورشديدمن قاله

ج(٥) ﴿ تَمْدِيبِ التَهْدِيبِ ﴿ ٢٠٢﴾ ﴿ الدين عبدالله ﴾

سليموعبدالهزيزبن الماجشون وعبدالهزيزبن مسلم الفسملي وعبيدالله بن

عمرو محمد بن سوفة وابن عجلان وموسى بن عقبة وورقاء بن عمرويحيي بن سعيد

ويزيدبن عبدالله بن الهاد وريمة بن ابي عبدالرحن والوليدبن ابي الوليسد

المدنى واسمميل بن جعفر وعبدالله بن المثنى بن عبدالله بن انس وسهيل بن

ابي صالح والسفيانان وجماعة - قال صالح بن احمد عن ابيه ثقة مستقير الحديث

وقال ابن معين وابوزرعة وابوحاتم ومحمد بن سمدوالنسائي ثقة · زادابن سعد

كثير الحديث ومات سنةسبع وعشرين ومائة وكذاقال عمرو بن على في

تاريخ وفاته قات وقال العجلي ثقة وقال ابن عيينة لم يكن بذاك تم صار

وقال الليث عن ربيعة حد ثني عبدان بن دينار وكان من صالحي التابعين

صدوقا ديناوذكرما بنحبان فيالثقات وفال الماجي سئل عنهاحمدفقال

نافع اكبرمنهوهو ثبت في نفسهولكن نافع افوىمنه وقال المقبل في رواية

المشائخ عنه اضطراب وفي العلل للخلال ان احمد سئل عن عبدالله بن دينار

الذي روى عنه موسى بن عبيدة النهيءن بيم الكألي بالكألي فقال

ماهو الذي روىعنه الثوري قبل فمن هو قال لا ادر يوجرم العقبيل با نه

هوفقال فيترجمته روىعنه موسى بن عبيدة ونظراؤه احاديث مناكبرالحل

فيهاعليهم وروىعنه الاثبات حديثه عن ابن عمر في النهي عن يع الولاء

وعنهبته ومما انفرد به حديث شعب الايان رواه عنهابنهو سهبل وابن

عجلات و ابن الهاد ولم يرو ه شعبة ولاالثور ي ولاغير هامن الاثبات

وفي رجال الموطألابن الحذاء قبل لانعلم لهرواية عن احدالاعن ابن عمر

۱ انتھی

﴿ المين\_ عبدال ك

ج(٥) في تهذيب التهذيب ﴿ ١٠٣﴾

﴿ ق عبداله ﴾ بن دينار البهراني (١) ويقال الاحدى ابو محمد الحمص ( ٥٠٠)

ويقال انهدهشتي . روىعن حريزويقال عن ابي حريز مولى معاوية وعطاه

والزهري ومكمول والفع مولى ابن عمر وجماعية وعنه اسمعيل بن عياش

والجراح بن مليح البهراني وسليمان بن عطاة الحراني ومعاوية بن صالح الحضرمي

واسحاق بن تُعلِّية الحيرى وارطاة بن المنذروا براهيم بن عبدالحيد بن ذى حماية

قال المفضل الغلابي عن ابن معين شام ضعيف وقال الجوزجاني يتاً في في

حديثه وقال ابوحاتم شيخ ليس الغوي في الحديث وقال الحاكم ابوعبداله

عن ابي على الحافظ هوعندي ثقة وقال الدار فطني ضعيف لا يعتبر به وذكره

ابن حبان في الثقات • قات • وقال ابوزرعة شبخ ر بماانكروقال الازدى

الزناد مولى رملة وقبل عائشة بنت شيبة بن ربيمة وقبل مولى عائشة بنت

عثمان وقبل مولى آل عثمان وقبل اناباه كان اخاابي لؤلؤة قائل عمروقال ابن

عبينة كان يغضب من ابي الزناد · روى عن انس وعائشة بنت سعدوا بي امامة

ابن مهل بن حنيف وسعيد بن المسيب وابي المة بن عبد الرحمن وابان بن عمّان

ابنءغان وخارجة بززيد بنثابت وعبيد بن حنبن وعروة بن الزبير وعلى

ابنالحسين وعمروبن عثمان والاعرج وهوراويته وعبيدالله بنعبدالله بنعتبة

(١) في المغنى (البهر انبي) بمفتوحة وسكون ها دو براء ونون نسبة الى بهر بن

عمر و بن الحاف زيدتالنون كالصنعاني في صنعاء ١٢ ابوالحسن

8 ع ـ عبدالله على بن ذكون الغرشي ابوعب داار حن المدني الممروف بابي ( ٣٥١)

ليس بالقوى ولايشبه حد بثه حديث الناس •

انته وهذاقصورشديدمن قالهم

🧩 العين \_ عبيد اله ابومحمدالحافظ ووىءن اسمعيل بن ابي خالدوهشام بن عروة واين بن نابل

ومعروف بن خر بوذوالاعمش وهارون بن سليان الفراء وابن أدام المحاربي ومحمدبن عبدالرحن بنابي لبلى والثورى وألحسن بن صالح ويونس بن ابي

اسحاق والاوزاعيوابن جريج وعثمان بن الاسودواسرا ثيل وحنظلة بنابي مفيان وزكرياء بن ابي زائدة وشيبان وعبدالعزيز بن سياه وموسى بن صيدة الر بذي وطائفة وعنه البخاري وروى هو والباقون له بواسطة احمد بر ابي سر يجالرازى واحدبن اسعاق الفارى وابو بكر بن ابي شبة وعمد بن

عيبي الذهلي ومحدبن الحسين بن اشكاب ومحودبن غيلان و يوسف بن موسى وابراهيم بن دينارالبفدادي واسماق بن منصر روحجاج بن الشاعر والدارمي وعبيدو القاسمين زكرياه بن دبنار وعمسد بن عبدالله بن نمير والحسين بن على بن الاسودوا حدبن ابراهيم الدورق وزياد بن ايوب وعباس

ابن عبدالمظيم المنبرى وعبدالله بن الحكم القطواني وعمان بن ابي شببة ومحمد ابن حاثمين بزيع ومحمد بن عثمان بن كرامة وَعبدالله بن منير والحسين بن محد البلغي ومحد بن احدبن مدويه وسفيان بن عبينة ووكيم بن الجراح وعبدة بن محد المسندي وعبدالله بن الصباح العطار وعباس الدورى وابراههم بن يونس بن محمد المؤدب وابراهيم الجوزجاني واحمد بن سِلمات

الرهاوي واحمد بن عثمان بن حكم واحمد بن فضالة واحمد بن نصر النيسابو ريوالحسن بناسحاق المروزي ومحمدبن سهل بن مسكر وابوموسي ومحمدبن عوف الطائي واحمد بن بوسف السلي وابو بشر بكربن خلف وابي الهبثم سليان بنعمر ومنقذبن قيس وناعم مولى المسلمة وابي سلة ين عبدالرحمن وغيرهم وعنهابن اسحاق وابن لهيمة وعمرو بن الحارث وعبهداله ابن ابي جمفروابوشر يجونافع بن يزيدويجين بن ايوب و بكر بن مضر · قال ابوحاتم صدو ق وقال ابن يونس نو في سنة احدى و ثلا ثين ومائة الدعند (ت) في تفسيمه صلى الشعليه وآله وسلم· فلت· ذكره اليخارى في البيوع حديث أذابت فكل واذا ابتمت فأكتل فقال ويذكرعن عثمان وهذا اخرجه سمو اله في فوائده عن عبدال بن صالح عن مجيبي بن ايوب عن عبيداله ابن المفيرة عن منقذ مولى ابن سرافة عن عثمان وذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه اللبث وقال اليخارى في التاريخ قال لي عباس عن عبد الاعلى ثناابن اسحاقءن عبيدالله بن المفيرة بن معيقيب وكان يتفقه ومعيقيب كأن على بيت المال العمر وعده يعقوب بن سفيان في الثقات و وثقه العجلي .

(٩٦) المرح م دس ق عيدالله كابن مفسم الفرشي مولى ابن ابي تمرالدني ووى عن جابروا بن عمروابي هريرة وابي صالح المان والقاسم بن محمدوعطاه بن يسار • وعنه اسحاق بن عبدالله بن ابي طلحة وابوحازم بن دينار وسهيل بن ابي صالح ومحدبن عجلان ويجبى بن ابي كثيرود اودبن فيس الفراه واسحاق ابن حازم المدنى و بكير بن عبداة بن الاشج · قال ابوداودو النسائي ثقية

وقال ابوحاتم ثقــة لابأس به وذكره ابن حبان في الثقات قلت ووثقه

(١) العيسي بموحدة ١٢ خلاصه

يمةوب بن سفيان ه

ابوعمد

(٩٧) المجوع عبيدالة كابن موسى بن اليالمقارواسمه باذام العبسى (١)مو لام الكوفي

١٧٥) ﴿ مُوخِ مِدْسِ تَمْ ق عبيد ﴾ بنجر مِي النيبي، ولاثم المدني ووي عن ابت عمرو ابن عباس وابي هر يرة والحارث بن الله بن البرصاء وعنه زيد بن

ابي عناب وسليات بن موس وعمر بن عطاء بن ابي الخوار و يزيد بن ابي حبيب ويزيد بن عبدال بن فسيط · فال ابوز رعة والنسائي أغة وذكر وابن

حبان في الثقات له عندهم حديث واحدعن ابن عمر في ليس النعال السبتية وغير ذلك • قلت • وقال العجلي مكي أابعي أَقَة •

(١٢٦) المرس عبيد على بن ابي الجمد الفطفاني (١) روى عن اخيه زياد بن الي الجمد وجابروعائشة وعنهابن اخبه يزيد بن زيادوالاعمش ومنصور وسلة بن كيل وسلة بن نبيط وملال بن يساف • ذكر ماين حال فى الثقات • قلت •

وفال يروى عن جماعة من الصابة وقال ابن سعد قليل الحديث • (١٢٧) ﴿ عبيد ﴾ بن الحدماس ويقال بالعمتين يأتى •

(١٢٨) م الم من ميد كابن الحسن المزنى ويقال العملي ابوالحسن الكوف ورى عن عيدالله بن ابي اوني وعبدالرحن بن مففل وعبداً. حن بن معقل بن

مقرن وعنه الاعمش ومنصور والثورى وشعبة وقيس بوالربيم ومسعر وابوالعميس وآخرون قال ابن معين وابوز رعة والنسائي ثقة وقال ابوحاتم أغةصدوق ونظ ابوداود فالجميي بن سعيد عبيد ابوالحسن بمن لم يدركه مفيان من مشائخ الكوفيين قال ابوداو دوسفيان يقول ادركناه وذكره ابن

رجمة ابن معقل. قلت فال ابن عبد البراجمواعلى انه ثقة حجة ووقع في اليخلوي (١) الفطفاني بفتح المجمة ١٢ تقريب

حبان في النقات له عندهم حديث في القول عند الرفع عن الركوع وآخر في

🎉 العين \_ عبيد 💸 ج(Y) 美音ذيب النهذيب ﴾ ( ۲۳ ) في معرد القر أن كان ابن عمر بسجد عمل غير وضوء وهذا قد وصله ابن ابي شبية من طريق مبيد بن الحسن هذا عن رجل عنده كنفسه عن سعيد بن جييرعنابن عمر،

﴿ع عبد ﴾ بن حنين (١) المدنى ابوعبدالله مولى آل زيد بن الخطاب ((١٢٩) وبفال مولى بغي زريق روىءن قتادة بن النعان الظفري وابي موسى الاشعرى وابن عمروابن الخناس (٢) وابي سعيدبن المعلى. وعنه سالم بوالنضرويجي بن معيدالانصارى وابوالز فادومروان بن عثمان بن ابي سعيد بن المعلى وعبدالله

ابن عبد الرحن بن ابي ذباب وعثبة بن ما يروغيرهم · قال ابن سهد كان ثقةوليس بكثيرالحديث وقال ابوحاتم صالح الحديث وذكره ابن حبان فى النفات اله مند (د) حديث في النهى عن بيم السلمة حيث تباع · قال الواقدى وغيره ماتسنة خس وماثة وهوا بنسبمينسنة (٣) قال المزي

وكان في الكمال وهوا بن لسمين سنة يعنى بتقديم التاء قال وهوخطأ · قلت · بل هوالصواب فهرثابت فياذكره ابن سمدعن الواقدى وكذا في ثقات ابن حبان ومابؤيده ان الواقدى روى عنه انه قال قلت لزيدبن ثابت مقتل عثمان افراً على الاعراف فقال اقرأ هاعلى انت قال فقرأ تعاعليه فمااخذعي الفا ولاواوا التهي وكان مقتل عثمان سنة ٣٥) فلوكان كماذ كرالمزى كان بكون عمره اذ ذاك خس سنين و يبعدان مثله يمفظ سورة الاعراف و يتاهل لان بقرأ ها على زيدبن ثابت ووقع عندمسلم من رواية ابن عبينة عبيد

مهملة ۱۲ مغنى (٣) وله خس وسبَّمون سنة ۱۲ تقريب

(١) حنين بنونين بضفرا١٦ - (٢) بضم معجمة وخفة نون و بسين

ج (٧) ﴿ تَهْ يَبِ التَّهْ يَبِ اللَّهِ يَبِ اللَّهِ يَبِ اللَّهِ يَبِ اللَّهِ يَبِ اللَّهِ يَبِ اللَّهِ اللَّه

رأى وفقه اخبرنا الانصارى فالكان عثمان البتي من اهل الكرفة فانتقل الى

البصرة فنزلهاوكان مولى لبني زهرة ويكني اباعمرووكان ببيم البتوت (١)

فقيل البقى وقال ابوحاتم شبخ يكتب حديثه وقال الدار فطني ثقة · قلت · قال النسائي في الكني عثمان البتي المماوية بن صالح عن ابن معين قال عثمان التي ضعيف و قال النسائي هذاعندي خطأ ولعله ارادعثمان البري وذكره

ابن حبان فى الثقات وقال ابن ابي خيشمة سمعت يحيين معين بقول مات سنة (١٤٣) وفيها ارخه ابن جرير والقراب،

(٣٠٤) 🙀 ق عثمان 🏖 بن مطرالشبه اني ابوالفضل و يقال ابوعلي البصري و يقال عثمان بن عبيد الله المطري و ويءن ثابت البناني و الحسن بن ابي جعفر الجفرى وزكرياه بن ميسرة وابن ابي ذئب ومعمر وصخر بن جويرية وابن

جرير قاضي مجستان وعلى بن الحكم البناني وغيرهم و وي عنه الحاربي وسعيد بنسلمان الواسطي ومسلم بن ابراهيم وابوابراهيم الترجماني والفضل

ابندريق وممرز بن عون الملالي ومحد بن الصباح الدولايي وعبداة بن مون الخزازوعلى بن الجعدو بشربن الوليدالكندي وسريج بن يونس وسويد ابن سعد وآخرون · قال حنبل عن احمد عثمان بصري قد مهداد قلت

كيف هوقال لاادري قلت من روى عنه فلم بعرف حديثه وقال ابن ابي شيبة قنابن معين كان ضعيفاضعيفاوقال ابن ابي مربج عن ابن معين ضميف لايكتب حديثه وقال الحسن الرازي عن ابن ممين ليس بشيء

وفال عبد المذبن على بن المدبني عن ابيه ضعيف جداو قال ابوزرعة ضعيف

(١) البت كساء غليظ جمعه بتوت ٢ ا مجمع الحديث

ج(Y) ﴿ عَذَبِ البَدْبِ ﴾ ﴿ ١٥٥﴾ ﴿ المين - عَانَ ﴾ الحديث وقال ابوحاتم ضعيف الحديث منكرا لحديث اشبه حديثه بجديث

يوسف بن عطبة وقال صالح بن محمد لايكتب حديثه وقال ابوداو دوالنسائي ا ضميف و قال النسائي ايضالبس بثقة وقال ابواحد بن عدي ثنامحد بنراحد

ابن عيسي ثناعبدالله بنسالم ثنا عثمان بن مطراله لماويو كأن حافظا للحديث قلت وقال البخاري عنده عمائب وقال هووابوا حدالحا كم سكر الحديث وقال التلجي فيه ضعف سمعت مسر بن موسى يحدث عنه عن

أثابت مناكيروقال البزارليس بقوي وقال العقيلي كان يحدث عن الثقات

بالمناكيروقال ابن عدى متروك الحديث واحاديثه عن ثابت خاصة مناكير والضمف على حد يثه بين وقال في ترجمة الحسن بن ابي جعفر بعد ان ساق حد يثين من رواية عثمان بن مطرعنه لعل البلاء فيهامن عثمان و ضعف الدارقطني وغيره و قال ابن حبان بروي الموضوعات هر • \_ الاثبات

الايمل الاحتياج به ﴿ مَ ٤ \_ عثمان كيون المفيرة الثقني مولاهم ابوالمفيرة الكوفي و هوعثمان المفيرة الثقني المفيرة الثقني المفيرة التعلق المواقعة الموا

> الاعشى وهوء ثمان بن ابي زرعة · روى عن زيد بن وهب وابي صادق الازدي واباس بن ابي رماة وسالم بن ابي الجعدوعلي بن ربيعة الوالبي ومهاجر الشامي ومجاهد بن جبروابي الدنبس الثقفي وابي ليلي الكندى وغيرهم · وعنه شعبة واسرائيل والثوري وشربك ومسعروقيس بن الربع وابوعوانة وآخرون

> فال صالحين احمد عن ابيه عثمان بن المغيرة هوعثمان بن إلى زرعة وهو عثمان الاعشىوهوعثمانالثقني كوفي ثقةلبس احداروى عنهمن شربك وفال

وعدة وروى عنه اسمميل بن ابي خالدوه واكبرمنه والثورى واسمعيل بن

ُ ذكريا ومحمد بن الحسن بن ابي بزيدوا واسماق الاشجمي وابوخالد الاحر

ومصميبن سلام وخلاد الصفار واسباط بنجمدالقرشي وعمر بنشييب المملي وسمد بنالصلت الذيرازي وغيرهم قال احمدوابن مهيزوا بوحاتم

والنساتي ثفة وفال ابوزرعة ثفة مامون وفال العجلي ثفةمن كبارالكرفيين متعبد وكان الثورى بتبرك بهوكان يبيم الملاء وكان اذاكسدا هذالسوق قال انى

لارحم هوالاه المساكين لوان احدهم اذاك مدت الدياذ كرافي تمني يوم القيامة انه كان اكبراهل الدنيا كساداوقال عبدالراق كان الثورى أذا ذكروقال حسبك به شيخاوين عمرو بن قيم عال ما سمعت شيئا من الحديث الاوانا احفظه وماكتيت قط وزلابن حبان في الثقات كان مر · يثقات اهل

الكوفة ومتقنيهم و جاداهل بلده وقرائهم خمروي عن الثوري انه فال لحراد ابن سلة ياما ٠٤٠ اشبهك بشيخ صالح قال من هو قال عمرو بن فيس الملائي · قال ابوداود مات بسجستان · قلت · ارخه بعضهم سنة (١٤٦)

ا و ثقه يمقوب بن سفيان والترمذي وابن خراش وابن نميرو وغيرهم و في صحيح

مسلم عن مبدالرزاق كان اثوري اذاذ كرعمرو بن قبس اثبي عليه وقال ابن عدى كان من ثقات اهل الماء وافاضلهم ﴿ (١) الاذرق كوفي زلالي وسالاني الاذرق كوفي زلالي دوى الدين

> عن ابي اسحاق السبيعي ومنصور بن المتمرو المنهال بن عمرو وايوب السختياني (۱) عمرو بن قبس في ابن ام مكتوم ۲ اخلاصه

🎉 المين ــ عمرو 🖨 قال اسمعيل بن عياش ادرك سبه ي من الصحابة او اكثر وقال ابن سمد صالح

الحديث وقال ابن معين والعجلي والنسائي ثقة وذكره ابن حيان في النمات وقال ماتسنة اربعين ومائة (١) وفيها ارخه غيروا حدوقال ابو مسهر سمت كالبن سلة بن رجاه بن حبوة يقول قال هشام بن عبد الملك من سيداهل حمص قالواعمرو بنقيس الكندي فذكرقصة وقال ايوببن منصورسممت

عمرو بن قيس يقول فال لي الحجاج متى ولدت فقلت عام الجماعة سنة اربعبن فقال وهي مولدي قال فتوفى الحجاج سنة (٩٥) قال ايوب وتوفي عمرو سنة (١٤٠) وقيل مات سنة (٢٥) قال ابن عساكرو هووهم لانه من سار في طلب

د مالوليد بن يزيدوقتل الوليدسنة (٣٦) وقال المبثم بن هدى مات في اول خلافة ابى جمفر. قلت وكانت خلافته سنة ( ١٣٦) .

ابن عمر و • روى عنه ابونسم الملائي.

(١٤٣) المروك بن قيس بن زائدة و يقال ابن زائدة تقد م (١٤٤) ﴿ تَمْ يَرْدُ عُمُو ﴾ بن قبس الشيباني الكوفي · روى عن ايه عن جد ويد إ

(١٤٠) ا ﴿ تميز - عمر و ﴾ بن قيس اللحمي ابو رقبة الراشدي المصري ووي عن عبدالله بن همر و بن الماص · روى عنه عمر و بن امية الترخمي ·

وعاصم

مات سنة ( ١٣٥) ذكره ابن يونس (١٤٦) المخريخ ١٩ عرو على بن قيس الملائي (٢) ابوعبد الله الكرفي و وي عن ابي اسحاق السبيعى وعكرمة والمنهال بنعمرووا لمكم بن عتيبة والحربن الصباح

(١) زاد في التقريب وله مائة سنة ١٢ - (٢) الملائي بضم الميم وتخفيف اللام والمد ١٢ تقريب

ج (٩) ﴿ تِهَ أَبِ الْهَذِيبِ ﴿ ٢٩٦ ﴾ ﴿ الْيَمِ مُعد عِ ﴾

وابوحاتم الرازى .

الدارقطني يعتبربه

امه • له عند رق ، حديث عائشة • قلت • وقال البخاري هو ثت وابنه حارثة

ج (٩) ﴿ تَهْدُيبِ الْهُدُيبِ ﴾ ﴿ ٢٩٧ ﴾ ﴿ البم \_ محمد - ع ﴾

عن الوليد بن مصلم وعبسي بن يونس وابي اسحاق الفزاري و بقية وابن المبارك

ومعتمر بن سليان وجاءة • روى هنه مسام وابر اهيم بن عبد الله بن الجنيد

وابوبكر بن ابي الدنياوعبدالله بن احمد بن حنبل واحمد بن يونس الضي

والحسين بن اسماق التسترى وموسى بن هار ون وعمر بن سمعد بن

سنان الطاقيوع لي بن احدين النضر و محمد بن الفضل بن جابرالسني

وابو يعلى الموصلي وابوالقاسم البغوي وغيرهم · ذكره ابن حبان في الثقات وقال

ربمااخطاً وقال الخطيب كان ثقة · قال ابوالقاسم مات بانطاكية سنة ثلاث

اللائي بياع الملاممولي السائب بن يزيد · روى عن ابيه وعكرمة مولى ابن

عباس وعنه ابنهاسباط بن محمدوسا بإن البيمي وسفيان الثورى وشريك

ابى عمرو الذي حدث عنه سلمان التيمي فقال هومحمد ابواسباط وزاد

نسبه الى جدابيه وافاد ابوحاتم انه الذى روسم عنه شريك فقال عن مجمد

ابن عبداار حمن مولى آل طلحة وهووهم عن بعض الرواة عن شريك فانه غيره

وقال الخطيب هو محمد السدى لانه كان ييم الملاء في سدة المسجدوذكره

ابن حبائ فى الثقات وساه محمد بن مهسرة بن عبدالر هن وكذا قال

(١) محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب اسم جده المغيرة يأتى ١٢ نقريب

ابوحاتم الرازي، (١)

﴿ م محمد، الرحمن بن خالدبن ميسرة القرشي ابوعمروالكوفي الر ١٩٩٣)

وار بعین وماثنین وفیالز هره روی عنه مسلم تسعة احادیث ه

منكرالحديث وفال عباس عن ابن ممين ثقة وكذا وثقه احدير وحنيل

نزيل دەشق روىءن عماييەحسىن بن على الجعنى وايي اسامةو زېد بن

الحباب ومروان بن محمد و يوسف بن المناز ل التيمي وجعفر بن عون

واساط وزعمدالقرش وعبدالحيد الحاني وعبدالملك يزاراهيمالجدلي

ومحمدين بشرالميدى وغيره وروى عنه الوداود في القدر وابر مراجة

وابوز رعة وابؤحاتم وابوغوانة الاسفر اثبني وابوالفضل السلمي وابوبكر

ابن ابي داود وَمحمد بن جعفر بن ملاس وابوالحسن احمد بن عمير بر

جوصاء وآخرون و قال ابوحاتم سألت ابابكرين ابي شببة عنه فقال كان يمنظ

الحديث وكان جيدا لحفظ للمسند والمنقطع وفال ابو زرعة التقيت مقه

وحفظت منه اثميا وقال الوعوانة حدثنا محمد بن عبد الرحن ابن اخي

حسين الجمني كوفي حافظ بدمشق وذكره ابن حبان في الثقات ونال

مستقيم الحديث حدثهم بالشام بالغرائب وقال ابرس يونس قدم مصر

وحدثها وخرج الىدمشق فتوفيهاني جادى الآخرة سنة ستين مراثتين

· فلت · وقال مسلمة برن قائم تكلم الناس فيه · و روى منا كيروقال

(٤٩٢) ﴿ هُم إِ محمد ﴾ بن عبد الرحمَن بن حكيمين سهم الانطاكي ووي

(٤٩١) ﴿ قِد ق محمد ﴾ بن عبد الرحن بن الحسن بن على الجمع إبو بكر الكوف

ج(١٠)﴿ تَهْدُيبُ التَّهْدُيبُ ﴾ ﴿ ١٤﴾ ﴿ المِيمُ مُووانَ ﴾

حديثه الاللمعرفة وقال ابونميم منكرا لحديث

( ۱۷۳ ) ا و خ د ت ق - مروان كابن شجاع الجزرى الحرافي ابوعيد الله الاموى

• ﴿ ١٧٢ ﴾ ﴿ مروان ﷺ نقدم •

ووزيمه الدارقطني .

> الحصن

النقات باليس من حديث الاثبات فلا كثرذلك في روايته على الاحتماج

ا باخباره وقال الساجي كذاب يضم الحديث وقال المقيلي ايضا احاديث

مناكيروقال البفوى منكرا لحديث لايجتج بروايته ولا يكتب اهل الملم

مولى ممدين مروان بن الحكم نزل بقداد وهو عبد الحضير عبن شحاع ويقال له

الخصبني لكثرة روايته عن خصيف وروى ابضاعن ابراهيم بن ابي وبذو سالم

ابن عجلان الافطس وعبدالكريم الجزري ومغيرة بن مقسم الضبي وجماعة .

وعنهاحمدين منيم وهارون بن معروف وزيادبن ابوب الطوسي والحسن بن

عرفة واخرون قال الميموني عن احمد شبخ صدوق وقال حرب عر ٠ إحمد

لاباس بهوكذا فال ابوداودوقال ابن معين ويعقوب بن سفيان والدارقطني

ثقة رفال ابوحاتم صالح لبس بذاك الفوي في بمضمايرو يه مناكبريكتب

حديثه وقال ابزسمد كان ثقة صدوقاقدم بفدادهم وسي يعني الهادى ومات

بهاسنة ربع ثماني ومائذوذكر مابن حبائ في الثقات قلت وذكر مابن

حيان ايضا سينح الضمفاء فقال يروى المفلوبات عن الثقات لا مجنبي

الاحتجاج بخبرهاذا انفرروكنامالبخارسيك وابوعروبة وغيرواحد اباعمرو

🌣 بخ س

يففرلمن شبع جنازته · وقال ابن حبان يروى المناكبرعن المشاهيرو ياتي عن

- جر١٠) ﴿ تَهْدُ يَبِ التَهْدُ يَبِ ﴿ ٩٥ ﴾ ﴿ إِلَيْهِ ﴿ ١٠) ﴿ الْمِهِ مِرُوانَ ﴾

ابوعثمان المدنى و وى هن هبيد بن حنين و يملي بن شداد بن اوس وابي

امامة بن سهل بن حنيف وام الطفيل امرأة ابي بن كعب وعنه سعيد بن

ابي هلال و يميي بن سعبدالانصاري وهمدبن ممروبن ملقمة . قال ابوحاتم

ضعيفوذكره ابنحبان في النقات فلت ذكر المؤلف انهروى من

المالطفيل وفيه نظرفان روايته انماهي عن عارة بن عمروبن حزم عن المالطفيل

ا مرأة ابي في الروثية وهو ، تن منكر فال ابوبكر بن الحداد الفقيه سمعت

بوحفص ويقال ابوعبدالرحن الدمشقى قال الطبريكل من يبيم الكرابيس

بد. شق يمال له الطاطري ووي عن صعيد بن عبد العز يزوعبد الله بن الملا

ابن زير وسعيدبن شير وعبدالله بن عبدالرحن بن يزيد بن جابره مالدبن

يزيد بن صالح بن صبيح المرىو زبيدبن سعدوابن لميعة ويزيدبن السمط

والهيثم بنحيدومعاوية بنسلامومسلمبن خالداازنجى وسليمان بزبلال

ومالك والليث والدراوردي وغيره ووعنه بقية بن لوليذوهوا كبرمنه وابنه

ابراهيم بنمر وادواحد بنابي الموارى وصنواد يمنصالح الوذن وعبدالله

ابن احد بن ذكوان و محود بن خالد السلمي وسلة بنشبيب واحمد بن

عبدالواحدين عبودو هاروزين محدين بكاد بن بلال وعمدين الوزير

الدمشتي وشعيب بنشعيب بناسحاق الدمشتي وعبداقه بنعبدالرحن

را ) الطاطري بهمانين، فنوحتين ١٢ تقرب

و م ٤ ـ مروان ﴾ بن محمد بن حسان الاسدى الطاطري (١) ابوبكرو يقال ( (١٧٥)

النسائي يقول ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله عزوجل •

﴿ بِعَ س \_ مروان ﴾ بن مثمان بن اليسميد بن الملي الانصار ي الزرق الراك ا

ラ (· · ) 養 تهذيب التهذيب 韓 キャアラ 韓 الميم - موس 韓

🎉 الميم \_ موس 🗗

ラ(・・・)義なといいにより後ないり

كان يروى المناكير عن المشاهيره

ا بوحاتم ليس به بأس وقال في موضم آخر ليس بالمتين يكشب حديثه وقال

الآجرىء ن ابي داود أقة اصله مدنى وقال يمةوب بن سفيا ن حد ثنا

أبوالاسود عن ابن لحيمة عن موس بن وردان وكان قاصا >لا بأس به وذكره

ايضافي ثقات التابعين من اهل مصر وقال الدار قطنى لابأس بهوقال ابن

يونس توفيسنة سبع عشرة ومائة فيها قال يحيى بن بكيرو قبل ان مولد معد

الاربمين بثلاث او اربع • قلت • و قال ابن يونس سمع من سعد

ابن ابي وقاص وقال أبو بكرالبزار مدنى صالح روى هنه محمد بن ابي حميد

احادیث منکرهٔ واما هوفلاباً س به و قال ابن حبان کثر خطاؤه حتی

ابي هريرة وعنه ابن اخيه محمد بن اسحاق بن يسار وعبد الرحمن بن الفسيل

وعبيداته بن مر العمرى وابومشروداود بن قبس الفراء و عثان بن و اقد

انهااثنان و بروی عن مکمول الشامی و نافع مولی ابن عمر دالزهری و عدی

ابن عدى الكندى وعطاه وربيمة بن يزيدو عبادة بن نسي ويميى بن حَسان

وابى مصبح المفرىوارسل عن ابى هر يرة · روى عنه الاوز اعى وابن المبارك

وصدقة بن عبدالله السمين وعقبة بنعلقمة البيرو تى ويجيى بن حزة

(١) الاردني بضم الحدرة والدال بينهاراء ساكنة شمنون مشددة ١٢ تق

، فافتلا \_ لهذب الكال

المدنيون قال مباس عن ابن معين ثقة وذكر مابن حبان في الثقات قلت

روى عن المعلمي مولاهم المدفى وي موسى المعلمي مولاهم المدفى وروى عن المرادي

﴿ بِخ ت \_ موسى ﴾ يسارالاردني (١) ويقال موسى بنسيار ويقال ( ١٧١)

عنه قال ابو زر عة لابأس به وقال ابن يونس كو في قد م مصروحد ثبها

وخرج الى الفيوم ١١) فتوفى بها في جمادى الا خرفسنة اربع وعشرين وماثنين

ذكره ابن حبان فيالثقات و قال كان من اهل المدينة وكان يبيع التمر

البردى (٢) فنسب اليه وكان راويا للوليد بن مسلم قلت لتمة كلامه

القاص مدني الاصل و روى من ابي هريرة وانس و جابرو ابي سميد

وعبداارهن بن ابي بكرااصديق وكعب بن عجرة و سعيد بن المسيب

وغيرهم وارسل عن سعدبن ابي وقاص وابي الدرداء وكعب الاحبار وعنه

ابنه سعيد وابراهيم بن محدبن ابي عطاه يقال انه ابن ابي محيى وعبدالله بن

لميمة ومحدين حميدالمدني وضام بن اسميل والحسن بن ثو بان وز هير بن

محمدالمنهري وحبوة بن شريح واللبث بن سعدوا خرون · قال محمد بن عوف

عن احمد لااعلم الاخبرا وقال الدوري من يميي بن معين كان يقص بمصروهو

صالحوفال عثمان الدارمي عن يجي ليس بالقوى وقال ابن ابي خيشمة عن

يحيكان فأصابصر ضعيف الحديث وقال العجل مصرى لاسي ثقة وقال

(١) الفيوم من صيمد مصر ٢ انهذيب الكال ٢) البردى قرجيد ١٢ ق

(٣) رغيبز \_ موسى) بن هار ون بن عبدالله الحمال بالمهدلة ثقة حافظ كير

بغدادى من صغار الحادية عشرة ماتسنة اربع وتسمين وماثنين ١٢ تق

ابوحاتم

(١٩٩٩) ﴿ دَتْسَى قَ-مُوسَى ﴾ بن وردان القرش العامري مولاهم ابوعمر البصرى

ريما خطاء رس

- الحجاج بن رشدين واحمدين حماد زغبة المصرى و هو ا خرمن حدث

ج(١١) ﴿ تُهِذُ بِ النَّهِدُ بِ ﴾ ﴿ ٢٤ ﴾

👟 الهاه \_ هشام 👺

مسلم وابن ماجة وقال البخارى في البيوع قال لى ابراهيم بن المنذر اناهشام انا

ابن جريج سمعت ابن ابي ملبكة حجبرعن نافع مولى ابن عمر في بيع الثمرة اذا

ابرت · فعوهشام بن سليان هذالان ابراهيم بن المنذر معروف بالرواية عنه بخلاف هشامبن يوسف الصنعاني • قلت • هوهشام بن سلمان بلاريب

فان ابراهيم بن المنذرلم يسمع من هشام بن يوسف شيئا وليس في الطبقة من يروى من ابن جر يجويسمي هشاماغيرهذا فتمين ان يكون هوواما كون المتقدمين لميذكروه فى رجال البخارى فلان البخارى لم يخرج لهسوى هذا

الموضع فيالمتابعات واورده بالفاظ الشواهد وقال المقيلي هشام بن سليمان فى حديثه عن غيراً بن جر يجوهم . (١)

(٨٣) ﴿ بِعَرِم ٤ ـ هشام ﴾ بن عامر بن امية بن الحسماس (٢) بن مالك بن عامر ابن غنم بن مالك بن المجار الانصارى له ولابيه صحبة يقال كان اسمه شهابًا

فغيره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكن البصرة ومات بها وي عن

النبي صلى الله عليه وأكه وسلم وعنه ابنه سعدو حميد بن هلال وابوالدها ، قرفة

ابن بهيس المدوى وابوقتادة المدوى ومعاذة المدوية وابوقلابة الجرمى وقبل لم يسمع منه · قلت · وذكر ابوحاتم ان رواية حميد بن هلال عنه ايضا

(٨٤) المرس مشام ببن عائذ بن نصيب الاسدى عن ايدوابن عمروالشمى والنحى وابن ابي نعبم وغيره وهنه الثورى والقطان وابن المبارك ووكيم

(١) هشام بن سنبرهو ابن ابي عبدالله ياتي مشام بن طامة في ترجمة كامل

ابن طلعة ١٢ تقريب (٢) الحسماس، بملات ١٢ خلاصه وابوامم

مرسلة وقد عاش هشام الى زمن زياد،

غ الماء \_ هشام كه ج (١١) ﴿ نهذيب التهذيب عُوم ٢٠

والونعيم وآخرون · قال ابن معين واحمد وابوداود والمجلى ثقة وقال ابوحاتم شيخ ذكروابن حبان في النفات . فلت و وايته عن ابن عمر مرسلة . (١)

🖈 هشام 🕻 بن ایی عبدالله الدستوائی ابو بکرالبصری واسم ایه سنبر (۲) 🖟 (۸۰) الربعي كان يبيم الثياب التي تجلب من دستواه فنسب اليها وربما قبل له

الدسنوائي ووى من قتادة ويونس الاسكاف وشعيب بن الحبحاب وعامر ابن عبدالواحد الاحول ومطر الوراق وافي الزبير و القاسم بن عوف وبذيل

ابن مېسرة وايوب وابي جعفر الخطمي وابي عصام البصري وحماد برن ابي سليان وابن ابي نجيح وغيرهم · وعنه ابناه عبدالله ومعاذ بشعبة بن الحجاج وهو من اقرانه وابن المبارك وعبدالوارث بن سعيد وابن مهدى ويحى القطان واسمعيل بن علية وبشربن المفضل وعبد الاعلى وغندر ووكيم

وكثير بن هشامومحمد بن ابي مدى والنضر بن شميل وعبدالصمد برن عبدااوارث وخالد بنالحارث وحادبن مسمدة وابوعامر المقدى ووهب ابن جرير ويزيدبن زريع ويز بدبن هارون وابوداو دوابوا اوليدا الهيااسيان ومماذبن فضالة ومكي بن ابراهيم وابو نعيم ومسلمين ابراهيم وأخرون · فال

يزيدبن زريمكان ايوب قبل الطاءون يامرنا بهشام والاخذعنه وقال امية بن خالد عن شعبة مامن الناس احداقول انه طالب الحديث يريد به وجه الله تعالى الاهشام وكان يقول ليتنانجومنه كفافاقال شعبة فاذاكان هشام يقول هذا

(١) هشام بن عبدالله بن كنانة هو ابن اسحاق نسب لجده وقد نقدم ١٦ هامش الاصل (٢) سنبر بفتح المهملة والموحدة واسكان النون بينها

والدستواء من كورالاهواز ٢ ا خلاصه

ىر ١١١ ﴿ تَهْدَيْبِ التَهْدَيْبِ كِي ﴿ ٢٤ ﴾ ﴿ اللَّهُ \_ يوسف كم

الانصاري وعبيد الله بن عمر العمري • ذكره ابن حبان في الثقات و قال ابن السنى في كتاب الاخوة اسم جد ته اساً • قلت ﴿ ذَكُرُ الْحَاكُمُ ۗ

ابرعبدالمةات يحيى بن سعيدالانصاري لفرد بالرو اية عنه فتخر روواية عبيدالله عنه مع ان حديثه عند النسائي في المنابعات .

(٨٢٨) ﴾ و﴿سق بوسف ﴾ بن المنازل (١) التبعي ابو يمقوب الكوفي روي عن عبدالله بن اد ریسوحفص بن غیاثو عبدة بنسلیان و محمدبری

فضيل وعنه ابوسعيد الاشجوهمدبن عبداارجن الجمني وعباس الدوري وابوحاتم و ابن ابي خيشمة وعلى بن عبدالمزيز وا خرون قال ابن معين وابوحاتم ثقةودكره ابنحبان في النقات وفال يغرب وقال ابن ابي حاتم سمير منه ابي في الرحلة الا ولى سنة ثلاث عشرة وماتتين.

(۸۲۹) 🕻 🍇 بخ ت \_ يو سف 🏚 بن مهرا نالبصري وي عن ابن عباس وابن 🕏 عمرو ابن جمفر وجابر وعنه زيدبن على بن جد عان وقال كان يشبه حفظه حفظ عمروبن ديناروقال الميموني عناحمد يوسف بن مهران

لايمرف ولااعرف احدا روىعنه الاعلى بن زيدعن يوسف بن ماهك وهو يوسف بن مهر ان اصح يكتب حديثه و يذاكر به وقال ابوز رعة لقة وقال ابن سمد ثقة قليل الحديث وقال ابوداودالطيالسي عن سميدعن

وآله وسلم لالبع ما ليس عندك كذا قال غندر وغيرواحد عنشعبة (١) في النقريب المنازل بلفظ جم المنزل وفي الحلاصة بضم الميم وفتح

ابي بشر من يوسف بن مهران عن حكيم بن حز امعن النبي صلى الله عليه

ج (١١) ﴿ تَهِذَيبِ التَّهِذَيبِ ﴾ ﴿ ٢٥ ﴾ ﴿ اللَّهُ - يوسف ﴾ عزيوسف بن ماهك وهو المحفوظ - فلت - هذا يدل على ان شعبة كان يرى از يوسف بن مهر ان و يوسف بن ماهك واحد. وخ د ت عسق - يوسف ع بن موسى بن داشد بن بلال القطاف ( ٨٣٠) ابويمقوب الكوف سكن الرىفقيلله الرازي ثم انتقل الى بغدادومات بها روى عناي يهابن ادريس وجريربن عبد الحيد وسلةبن الفضل وابن نمير وابي خالدالاهروابي احمدالزبيرى وابن عيبنة وحكام بن المرووكيم ويزيدبن هارون وابي نعيم وعاصم بن بوسف واحمدبن يونس وصيد المدبن موسى وغيره · وعنهالنجاري وابوداودوالةرمذي والنسائي في مسند على وان ماجة وابنه ابوعوانة موسى بن يوسف بن موسى وابراهيم الحربي وابوذرعة

ابن معينوكتبت معه عنهورئل عنه فقال صدوق وقال ابوحاتم صدوق وقال السائي لا أس به وقال الخطيب وصفه غير واحد الثقة وذكره ابن حبان في النقات وفال السراجمات في صفر سنة ثلاث وخمسين وماتتين

وابوحاتم وابن ابي الذنياومحمد بن هارون بن المجد روالبغوى وابن صاعد

والحبين بن اسمعيل المالم وعدة · قال ابوسعيد البشكرى كتب عنه يحيي

· قلت · وروى ايضا ابن خزية في صحيحه وقال مسلمة كان ثقة ه المنابع المنا عن الفطان ووكيم وابن قتيبة وابي داود الطيالسي وابن مهدى وعبدالصمد ابن عبدالوارث وابراهم بن عيينة وابراهيم بن سمدالسان واسمعيل بن

محمد بنجحادة وعمروبرت عبدالففار الفقيمي وعنهابراهيم بنيوسف

ك الشكرى

ألنون وكسرالزاي ١٢ المصمخ

الأنزال المائية أعيان المائة الثامنة

ناليفت شيخ الإسلام شها بالدّين حدرج برالعسقلاني المتوفى ١٥٥ مناح

> حقفه وقدّم له ووضع فهارسَه محكركِت يدحَا داكمِقَ من على الأزهر الشريب

بطلب من کارالی تکریک ۱۱ شارع انجی معوریة جابدین آ علیون ۱۹۱۱۰

الكردى وموسى بن على وزينب بنت شكر ، ومات في ربيم الآخر سنة ٧٧٩ حوأ بجب ولده طاهراً وقد ذبل على تصنيف أبيه درة الأسلاك في دولة الأتراك ، . وتأخر إلى بعد القرن بسنوات .

٤٤٤ - حسن (٢) بن عمر بن حود بن محسن الْبَعْلَبُسكيُّ روى عن (٢) «الناج عبد الخالق بن عبد انسلام ، ومات في شعيان سنة ٧٤٣ .

١٥٤٥ – حسن بن عمر بن عيسى بن خليل بن إبراهيم السكرُّ ديي أَبُو عَلَى نَزَيْلِ الْجِيزَةُ بمصر ، ولد هو سنة ٦٣٠ تقريباً بدمشق وكان أبوه قيماً بتربة أم الصالح وفراشاً بها فأحضره على ابن اللتى مسندى الدارى وعبد وجزءى

أبي الجهم والماثة السريجية (١) والأول من ابن الساك والأول من مشيخة النسوى والذاني من الثاني من حديث المحلص (٥) ومسند عمر للنجاد (١) ومحلس الحرفي (٧) وأربمين الطائى وغير ذلك ، وسمع من مكرم الموطأ ، وجزء الفلكي وعايه وعل الحسن بن سالم بن سلام جزءاً فيه التفسير عن مالك ، و من السخاوى نسخة

غليج<sup>(A)</sup> والبلدانية وتلاعليه ختمة ، ثم انتقل إلى مصر فسكن الجيزة ، يبيع

مومن بني النجمي ، عبد الرحمن وعبد الرحيم وإسمعيل وإبراهيم ومن إسحاق<sup>(1)</sup>

النحاس ونخوة بنت النصيبي وغيرهم ، وأجاز له من مصر الرشيد بن المعلمو الحسن

(١) ومن إسحاق النحاس وفي ص إسماعيل.

(٢) حسن بن عمر وفي ا الحسن .

(٣) روى عن التاج وفى م ، ت روى عنه التاج . (٤) والماثه السربجيه وفي ر الشريحية .

(٥) من حديث المخلص وفي م ، ت حديث الملخص .

(٦) ومسند عمر للنجاد وفي م ، ت للنحاة ولعل ما في المطبوعة المختار .

(٧) ومجلس الحرفي وفي م ، ت الحربي .

. (٨) نسخة فليج وفي م ، ت والحامش فليح ولعلما فليح والبلدانية .

المحاظه شهدت بأنى ظالم وأتت بخط عذاره تذكارا فالخط زور والشهود سكارى ياحاكم الحب الند في قصتي وكان مولده في شعبان سنة ١٠ وحضر في عاشر شهر على إبراهيم واسمميل وعبد الرحمن أولاد صالح عشرة الحداد وعلى بيبرس للصافحة وغيرها ثم سمع من إبراهيم بن صالح ، ومن والده عمر ، ومن فخر الدين بن خطيب

جبرين وسمع بالفاهرة ومصر والإسكندية ، وكان فاضلا كيسًا صحيح النقل ، حدث عنه ابن عشائر (١) وابن ظهيرة وسبط ابن المجمى ومحب الدين بن الشعنة وعلاء الدين ابن خطيب الناصرية (٢) وقال في ترجمته : هو أول شيخ سمت عليه الحديث ، وأجاز لى قلت : أسمع عليه وهو فى<sup>(٢)</sup> الخامسة ، وأظنه آخر الرواة عنه بالسماع ، وكان يوقع عن القضاة ، وانقطع في آخر عمره بمنزله ، وله تذكرة النبيه في أيام للنصور ، وبنيه وجرى فيه على طريقة درة الأ-لاك ،

وباشر نيامة القضاء ونيامة كتابة السر ، وكان أخذ عن فخر الدين ان خطيب جبرين في الفقه ، وقرأت بحط محمد من يحيي من سعد فيمن كان حياً<sup>(1)</sup> محلب من الشيوخ سنة ٧٥٨، حسن بن عمر بن حبيب ، مقيم بطرابلس حيننذ، وحصر على بيبرس جزء البانياسي قلت: وللصافحة للبرقاني وجزء هلال الحفار وهو بومثذ في الرابعة ، وسم من أبي المكارم النصبي عوالي سُعيد بن منصور

(١) حدث عنه ابن عشائر وابن ظهيره وفي م ، ت ابن عساكر ولعل الأول الصواب لأن ابن عساكر توفى سنة ٧١٠ · (٢) ابن خطيب الناصرية وفي هامش <sub>ا</sub>لطبوعة هامش ب أجاز لشيخنا الفاضي علاء الدين ابن خطيب الناصريه .

(٣) عليه وهو في الحامسة وفي رعليه في الحامسة .

(٤) فيمن كان حيا محلب وفي رجاء به .

حيدرة الأنصارى معرفاً للشيخ المرادى أنه شرح الجزولية والكافية الشانية والنسميل والفصول لابن معط والحاجبية النحوية والعروضية والشاطبية وكان عليه والما بالنقة المالسكي والأصول، وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي صلى افحه عليه وسلم في النوم فقال له ياحسن إجلس إنفع الناس بمكان الحراب مجامع مصر العتيق بحوار المصحف انتهى ، وقد ذكره العقيف المطرى في ذبل طبقات المراء فقال المصرى المولد الأسنى المجند النحوى اللنوى الفقيه البارع بدر الدين عاجاءت من الغرب عرفت بالشيخة ، وكانت أول عاجاءت من الغرب عرفت بالشيخة ، وكانت شهرته تابعة لشهرتها ، وأبي زكريا الغارى ، وأبي حيان ، والفقه عن الشرف المغيلى ، والأصول عن وأبي زكريا الغارى ، وأبي حيان ، والفقه عن الشرف المغيلى ، والأصول عن وابي زكريا الغارى ، وأبي حيان ، وأنقن العربية والقراءات على الجد إساعيل والشسترى ، وصنف ، وتفنن ، وأجاد ، وذكر من مصنفانه غير ماتقدم شرح المفسل ، وسمى كتابه في حروف للمانى بالجني الهاني ( وذكر أن وقائه يوم عيد الفطر سنة ١٤٧٩ انتهى ، وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته ، وكانت وقانه ساعة وكانت وقانه سنة ٥٧٠ انتهى ، وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته ،

١٥٤٧ — حسن بن أبى القاسم بن حسن بن أبى القاسم بن حسن بن هجة الله أأبَنْدَ ادِى ، ثم الحابى أبو على الواعظ المؤدب (٢٣ سم من أبى المسكارم النصيبى الشهائل ، ومات فى ربيم الأول سنة ٧٣١ ، وكان مولده سنة ٣٥٣ .

(١) بالجني الداني وفي هامش للطبوعة في كشف الظنون هو كتاب مفيد رتب

على مقدمة مشتملة على خمسة فصول ثم أورد خمسة أبواب من الحادي إلى الحَّاسي

هو مأخد الفني لأبن هشام ملخصا .

الورق فى حانوت على باب الجامع، وبؤذن بالمزية، وكان بيده ثبت فمتروا عليه فى سنة ٢١٧ وفرحوا به، وتراجمو عليه، وحدث بالكثير، ثم حصل له فى سنه ثمّل ، فشق عليه الإسماع، حتى إن السبكى لقنه الجزء الأول من حديث ان السباك فى سنة بحالس، قال ابن رافع عن السبكى: أخبر فى المذكور أنه قرأ على أبي الحسن (۱) السخاوى ثلاث خمات الدورى والسوسى، والثالثة جامعة بينهما، وأن مولده فى ذى الحجة سنة ٢٧ بتر بة أم الصالح بدمشق، وأن والدكان فراشاً بها ومات فى ثالث شهر ربيع الآخر سنة ٢٧٠ بالجيزة، وهو آخر من حدث بمصر عن الشيوخ للذكورين إلا ابن التي ، قال ابن رافع فى الجزء الذى كتبه فى شيوخ مصر سنة عشرين: هو بقية المسندين والمكثرين ببلاده وقال فى معجمه: كان السبب فى ظهوره أن والدى حكى أنه فى حدود ببلاده وقال فى معجمه: كان السبب فى ظهوره أن والدى حكى أنه فى حدود مؤذن بالمرزية بمصر فطالبوه منها ، فقيل ؛ بالجيزة فسألوا عنه بها فقيل لهم: إنه مؤذن بالمرزية بمصر فطالبوه منها ، فقيل ؛ بالجيزة فسألوا عنه بها فقيل ؛ سافر فتوجهوا نحوه، فلم يقموا به إلى أن كان فى سنة ٢٧٣ فقيل لهم ؛ إنه مؤذن

بالمهزية ، قال : فتوجهوا إليه وأنامع والدى ، فقيل توجه إلى الجيزة فتوجهوا إليه فقرأ والدى عليه شيئًا ودل عليه المحدثين فتسكا ثروا عليه . ١٥٤٦ — حسن (٢) بن قاسم بن عبد الله بن على الْمُرَادِي النُّرا كشى ،-الإمام العالم النحر بر بدر الدين المسالكي الشهير بابن أم قاسم لا الأجم تبنيّة

تدعى أم قاسم كانت من بيت السلطان كان إماماً فى العربية ، شرح النية ابن مالك ، والتسميل ، وغيرها وصنف كتاباً فى ممانى الحروف نظماً وشرحه ورأيت بخط الملامة شهاب الدين الأبذى ماصورته قال محمد بن أحمد بن

<sup>(</sup>٢) الواعظ المؤدب وفي ب المؤذن.

 <sup>(</sup>١) أبو الحسن السخاوى وفى م ، ت قرأ على أى على الحسن السخاوى .
 (٢) هذه الترجمة في هامش ا \_ فقط مخط السخارى .

ميتفرجون فيها وكان دينا قنوعاً . مات في صفر سنة ٧٢٢ .

٣٣٨٩ \_ محد بن أحد بن عبدالرحن المُناوى أحد فضلاء الطلبة . مات سخى صغر سنة ٧٦١ أرخه شيخنا العراقي وكان أبوه قَاضي الواح مات قبله بشهر

• ١٩٣٩ \_ عمد بن أحد بن عبد الرحيم بن عمر بن عبان بن عبد الحسن بن أبى البهاء<sup>(1)</sup> بن نصر بن سعد<sup>(1)</sup> الم<sup>و</sup>نيتشرِي الأصل ثم الموصل المسشق تشمس الدين الباجربقي اشتغل بالعلم ودرس بمدرسة جده الفتحية وكان كثير القناعة ، فلما كان فيرمضان سنة ٦١ أدعى عليه أنه قال : ليس كل الحق مع أهل

السنة بل بعض أقوال المعتزلة قد تـكون حقا أو نحو ذلك فمزره القاضى تاج الدين السبكي بكشف رأسه ونودي عليه من العادلية إلى الشامية البرانية ثم سبعن ثم أطلق وكلف أن بسأل ابن الكفرى أن يمـكم بإسلامه ففعل ولما أطلق عزت<sup>(T)</sup> نفسه فانعزل عن جهانه ففرقها القاضي وأقام وهو بمنزله من الفتحية إلى أن عزل عنها للماد الحسباني في مرضه ولم يزل متهاجرا للقاضي إلى

أأن صالحه في أواخر همره، وكانت وفاته في صفر سنة ٧٦٥. ۱ ۱ ۳۳۹ - محد بن أحد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد (۱) بن عبد الرحن الجبن إسمميل بن منصور الْمُقْدِسِي الْخُمْبَلِي وَلَدْ سَنَةَ ١٤٤ وَسَمَ مَنْ خَطَيْبُ مَرَدَا

سوالصدر البكرى وعمد بن سعد وأحمد بن عبلهالدائم وغيرهم وأحضر طي للرسى ، وكان بخالط الفقراء وبحضر الفزوات . ومات في شهر ربيع الأول

(١) ابن أبي البهاء وفي ف الهيجاء وفي م ، ت البهاء ولعله الصواب . (۲) این نصر بن سعد ونی ر ابن سعید .

(٣) عزت ننسه وفي ت غرت ننسه وفي م عزبت ننسه ولمل الأول السواب

(٤) ابن عبد الواحد بن عبد الرحنوني و عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن

٣٣٩٢ – محمد بن أحمد بن عبدالرحيم الْمِزَّى للوقت، وقد قبيل

النسمين (١) وحفظ الشاطبية وعنى بالقراءات والعربية نم برع في الهيئة والحساب والغلك وعمل الأوضاع الغريبه من الاصطرلابات والأرباع فكان لايلعق

فى ذلك ، وكان على ذهنه أشياء من حيل بنى موسى ، وكان قرأ على ابن الأكفاني بالقاهرة ثم سكن دمشق، وكان اصطرلابه بباع في حياته بمشرة ونانير وأزيد والربع من صناعته بدينارين وله رسالة كشف الريب<sup>(٢)</sup> في العمل بالجيب، ونظم متوسط، وكان من ملازمته للشمس قد نزل في عينيه ماء ثم

تُقدح فأبصر بالواحدة ومات في أوائل سنة ٧٥٠ . ٣٣٩٣ - عمد بن أحمد بن عبد العزيز بن القاسم بن عبد الرحن بن الفاسم بن عبد الله النُّوَيْرِي<sup>(؟)</sup> ، نم للسكى أبو الفضل كمال الدين قاضى مكة

. وخطيعها ولد بمكة سنة ٧٧٧ في شعبان فسمع بها من جده لأمه القاضي نجم الدين الطبرى وعيسى بن عبد الله الحجى ، وأبى عبد الله الوادى آشى ، وعيسى ابن لللوك وغيرهم وسمع بالمدينة من جمال الدين للطرى والزبير بن على الأسواني وسمع بدمشق من أحمد بن على الحريرى(<sup>4)</sup> والحافظ للزى وتفقه على العلامة تُمَس الدين بن النقيب ، والعلامة تقى الدين السبكي ، والتاج للراكشي واشتهر

نكره وبمد صيته ، وانتهت إليه رياسة الفقهاء الشافمية بالأفطار الحجازية

<sup>(</sup>١) ولد قبل النسمين وفي ف السبمين . (٢)كشف الريب في العمل بالجبب وفي هامش ت عندناله اللفظ المعطر في

السل بالربع المفنطر في ص ٤١ من المجموعة رقم ٣٩١ بالمجاسيع وبآخر اللسخة إُجَازَة غطه كتبها سنة و٧٤٠ .

<sup>(</sup>٣) عبد الله النويري وفي هامش م أبو النضل النويري خطيب مكة وكاضيها أجاز لشيخنا العز بن الفرات الحنبلي .

<sup>(</sup>٤) ابن على الحريرى وفى هامش المطبوعة الجزرى .

تنى ابن الخطيب كان مشاركا في العربية والقراءات من أهل الأدب وله شعر

أولها : حنائيك يامن قد وكلت له أمرى

ورحي في مستصرخ بك يا ذخري

يات في ذي القمدة سنة ٧٥٨ .

٧٧١ ﴾ - محمد بن على بن عبد الله الْهَمَى شمس الدين أبو القاسم أقام.

بمصر مدة ملازما للقاضي عزالدين ابن جماعة ثم ولى درسالقراءات بالشيخُونية

إلى أن وقع بينه وبين الشيخ أكل الدين فخرج إلى الشام فاستوطنها وأحسن. إليه التقى السبكي قال ابن حجى كان فاصلا يستحضر أشياء من غريب الحديث.

وأسماء الرجال وفقه الشافعية ينقل ذلك من كتاب البيان وكان يرويه بإسناد له فى مصنة، وكان فاضلا ملازما خضب لحيته بالحناء مات فى الحرم سنة ٧٧٩ <sup>(٢)</sup>

عن ستين سنة قلت وكان مشهورا بكنيته وقفت على جزء له في وجوب ترتيب. كمات التشهد دال على سعة اطلاع ومعرفة بأصول النقف.

٧٧٠ ﴾ ــ محمد بن على بن عبد النور بن أحمد الشاذلي كمال الدين ولد. سنة ٧٥٥ و أحضر على الدبوسي في الرابعة اللائية الفرضي وجزء العسن بن.

(١) المسيحي م ۽ ت المنجبي هامش المطبوعة النحي . (٢) سنة ٧٧٩ هامش المطبوعة سنة ٧٧٩ كذا فى الشذرات وقال توفى مطمونا. م ، ت سنة ٧٧٦ ولعله الصواب .

(٢) سنة ١٧٧٥ تست (٢)

الحربية والمارية واتصل بابن الأحمر فقرره في وزارة ولده نصر . وكان بعيد الغور عميق الفكر مبذول البشر عارفا بلسان الروم وسيرهم كثير الاستحسان لذلك فلما ثار الناس لمخدومه خرج هو فى خفارة شيخ الجند عبَّان بن أبى العلاء

٧٣٠٤ - حمد بن على بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العلج الغَرْفَاطَى. قال ابن الخطيب كان عارفا بالهندسة وجر الأثقال بصير ا باتخاذ الآلات

فالحق بالمدو فاتصل بعمر بن أبى سعيد فلما ثار على أبيه ودعا النفسه قدرت . وفاة ابن الحاج هذا في تلك الوقائع في شوال سنة ٧١٤ . ٨٠٠٨ ﴾ حمد بن على بن عبد الله بن أبي الفتح أبو عبد الله بن الشيخ

أبي العسن الخُرْ إني الأصل الخلبي المولد القاهري الدار الأستر اليار الصابوني الضرير المعروف بالفخرى ولد بحلب في رمضان سنة ٦٤٠ وسم بها من يوسف ابن خليل وعبد الله بن رواحة ومحمد بن سمد الكاتب وحضر في الخامسة علىصقر بن بحيي وسمم عليه وحدث ، سمع عليه الأثمة كالذهبي والبرزالي وقال شيخ حسن كان يبيع الصابون ثم صار ببيع أصنافا من المآكل وهو قدير ،

وقال غيره فيه عفة وصلاح وملازمة للغير ومحبة لسماع الحديث وإسهاء سهل العريكة لين الجانب . مات في سنة ٧١٠ بالقاهرة . ٠٦٩ ﴾ - محمد بن على بن عبدالله الفربلياني أبو عبد الله الملقب السقرة ، وقال ابن الخطيب: كان ساذجا عارفا بالطب عارفا بالأخشاب(١) تصدر مدة

,رجع إلى غرناطة فمات بها إثر وصوله إليها سنة ٧٦١. ٠٧٠ على بن عبد الله المسيحي (١) الماكن أبو عبد الله ،

اللملاج وكان ردى، الخط وله تصنيف في النبات وسكن مه! كش مدة ثم

(١) عارفا بالأخشاب م ، ت عارفا بالأعشاب ولعله أسواب .

ما سرم

تاريخ أبي زرعه الدشيقي

للحافظعبدلرحمد برغمرو برعبدللدبن صفوات. ١ لنصري المتوفى سنة ٢٨١ هد

درَآسُة وَ مَحْقَيْق شُراللَّهُ بِنِعِمْ اللَّهُ القَوْجَانِي

١٠٩٣ - حدثني أحمد بن صالح قال : حدثني ابن أبي أويس قال: رأيت في كتاب مالك . بخطـه : قلت لمخرمـة ١٧٪ في حديث : سمعته من أبيك ؟ فحلف لسمعه من أبيه (٢٪ .

۱۰۹۴ ــ أخبرني أحمد بن صالح قال : كان مخرمة بن بكير من 'ثقات الناس'') ، وكان يحيي ثقات الناس'') ، وكان يحيي ابن أيوب من وجوه أهل مصــر ، وربما زل في حفظه'' ، قلت له : مَنْ العارث بن يعقوب ؟ قال : ثقــة ، أبو عسرو بن العارث' ، قلت له : فَــنَ " القاسم بن العباس'') الذي يحدث عنه ابن أبي ذئب ؟ قلت له : فَــنَ " القاسم بن عباس بسن محمد بن معتب بن أبي لهب الهاشمي ،

(٣) ذكره ابن حجر ، التهذيب ٧١/١٠ .
 (٤) ذكره ابن حجر عن احمد بن صالح ، التهذيب ٤١٣/١٠ .
 (٥) اقتبسه ابن حجر وفيه : « من وجوه اهل البصرة » وهو تصحيف و « خل » بدل « زل » التهذيب ١٨٧/١١ .

و " حل " بدل " (ل " التهديب ١٨٧/١١ .
( ٦ ) كذا في الأصل وعمرو هو ابن الحارث بن يعقوب و السؤال عن الحارث وليس ابنه .
( ٧ ) القاسم بن العباس ، أبو العباس الهاشمي المدني ( ت ١٦١هـ )

روى له البخاري والاربعة ، التهذيب ٣١٩/٩ - ٢٠ . ( ٨ ) الزبادي نسبة الى زباد موضع بالمغرب . و الى بطون عربية ، الانساب ٢/١٤/٦ ، الأكمال ٢١٠/٠ .

- 117 -

١٠٩٦ – وحدثني أحمد بن صالح قال : حدثت أحمد بن حنبل بحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار ، فأعجبه . واستزادني مثله .فقلت: ومن أين مثله (\*) .

من بنصر ؟ قلت بها أحمد بن صالح . فسر بذكره ، ودعا له(١) .

۱۰۹۷ ــ حدثني أحمد بن صالح قال : حدثنا عنبــة بن خالد بن يزيد ــ ابن أخي يونس بن يزيد ــ قال : حدثني يونس بن يزيد قال: التخبا الزناد عما يكره من بيــع الثمار ، قبل أن يبــدو صارحه ؟ فقال : كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حشمة عن زيد بن

عال . كان عروه بن الزبير يعدن عن سهل بن ابي حمله عن ربد بن اثبت قال المشتري : أو أصاب الشرك ، أو أصابه قشام (١) ، أو أصابه قشام (١) ، أو أصابه مراض (٥) . فلما كثرت خصومتهم • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : — كالمشورة يشير بها عليهم — : إن كان هذا شأنكم فلا تبايعوا الشهار حتى بدو صلاحه (١) •

قال أبو الزناد : ولما توفي أسيد بن حضير أوصى الى رجــل ، وأشرك في الوصية عمر بن الخطاب وكان عليه دَيْن ، فـبِيعت رقاب ثمره في دينه ، فرّد عمر ذلك البيع ، وباع سنين عدداً .

(۱) اقتبس الخطيب هذا الخبر بروايتين الاولى برواية هذا الكتاب و الثاني عن أبي بكر البرقاني عن محمد بن عثمان القاضي عن أبي الميون عن أبي زرعة ، تاريخ بغداد : ١٩/٤ ، و التهذيب : الربح ، و التهذيب : (٢) اقتبسه الخيطب بروايتين : الاولى برواية هذا الكتاب ، والثانية عن البرقاني عن محمد بن عثمان عن أبي الميمون عن أبي زرعة ، تاريخ بغداد ١٩/٤١ .

تاريخ بغداد ١٤/١٤ .

ايضاً الدمال باللام ؛ النهاية ٢٥/٢ أ. ( } ) التشام : هو انتفاض النمر قبل نضجه ، النهاية : ٦٦/٢ . ( ه ) المراض: داء يقع في الشمر فيهلك . النهاية : ٣١٩٠٣ . ( ٢ ) ذكره الإمام احمد باختصار في مسند زيد بن ثابت ؛ المسند :



الوصل زيادة ، وهو من الثقة مقبولة، وصححه البيهق و ابن القطان أيضاً ].

١٧//١٧ [ و أخبرني جبريل أنه من صلّى على" مرَّة صلى الله

عق في تاريخه عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم

سجد فأطال فلما رفع رأسه تيل له فى ذلك . فقال : أخبر كى ... وذكره

حم لـ بنحوه ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، قال : ولا أعلم : في سجدة الشُّكر أصنح منه ].

١٧١/١٣ وأخبرني جبريل أن ابني الحسين يقتل بمدى بأرض الطُّنُّ " ، وجاء في بهذه التَّربة وأخبر في أنَّ فيها مَضْحَمَهُ ».

ابن سعد طب عن عائشة رضي الله عنها .

١٤/ ٧٧٢ (أخبر في جبريلُ أن ابني الحسينَ أيتْمَلُ بأرض المراق، فَقَلْتُ لَجِبرِيلَ : أُرِنِي تربَّةَ الأرضِ التي يُقْتَل بها ، فجاء بها ، فهذه

: (١) الحديث من هامش مرتضى .

عليه عَشراً ، (۱).

(٢) الطف ساحل البحر وجانب البر؛ وسمى به المـكان الذي استشهد به الإمام الحسين رضي الله عنه ؛ لأنه طرف البر بما يلي النرات ؛ وكانت الموقعة

تجرى يومئذ فريبًا منه . ولا تعارض بين هذا و بين خبر ابن سعد الآتي بأرض ـ العِراق ــ وخبر ــ بشاطى. الفرات، وخبر الطبرانى بأرض كربلا. . فإن

[الغرآت يمر بارض الطائف وهي من بلاد كربلاء ا ه مناوى ج 1 ص ٢٠٥٠.

ابن سعد عِن أم سلمة رصني الله عنها .

١٥/ ١٥٧٧٥ أخبرني جبريل أن حُسَبْناً يقتل بشاطئ إلفُوات ، ٢٠٠٠

ابن سمد عن على رضى الله عنه .

١٢/١٦ ﴿ أَخْبُرُنَى جَبِرِيلِ أَنْ اللَّهُ عُزُّ وَجُّلٌّ بِمِنْهِ إِلَى أَمِنَا حِواءٍ حين دميت فنادت ربها : جاء منى دم لا أعرفه ، فناداها : لّأُدْمِينَكُ ۗ وذريَّتُك ، ولأجْمَلنَّه لك كفارةً وطَهُوراً ، (٠٠).

قِط فِي الْأَفْراد عن مِمر رضي الله عنه .

١٧/ ٧٧٠ ﴿ أُخبر في جبر بل أَن الحَجْمَ أَنفعُ ما تَداوَى به الناسُ ، (٣) لئه عن أبي هريرة.

٨١/١٨ وأُخْبِرُهُمْ أَنه لايجوز بيمان ِ في بيع ، ولا بيعُ مالا يملك ، ولاسلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، .

لُّ عن ابن عمرو رمنی الله عنهما .

(١) الحديث في الصغير برقم ٢٨١ ورمز المؤلف لحسنه لإعتصاده إذ رواه أحمد في المسند ؛ وفي الطابراني عن عائشة السابق برقم ٧٧١ ؛ وفيه عن أم سلةوزينب بنت جحش وأبي أمامة ومعاذ وأبي الطفيل وغيرهم من يطول ذكره

(٢) الحديث في زيادات الجامع المغير .

(٢)الحديث في النتح الكبير والحجج: بمعنى الحجامة وهم مص الدم وإخراجه

بَوْسُمُ ١٢٥٨ « إِذَا اشْتُكَى الْوْمِنُ أُخْلُصَهُ ذَلَكُ مِنَ الذَّنُوبِ كَا يُخْلُصُ الْـكَيرُ خَبَثَ الحديدِ» (''

خ في الأدب حب طس والرامهر مزى في الأمثال عن عائشة.

١٣٠٩/ و إذا اشتكى عَيْنَهِ وهُوَ مُحْرَةٍ عَلَمَدَهُما بالصَّبرِ ۗ (\*\*

م عن عنهان .

٣٤٨/٣٤٨ وإذا اشتكى العبدُ المسمُ قال اللهُ تعالى للذين يكتبون : اكتُبُوا له أفضلَ ثماً كان يعملُ إذا كان طاقًا حتى أُطلقه »

حل عن ابن عمرو .

۱۲۲۱/۳:۹ « إذا اشتكى العبدُ المؤمنُ قالَ اللهُ لَكَا تَبَيْهُ : اكتبا لعبْدى هذَا مثلَ ماكانَ يعملُ فى صحتِه ماكانَ فى حبْسِى، فإن فبضُنّه [قبضته ] إلى خير \_ وإنْ هوَعافاه أبدلَه بلحم خيرٍ من لحجه وبدم خيرٍ

هناد عن عطاء بن يسار، مرسلا.

 (١) الحديث في الصغير برقم ٧٤٤ قال الهيشمي : رجاله ثقات إلاأتي لمأعرف شيخ الطبراني :

(٧) أى جمله عليهما وداواهما به وأصل التنمد الشد بخرقة على العضو ثُمُّ قَيْلُ لُوضَعَ الدُواءَ عَلَى الجُرْحِ وغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْدَ . النَّهَايَّةَ ٣ ص ٩٩ ( وضيدها ) هكذا في جمع النَّمْ والصحيح (ضدهما ) كا في صحيح مسلم في باب مداواة المحرم عينه . . . . حم ن وابن الجارود حب نط وقائم بن أصبع و محمد بن عبد الملك ابن أعين في مصنفهما عن حكيم بن حزام ()

٢٥٣/ ١٢٥١ إِذَ اشتربتَ شَائِمُ فَلا تَبِيعُه حَتَّى تَقْبِضَهُ »

سنه/١٢٥٥ [ • إذ اشترى أحدُكُمْ من السُّوقِ شِبثاً فليُنطَّه ، إِنَّهُ بِسَنْتَبلُكُ أَخوكُ ولا يقدرُ على شرائه <sub>»</sub> ()

الديلمي عن ابن عباس ]

الديلمي عن ابن عباس ]

المراب الآخرِ ، فلا يفارِقك صاحبُك ، وبينك وبينه لبس » ]

حم عن ابن غر قال ، أله من الشر الشروية المراب ال

حم عن ابن عُمر قال : سألت رسول الله سلى الله عليه وسلم : أشترى الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب؟ قال : إذا اشتريت ...وذكره ورجاله رجال الصحيح ] (٢) ورجاله رجال الصحيح ] (٢) أحدُ كم فليضع بدَه حيث بجدُ المَه

ثَمَّ لَيْقَلْ: أُعُوذُ مُ بِمَرْقِ اللهِ وَقَدْرَبِهِ مِن شُرَّ مِاأَجِدُ وَأَحَاذِرِ سَبِمًا (\*\*) \* م [دت ه ط] عن عثمان بن أبى العاص رضى الله عنه [مالك](\*)

(۱)عن حكيم قال: قات: يا رسول الله إلى أشترى بيوعا فا يحل لى منها . وما يحرم على؟ قال: فلا كي . قال الشوكانى: أخرجه أيحنا الطبرانى فى السكبير . وفى إسناده العلاء بن خالد الواسطى قُثْقَة ابن حبان ؛ وضعفه موسى بن إسماعيل نيل ج ٤ ص ١٣٤ وفى مرتضى: إذا اشتريت بيعاً .

"بيل ج ٤ ص ١٣٤ وفى مرتضى: إذا اشتريت بيعاً .

(۱۰۲) العقديان من هامس مراضي والحديوية . (٤) ما بين الأفواس من هامش مرتضي .

الحارث [ في مسنده ] عن ابن عباس (١): ٥٣٧ ٥ إذا بِمْتَ بَيْماً فَلا تَبِمْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ (٢) » ط ز عن حکیم بن حزام

١١٤٤٨/٥٣٨ و إذًا بَعْثُمُ إِلَيَّ رسولًا فالجملوء حسنَ الوجْهِ حسنَ الاشم (ع) . .

الحكم بزعق طس عن أبي هريرة ١٤٤٩/٥٣٩ و إِذَا بَمْثُ اللَّهُ الْحَلائقَ يُومَ القيامةِ نادَى منادٍ مِنْ

تحتِ العرشِ ثلاثَةَ أصواتٍ : يامعشرَ الموحدِين إنَّ اللهَ فدْ عفاً عنكمٍ فليعْفُ بمضَّكم عنْ بمض ،

ابن أبي الدنيا في ذم الغضب عن أنس

(١) الحديث في الصغير برقم ٥١٠ ورمز له بالضعف رواه الحارث بن محمد الشهير بابن أبي أسامة التميمي في مسنده عن ابن عباس بإسناد ضعيف لكن له

(٢) هذا الحديث رواه يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة الجشميعن حكيم ، وعبد الله هذا يقول فيه ابن حجر في التقريب : حجازي مقبول من الثالثة والمقبول عنده المقل في الرواية السالم عا يترك الحديث من أجُّكُم حيث يتابع وقد

توبع هذا الحديث من روايات عدة فهو حسن . (٣) الحديث في الصغير برقم ١١٥ وورمز له بالضعف بلفظ ( رجلا فابعثوه )

وأيضا بهامش مرتضى قال المناوى : وأورده ابن الجوزى في الموضوعات : ولم بصب كما أن الهيثمي لم يصب في تصحيحه بل هو حسن ..

٥٤٥ / ١٤٥٠ ﴿ إِذَا رَقِي نصفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا ﴾

ت حسن صحيح عن أبي هريرة

١٤٥١/٥٤١ ﴿ إِذَا نَهَمْتَ إِلَىَّ بَرِيداً فَاجْعَلُهُ جَسيماً وسيًّا حسنَ

الخرائطي في اعتلال القلوب عن أبي أمامة

١٤٥٧/٥٤٢ • إِذَ بِشَتُمُ إِلَىَّ رَسُولًا فَابِشُوهِ حَسَنَ الوجهِ حَسَنَ

بزعق طس عن أبي هريرة رضي الله عنه ١٤٥٣/٥٤٣ ﴿ إِذَا بِعَثْتُمْ إِلَىَّ بَرِيداً فَابْفَثُوهُ حَسَنَ الْوَجْهِ حَسَنَى ﴿

الديلمي وابن النجار عن ابن عباس .

٤٤٥/١٤٥ ﴿ إِذَا بِقِي ثَلَثُ اللَّيْلِ يَنْزَلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءَ الدُّنيا . فيقولُ :

مَنْ ذَا الذي يدْعُونِي أُستجيبُ له ؟ مَن ذا الذي يستغفر في أغفرُ له ؟ من ذا الذي يستكشفُ الضُّرُّ أكشفهُ عنه ؟ من ذا الذي يسترزقُني أرزقُهُ ؟ حتى ينفجرَ الفجرُ ﴾

ابن النجار عن أبي هريرة

٥٤٥/٥٤٥ ﴿ أَذَا رَبِّى ثَلْثُ اللَّيْلِ قَالَ اللَّهُ تَبَارِكُ وَتَمَالَى : مَنْ

١٤٢٩/٥١٩ و إذا باتَ الضيفُ محروماً فحقٌّ على المسلمين نصرته

عَنْ الشَّاةُ أُو اللَّهُ عَنَّهُ السَّاةُ أُو اللَّهُ عَنَّهُ \* فَلا يُحْفِيلُهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللّلَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَاللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَ

عب ن عن أبي هريرة،

٥٣٥/٥٣٥ «إذًا بالَ أحدُكُم فلاَ يُمسَّ ذَكَرَه بيمينِه، وإذا دَخَلَ

الخلاءَ فلا يتمسَّعُ بيمينِه ، وإذا شَرِبَ فلا يتنفَّسْ في الإناءِ ، (٢٠). طحم ص والدارى خ م دت ن ه وابن خزيمة حب عن عبد الله

ابن أبي قتادة عن أبيه

٢٦٥/١٤٣٦ إِذَا بِالَ أَحدُكُم فَليرَ تَدْ لِبولُه مَكَانًا لَيْنًا ٢٧ هـ. د طب عن أبي موسى

١٤٣٧/٥٢٧ «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمُ ۖ فَلْيَنْتُرُ ذَكُرَهُ ثَلَاثَ نَتَراتِ . »

حم ه عب ش د في مراسيله عن يزداد، ويقال: ازداد بن فَساءةً

(١) اللقحة ؛ بالكسر والفتح : النافة القريبة العهد بالنتاج والجمع لقح ونافة

لقوح إذا كانت غزيرة اللبن ونافة لافح إذا كانت حاملاً . واللقاح ذوات الآلبان الواحدة لقوح . والنافة المحفلة التي لا يحلمها صاحها أياما حتى يجتمع لبنها فيضرعها فإذا احتلبها المشترى حسبها غزيرة فزاد في ثمنها ثم يظهر له بعد ذلك نقص لبنها عن

(٢) الحديث في الصغير برقم ٥٠٦ ورمز له بالصحة (٢) الحديث في الصغير برقم ٧ ه ورمز له بالحسن وقال ابن محمود شارح أبي داود :حديث ضعيف لجهل الراوى . وقال في المجموع : حـديث أبي موسى : هذا ضعيف .

حتَّى يَأْخَذُ وَا قِراه مِن ضَرِعهِ وِزَرْعه ﴾ ابن عساكر عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه ٢٠-/١٤٣٠ و إِذَا أُويتَ إِلَى فَرَاشِكَ قُلْ : بَاسِمِكَ اللَّهُمُّ وَضَعْتُ حِنْبِي ، مَهَّرْ لِي قَلْبِي . وطِّيِّ ﴿ كَسَّبِي ، وَاغْفَرْ ذَ نَبِي ﴾

ابن السنى فى عمل يوم وليلة عن ابن عباس ١٤٣١/٥٢١ ﴿ إِذَا بِادَرَ أَحَدَكُمُ الحَاجَةُ فَشَاءَ أَنْ يُؤْخَرَ اللَّهُرِبِّ ويعجّلَ العشاءَ ثُمَّ يُصلِّيهِما جميعاً فَعَلَ ، ابن جریر عن ا ن عمر

١٤٣٢/٥٢٢ و إِذَا بَاتَتْ المرأةُ هَاجِرِةً فِراشَ زَوْجِهِا خَمْنُهُمُا اللانكه حتَّى رُجِعَ - وفي لفظ - حتَّى تُصْبِعَ (١) حم خ م عن أ بى هريرة رضى الله عنه

١٤٣٣/٥٢٢ ﴿ إِذَا بِاعَ المُجْيَزِانِ فَهُو لْلأَوَّلِ ﴾ ٥ ه عن سمرة (١) الحديث في الصغير برقم ٥٠٥ والسنة أن يبيت الرجل مع أهله في فراش

واحد ولا يجرى على سعن الاعاجم من كونهم لا يضاجعون نساءهم بل لـكل من الزوجين فراش فإذا احتاجها يأتها أو تأتيه .

١٠ – ١١٢٢١ : العَارِيَّةُ مُؤْدَّاةٌ والْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ

١٣ ـ ١١٢٢٤ : «العَامِلُ بِالحقِّ عَلَى الصَّدَقَةِ كَالْغَازِي

فِي سَبيل اللهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ <sup>(۱)</sup>

حم . وعبد بن حميد . د . ت . ه . ع . وابن خريمة . طب . ك . ق . ض عن محمد بن لبيد عن رافع

## ابن خديج

•ن كتاب « البيوع » :

= المختارة كلهم عن أبى أداءة غير أن فيه: - و والمنيحة؛ بدل قوله فى الكبير و والمنيحة ، قال المناوى: قال الهيشمى : رجال أحمد ثقات، وقال بن حجر فيه إسهاعيل بن عياش رواه عن شامى وهو شرحبيل بن مسلم وضعفه به ابن حزم ولم يصب ، وهو عند التردنى فى الوصايا أتم سياقا كذا ذكره فى تحريج الرافعى لكنه جزم فى تخريج الحداية بضعفه ا ه . انظر فيض القدير ح ك ص ١٦٩ - ٣٠٩ ، ومجمع الزوائد ج ك ص ١٤٥ باب « فى العاربة »

فى الظاهرية ومرتضى ورد فى أباية السند ( وورد من حديث ابن عمر بلفظ 1 العارية مؤداة ، من عمر زيادة ، رواه البزار وفى سنده عبد الله ابن شبيب وهن ضعيف جداً ) أه :

(١) والحديث في الصغير برقم ٥٦٦٠ لأحمد وأني داود والزراني وابن ماجه والحاكم في التركاة عن رافع بن خديج ، وقد ومز له المصنف بالصبحة غير أن المنارى قال : قال الترماني : حسن ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي ، لكن عزاه ابن القطان لأبي داود وقال : فيه ابن إسمق عن عاصم والقول فيه كثر فالحديث لأجله حسن لا صحيح ا ه .

وقد جاء فی الظاهریة و مرتضی فی السند ( ت حسن ) عدل (ت ) هما ، کما جاء فیهما ( وعن محمود ) یدل ( محمد ) هنا . ه: عن أنس
 العاريَّةُ مُوَدَّاةٌ والْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ ،
 ومَنْ وَجَدَ نَعْجَةً مُصَرَّاةً فَلاَ يَحِلُّ لَهُ صِرَارُهَا حَتَىًّ .

حب طب في عن أبي أُمامة . العَارِيَّةُ مُوَدَّاةٌ ، والْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ ،

السيوطى بالصحة ، وقال المناوى : قال الحافظ ابن حجر: وله فى النسائى طريقان من رواية غيره صحح ابن حبان إحداثها ا ه .

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم « العارية مؤداة والمنحة مردودة ، ورد فى روايات أخرى مها الحديث السابق والحديث الآتى بعد ذلك مباشرة ، أما العجة المصراة فى قوله صلى الله عليه وسلم « ومن وجد نعجة ، صراة ، إلى آخر الحديث فقد وردت فيها وفى الإبل روايات مختلفة فى مجمع الزوائد

فى باب ؛ بيع المصراة ، من كتاب البيع ج ؛ ص ١٠٨ ، وفى مصنف عبد الرزاق ج ٨ ص ١٩٧ وغيرهما من المراجع . (٣) فى الظاهرية و والدين يقفى ، و والحديث فى الصغير برقم ٢٥٧٥ لاحمد وأبى داود فى البيع والترويدي وابن ماجه فى الوصايا، والضياء فى =

14/٥/١٩ و إذا باتَ الضيفُ محروماً فحقٌّ على المسلمين نصرته حتَّى يأخذُوا قِراه من ضرعه ِوزَرْعه ،

ابن عساكر عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه ٢٠/ ١٤٣٠ و إِذَا أُوبِتَ إِلَى فَرَاشِكَ قَلْ : بَاسِمِكُ اللَّهُمُّ وَضَعْتُ جنبي ، طهّر لي قالمي وطيّب كَـدْي ، واغفر ذَ نبي ٢

ابن السني في عمل يوم وليلة عن ابن عباس ١٤٣١/٥٢١ ﴿ إِذَا بِادَرَ أَحَدَكُمُ الحَاجَةُ فَشَاءَ أَنْ يُؤْخَرَ الْمُعْرِبُ

ويمجّلَ العشاء ثم يُصلِّيهما جميماً فَمَلَ ،

ابن جرير عن ان عمر

١٤٣٢/٥٢٢ و إِذَا بَاتَتْ المرأةُ هَاجِرةً فِراشَ رَوْجِهِا لَعَنْهُمُا اللائكة حتَّى ترْجيع - وفي لفظ - حتَّى تُصبع (١)

> حم خ م عن أبى هريرة رضى الله عنه ٢٢٥/١٤٣ ﴿ إِذَا بَاعَ المُجْيَزِانِ فَهُو لْلأَوَّلِ ﴾

Q ه عن سمرة

(١) الحديث في الصغير برقم ٥٠٥ والسنة أن يبيت الرجل مع أهله في فراش واحد ولا يجرى على سعن الاعاجم من كونهم لا يضاجعون نساءهم بل لكل من الزوجين فراش فإذا احتاجها يأتها أو تأتيه .

١٤٣٤ «إذا باع أحدُكُمُ الشَّاةَ أو الْتَقْحَةُ ( ) فلا يُحفيلُها،

عب ن عن أبي هريرة ٩ ٥٥٥ (١٤٣٥ ﴿ إِذَا بِالْ أَحِدُكُمْ فِلاَ يَمِنَّ ذَكَرَهُ بِيمِينِهِ ، وإذَا دَخَلَ

الخلاء فلا يتمسَّح بيمينِه ، وإذا شَرِبَ فلا يتنفُّس في الإناءِ ، (\*). ط حم ص والدارمي خ م دت ن ه وابن خزيمة حب عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه

١٤٣٦/٥٢٦ إِذَا بَالَ أَحِدُكُم فَلِيرَ تَكَ لِبُولُهُ مَكَانًا لِينًا (٢) ٥. د طب عن أبي موسى

١٤٣٧/٥٢٧ ﴿إِذَا بَالَ أَحَدُكُمُ ۖ فَلْيَنْتُرْ ذَكُرهُ ثلاثَ نَتَراتِ. حم ه عب ش د في مراسيله عن يزداد ، ويقال : ازداد بن فساءة

(١) اللقحة ؛ بالكسر والفتح : الناقة القريبة العهد بالنتاج والجمع لقح وناقة لقوح إذا كانت غزيرة اللبن ونافة لافح إذا كانت حاملاً . واللقاح ذوات الآلبان الواحدة لقوح . والنافة المحفلة التي لا يحلمها صاحبها أياما حتى يجتمع لبنها فيضرعها فإذا احتلبها المشترى حسبها غزيرة فزاد في ثمنها ثم يظهر له بعد ذلك نقص لبنها عن ٥

(٢) الحديث في الصغير برقم ٥٠٦ ورمز له بالصحة (٢) الحديث في الصغير برقم ٧ ه ورمز له بالحسن وقال ابن محمود شارح أبي داود :حديث ضعيف لجهل الواوي . وقال في المجموع : حـديث أبي موسى : حمذا ضعيف.

١٢٢١٥-١٨١ : " بَيْتُ الْمَقْدِسِ أَرْضُ الْمَحْشَرِ

وَالْمَنْشَرِ النُّنُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ افَإِنَّ صَلَاةً فيه كَأَلْفِ صَلَاةً فِي غَيْرِهِ افْإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَتُهْدِي لَهُ زَيْناً لِيُسْرَجَ فِيهِ ؟

في غَيْرُو، فإن لم تستطع مهوى عن رياد أَمَّاهُ [ فَصَلَّى فِيهِ ] .

ه طب عن ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم [ قال : قلت أَفَنَأْتَى بيت المقدس ؟ قال : فذكره ، ورجاله ثقات ] (١)

قد دره وربيد ١٨٢-١٢٢٦ : ( بَيْعُ الْمُحَفَّلَاتِ خِلَابَةً ؛ ولاتَحِلُّ الخِلَابَةُ لِمُسْلِمِ (١٥٠)

حم ه ق ع . عن ابن مسعود .

= والنسائي وغيرهما، وقال أبو زرعة: ومحمد بن اسماق شيخ محله الصدق وباقى

رجال الإسناد ثقات، والله أعلم .

(١) ما بين الأقواس من الظاهرية . والحديث في ابن ماجه ج١ ص٥٥؟

اب(ما جاء في الصلاة في مسجد بيث المقدس) برقم ١٤٠٧ تحقيق الاستاذ
اب(ما جاء في الصلاة في مسجد بيث المقدس) برقم ١٤٠٧ تحقيق الاستاذ

باب رما جاء في الصدوق علمية الحلي . قال المحقق : في الزوائد : دوى عمد فؤاد عبد الباقي طبعة الحلي . قال المحقق : في الزوائد : دوى أبو داود بعضه ، وإسناد طريق ابن ماجه صحيح ، ورجاله ثقات . أبو داود بعضه ، وإسناد طريق ابن ماجه صحيح ، ورجاله ثقات .

را) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٨٤ برقم ١٤١٥ تحقيق الشيخ شاكر طبعة دار المعارف سنة ١٣٦٧ هـ والحلابة يكسر الحاء المعجمة الحديمة ، قال المحقق : إسناده ضعيف . لضعف جابر الحمني = ١٢٢٦ : « بِلَالٌ سَابِقُ الْحَبَشَةِ ، وَصُهَيْبُ سَابِقُ الْحَبَشَةِ ، وَصُهَيْبُ سَابِقُ الرُّومِ ... شابِقُ الرُّوم ... ش وابن عساكر : عن الحسن مرسلا، وسنده جبد .

۱۲۲۹۳-۱۷۹ : «بَيْتُ لَا تَمْرَ فِيه ؛ جِيَاعٌ أَهْلُهُ ». د ت حسن غريب ه : عن عائشة طب عن سلمي امرأة أبي رافع (۱)

۱۸۰-۱۲۲۶ : « بَيْتُ لَا تَمْرَ فِيهِ ، كَالْبَيْتِ
لَا طَعَامَ فِيهِ » .
ه طب : عن سلمي (٢)

= الساعة ونصه: عن أبي سعيد الحدرى قال : أخبرنى من هو خيرمنى : أن رسول الله -صلى الله عليم سلم- قال لعمار حين جعل محفر الحندق وجعل عسح رأسه ويقول : ﴿ بؤس ابن سمية تقتلك فئة باغية ، قال النووى : والمعنى : يابؤس ابن سمية ما أشده وأعظمه .

(١) في الظاهرية (م) زيادة في أول السند ، والحديث في سنن البرمذى ج ١ ص ٣٣٤ كتاب (الأطعمة) باب : ما جاء في استحباب المر، نقال له مذى :

الوجه،قال:وسألت البخارى عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحدا رواه غير بحبى بن حسان .

(۲) الحديث في سنن ابن ماجه ج٢ ص١٦٤ كتاب (الأطعمة) باب: التم حقال ابن السندى:فإسناده عبداللهبن على عتلف فيه،وهشام بن سعد

هُذَا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن مروة إلا من هذا

مور على الله السلمي في السادة عبدالله بن على مختلف فيه، وهشام بن سعد هو وإن خرج له مسلم فإنما رواه له في الشواهد، وقد ضعفه ابن معين =

- ::\* -

الفارسى . ويقال : هو مرسل (' ) . الفارسى . ويقال : هو مرسل أَخَدُكُمُ فَلْيَمْسِحُ ذَكَرَهُ ثلاثَ مَرَّاتٍ . . ٣

ص عنه

١٤٣٦/٥٢٩ إذا بالَ أَحَدُكُمُ فلا يَسْتَقْبِلْ الرِّيحَ ببوْلِهِ فَتَرُدُهِ. عَلَيهِ، ولايسْتُنج يمينِه (٢٠).

ع وابن قانع عن حضريً بن عامر رضى الله عنه [ وهو نمأ بيض لديلمي ]

القِبْدَلَةُ اللهُ أحدكُمُ أَوْ تَمَوْطَ فَلَا يَسْتَقْبَلُ القِبْدَلَةَ وَلَا يَسْتَقْبَلُ القِبْدَلَةَ وَلَا يَسْتَقْبَلُ القِبْدَلَةَ وَلَا يَسْتَقْبَلُ القِبْدَلَةَ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القِبْدَلَةِ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القِبْدَلَةِ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القَبْدَلَةِ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القَبْدَلَةِ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القَبْدَلَةُ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القَبْدُلَةُ وَلَا يَسْتَقْبُلُ القَبْدُلُونَا القَبْدُلُونَا القَبْدُلُونَا القَبْدُلُونَا القَبْدُ القَبْدُلُونَا القَلْمُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ القَبْدُلُونَا القَبْدُلُونَا القَلْمُ اللَّهُ اللَّالِلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُو

طب عن أبي أيوب

١٤٤١/٥٣١ إذا بَآيمْتَ فَقُلْ لاخَلَابَةَ » .

( فساءة ) بفتح الفاء وسين مهملة مخففة أو مشددة وهمزة .

(۱) الحديث في الصغير برقم ۸.۵ قال أبو داود كالبخارى: لاصحبة لبزداد. فالحديث مرسل وفيه علة أخرى غير الإرسال بينها ابن الفطان فقال: عيسى بن يزداد و أبوه لا يعرفان وقال ان معين وابن أبي حاتم: بجهـــولان. وقال ابن الأثير: مدار حديثه على زمم بن صالح وقد فال البخارى: ليس حديثه بالقائم. ( فلينتر ) بمثناه فوقية النتر جذب فيه جفوة أي بجذبه بقوة ليستبرى، من البول.

(٢) الحديث فى الصغير برقم ٥.٥ ورمز له بالضعفوالحديث البيض لسنده الديلى فى مسند الفردرس لعبدم وقوفه لبه على مخرج قال ابن حجر: واستاده. ضعف جداً.

مالك طحم خ م د ن حب عن ابن عمر ت ن ه ك دعن أنس رضى الله عنه

۱٬۶۲۲/۵۳۲ إذا بارَيْمت فقُبُل لاخِلابَةَ، ثَمَ أَنتَ بالخيارِ في كُمُلُّ سِلْمَةِ ابْتَمْتُها ثلاثَ ليالِ فإنْ رَضِيتَ فأَمْسِكُ وإنْ سَخِطْتَ فارْدُدْ. »

ق عن ابن عمر رضى الله عنه [أن رجلاً ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يُخدعُ في البيوع فقال له: إذا بايست وذكره]

المَّلَاةَ حَىَّ تَبْرُزَ ، الشمس فَأْخِرُوا الصَّلَاةَ حَىَّ تَبْرُزَ ، وإذا غابَ حاجِبُ الشّمس فَأُخَرُوا الصَّلَاةَ حَى تَنْبِبَ ، . وإذا غابَ حاجِبُ الشّمس فَأُخَرُوا الصَّلَاةَ حَى تَنْبِبَ ، . م عن ابن عمر ، مالك عن عروة مرسلاً

١٤٤٤/٥٣٤ إذا بدا خُفْ المرأة بدا سانها .

الديامي عن عائشة

ههه/۱۶۶۰ إِذَ بِمْتَ الذَّهبَ بالوَرِقِ فلا ُتفارِقُ صاحَكَ وبينك وبينه لَاسٌ ،

طحم فطب عن ابن عمر

القومَ بأَصْفَهِم إِذَا بَعَثْتَ سريَّةً فَلاَ تَنْتَقَهِمْ وَانْتَطِمُهُمْ فَإِنَّ اللهُ يَنْصُرُ

(م ٢١ - جيم الجواميع ج ١)

الفارسى . ويقال : هو مرسل (' ) . ۱۶۳۸/۰۲۸ إذا بال أَحَدُكُمْ ۖ فَلْيَمْسِحْ ذَكَرَه ثلاثَ مَرَّاتٍ . . هـ

ص عا

١٤٣٩/٥٢٩ إذا بالَ أَحَدُكُمُ فلا يَسْتَقْبِلْ الرِّيحَ ببولِهِ فَتَرُدُّهُ

عَلَيهِ، ولايسْنَنِج يمينِهِ (").

ع وابن قانع عن حضريِّ بن عامر رضى الله عنه [ وهو مما بيض الديلمي ] ِ

١٤٤٠/٥٣٠ إِذَا بِالَ أَحدكُمُ أَوْ تَنَوْطَ فلا يَشْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ولا يستدبرها بِفرجِه طب عن أبي أبوب

١٤٤١/٥٣١ إذا بأَيَعْتَ فَقُلْ لاخَلَابَةَ » .

فالحديث مرسل وفيه علة أخرى غير الإرسال بينها ابن القطان فقال : عيسى بن يزداد وأبوه لا يعرفان وقال ابن معين وابن أبى حاتم : بجهــــولان . وقال ابن . الاثير : مدار حديثه على زمعة بن صالح وقد قال البخارى: ليس حديثه بالقائم.

( فلينتر ) بمثناه فوقية النتر جذب فيه جفوة أي يجذبه بقوة ليستبرى. من البول. ( فساءة ) بفتح الفاء وسين مهملة بخففة أو مشددة وهمزة . ( ۲) الحديث في الصغير برفم به . ه ورمز له بالضغف الحديث ما بيض لسنده

(۲) الحديث فى الصغير برقم ٥٠٥ ورمز له بالضعفوالحديث، البيض لسنده الديلى فى مسند الفردرس لعبدم وقوفه لـه على مخرج قال ابن حجر : واسنادم ضعيف جداً .

مالك طحم خم دن حب عن ابن عمر ت ن ه ك دعن أنس رضي الله عنه

۱٤٤٢/٥٣٢ إذا با يَفْتَ فَقُلُ لَا خِلابَةً ، ثَمَّ أَنتَ بِالْحَيَارِ فِي كُلُّ سِلْمَةِ ابْنَمْتُهَا ثَلَاثَ لِيالِ فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكُ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدُدْ . »

ق عن ابن عمر رضى الله عنه [أن رجلاً ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يُخدعُ في البيوع فقال له : إذا بايست وذكره]
٥٣٣/٥٣٢ إذا بَدا حاجبُ الشمس فأخِروا الصَّلاةَ حَتَّى تَبْرُزَ ،

وإذا غابَ حاجِبُ الشَّمْس فأخَّرِوا الصَّلاةَ حتَّى تَغيبَ . م عن ابن عمر ، مالك عن عروة مرسلاً ١٤٤٤/٥٣٤ إذا بدا خُفُّ المرَّأة ِ بَدِاً ساُنْها » .

الديمي عن عائشة ١٤٤٥/٥٣٥ إِذَ بِعْتَ الذَّهْبَ بالوَرِقِ فلا تفارِقُ صاحبَكَ وبينك وبينه أَنِسُ ، و

ط حم ن طب عن ابن عمر ١٤٤٦/٥٣٦ إذا كِمثْتَ سريَّةً فلاَ تَنْتَقْهِمْ وافْتَطِمْهِم فَإِنَّ اللهِ كَيْنُصُرِ القَوَمَ بأُضَمَفِهِم

(م ٣١ – جع الجوامع ج ١ )

٨٠/ ٢٩٢٤ ﴿ أَرْبِعَةَ دَعُوتِهِم مُسْتَجَابَةٌ ۚ : الْإِمَامُ العَادِلُ . والرَّجُلُ يدَّعُو لأخيه بظهرِ الغيبِ ، وَدَعُوَّةُ الظَّلُومِ ، ورجلٌ يدْغُو لِوالديَّه ، .

حل والدیلمی عن واثلة<sup>(۱)</sup> .

٨١/ ٢٩٢٥ ﴿ أَرْبِعَةُ ۖ لَا يَنظُرُ ۚ اللَّهُ ۚ إِلَيْهُم يَوْمُ القيامَةِ : عاقُّ مُ ومنان ، ومُدْ مِنُ خَمْرٍ ، ومُكَذَّبُ بقدرِ (٢) ، . طب عد عن أبي أمامةً رضي الله عنه .

٢٩٢٦/٨٢ ﴿ أَرْبِعَةُ يُبْغَضُهُمُ اللَّهُ ؛ البِّياعُ الحَّلَّافُ ، والفقيرُ الختالُ ، والشيخُ الرَّاني ، والإِمامُ الجائرُ ، . ن . هب عن أبي هويرة .

(١) الحديث في الصنير برقم ٩٣٠ برواية حل عن وانة، ورمز 4 بالضف وفيه مخلد بن جنفر جزم الذهبي بضفه، وفيه محمد بن حنيفة الواسطي قال في الميزان: قال الدارقطني: غير قوى ، وأحمد بن الفرج أورده الدهمي في الضمفاء وضعفه أبو عوف . (٢) الحديث في أُصِغير برقم ٩٣١ وومز له بالضغف ، قال الميشي : رواه

الطيراني بإسنادين : في أحدهما بشر بن نمير ، وهو متروك . وفي الآخر عمر بن يزيد وهو ضيف . (٣) الحديث فى الصنير برقم ٩٣٢ ورمز له بالصحة ، وكذا رواء الحطيب

فى الناريخ عن أبى هريرة . قال الحافظ العراقي . سنده حيد . وقال الذهبي فى الكباآثر عقب هزوه النسائى: إسناده صحبح .

٢٩٢٧/٨٣ ﴿ أُربِعةٌ يُحتجُّونَ يَوْمَ القيامةِ : رجلٌ أَصِي : لابسْمُ شَيْئًا ، ورجلٌ أَحْمَقُ ، ورجلٌ هَرِمٌ ، ورجلٌ ماتَ فى فترةٍ ؛ فأمَّا الأصمُّ : فيقُولُ : ربِّ لقد جاءالإسلامُ وما أشْمَعُ

هيئًا ، وأمَّا الأَحْمَق : فيقول : ربِّ جاء الإسلامُ والصَّبيانُ يَحْذِفُونَى بالبعرِ ، وأمَّا الْهَرِمُ : فيقولُ : ربُّ لقد جاء الإسلامُ

وما أعقل شيئًا ، وأمَّا الَّذي ماتَ في الفَثْرَةِ : فيقول :. ربٍّ ما أَنْانِي لك رسولٌ . فيأخُذُ مواثيقَهم ليطيعنَّه ؛ فيرسالُ لهُم أن ادخُلوا النَّارَ ، فمن دخلها كانت عليمه بَرْداً وسلاماً ،

ومَنْ لَمْ يدخُلُها سُعِبَ إِلَيْهَا ﴾ .

البيوت ، .

حم حب وأبو نعيم في المعرفةِ ق في ... ض عن الأسود بن سريع وأبى هربرة ، طب عن الأسود وحدَه .

٢٩٢٨/٨٤ ﴿ أَرْبِعَةُ أَبُوابِ مِنْ أَبُوابِ الْجَنَّةِ مُفَتَّعَةٌ في الدُّنيا : الإِسكندريَّةُ ، وعسْقلانُ ، وفزوينُ ، وعُبادَانُ ، وفضلُ جُدَّةً على هؤُلاء كفضل ِ يبتِ اللهِ الحرامِ على سائرِ

حب في الضمفاء والديلمي والرافعي عن على، وفيه عبد الملك

١٠٥-١٠٥ : " إِيَّاكُمْ والتَّعْرِيسَ عَلَى جَوَادَّ الطَّرِيق

٩٣٥٨-١٠٨ : ﴿ [ إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الضَّحِكِ فَإِنَّهُ يُويتُ الفَلْبَ، وَيَلْهَبُ بِنُورِ الوَجْهِ ] » .

ه عن أبي هريرة 🗥 .

٩٣٥٩-١٠٩ : ﴿ إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّهُ الظَّنَّ أَكْذَبُ

الحَدِيثِ ، وَلا تَحَسَّمُوا وَلا تَجَسَّمُوا وَلاَ تَنَافَسُوا ، وَلاَ تَنَافَسُوا ، ولا تَدابِرَوُا ، وكونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا ، وَلاَ تَحَامَدُوا ، وَلاَ يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى

يَنْكِحَ أَو يَتْرُكَ ﴾ . مالك . حم . خ . م . د . ت عن أبي هريرة (أل

9٣٦٠-١١٠ : « إِيَّاكُمْ والدُّخُولَ عَلَى النَّسَاءِ ، قِيلَ أَفَرَأَيْتُ الحَمْوُ ؟ قَالَ : الحَمْوُ المَوْتُ ،

حم . خ . م . ت عن عقبة بن عامر .

(١) الحديث من هامش مرتضى فقط وهو عند ابن ماجه بلفظ لاتكثروا الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب وقال السندى: أى تجعله قاسيا لايتأثر بالمواعظ كالميت: وقال وفى الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات.

> (۲) الحديث في الصغير برقم ۲۹۰۱ ورمزله بالصحة (۳) الحديث في الصغير برقر ۲۹۰۰ ورمر له بالصحة واقتص

(٣) الحديث في الصغير برقم ٢٩٠٥ ورمر له بالصحة واقتصرفيه
 على إياكم والدخول على النساء وذكر المناوى في شرحه تمام الحديث

والصَّلَاةَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّهَا مَأْوَى الحيَّاتِ والسِّبَاعِ ، وَقَضَاءَ الحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا من المَلاغِي (") .

ه عن جابر [ رضى الله عنه ] .

1.1-٩٣٥٦ : « إِنَّاكُمْ وَالوَصَالَ ، قِبلَ : إِنَّكَ تُواصِلُ ، قِبلَ : إِنَّكَ تُواصِلُ ، قَال : إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي ، فاكْلُفُوا مِنَ العَمَلِ مَاتُطِيقُون ». في مُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي ، فاكْلُفُوا مِنَ العَمَلِ مَاتُطِيقُون ». خ م عن أبي هريرة [ رضى الله عنه "] . . .

٩٣٥٧-١٠٧ : « إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الحَلِفِ فِي البَيْعِ . . فِإِنَّهُ يُنْفِقُ ثُمَّ يَمْحَتُ " . .

حم . م . ن . ه وابن جرير عن أبى قتادة .

(۱) الحديث في الصغير برقم ۰۲ بيخ ه عن جابر ورمز له بالحسز. وقال الميثمي رجاله رجال الصحيح .

(۲) الحبدیث فی الصغیر برقم ۲۹۰۳ ورمز له بالصحة ولم یذکر فیه
 فیل إنك تواصل ، ومعنی اكلفوا : احملوا .

(٣) الحديث في الصغير برقم ٢٩٠٤ عن أبي قتاده ورمزله بالصحة

حم حل وابن جرير والخرائطي في مساوئ الأُخلاق ق عن أبي هريرة . ١٢-١٢٠٧٠ : " البَمينُ الفَاجِرَةُ التَّى يَفْتَظِعُ

بِهَا الرَّجُلُ مَالَ أَخِيهِ المُسْلِمِ تُعْقِمُ الرَّحِمِ \* حم طب عن أبي سود . ١٧-١٧ : ﴿ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ تَدَعُ الدِّيارَ

بَلَاقِع » . أبو الحسن خيثمة بن سليمة بن حيدرة الأطرابلسي

في جزئه عن وائلة رضي الله عنه . (١) الحديث في مسند أحمد عن أبي هريرة ج ١٣ تحت رقم ٢٧٩١

أطبع الله فيه أسرع ثواباً من الصلة واليمن الفاجرة تدع الديار بلاقع ) رواه

قال شارحه ــ الشيخ شاكر ــ إسناده صحيح . وهو مما اتفق عليه البخارى ومسلم عن أبي هريرة بلفظ (الحلف منفقةالسلعة ممحقة للكسب). (٢) الحديث في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٧٩ - عن أبي سود قال الهيشي : 9واه أحمد والطبراني في الكبر وفيه رجل لم يسم .

(٣) في الترغيب والترهيب ج ٢ ص ١٠٢١ – الترهيب من انمين الكاذبة الغموس – عن أنى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ـــ :(ليس مما عصى الله به هو أعجل عقاباً من البغي ، وما من شيء

من أبيه عبد الرحمن بن عوف .

١٨ - ١٢٠٧٢ : ﴿ اليَمِينُ الغَمُوسُ يُذْهِبُ المَالَ

وَيَدَعُ الدِّيَارَ بِلَاقِع ». الديلمي عن أبي هريرة (١)

14-١٢٠٧٣ : « اليَمينُ الكَاذِبَةُ مَنْفَقَةٌ للسَّلْعَةِ مَمْحَقَةً للبَرَكَةِ »

ابن جرير عن أبي هريرة . طب عن أبي هريرة (٢)

٢٠ - ١٢٠٧٤ : « اليَمِينُ الكَاذِبَةُ الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا الرَّجُلُ مَالَ أَخِيهِ هِيَ الَّتِي نَتْرُكُ الدِّيارَ بَلَاقِع ۗ ، . الخطيب في المتفق والمفترق عن أبي الدرداءِ (٢)

(١) انظر الحديث السابق وفي المصدر نفسه ج ٢ ص ١٠٢١ عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (العمن للفاجرة تذهب المال أو تذهب بالمال)رواه البزار وإسناده صحيح لو صع ساع أبي سلمة

Ó

(٢) سبق حديث ( اليمن الكاذبة منفقة السلعة ... ) عن أبي هريرة ، وهو مما اتقق عليه البخاري ومسلم بلفظ ( الحلف منفقة السلعة . . . ) قال في الترغيب ج ٢ ص ٩٦٨ - رواه أبو داود إلا أنه قالي : ( . . . محقة الركة) أه:

(٣) سبق حديث ( الىمن الغموس تدع الديار بلاقع ٪ ،

ورَجُلُ بَاعَ خُرًا فِأَكُلَ ثَمِنهُ ، وَرَجُلُ اسْتَأْجَرُ أَجِيرًا

١٣٠٥٢-١٤٨ : ﴿ ثَلَاثَةٌ مِن الْجَاهِلِيَّةِ : الْفخْرُ بالأَحْسابِ ، والطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ ، والنَّيَاحةُ » .

طب : عن سلمان ـ رضى الله عنه (ا

١٤٩ - ١٣٠٥٣ : « ثَلَاثَةٌ لاَيْنَظُرُ اللهُ إلِيْهِم يَومَ الْقِيامَةِ ولايُزكِيهِمْ ولَهُمُ عذابٌ أَلِيمٌ : أُشيمطُ زانٍ ،

وَعَائِلٌ مُسْتَكِبْرٌ ، وَرَجُلُ جَعَلَ اللهُ بِضاعَتَهُ لا تُشْتَرَى إِلاَّ بِيَصِينِهِ ». إلاَّ بِيَصِينِهِ ».

طب ، هب ، ض : عن سلمان [ رواه الطبراني في الثلاثة إلا أنه قال في الأوسط والصغير : ثلاثة

لفظه ، وبطنه : معناه ، أو ظهره : ما ظهر تأويله ، وبطنه : ما بطن تفسيره، أو ظهره : قابطن تفسيره، أو ظهره : تاونه ، وبطنه : تفهيمه . إلخ ، وقال القاضى : (تحت العرش) ، عبارة عن اختصاص هذه الثلاثة من

الله بمسكدن ، وقرب منه ، واعتبار عنده نحيث لا يضيع أجر من حافظ عليه عليها ولا سمل مجازاة من ضيعها وأعرض عنها ، انظر فيض القدير ج ٣ ففيه مزيد من التنصيل . ا ه .
(۱) الحديث في الصغير برقم [٣٠٠٩ للطبراني عن سلمان ورمز له

بالضعف ، قال المناوى : قال الهيئمى : فيه عبد العفور أبو الصباح ضعيف . ا ه . ومعنى (ثلاثة من الحاهلية ) أى : من أفعال أهابها . ( ۲ ) الحديث فى الصغير برقم ٤٠٥٤ للطبرانى فى الكبير والبهتى فى = فَاسْتَوْنَى مِنْهُ وَلَمْ يُوَفِّهِ ﴾ .

ه : عن أبى هريرة (١٠) .

المَّارِشْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : ﴿ ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ :

الْقُرْآنُ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ يُحاجُ الْعِبَادَ ، والرَّحِمُ تُنَادِى ... صِلْ من وصَلْنِى واقْطْعْ من قَطَعَنِى ، والأَمَانَةُ » . ابن زنجویه . والحکم ، ومحمد بن نصر ،

وأبو الشيخ في النّواب : عن عبد الرحمن بن عوف (۱) الحديث في الصغر برقم ٣٤٩٤ لابن ماجه في الأحكام عن أي هريرة .
( قال المناوى : ظاهر اقتصار السيوطي على رواية ابن ماجه أنه لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين، والأمر مخلافه؛ فقد رواه سلطان المحارث البخارى في البيع والإجارة لكن بدون حملة ه ومن كنت خصمه خصمته ) ولفظه

عن الله تعالى 1 ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ،ورجل

باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره ، . ١ ه .

وهو عند ابن ماجه فی کتاب الرهون باب أجر الأجراء ج٢ص٥٨٦ مرقم ٢٤٦٢. ومعنی (أكل ثمنه) أی : انتفع به علی أی وجه كان ، وخص الأكل ؛ لأنه أخص المنافع . (٢) الحدیث فی الصغیر برقم ٣٤٩٥ الحكیم الترمذی فی نوادره ، ومحمد بن نصر فی فوائده : عن عبدالرحین بن عوف ، ورواه عنه أیضاً

البغوى فى شرح السنة ورمزله بالحسن ، وقال المناوى : وفيه ، كثبر بن عبد الله اليشكرى ، متكلم فيه .

٧٠٧-١٣٦٩ : ﴿ خِيار أَيْمتكُم الذين تُحِبُّونَهُم ويُصَلُّونَ عَلَيهِمْ . وشِرار

شيئًا تكرهونَه فاكرهوا عَمَلُهُ ، ولا تَنْزِعوا يداً من طَاعة » . م : عن عوف بن مالك الأشجعيِّ (١٠).

١٣٦٩٧ - ١٣٦٩٧ : «خيار أُمَّتِى من دَّمَا إِلَى اللهِ تَعَالَى،
 وحبَّب عِبَادَه إليهِ ، وشِرَارُ أُمْتَى التُّجَّارُ ؛ من كَثُرَتْ
 أَيْمَانُهُ وإِن كَانَ صادقًا » .

ابن النجار : عن أني هريرة <sup>(٣)</sup>. ------

=المناوى : قال الماوردى : هذا صحيح، فإن الإمام إذا كان ذا خير أحبهم وأحبوه ، وإذا كان ذا بغض أبغضهم وأبغضره . . . إلخ . وعوف بن مالك هو : عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي ترجم له

صاحب الإصابة رقم ٢٠٩٦ وقال : قال الواقدى : أسلم عام خيبر ونزل حمص ، وقال غيره : شهد الفتح : وكانت كلم راية أشجع ، وسكن دمشق : وقال ابن سعد : آخى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بينه . وبين أبى المدرداء . . . . الخ . اه إصابة .

(١) الحَديث في صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٤٤ كتاب الإمارة ، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيا نخالف الشرع .

(٢) الحديث في الصغير برقم ٣٩٧٩ لابن النجار عن أبي هربرة =

٢٠٩\_١٣٦٩٨ : ﴿ خِيَارُ أُمِّنِي أُوِّلُهَا ، وَآخِرُها

نَهْجُ أَغُورُج ، ليسُوا مِنِّى ولسْتُ منهُمْ » .

طب : عن عبد الله بن وفدان السعدى القرشي ``.
١٣٦٩-١٠ : « حِيَارُ أُمِنَى الذِينَ إِذَا رَوُّوا ذُكَرَ

الله ، وإن شِرارَ أُمَّنَى المشاءُون بالنميمةِ المفَرِّقُونَ بينَ الشَّعْرِيَّةِ ، الباغُونَ البرَآءَ العَنتَ ».

طب : عن عبادة بن الصامت ، حم : عن عبد الرحمن بن عُنْم "،

= مختصرا إلى قوله : «وحبب عباده إليه» ولم يذكر الحزء الأخبر، ورمز له بالضعف .

(۱) الحديث فى الصغير برقم ٣٩٧٨ للطيرانى عن عبد الله بن السعدى ورمز له بالصحة ، وعزاه المناوى فى شرحه للديلمى كذلك عن عبد الله ابن السعدى ثم قال:قال الهيثمى : فيه ( يزيد بن ربيعة) وهو مروك . اه

صار الطريق غير مستةم . ويوضحه (حتى تةم به الملة العوجاء) يعنى ملة إبراهيم الذى غيرتها العرب عن استقامها ، وهذا التقدير بناء على أن قوله (بهج) بالذون وهو ما عليه شارحون لكن جعله آخرون (شيح) بمثلثة أولى والشيح: الرسط، وما بين الكاهل إلى الظهر أى (ليسوا من خيارهم ولا من رذالهم بل من وسطهم) . كذا ذكره الديلمي .

وفسر المناوى النهج : بالطريق المستةيم وقال : فلما وصفه بأعوج

(٢) الحديث في الصغير برقم ٣٩٧٦ لأحمد بن حنبل عن عبد الرحمن =

محمد بن داود بن على الأصبهانى من تاريخه من طريق نفطويه عن محمد المذكور عن أبيه إمام مذهب الظاهرعن سويد بن سعيد عن على بن مسهر عن أى محى القتات عن مجاهد عن ابن عباس به مرفوعا بلفظ :

ر فهو شهید ) وكذا رواه جعفر السراج فی مصارع العشاق من حدیث الحسن بن علی الأشنانی ، وأحمد بن محمد بن مسروق كلاهما عن سرید

ولفظه: (من عشق فظفر فعف فمات ماتشهيداً) ، ورواه ابن المرزبان = ابن الحسين عن أبى بكر الأزرق حدثنا سويد به موقوفا ، وزاد ، ( فمات ) وقال أن النهي - صلى ابن المرزبان : إن شيخه كان حدثه به مرفوعا فعاتبه فيه فأسقط الرنع ،

ثم صار بعد يرويه موقوفا ، وهو مما أنكره ابن معنن وغيره على سويد ، حي إن الحاكم كما رواه في تاريخه قال : بنال : إن يحيى لما ذكر له هذا الحديث قال : لو كان لى فرس ورمح غزوت سويدا ولكنه لم يتقرد به فقد رواه الربير بن بكار حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون

عن عبد العزيز بن أبى حازم عن أبى نجيع عن مجاهد به مرفوعا ، وهو مسند صحيح ، وينظر هل هذه هى الطريق التى أورده الحرائطي مها فإن تكن هى فقد قال العراق : في سندها نظر، ومن طريق الزبير أخرج الديلمي في مسنده ، ولكن وقع عنده عن عبد الله بن عبد الملك بن الماجشون

لا كما هنا وقد ذكره ابن حزم فى معرض الاحتجاج فقال:
فان أهلك هوى أهلك شهيداً وإن تمن بقيت قرير العين
روى هذا لنا قوم ثقات نأوا بالصدق عن كذب ومين
وذكرنجوه منظوما أبوالوليد الباجى وأبو القاسم القشرى وغيرهما بل عند
الديلمي بلا سند عن أى سعيد مرفوعا (العشق من غير ربية كفارة للذنوب)

وعند الطرانى فى الأوسط والنسائى فيا أورده البيهنى فى آخر فتح مكة من دلائله من حديث محمد بن على بن حرب المروزى أنبأنا على =

اللهِ ، وحبَّب عِبادهُ إلَيْهِ ، ومِنْ شَرِّ التَّهَجَّارِ مَنْ كَثُورَتْ التُّهَارِ مَنْ كَثُورَتْ

أَيْمَانُهُ إِن كَانَ صَادَقًا ، وإِن كَانَ كَاذِبًا لَمْ يَدْخُلِ الْحَنَّةُ »

حل نه عند في هريرة ] .

 ابن الحسين بن زاقد عن أبيه عن يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - بعث سرية نغندوا وفهم رجل فقال: اللهم إنى لمت مهم عشقت امرأة فلحقها فدعونى أنظر إلها نظرة ثم اصنعوا

بى ما بدا لكم فنظروا فإذا امرأة طويلة أدماء ، فتَّالَ لهَا : أَسلَمَى حَبَيْشَ قبل نفاد العيش . أرأيت لو يعتكم فلحقتكم خبلة أر ألفيتكم بالخوانق أما كان حق أن يتولى عاشق تكلف إدلاج السرىوالودائق أما كان حق أن يتولى عاشق تكلف إدلاج السرىوالودائق

قالت : نهم فنديتك فقدموه فضربوا عنقه : فجاءت المرأة فرقفت عليه فشهةت شهقة أو شهقتين ثم ماتت فلما قلموا على رسول الله – صلى الله عليه وسلم—أخبروه بذلك فقال رسول الله— صلىانة بمليه وسلم—: (أماكان فيكم رجل رحم ) وقال الطرانى : لا بروى عن ابن عباس إلا مهذا الإسناد تفرد به محمد بن على ، وهوفى مصارع العشاق من طريق أنى نعم، وأخرجه

لحرائطی والدیدی وغرهما ولفظه عند بعضهم: ( من عشق فعف فکم فصر فات فهو شهید) ونظیره فی توالی التعقیب بالفاء قوله تعالی :
 فقال لهم رسول الدناقة وستیاها فکذبوه فعتروها فدمدم علیهم ربهم بذنهم فسواها ولا نحاف عقیاها ، وکذا فی (الذاریات) وله طرق عند البهی أیضاً : ا ه المتاصد .

(١) الحديث من هامش مرتضى، انظر حديث ﴿ خيار أمنى من =

٣٠٩٧ : ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ ```

ه ض عن أبي سعيد رضي الله عنه .

٣٠٩٨ : « إِنَّمَا الإِيمَانُ بِمَنْزِلَةِ الْقَمِيصِ : يُقَمُّهُ الرَّجْلُ مَرَّةً وَيُنْزَعُهُ مَرَّةً أُخْرَى » .

الحكيم وابن مردويه عن عتبة بن عبد الله بن خالد. ابن معدان عن أبيه عن جده .

٣٠٩٩ : ﴿ إِنَّمَا الْحَسَدُ فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُل

آتَاهُ اللهُ القرآنَ فأَقَامَ بِهِ فَأَحَلَّ حَلاَلُهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ ، وَرَجُلِ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَوَصَلَ مِنْهُ أَقَارِبَه وَرَحِمَهُ وَعَمِلَ

بطَاعَةِ اللهِ "" . طب عن ابن عمرو . ٣١٠٠ - ٧٥٨٦ : د إِنَّمَا يَزْهَدُ الرَّجُلُ فِي عِلْم مَا لَمْ

يعْلَمُ ، وَلَهُ الانْتِفاعُ بِما قَدْ عَلِمَ ] ( " . طب عن جابر

قال : قدم بهودى بتمر وشعير وقد أصاب الناسجوع فسألوه أن يُستَعَرَّ (٢) الحديث في مجمع الزوائد ج٣ ص ١٠٨ باب لا حسد إلا في اثنتين قال الهيشي : راوه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات .

(١) الحديث في الصغير برقم ٢٥٥١ ورمز لحسنه كل أبي سعيد الحدري

(٣) الحديث من الظاهرية.

٥٩٧٩- ٨٢٨٣ : « إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيعْوَى حَتَى ما يَجِدُ مَايُوارِي بِهِ عَوْرَتَهُ إِلَّا العَبَاءَةَ يَتَّمَ عَهُورَتَهُ إِلَّا العَبَاءَةَ يَتَّرَعُهَا (١) .

حم سنده صحيح عن أبي سعيد الخُدري.

وفى بعضها (ترجعوا) (تتوبوا) على الحادة ا ه .

الهَرم ، حَى تَقُومَ السَّاعَةُ قَالَهُ صَلَى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ ، الهَرم ، حَى تَقُومَ السَّاعَةُ قَالَهُ صَلَى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ ، اللهَرم ، حَى تَقُومَ السَّاعَةُ قَالَهُ صَلَى الله عَيْم عَرَاه وسَلَّم ، معجلة ، (انبعم أذناب البقر ) يريد أنهم تفرغوا للزرع وأذلوا أنفسهم للأرض وتركوا الجهاد . كما في رواية أنى داود : وأخذتم أذناب البقر ورضيم بالزرع وهذا شيء مشاهد ظهرت آثاره في المسلمين حين صاروا عبد الأرض والزرع . والحهاد هو ملاك الأمر كله في الإسلام .) ، (ترجعون) (وتتوبون) هكذا بإثبات النون فهما في بعض الرواياتوله وجه من العربية وقد جاء مثل هذا مرارا في الأحاديث وفي فصيح الكلام ،

النبي صلى الله عليه وسلم بهى عن اشال الصاء . والاحتباء فى ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، رواه الحماعة إلا الترمذى ، ومن المتنق عليه عنجابره أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى ثوبواحد متوشحا به ، وأنظر نيل الأوطار ٢ – ٨٤ ، ٨٢ ، ١ب جواز الصلاة فى ثوب واحد ، وباب كراهية اشهال الصهاء وكون الرسول صلى الله عليه وسلم لامجد سوى ثوب واحد يسر به عورته فى هذه الحالة الامنم أنه كان يلبس بالحلل فى بعض الأحيان ، وهو فى الحالة الأولى قدوة فى الصر وفى الحالة النائية قلوة فى الشكر .

(١) يدرعها : يُلبسها، وفي روية أخرى عن أبي سعيد الحدري، أن

٨٢٨٦-٣٧٩٣ : ﴿ إِنْ كَانَ قَضَاءٌ ` مَنْ رَمَضَانَ ` وَمَضَاءٌ ` مَنْ رَمَضَانَ ` فَاقْضِيه ُ آ فَاقْضِيه يوْماً آخَرَ ، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعاً فَإِنْ شَمْتِ فَاقْضِيه ُ آ وَإِن شَمْت فَلاَ تَقْضِيه ﴾ .

وَتَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَتَرَكِتُمْ الْنَهُمُ اتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَتَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَتَرَكِتُمْ الْجَهَادَ فِي سَبيلِ اللَّهِ لَيُلْزِمِنَكُمْ اللهِ مَنْكُمْ حَيِّ لَيُلْزِمِنَكُمْ اللهِ مَنْكُمْ حَيِّ لَيُلْزِمِنَكُمْ اللهِ تَعَالَى "كُمْ حَيِّ تَرْجَعُوا إِلَى اللهِ تَعَالَى "كُلُ وَتُتُوبِوا إِنِي اللهِ تَعَالَى اللهِ عَمْلِ وَتَتُوبِوا إِنِي اللهِ تَعَالَى اللهِ عَمْلِ وَتَتُوبِوا إِنِي اللهِ تَعَالَى اللهِ عَمْلِ وَتُنْوبِوا إِنِي اللهِ يَعَالَى اللهِ عَمْلِ وَتُنُوبِوا إِنِي اللهِ يَعَالَى اللهِ يَعَالَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعَالَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلِي اللّهِ يَعْلِي اللْهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلِي اللْهِ يَعْلِي اللّهِ ي

(۱) فى نسخة قوله بلفظ (من قضاء رمضان) واللفظ هنا من رواية أحمد وأى داوود كما أورده الشوكانى فى نيل الاوطارج ٤ ص ٢١٩ وفى إسناده بعض من تكلم فيهم مع اختلاف فى جرحهم أو تعديلهم .

(۲) فى مسند أحمد برقم ٢٥٠٥ بلفظ (لأن أنم اتبعثم) الخ قال الشيخ شاكر : إسناده ضعيف ، هذا وقد روى بألفاظ وطرق أخرى أسانيدها

صحيحة انظر حديث رقم ٤٨٢٥ و ٥٠٠٧ من مسند أحمد وهما عن ابن عمر .
والعينة : بكسر العين وفتح النون قال ابن الأثبر : هو أن يبيع من رجل سلعة ك
بشمن معاوم إلى أجل مسمى ثم يشتربها منه بأقل من الثمن الذي باعها به .

فإن اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر ابثمن معلوم وقبضها ثم باعها المشترى من البائع الأول بالنقد بأقل من النمن ـ : فهذه أيضا عينة وهى أهون من الأولى. وسميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة لأن العن هو =

١٩٠٣ - ١٩٠٣ : \* أَلاَ إِنَّ شَرَ هذه السِّبَاع الأَثْعَل يَعْني الثَّعَالَب » .

ابن رَاهُويه والحسن بن سفيان وابن منده . والبغوى عن سالم بن وابصة. وضعفه البغوى وقال : ماله غيره. ابن منده وابنء حساكر عنسالم بن وابصة بن معبد عن أبيه . قَالُوا وَهُو الصَّواب » .

١٠٤ - ٩٠٣٨: «أَلَا إِنَّ الشَّامَ وبَيْتَ المَقْدِس سَتُفْتَحُ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وَتَكُونُ أَنْتَ وَوَلَدُكَ مِنْ بَعْدِكَ أَئِمَةً بِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ ...

طب وابن عساكر عن محمد بن عبد الرحمٰن بن شدًاد بن أوس عن أبيه عن جدّه .

ده٤ – ٩٠٣٩: «أَلاَ إِنَّ الفننة مَهُنَا يُشِيرِ إِلَى المَشْرِقِ مِنْ حَيْثُ يَطْلعُ قَرِنُ الشَّيْطَانِ » .

مالك . خ . م . عن ابن عمر رضى الله عنه .

١٥٩ - ٩٠٤٠ : «أَلاَ إِنَّ هَذَا مِنْ غَنَائِمِكُمْ وَلَيْسَ لِي مِنْهُ إِلاَّ الخُمُسُوالخُمسُمردُود عَلَيْكُمْ، فَأَدُّوا الخيطَ

(۱) الحديث في مجمع الزوائد ج ٩ ص ٤١١ باب ما جاء في شداد
 رضى الله عنه قال الهييمي رواه الطرائي وفيه من لم أعرفهم .

والمَخيط ، وَأَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْبَر . فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ عَلَى أَهْلِهِ فِي اللهِ القريبَ أَهْلِهِ فِي اللهِ القريبَ والبَعِيدَ، وَلاَ تُبالُوا فِي الله لَوْمَةَ لاَدَم . وَأَقِيدُوا حُدُودَ اللهِ فَي الله لَوْمَةَ لاَدَم . وَأَقِيدُوا حُدُودَ اللهِ فَي الحَضَرِ وَالسَّفْرِ ، وَعَلَيْكُمْ بِالجَهَادِ فَإِنَّه بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ عَظِيمٌ ، يُنَجّى اللهِ به مِن الغمِّ والْهَمِّ " . .

ق وابن عساكر عن عبادة بن الصامت . ٥٧٧ ــ ٩٠٤١ : «أَلاَ إِنَّ بِعْد زَمَانِكُمْ هذا زَمَاناً

عَضُوضاً يَعَضَّ المُوسِرُ عَلَى مَا فِي يَدِهِ حِنَارَ الإِنْفَاق وَقَدْ قَالَ اللهِ تَعَالَى (وَمَا أَنفَقَتُمْ مِن شَيءٍ فَنُو يُخْلِفهُ) وسيد شرار الخلق يُبَايعُون كُلَّ مُضْطَرِّ أَلاَ إِنَّ بَيْعَ المُصْطرينَ حَرَامٌ ، المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِم لاَيَظِيمُه وَلاَ يَخْذُه . إِنْ كَان عِنْدُكَ مَعْرُوفٌ فَعُدْ بِهِ عَلَى أَخِيكَ وَلاَ يَؤْدُ هَلا كَا إِنَ كَان عِنْدُكَ مَعْرُوفٌ فَعُدْ بِهِ عَلَى أَخِيكَ وَلا تَزِدْهُ هَلا كَا إِنْ هَلا كِهِ »

ع عن حذيفة رضى الله عنه .

(۱) من أول الحديث إلى كامة والآخرة و ني مجمع الزوائد، وله قصة بين المقدام بن معدى كرب و الحرث بن معاوية وعبادة جه ص ٣٣٨ قال الحبيث هنا برواه أحمد. وفيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، وبقية الجديث هنا حديث مستقل تمغايرة يسيرة في جه ص ٣٣٣ باب فضل الحياد. وقال الحيشمي بعد إبراده: رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط أطول من هذا وأحد أسانيد أحمد و غيره نقات

ولاتغلوا عليهم الأَسْعَارَ ولايبيعن حَاضِر لباد'' وَلايُسُومُ

٣٣- ٨٦٦ : ﴿ أَهْلُ الجَوْرِ وَأَعُوانُهُم فِي النَّارِ ``

ك وَ تُعَفَّّب عن حذيفة .

٣٤-٨٦٦١ : « أَهْلُ القرآن عُرَفَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ '''، الحَدِيم عن أَبِي أَمَامَة .

ماقادهم أحد إلا كفاهم الله مؤنته ، قال تبيع بن عامر الكلاعى فأخبرت بذلك معاذ بن جبل فأخبرني بذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

رواه أبو يونس وغيره في تاريخ مصر من حديث أبي موسى الأشعري (") ، .

وما يصنعون فيه فسهم بعض القوم فقال ابن عمر : لاتسبوا أدل النمن فإنى شعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : زين الحاج أهل النمن . رواد الطبرانى فى الأوسط والكبير وإسنادد حسن فيه ضعفاء وُتُفُوا .

(۱) الحديث فى الصغير برقم ٢٧٦٥ وصححه الحكم وتعقبه الذهبي فقال : بل منكر .

المنظر .
 الحديث في الصغير برقم ٢٧٦٧ ورمز الضعفه .

(۲) الحدیث من الحذیویة فقط.
 (۳) الحدیث من الحذیویة فقط.

٣٢-٨٦٥٩ : ﴿ أَهْلُ اللِّمَن زَيْنُ الحاجُ ۗ ﴾ .

الطبراني عن عبد الله بن عمر .

(۲) هذا تمثیل لإحالة الضرة حق صاحبها من زوجها لنفسها إذا سألت للاقها والحدیث فی مجمع الزوائد ج ٤ ص ٨١ کتاب البيوع ، باب ما ہی عنه من البيوع ، وقال : رواه الطبرانی فی الکبر و فیه حماد بن عبد الرحمن رُهو منکر آخدیث مجهول :

(١) الحاضر الذي يسكن ويتم في الحاضرة ، والبادي الذي يسكن

(٣) الحديث في مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٥٥ وقال : رواه احمد دالطبراني وإسناده حسن والحديث في الصغير يرقم ٢٧٧١ ورمز لحسنه ، وفي رواية للطبراني : وأنجع طاعة .

(٤) الحديث في مجمع الزوائدج ١٠ ص ٥٥ باب ماجاء في أهل اليمن عن حيان بن بسطام الهذلي قال : كنا عند عبد الله بن عمر فلنكروا حاج اليمن « الله المعالم المعال

ق عن علقمة بن ناجية .

٧٤٨٧-٣٠٠١ : « إِنَّا معشَرَ الأَنْبِياء بُنِيتُ فَسَادُنَا عَلَى أَرْهَا حِلَّهُ الْحِنَّةِ عَلَيْهِ الْأَرْضِ

أَجْسَادُنَا على أَرْوَاحِ أَهْلِ الجنَّةِ ، وأَمِرَتِ الأَرْضِ مَا كَانَ مِنَّا أَن تَبْتَلِعَهُ ، . مَا كَانَ مِنَّا أَن تَبْتَلِعَهُ ، . الديلمي عن عائشة (١٠٠ .

الدیندی علی طالعت . ۷۶۸۸–۳۰۰۲ : « إِنَّا آلَ محمَّد نُعْفِی لِحانًا ، ونُحْفِی شواربَنَا ، وإِنَّ آلَ کسری یُخْلِقُونَ لِحاهمِ

ويُعْفُون شواربَهُمُ ، هَدْيُنَا مِخالفٌ لِهَدْيِهِم » .
الديلمي عن ابن عمر (١٠)

٧٤٨٩-٣٠٠٣ : « إِنَّا أَهْلَ بَيْتِ اخْتَارَ اللهُ لنا الآخرةَ على الدُّنْيا ، وإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سِيلُقَوْن من بعدى

ص ١٠٠ ؛ كتاب الطهارة ، باب أخذ الشارب وإعفاء الاحي .

٧٤٨٤-٢٩٩٨ : « إِنَّا لَا نَقْبُلُ زَبْدُ المُشْرِكِينَ ﴾ طحم ق عن عياض بن حمار [ قال : أهديتَ إِلَى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية أو قال : ناقة! ،

فقال لى : أسلمت ؟ قلت لا . فأبي أن يقبلها وقال [: ذلك \_ يقال زَبَدَةُ بُرْبدُهُ بالكَسْرِ إِذَا أَعطاه صِلته . وَزَبَده يَزْبُدُه بالضَّمِ إِذَا أَعطاه الزَّبدُ ()] أَ اللهُ مَا يَدُهُ بَالضَّمُ إِذَا أَعطاه الزَّبدُ ()] أَ اللهُ اللهُ مَلِيَّةً للشرِك » . بر من حديث عامر بن مالك الذي يقال له مُلاعبُ الأَسنَّة . بر من حديث عامر بن مالك الذي يقال له مُلاعبُ الأَسنَّة .

الحطابى: يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا ، لأنه قد قبل هدية غير واحد من المشركين: أهدى الهالمةوقس مارية والبغلة، وأهدى له أكيدر دومة فقبل من المشركين: أهدى الهالمة ، وقبل من وقبل وقبل أو وقبل أو الله الله موضعاً من القلب ، ولا نجوز عليه أن يميل قلبه إلى مشرك فردها قطعا لسبب الميل ، وليس ذلك مناقضا لقبوله هدية النجاشي والمقوقس وأكيدر دومة لأنهم أهل كتاب. نهاية ج٢ ص ٢٩٣٤! انظر الحامع الصغير وأكيدر دومة لأنهم أهل كتاب. نهاية ج٢ ص ٢٩٣٤! انظر الحامع الصغير وقبل قبل من ٢٩٣٤.

(٢) الحديث من هامنش مرتضى .

١٧/١٧ وابتغوا السَّاعةَ التي تُرْجَى في الجنمةِ ، ما بين صلاةِ العصرِ

- 49 -

ابن أبى الدنيا فى كتاب الإخوان، والحارث بن أبى أسامة فى مسندة [(١) فيه من أبي ميدالساعدى

و ميس ميس ميس و المحتاد المحت

طب عن معاذ [ فيه عباد بن أحمد الوزم صعيف <sup>(۲)</sup>]. ٣٣/٩٥ أبدأ بنفسيك فتصدًّق عليها ، ثمَّ على أبويكَ ، ثم على .

قرابتك ثم مكذا، ثم مكذا، فرابتك ثم مكذا، ثم مكذا،

خ م حب عن جابر ١٣٤ و ابد دا أبنفسيك فتصدَّق عَلَمْها ، فإنْ فَصُلَ في وَ فَلاهلك . فإن فَصُلَ عن أهلِك شي و فلدى قرابتِك ، فإنْ فَصُلَ عن ذى قرابتِك

٥٠/٢٥ دابْـدَأْ بِمَنْ تعولُ ،

الانصارى قال: أمنق رجل عبداً له عن دبر فبلغ الني صلى الله عليه وسلم فقال ، ألك مال غره ؟ قال ، لا . أقال ، فن يشرّبه منى ؟ فاشتراه نعيم العموى بثمانمائة. دره لجا. بها الني صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم ذكره .

(١) الزيادة بين القوسين من هامش مرتعني .

إلى غيبوبة الشمس ، وهي قدر هذا \_ يقول () \_ قبضة ، طب عن أنس رضى الله عنه [فيه ابن لهيمة ، حديثه يحسن ، وبقية رجاله ثقات]

۱۸ / ۹۰ ابتنوا الرفعة عند الله ، قيل : وماهي بارسول الله ؟ قال : تحلم عمَّن جهل عليك ، و تعطى من حَرَمَك ، عد عن ابن عمر [ وفيه الوازع بن نافع متروك (٢٠)] . عد عن ابن عمر الخير عند حسان الوجوه (٣٠) ، ١٩/١٩ « ابتنوا الخير عند حسان الوجوه (٣٠) ، ابن أبي الدنيا في « قضاء الجوائع ، قط في الأفراد عن أبي هريرة .

۹۲/۲۰ « ابْتَهُوا فِي أَمُوالِ اليتامى لانستهلــُكُهَا الصَّدَقَةُ (۱) ، الشافعي ق عن يوسف بن ماهك مرسلا . الشافعي ق عن يوسف بن ماهك مرسلا . ٩٣/٢١ « أَبْدِ (٥) المودَّةَ لمنْ وادَّكَ فإنها أنبتُ ،

(۱) مكذا فى الآصول والذى فى بجمع الزوائد ديمنى قبضة ، وقال ؛ رواه الطرانى فى الاحتجاج به وبقية رجاله ثقات الطرانى فى الاحتجاج به وبقية رجاله ثقات وما بين القوسين من هامش مرتضى (۲) الزبادة بين القوسين من هامش مرتضى (۲) قال المزبرى : قال الشيخ: صحيح هم حسن السند وقال ابن الجوزى: موضوع ، وتعقب .

 (٤) المراد، اطلبوا الربع بالعمل فيها لمصلحة اليقيم ، والمراد بالصدقة الزكاة المفروضة .

 (٥) الحديث في الصفر برقم ٥٥ والمني ، أظهر الهبة الحالصة لمن تحبه فان ذلك سبب لقويمًا ودوامهًا . قال الدري : قال الشيخ : حديث حسن .

الذين كان سميهم ورغبتهم فيها لها ، ألا إن الحل ساع غايةً ، وغاية

كلِّ ساع الموت، سابق ومسبوق ، . هب عن الوضين بن عطاء مرسلاً (١)

٣١١/١٠١ ٥ أُنتكمُ الفِيِّنُ كَقطع الليل المظلم ، يُصبع الرجل مؤمناً ويمسى كافراً، ويُمسى مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع أحدُكم دينَهُ بعَرَض من الدنيا قليل ، قيل: فكيف نَصْنَعُ يارسولَ الله ؟ قال تكسرُ يعك،

قال : فإن انجَ بَرَتْ ؟ قال : تَكْسِرُ الْأَخْرِي(٢) قال : حتى متى ؟ قال: حتى تأتيك مَد خاطئة ، أو مَنِيَّة قاضية ،

طس عن حذيفة . ٣١٢/١٠٣ وأَتَتَهموني وأناأمينُ أهل السَّهاء وأهل الأرض، أما إنِّي

لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرت ما كان الهدى إلا من مكم ،

<sup>(۲)</sup> طب عن جابر .

(١) هذا الحديث يقوى سابقه ويرضه إلى درجة الحسوس الوضين بن عطاء كان رسول الله عليه وسلم إذا أحس من الناس بغفلة عن المهيت جاء

فَأَخَذَ بِمِضَادَتَى البَابِ وَمَنْفُ ثُلَانًا وَقَالَ : يَا أَيِّهَا النَّاسُ يَا أَمَلُ الإسلام وكحره . (٢) الحديث في بجمع الزوائد جه ص ٣٠١ باب ما يفعل في الفتن : وفية

لريادة بعد ( تسكسر الآخرى ) : قلت فإن الجعيت ؟ قال : تمكسر رجلك ، ظت :

فإن انجبرتُ ؟ قال . تكسر الآخرى . قال حتى متى (٢) قاله صل اله عليه وسلم حينا خرج العج مع أسعابه وقدموا مكه

٣١٣/١٠٣ « آجُّرِوا في أموالِ اليَّتَاتِي ، لا تَأْكُنْهَا الزَّكَاةِ » .

طس عن أنس [ ومُحـح ](١)

٣١٤/١٠٤ [ أَتُحبُ [ ياجُبَيْرُ ] (٢) إذا خرجتَ سَفَراً أن تَكُون من أمثل أصابكَ هيئةً . وأكثرهم زاداً ؟ إنوأ هذه السُّورَ الحمْس :

(قل يا أيها الكافرون) و ( إذا جاء نصرُ الله والفتحُ) و ( قل هو الله أحدً ) و ( قل أعوذُ برب الفلق ) و ( قُلْ أعوذ برب الناس ) و افتتِيحُ كلُّ سورة بيسم الله الرحم الرحم، واختم بيسم الله الرحم الرحم

ع وأبو الشيخ ض عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه [وفي إسناد أبي يعلى من لم يعرفوا ]<sup>(٣)</sup> ٣١٠/١٠٥ ، أَنْعِبُ لو أَنَّ عندك ابنك كأحسن الصبيان

[ وأكبسهِ ](١٠)؛ أتحب لو أن عندك ابنك كأجرأ الصبيان جرأة ؟ أتحب لو أن عندك ابنك كهلاً كأفضل الكهول وأسراه؟ أو يقال لك: ادخل الجنة بثوابِ مافد أخذنا منكَ ؟ ﴾

وأمرهم أن يجملوا حجهم عمرة إلا من كان ممه الهدى ، فقال ناس: يا وسول الله

أحرمناً بالحج فكيف تجملها ممرة؟ قال . انظروا ما آمركم به فالعلوا . فرهوا (١) الزيادة بين القوسين من حامش مرتشى • والحديث في الصغير جرَّم ٩٦ ورمز له بالصحة ، قال الهيشمي . أحسبرني شيخي يعني الزين العراقي: أن

> (۲) فی تونس ( یا جبربل ) وهو خطأ (٣) الزيادة مين القوشين من مرتضى . (٤) التصحيح من مرتضى . وفي باني الاصول : وأكسيه

٧٣٥٧-٢٨٧١ : « إِنَّ هذا الحيَّ من مُضَرّ ،

يارسولَ اللهِ ، أَرأَيت قَوْلَ الله عَزُّ وجل إِنَّ الله وملائكتَه

لا تَدَعُ للهِ في الأَرضِ عَبْدًا صالحًا إِلا فَتَنَتْهُ وأَهلكته

حتى يُدْرِكَهُمْ اللهُ بجنودِ من عندِه أَوْ من السهاء فَيُدلِّلُها

طَ حم والروياني ك ض عن أبي الطفيل عن حذيفة

٧٣٥٨\_٢٨٧٧ : ﴿ إِنَّ هَذَا لَمِن المُكَثُّومِ ، ولولا أَنَّكُم سأَلتمونى عنه مما أخبرْتُكم ، إنَّ الله عز وجل وَ كُلَّ

بِي مُلكين ؛ لا أَذْ كُرُ عِنْدَ عَبْدِ مُسْلِمٍ فَيُصَلِّي عليَّ إِلَّا قال ذَانِك الْمَلَكَان : غَفَر اللهُ لكَ ،وقال الله [ وملائكته "]

جَوَابًا لِذَيْنِكَ الملكين : آمين » •

(١) قال في القاموس : لاممنع ذنب تلعة : يضرب للذليل الحقير – وعلى هذا يكرن المراد أن الله يذلهم إلى حد الحقارة وفى القاموس: الذنب

حَى لا تَمْنَعَ ذَنَّبَ تَلْعَة " الْ

من كل شيء عقبه ومؤخره وقالولا تكون التلاع الا في الصحاري والتلعة

مسيل الماء من علو الى أسفل والحديث عند الهيثسي في باب فتنة مضرج ٧ص٣١٣. عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن هذا الحي من مضر .. الحديث . وقال وفي راوية لاتدع مضر عبنَ لله مؤمنا

إلافتنوهُ أوقتلوه . رواه أحمد بأسانيد والبزار من طرق . وفي القاموس

مضربن نزار كزفر أبو قبيلة وهو مضر الحمراء

(٢) لفظ وملائكته ساقط من تونس . وفى مجمع الزوائد فى تفسير سورةالأحزاب ج ٧ ص٩٣ قال عن الحسن بن على قال: قالوا يارسول =

طب عن الحكمُ بن عبد الله بن خطاف عن أمِّ أُنيُس بنت الحسن بن على عن أبيها قال : قالوا :

يُصلون على النُّبيِّ ؟ قال : فذكره .

٧٨٧٣ : « إِنَّ هذا المال خَضِرٌ خُلُوٌ ، فلا تبيعوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُو صلاحُها ٠ »

ط ع طب ض عن زید بن ثابت . . ٧٣٦٠-٢٨٧٤ : « إِنَّ هذا المأل خَضِرٌ حُلْوٌ ، فمن

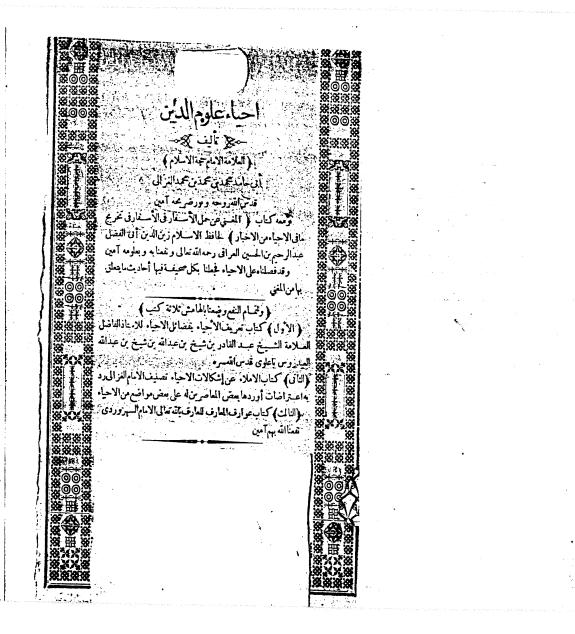
أَخذُه بحقُّه بُوركَ له فيه :ومن أَخذَه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكلُ وَلَا يَشْبَعُ ، واليدُ العُلْيا خيرٌ من اليد السَّفْلي. »

ابن المبارك ، ك حم خ م والدارمي ت صحیح ن حب عن حکم بن حزام

ان هذا لمن المكتوم .. الحديث وقال الهيشي رواه الطبراني وفيه الحكم بن عبد الله ابن خطاف وهو كذاب.

الله أرأيت قول الله عز وجل ( ان الله و ملائكته يصلون على النبي ) قال

(١) الحديث في الصغير برقم ٢٥١٤ ورمز لصحته عن حكيم بن حزام قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني، ثم سألته فأعطاني ثم ذكره ، فقلت : والذي بعثك بالحق لاأرزأ أحد بعدك أبدا ، ورواه مسلم والبخاري في كتاب الوكاة



أن تطهروا والله محب

المطيرين \_ هذاوصف

أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم

قبل لهم ماذا كنتم

تصنعون حتى أثنى الله

علك سذا التناء قالوا

كنا نتبع الماء الحجر

وهذاوأشباه هذا من

الآداب وظفة صوفية

الربط يلازمسونه

ويتماهدونه والرباط

بيتهم ومضربهم ولكل

قوم داروالرباط دارخ

وقدشامهوا أهل الصفة

في ذلك على ما أخبرنا

أبوزرعة عن أيه

الحافظ المقدسي قال

أنا أحمد بن محمد

الرازى قال أنا عيسى

ين على الوزير قال

حدثنا عبدالله البغوى

قال حدثنا وهبان بن

بقية قال حدثنا خالد

ان عبد الله عن داود

ان أي هند أن أن

الحرث حربة بن أبي

الأسود عن طلحة

رضى الله عنه قال

كان الرجل إذا قدم

الإباحة أوسم وأمر تقل اللك أضيق فكل مطعوم جرى فيهييع معاطاة فتسليم البائع إذن فيالأكل

فإنى أقول إن ترددنا في جعل الفعل دلالة على قبل الملك فلاينبغي أن لاعجمله دلالة على الإباحة فان أمر

قال أنا البغوى عن أي عبد القاسم عن

سلامةال حدثنا صفوان عن الحرث عن سعيد ابن المسيب عن على

ابن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ إسـباغ الوضو. في

وفيرواية ﴿ أَلاأُخْرَكُمْ بما يمحوالله به الحطايا وترفع بهالسرجات قالوا مواضع الشه .

إسباغ الوضوء في السكاره وكثرة الحطا إلى المساحد وانتظار

المسلاة بعد الصادة

التقابض فيالجلس وهذا احتراز منالنسية وتسلمانصيارفة الذهب إلىدار الضرب وشراء الدنانير

الرباط فذلكم الزباط

تعالى \_ لمسحد أسمى

**على الن**قوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيــه رجال محبون

المتعاملين على الأطعمة إذ لاربا إلاني تقد أوفي طعام وعلى الصيرفي أن يحترز من النسيئة والفضل . أما النسيئة فأن لابيع شيئا منجواهر النقدين بشيء منجواهر النقدين إلايدا يبد وهوأن بجري

وقدحرمهالله تعالى وشددالأمرفيه وعجب الاحتراز منه علىالصيارفة المتعاملين على النقدين وعلى

في الركبات من النهب والفضة كالدنامير المحاوطة من النهب والفضة إنكان مقدار النهب مجهولا

لرَسم العاملة عليها أصلا إلا إذاكان ذلك تقدا جاريا فيالبلد فانانرخص فيالعاملة عليه إذا لميقابل

بالنقد وكذا الدراهم الغشوشة بالنحاس إن لمتكن رائجة فيالبلد لمتصع العاملة عليها لأن القصود

منها النفرة وهي مجهولة وإنكان نمدأ رائجا فيالبلد رخصنا فيالعاملة لأجلءالحاجة وحروج النقرة

عن أن يقصد استخراجها ولكن لا يقابل بالنقرة أصلا وكذلك كل حلى مركب من دهب وفضة

فلابجوز شراؤه لابالذهب ولا الفضة بل ينبغي أن يشتري عتاع آخر إنكان قدر الدهب منه معلوما

إلا إذاكان محوها بالدهب مويها لاعصل مناذهب مقصود عند العرض على النار فبجوز يعها بمثلها

( العقد الثاني عقد الربا )

دينه والنحمل عنه فهذا مانراه فىقاعدة الماطاة هي تحموضها والعلم عندالله وهذه احتمالات وظنون رددناها ولا يمكن بناء الفتوى إلا على هذه الظنون ، وأما الورع فانه ينبغي أن يستفتى قلبه ويتق

الأكرافيين فاناذلك يباحبالاباحة الفهومة منقرينةالحال ولسكن ربمايلزم من مشاورته أنااضيف يضمن ما أتلفه وإنما يسقط الضانعنه إذا تملك البائع ما أخذه من للشترى فبسقط فكونكالقاضي

يكون قد تملك عجرد رضا استفاده من الفعل دون القول . وأماجانب المشترى للطعام وهو لا ريد إلا

إله فيأخذه محقه لكن طيكل الأحوال جانب البائع أغمض لأن ماأخذه قد يريد المالك ليتصرف فيه ولا عكنه التملك إلاإذا أتناف عين طعامه في بد الشتري تمرعا يفتقر الى استشاف قصد التملك ثم

السنحق عثل حقه فله أن يتملك مهماعجز عن مطالبة من عليه وإن كان قادرا فليمطالبته فانهلا يمملك ماظفريه من ملكه لِأنه ربح فيرضى بثلك المين أن يصرفها إلىدينه فعليه الراجعة وأما ههنا فقد عرف رضاه بقرينة آخال عندالتسليم فلايعد أن يجعل الفعل دلالة طي الرضا بأن يستوفي دينه عمايسلم

يعام ذلك بقرينةالحال كإذن الحامي فيدخول الحام والإذن فيالإطعام لمن بريده المشتري فينزل منزلة مالو قال عتلك أن تأكل هذا الطعام أو تطعم من أردت فانه عملله ولوصرح وقالكل هذا الطعام تماغرولى عوضه لحلالأكل ويلزمه الضان بعدالأكل هذا قياس الفقه عندى ولكنه بعد العاطاة آكل ملكة ومتلف له فعليه الضان وذلك في ذمته والثمن الذي سلمه إن كان مثل قيمته فقد ظفر اللبن ليأخذ منه الجبن والسمن والزبدوسائر أجزاء اللبن فهو أيضا حرام ولايباع الطعام بغيرجنسه من الطعام إلا نقدا وبجنسه إلانقدا ومنائلاً وكل ماشخذسناك، المطعومةلا بجوزان يباع به منائلا

المصار بأن يسلم إليه العزر والسمسم والزيتون ليأخذ منه الأدهان فهو حرام وكذا اللبان يعطى

التقابض في الجباس اختلف جنس الطعام البيع والشترى أولم يختلف فان اتحد الجنس فعلهم التقابض ومراعاة المائلة والمعتاد فيهذا معاملة القصاب بأن يسلم إليه الغنم ويشترى بها اللحم تمدا أو نسيئة فهو حرام ومعاملة الحباز بأن يسلم إليه الحنطة ويشترى بها الحبز نسيئة أو نقدا فهو حرام ومعاملة

لمواضع السؤال واقتحم الربا والحرام وهو لايدوى .

ذهب مقسود تند العرض عى النار بذهب وبجوز بالنضة وغيرها . وأما المتعاملون على الأطعمة فعليهم

ولاأن ببيعه بل بالفضة بدا بيد إن لم يكن فيها فضة ولايجوز شراء ثوب منسوج بذهب يحصل منه

من النقرة بما أريد من غيرالنقرة وكذلك لايجوز السيرفي أن يشترى قلادة فيها خرز وذهب بذهب

ولامتفاضلا فلايباع بالحنطة دقيقي وخبز وسويق ولابالعنب والتمر دبس وخل وعصير ولاباللبغ سمن

وزبد وتخيض ومصل وجبن والمماثلة لانفيد إذا لم يكن الطعام فيحال كالىالادخار فلا يباع الرطب

بالرطب والعنب بالعنب متفاضلا ومتائلا فهذه جمل مقنعة فىتعريف البيع والتنبيه على مايشعر التاجر

بمثارات الفساد حتى يستفتى فيها إذا تشكك والتبس عليه شيء مها وإذا لم يعرف هسذا لم يتفطن

( العقد الثالث السلم )

وليراع الناجر فيه عشرة شروط. الأول: أن يكون وأس المال معلوما علىمثله حتى لوتعذر تسليم

المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال فان أسلم كيفا من الدراهم جزافا في كر حنطة لم يسبح

في أحد القولين . الثاني : أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل النفر ق فاو تفوقا قبل القبض

انسخ السلم . الثالث : أن يكون المسلم فيه مما عكن تعريف أوصافه كالحبوب والحبواناتوالمعادن

والقطن والصوف والإبريسم والألبان واللحوم ومتاع العطارين وأشباهها ولابجوز في المعجونات

والمركبات ومانختلف أجزاؤه كالقسى المصنوعة والنبل المعمول والخفاف والنعال المختلفة أجزاؤها

وصنعتها وجلود الحيوانات وبجوز السلم فى الحبز وماينطرق إليه مناختلاف قدر الملح والمساء بكثرة

الطبخ وقلته يعني عنه ويتسامح فيه . الرابع : أن يستقمى وصف هــذه الأمور القابلة للوصف

حتى لايستى وصف تتفاوت به القيمة تفاوتا لآينغاين عثله الناس إلا ذكره فان ذلك الوصف هوالقائم

مقام الرؤية في البيع . الحامس : أن بجعل الأجل معلوما إن كان مؤجلًا فلا يؤجل إلى الحصاد

ولاإلى إدراك الثمــار بلهإلى الأشهر والأيام فان الإدراك قديتقدموقد يتأخر . السادس : أنكون

السلم فيه عما يقدر على تسليمه وقت الحل ويؤمن فيه وجوده غالبا فلا يقبغي أن يسلم في العنب إلى

أجل لايدرك فيه وكذا سائر الفواكه فانكان النالب وجوده وجاء الحل ويجز عن التسلم بسبب

آفة فله أن يمله إنشاء أويفسخ ويرجع فيرأس المسال إن شاء . السابع : أن يذكر مكانالتسليم

فها بختلف الغرض به كي لايثير ذلك نزاعا . الثامن : أنلا يعلقه بمعين فيقول من حنطة هذا الزرع

أو تمرة هذا البستان فان ذلك بيطل كونه دينا نعم لو أضاف إلى ثمرة بلد أوقرية كبيرة لم يضر ذلك

الناسع : أن لايسلمفيشي خيس عريز الوجود مثل در"ة موصوفة بعز وجود مثلها أو جارية حسناء

معها وأدها أوغيرذك تما لايقدر على غالباً . العاشر : أن لايسلم في طعام مهما كان رأس المال طعاما

سواءكان من جنسه أولم يكن ولايسلم في هد إذاكان رأس المال هدا وقد ذكرنا هذا في الربا .

كان ذلك الشيء الله ي اشتروه مقدارا نفيها ولم يكن من الهقرات. وأما الأكل فلابجب الامتناع منه

أوسم منهم ذلك أورآه أبجب عليه الامتناع من الأكل . فأقول : بجب عليه الامتناع من الشراء إذا

المكاره وأعمال الأقدام إلى الساجد وانتظار

الصلاة بعد الصلاة فسل الخطاياغسلاء .

بلى يارسول الله قال

فذل مالو باطافذلكم

الضروبة حرام منحيث النساء ومن حيث إن الغالب أن يجرى فيه تفاضل إذلابرد المضروب عثل وزنه . وأما الفضل فيحترز منه في ثلاثة أمور في بيع الكسر بالصحيح فلاتجوز العاملة فيهما إلامع [ الباب الرابع عشر المائلة وفي يعالجيد بالردىء فلاينبني أن يشتري ردينا مجيد دونه في الوزن أوببيم ردينا بجيد فوقة فيمشامية أهلالرماط فىالوزن أعنى ذاباع النهب بالنهب والنضة بالفضة فان اختلف الجنسان فلاحرج فى الفضل والنالث

بأهل الصفة كالك الله للم

أن يتطهروا والله بحب

للطيرئ \_ هذاوصف

أصحاب رسول الله

مسلى الله عليه وسلم

قيل لهم ماذا كنتم

تصنمون حتى أثنى الله

علكي مهذا الثناء فأنوا

كنا نتبع للماء الحجر

وهذاوأشباه هذا من

الآداب وظفة صوفية

الربط بلازمسونه

ويتماهدونه والرباط

بيهمومضرتهم ولسكل

قوم داروالرباط دارح

وقد شامهوا أهل الصفة

في ذلك على ما أخيرنا

أوزرعة عن أيه

الحافظ القدسي قال

أنا أحمد من محمد

الرازى فال أنا عيس

ان على الوزير قال

حدثنا عبداله البغوى

قال حدثنا وهبان من

بقية قال حدثنا خالد

ان عبد الله عن داود

ان أن مند عنز أن

الحرث حرب بن أبي

الأسود عن طلحة

رضي الله عنه قال

كان الرجل إذا قدم

كان ذلك الشيء الدى اشتروه مقدارًا نغيسًا ولم يكن من الهقرات. وأما الأكل فلاعب الامتناع منه فإنى أقول إنترددنا في حمل الفعل دلالة على تقل الملك فلاينبغي أنالانجمله دلالة على الإباحة فان أمر قال أنا الجنوى عن الإباحة أوسع وأمرتمالالك أضبق فسكل مطموم جرى فيهييع معاطاة فتسليم البائع إذن فيالأكل أى عبيد القاسم بن بعام ذلك بقرينةالحال كإذن الحامى فىدخول الحام والإذن فىالإطعام لمن بريده المشترى فينزل منزلة سلامةال حدثناصفوان مالو قال أعمالك أن تأكل هذا الطمام أو تطعم من أردت فانه عملله ولوصرح وقال كل هذا الطمام عن الحرث عن سعيد تُماغرُمِلي عوضه لحَمَّاالاً كل ويلزمه الضان بعدالاً كلهذا قياس الفقه عندى ولكنه بعد العاطاة ابن انسيب عن على آكل ملكه ومتلف له فعليه الضهان وذلك فى ذمته والثمن الذى سلمه إن كان مثل قيمته فقد ظفر ابن أن طالب رضي الستحق عثل حقه فلهأن يتملكه مهما عجزعن مطالبة من عليه وإن كان قادرا على مطالبته فانه لإتملك الله عنه قال: قال رسول ماظفريه من ملكه لأنه ربما لإ چنى بتلك المين أن يسرفها إلىدينه فعليه الراجعة وأما ههنا فقد الله صلىالله عليه وسلم عرف رضاه بقرينة الحال عندالتسليم فلايعد أن يجمل الفعل دلالة طىالرضا بأن يستوفى دينة ممايسلم ﴿ إِسْبَاعُ الْوَضُوءُ فِي إليه فيأخذه بحقه لكن على كل الأحوال جانب البائع أغمض لأن ماأخف قد يريد المالك لينصرف المكارءو إعمال الأقدام فيه ولا عكنه التملك إلاإذا أتنف عين طعامه في بد الشترى ثمريما يفتقر إلى استشاف قصد التملك ثم إلى الساجد وانتظار يكون قدتماك بمجرد رضا استفاده من الفعل دون القول . وأماجانب للشنرى للطعام وهو لايريد إلا الصلاة بعد العسلاة الأكلوفين فاندلك يباحالاباحة الفهومة منقرينةالحال ولكن رعابازم من مشاورته أناالهماف يغسل الخطاياغسلاه . يضمن ما أتلفه وإنما يسقط الضانعنه إذا تملك البائع ما أخذه من للشترى فيسقط فيكون كالقاضي وفيرواية ﴿ أَلاا خَبركم دينه والمتحمل عنه فهذا مانراه فىقاعدة العاطاة على تحموضها والعلم عندالله وهذه احتمالات وظنون عا عجوالله به الحطايا رددناها ولا يمكن بـاء الفتوى إلا على هذه الظنون ، وأما الورع فانه ينبغي أن يستفتى قلبه ويتتي وترفع بهالدر جات قالوا مواضع الشه . بلى يارسول الله قال ( المقد الثاني عقد الربا ) إسباغ الوضوء في وقدحرمهالله تعالى وشددالأمرفيه وعجب الاحتراز منه طيالصيارفة المتعاملين على النقدين وعلى المكاره وكثرة الحطا المتعاملين على الأطعمة إذ لاربا إلافي تقد أوفي طعام وعلى الصيرفي أن يحترز من النسيئة والفضل . إلى المساحد وانتظار أما النسيئة فأن لابيبع شيئا منجواهر النقدين بشيء منجواهر النقدين إلابدا يبد وهوأن بجري المسالة بعد المالة التقابض فىالمجلس وهذا احتراز منالنسيئة وتسليم الصيارفة الذهب إلى دار الضرب وشراء الدنانير فذلكماله باطفذلكم المضروبة حرام منحيث النساء ومن حيث إن الغالب أن بجرى فيه غاضل إذلارد المضروب عثل الرباط فذلكم الزباط وزنه . وأما الفضل فيحترز منه في ثلاثة أمور في بيع الكسر بالصحيح فلأتجوز الماملة فيهما إلامع [ الباب الرابع عشر المائلة وفي يع الجيدبالردي. فلاينبغي أن يشتري رديًّا مجيد دونه في الوزن أوببيع رديثا بجيد فوقة فيمشامهة أهلاالوماط فىالوزن أعنىإذاباع الندهب بالندهب والفضة بالفضة فاناختلف الجنسان فلاحرج فى الفضل والثالث كُن الركبات من الدُّهب والفضة كالدنانير المخاوطة من النَّهب والفضة إنكان مقدار الدُّهب مجهولا بأهل الصفة كال الله لمتسح العاملة عليها أصلا إلا إذاكان ذلك غدا جاريا فىالبلد فانانرخص فىالعاملة عليه إذا لميقابل تعالى ــ لمحد أسس بالقد وكذا الدراهم الغشوشة بالنحاس إن لمتكن رائجة فيالبلد لمتصح العاملة عليها لأن القصود على النقوى من أول منها النقرة وهي مجهولة وإنكان تمدا رائجا فيالبلد رخصنا فيالعاملة لأجلءالحاجة وحروج النقرة يوم أحق أن تقوم فيه. عن أن يقصد استخراجها ولـكن لا يقابل بالنقرة أصلا وكذَّلك كل حليٌّ مركب من ذهــ وفضة " فيسه رجال محبون فلابجوز شراؤه لابالذهب ولابالفضة بل ينبغي أن يشتري عتاع آخر إنكان قدر الذهب منه معلوما

إلا إذاكان مموها بالدهب موسها لامحصل منهذهب مقصود عند المرض على النار فيجوز يعمها بمثايها

من النفرة عنا أريد من غيرالنفرة وكذلك لايجوز السيرفي أن يشترى قلادة فيها خرز وذهب بذهب ولاأن يبيعه بل بالنضة بدا بيد إن لم يكن فيها ففة ولايجوز شراء ثوب منسوج بذهب بحسل منه ذهب مقسود عند العرض على النار بذهب ومجوز بالنضة وغيرها . وأما التعاملون على الأطعمة فعليهم التقابض في الحباس اختلف جنس الطعام البيع والشترى أولم يختلف فان أعمد الجنس فعلهم التقابض ومراعاة المماثلة والمعتاد فيحذا معاملة الفصآب بأن يسلم إليه الغنم ويشترى بها اللحم نقدا أو نسيئة فهو حرام ومعاملة الحباز بأن يسلم إليه الحنطة ويشترى بها الحبز نسيئة أو تقدا فهو حرام ومعاملة العصار بأن يسلم إليه العزر والسمسم والزيتون ليأخذ منه الأدهان فهو حرام وكذا اللبان يسطى اللبن ليأخذ منه الحين والسمن والزبدوسائر أجزاء اللبن فهو أيضا حرام ولاياع الطعام بغيرجنسه من الطمام إلا نقدا وبجنسه إلانقدا ومنائلا وكل مايتخدمن الشيء المطعوم فلا بجوزان يباع به منائلا ولامتفاضلا فلايباع بالحنطة دقبق وخبز وسويق ولابالعنب والثمر دبس وخل وعصير ولاباللبن سمن وزبد وغيض ومصل وجبن والمعاثلة لانفيد إذا لم يكن الطعام فيحال كالىالادخار فلا يباع الرطب بالرطب والعنب بالعنب متفاضلا ومتماثلا فهذه جمل مقنعة فىتعريف البيع والتنبيه على مايشعر التاجر بمنارات الفساد حتى يستفتى فيها إذا تشكك والتبس عليه شي منها وإذا لم يعرف هسذا لم يتفطن لمواشع السؤال واقتحم الربا والحرام وهو لايدوى . ( العقد الثالث السلم ) وليراع الناجر فيه عنموة شروط. الأول: أن يكون رأس المال معلوما على مثله حتى لوتعذر تسليم المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال قان أسلم كنما من الدراهم جزافا في كر حنطة لم يسبح في أحد الفولين . الثاني : أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرُّ ق فاو تفرقا قبل القبض انسخ السلم . الثالث : أن يكون المسلم فيه مما عكن تعريف أوصافه كالحبوب والحيواناتوالمعادن والقطن والصوف والإبريسم والألبان واللحوم ومتاع العطارين وأشباهها ولابجوز فى المعجونات والمركبات ومانختلف أجزاؤه كالقسى المصنوعة والنبل المعمول والحفاف والنعال المحتلفة أجزاؤها وصنعتها وجلود الحيؤانات وبجوز السلم فى الحبز وماينطرق إليه من اختلاف قدر الملح والمباء بكثرة الطبخ وقلته يعني عنه ويتسامح فيه . الرابع : أن يستقمى وصف هسذه الأمور القابلة للوصف حتى لايستى وصف تتفاوت به القيمة تفاونا لايتغابن عثله الناس إلا ذكره فان ذلك الوصف هوالقائم مقام الرؤية في البيع . الخامس : أن يجعل الأجل معلوما إن كان مؤجلًا فلا يؤجل إلى الحصاد ولاإلى إدراك المُصَار بلإلى الأشهر والأيام فان الإدراك قديتقدموقد يتأخر . السادس : أن يكون السلم فيه بمنا يقدر فلي تسليمه وقت الحل ويؤمن فيه وجوده غالبا فلا يقيني أن يسلم في العنب إلى أجل لايدرك فيه وكذا سائر الفواكه فانكان النالب وجوده وجاء الحل وعجز عن التسلم بسبب آفة فله أن عمله إنشاء أو فسخ و يرجع فيرأس المسال إن شاء . السابع : أن يذكر مكان التسليم فها مختلف الفرض به كي لابثير ذلك نزاعا . الثامن : أنلا يعلقه بمعين فيقول من حنطة هذا الزرع أو تمرة هذا البستان فان ذلك يبطل كونه دينا فعم لو أضاف إلى عمرة بلد أوقرية كبيرة لم يضر ذلك التاسع: أن لايسلمفشي خيس عزيز الوجود مثل در"، موسوفة بين وجود مثلها أو جارية حسنا،

معها وأدها أوغيرذك نما لاعدد على غالباً . الناشر : أن لايسلم في طعام مهما كان أس المال طعاما

سواء كان من جنسه أولم يكن ولايسلم في تمد إذا كان وأس المال تمدا وقد ذكرنا هدا في الربا .

فقط . الراسع : أن بأخذ الزيف ليعمل بقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ رحم الله امرأ سهل البينع سهل الشهراء سهل النشاء سهل الاقتضاء (١) و فيو داخل في تركُّ هذا الدعاء إن عزم على طرحه في بدُّر وإن كان عازمًا على أن يروجه في معاملة فيذا شرّ روجه الشيطان عليه في معرض الحجر فلا يدخل الشاب نقسه عن تحت من تساهل في الانتضاء . الحامس أن الزيف نعني به مالا نفرة فيمه أمسلا بل هو عموم دواعىالموىوالحوض أومالا ذهب فيه أعنى فىالدنانير أما مافيه تفرة فان كان مخلوطا بالنحاسوهو تقد البلد ققد اختلف فها لايعنى ويكون الملماء في المعاملة عليه وجل رأينا الرخصة فيه إذا كان ذلك تقد البلد سواء علم مقدار النَّارة أو لم الشيخ في بيت الجماعة يعلم وإن لم يكن هو تقد البلد لم يجز إلا إذا علم قدر النقرة فان كان فيماله قطعة نقرتها ناقصة عن لقوَّة حاله وصره على تقد البلد فعليه أن يخبر به معامله وأن لايعامل به إلا من لايستحل الترويج في جملة النقد بطريق مداراةالناس وتخلصه التلبيس فأمام يستحل ذلك فتسليمه إليه تسليط له على الفساد فهو كَبِيع العنب ممن بعسلم أنه من تبعات الخالطة شخذ حمرًا ودَلَّكُ محظور وإعانة على الشير ومشاركة فيه وساوك طريق الحقُّ عثال هذا في النجارة وحضوروقاره بين الجمع أشد من الواظبة على توافل العبادات والتخلى لها وأتاك قال بعضهم التاجر الصدوق أفضل عند الله. من المتعبد وقد كان السلف محتاطون في مثل ذلك حتى روى عن بعض الغزاة في سبيل الله أنه قال فينضبط به الغير ولا يتكدرهو وأماا لحدمة حملت على فرسي لأقتل علجا فقصر بي فرسي فرجعت ثم دنا مني العلج فحملت ثانية فقصر فرسي فشأن من دخل الرباط فرجت ثم حملت الثالثة فنفر مني فرسي وكنت لاأعتاد ذلك منه فرجمت حزينا وجلست منسكس مبتدئا ولم يذق طعم الرأس منكسر القلب لما فانن من العلج وما ظهر لي من خلق الفرس فوضف رأسي على عمسود العلم ولم يتنبه لنفائس الفسطاط وفرسي قائم فرأيت في النوم كأن الفرس يخاطبني ويقول لي باقه عليك أردت أن تأخذ الأحــوال أن يؤمر على العلج ثلاث مرات وأنت بالأمس اشتريت لي علمًا ودفعت في تمنه درهمًا زائمًا لايكون هذا أبدًا بالحدمة لنكون عبادته قال فانتهت فزعا فذهبت إلى العلاف وأبدلت ذلك الدرجم فهذا شال مايع ضرره وليفس عليه أمثاله . حدمة ومجذب محسن ( القسم الثان ما غص ضروه المامل ) فكل مايستضربه للعامل فهو ظلم وإنما العدل أن لايضر بأخية السلم والضابط السكلي فيه أن الحدمة قلوب أهلالله لاعب لأخبه إلا ماعب لنفسه فكل مالو عومل به شق عليسه وثقل على قلبه فينغى أن لايعامل إله فتشمله تركة ذلك غيره به بل بنيغي أن يستوي عده درهم ودرهم غيره قال بعضهم : من باع أحاه شيئًا بدرهم وليس ويعمين الاخوان يصلم له لواشتراه لنفسه إلا محمسة دوانق فانه قد ترك النصح المأمور به في العاملة ولم محب لأحيه الشتغلين بالعبادة . قال ماعب لنفسه هــذه جملته فأما تفصيله فني أربعــة أدور أن لايثني على السلعة بما ليس فيها وأن رسول الله مسلى الله لايكتم من عيومها وخفايا صفاتها شيئا أصلا وأن لايكتم في وزنها ومقدارها شيئا وأن لايكتم من علمه وسلم ﴿ المؤمنون سمرها مالوعرفه العامل لامتنع عنه: أما الأول فهو ترك الشاء فان وصفه السلعة إن كان عسا ليس إخوة يطلب بعضهم إلى فيا فيوكذب فإن قبل المسترى ذلك فهو تلبيس وظلم مع كونه كذبا وإن لم يقبسل فهوكذب بعض الحوائج فيقضى وإسقاط مرورة إذ الكذب الذي يروح قد لايقدح في ظاهر المرورة وإن أثنى طىالسلمة عما فيها فهو بعضهم إلى بعض هذيان وتسكلم بكلام لايعنيه وهو محاسب على كل كمة تصدرمنه أنه لمتسكلم بها قال الله تعالى ــ مايلفظ الحوانج يقفى الله لهم من قول إلا لديه رقيب عتيد ــ إلاأن يثنى فل السلمة بما فيها نما لايعرفه المشترى ما لم يذكره كا يصفه حاجاتهم يوم القيامة ، منخفي أخلاق العبيد والجوارى والدواب فلا بأس بذكر القدر الموجود منهمن غير مبالغة وإطناب فيتحفظ بالحدمة وليكن قصده منه أن يعرفه أخوه المسلم فبرغب فيه وتنقضى بسبيه حاجته ولاينبني أن بحلف عليه ألبتة عن البطالة التي عت فاندإن كان كاذبافقد جاء بالهين النموس وهيمن الكبائر الني تند الديار بلام وإن كان صادقا فقد حمل القلب والحدمة عند المُتَعَالَى عرضة لأَعَانه وقدأساء فيه إذ الدنيا أخسمن أن يتصدرو عِما بذكراسم المُعن غيرضرورة ٠

(١) حديث وحم المنامم السهل البيع سهل الشواء سهل القضاء سهل الاقتضاء البخارى من حديث جابر.

وفى الحبر « وبل التاجرمن بلي والله ولا والله ووبل للصائم منءَد وبمدغد<sup>(١)</sup> » وفي الحبر « العمن البكاذبة منفقة السلمة بمحقة للبركة (٢) ، وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهقال ﴿ ثلاثة لا ينظراله إليهم يومالقيامة عتل مستكبر ومنان بعطيته ومنفق سلعته بيمينه (٢٠) ﴿ فَاذَا القوم منجملة العمل كانالثناء فلىالسلعة معالصدق مكروها منحيث إنه فضول لايزيد في الرزق فلاغني التغليظ فيأمر اليمين الصالحوهي طريق من طرق الواجيدتك. م وقد روى عن يونس ف عبيد وكان خزازا أنه طلب منه خزالشراء فأخرج غلامه سقط الحز ونشره ونظر إليه وقال اللهم ارزقنا الجنة فقال لفلامه رده إلى موضعه ولميمه وخاف أن يكونذلك تعريضا الأوصاف الجمسلة بالثناء طيالسلمة فمثل هؤلاء هم الذين انجروا فيالدنيا ولم يضيعوا دينهم في تجاراتهم بل علموا أن ربح والأحوالالحسنة ولا رون استخدام من الآخرة أولىبالطلب من رعج الدنيا . الثاني : أن يظهر جميع عيوب البيام حميها وجليها ولا يكتم . منها شيئا فذلك واجب فان أخفاه كان ظالما غاشا والفش حرآم وكان ناركا للنصح فىالعاملة والنصح ليس من جنسيم ولا متطلما إلى الاهدير واجب ومهما أظهرأحسن وجبي الثوب وأخؤ الثاني كانغاشا وكذلك إذاعريض الثباب فيالمواضم المظلمة وكذلك إذا عرض أحسن فردى الحف أوالنعل وأمثاله ويدل طى عريم النش ماروى ﴿ أَنَّهُ مهدمهم . أخبر نا الشيخ مر عليه الصلاة والسلام برجل ببييع طعاما فأعجبه فأدخل يدهفيه فرأى بللا فقال عاهذا قال أصابته النفه أبو الفنح قال الساء فقال فهلا جعلته فوق الطعام حتى براه الناس من غشنا فليس منا<sup>(1)</sup> ﴾ و مدل على وجوب النصح أنا أبو الفضل حمد بإظهار العيوب ماروى أنالني صلى الله عليه وسلم لما بايم جريرا طي الإسلام ذهب لينصرف فجذب ان أحمد قال أناالحافظ ثوبه واشترط عليه النصع لـكلمسلم(٥) فـكان جرير إذاذم إلى السلمة بيبعها بصر عيوبها ثم خيره أبونعم قالاثنا سلمان وقال إنشئت فخذ وإن شئت فاترك فقيلله إنك إدا فعلت مثل هذا لمينفذ لك يبع فقال إنا بايعنا أننأحمد قال ثنا على رسول الله مِرْائِيَّةٍ على النصح لكل مسلم وكان واثلة بن الأسقع واقفا فباع رجل ناقة له بثلبًا له درهم فغفل ان عبد المزيز قال واثلة وقدذهبالرجل بالناقة فسعىوراءه وجعل يسيحبه ياهذا اشتريتها للحهأوللظهر فقال باللظهر ثنا أبوعد قال ثنا فقال إن بخفها ثلبا قدرأيته وإنهالاتنابع السير ضادفردها فنقسها البائع مائةدوهم وقاللوائلة وحمك أتمه عبدالرحمن مهدى أفسدت على يبعى فقال إنا بايعنا رسول اقه صلى الدعليه وسلم على النصح لسكل مسلم وقال سمت رسول الله عن شربك عن أن صلىالله عايه وسلم يقول ﴿ لابحل لأحديبيـع بيعا إلاأن يبين آفته ولا عمل لمن يعلم ذلك إلانبيينه (٢٠) قد هــــلال الطأني عن فهمو امن النصح أن لا رضى لأخيه إلا ما رضاه لنفسه ولم يعتقدوا أن ذلك من الفضائل وزيادة القامات وثيق من الرومي قال بلاعتقدوا أنه من شروط الإسلامالداخلة تحت يعتهموهذا أمريشق علىأكثرالحلق فلذلك مختارون كنت مملوكا لعمر بن التخلي للعبادة والاعترال عنالناس لأنالقيام محقوق الله مع المخالطة والمعاملة مجاهدة لايقوم بها إلا الحطاب وخى الله عنه الصديقون ولن يتيسر ذلك على العبد إلابأن يعتقد أمرينُ . أحدهما أن تلبيسه العيوب وترويجه فكان يقول لي (١) حديث ويل الناجر من بلي والله ولا واقه وويل الصائع من غدو بمدغد لمأقف له على أصل وذكر أسلم فانك إنأسلت صاحب مسند الفروس من حديث أنس بغير إسناد عموه (٢) حديث العين الكاذبة منفقة للسلمة استعنت بك على أمانة ممحقة للبركة متفق عليه من حديث أن هربرة بلفظ الحلف وهو عند البيهق بلفظ الصنف (تيرُم للسلمين فانه لاينيغي حديث أبي هريرة ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة عائل مستسكبر ومنان بعطيته ومنفق سلمنج أنأستعين على أماناتهم يمينه مسلم من حديثه إلا أنه لميذكر فيها إلا عائل مستكبر ولهما ثلاثة لا يكلهم الله ولاينظر إليهم عن ليس منهم قال رجل حاف على سلمة لقد أعطى فيها أكثر مما أعطى وهو كاذب ولمسلم من حديث أن ذر النان فأييت فقال عمر والسبل إزاره والنفق سلمته بالحلف السكاذب ( ٤) حديث مر " برجل ببيع طعاما فأعجبه أدخل ـلاإكراه في الدن ـ فلما هده فرأى بللا فقال ما هدذا الحديث مسلم من حديث أبي هريرة (٥) عديث جريرين عبد الله بايسا رسول الله صلى الله عليه وبطر على النصع لكل مسلم متفق عليه (٦) حديث واثلة لاعل

لأءد بييم يعا إلا بين مافيه ولا يحل لمن يعلم ذلك إلاينه الحاكم وقالصحيح الإسناد والبيهق.

٧٨ السلع لايزيد في رزقه بل يمحقه ويذهب بيركته وما جمعه من مفرقات التلبيسات بهاسكه الله دفعة واحدة . فقد حكى أن واحداكان له بقرة بحلبها ويخلط بلبنها الماء وببيعه فجاء سيل فغرقاالبقرة فقال بعض . أولاده إن تلك الياه النفرقة القصيداها في اللبن اجتمعت دفعة واحدة وأخذت الْبقرة كيف وقد حضرته الوفاة أعتقني قال صلىالله عليه وسلم ﴿ البيعان إذا صدة وتصحابورك لهما في يعهما وإذا كنا وكِذبا نزعت بركة فقال اذهب حث شث يهمهما(١) ، وفي الحديث و يدانه على الشريكين مام بتعاونا فإذا نحاونا رفع بدمتهما(١) ، فاذا لاتربد فالقموم يكرهون مال من خيانة كالاينقص من جدقة ومن لايعرف الزبادة والنقصان إلابالمزان لميصدق بهذا الحديث خدمة الأغبار وبأبون ومن عرف أن الدرهم الواحد قديبارك فيه حتى يكون سببا لسمادة الإنسان في الدنيا والدين والآلاف مخالطتهم أيضا فان الؤلفة قد ينزع الله البركه منهاحق تسكون سببا لهلاك مالسكها بحيث يتمنى الإفلاس منها وبراه أصلح من لاعب طريقهم له في بعض أحواله فيعرف،معنى قولنا إن الحيانة لاتزيد في المال والصدقة لاتنقص،منه والمعنى الثاني الذي رعما استضر بالنظر لابد من اعتقاده ليتم له النصح ويتيسر عليه أن يعلم أن ريم الآخرة وغناها خير من ريح الدنيا وأن فوائد إليم أكثر بما ينتقم أموال الدنيا تنقضي بالقضاء العمر وتبقى مظالمها وأوزارها فكيف يستجرالعاقل أن يستبدل الذي هو فانهم بشر وتبدومنهم أدنى بالذي هوخير والجركله في سلامة الدين قال رسول أله ﴿ إِلَّا إِنَّا اللَّهِ الْمَالَةُ تَدْفَعُ عَن الحُلَقَ أمور بتقنضي طبسع سخط التماليؤ ترواصفة دنياهم على آخرتهم (٢) ، وفي لفظ آخر ﴿ مَالَّمُ بِالْوَا مَاغْضَ مَنْ دَنَيَاهُم بسلامة الشم وضكرها الغير ديم فاذا فعلواذلك وقالوا لاإله إلاالله قال الله تعالى كذبتم لسنمها صادقين ، وفي حديث آخر « من لقلة علمه عقاصدهم قال لاإله إلاالله علما دخل الجنة قبل وما إخلاصه قال أن محرزه عما حرم الله (<sup>(1)</sup> » وقال أيضاما آمن فيكون إباؤهملوضع بالقرآن من استحل محارمه ومن علم أن همذه الأمور قادحة في إعانه وأن إعانه رأس ماله في الشسففة على الحلق تجارته في الآخرة لم يضيع رأس ماله المعد لعمر لا آخر له بسبب ربح ينتفع به أياما معدودة . وعن لامن طريق التعزز بعض التابعين أنه قال لودخلت الجامع وهو غاص بأهله وقبللي من خيرهؤلام لقلت من أنصحهم والترفع على أحسد لهم فاذا قالوا هذا قلت هو خيرهم ولوقيل لي من شرهم قلت من أغشهم لهم فأذا قيل هذا قلت هو من السلمين والشاب شرهم والغش حرام فيالبيوع والصنائع جيعا ولاينبني أن شهاون الصائع بسله على وجه لوعامله به الطالب إذاخدم أهل غيره لمما ارتضاه لنفسه بل بنبغي أن محسن الصنعة ومحكمها ثم يبين عيها إن كان فيها عيب الله الشغولين بطاعته فيذلك يتخلص . وسأل رجل حذاء بن سالم فقال كبف لي أنأسام في يتعالنمال فقال اجعل الوجهين يشاركهم في الثواب سواء ولاتفضل البخيطي الأخرى وجود الحشو وليكن شيئا واحدا ناما وقارب بين الحرز ولانطبق وحث لم يؤهل إحدى النملين على الأخرى ومن هذا الفن ماسئل عنه أحمد بن حنبل رحمه الله من الرفو بحيث لأحوالهم السنية بخدم لايتيين قاللابجوز لمن بيعه أن يخفيه وإنما بحل للرفا إذاعلم أنه يظهر أوأنهلا بربده للبيع . فانقلت من أهل لها فخدمته فلاتتم العاملة مهما وجب طىالإنسان أن يذكر عيوب البيع . فأقول ليسكذلك إذ شرطَ التاجر أن لأهل القرب علامة لايشترى للبيع إلاالجيد الذي يرتضيه لنفسه لوأمسكه ثم يقنع في يعه بريح يسير فيبارك الله لهفيه ولا حدالله تعالى . أخبرنا (١) حديث أَلْبُيْمَان إذا صدقاً ونصحا بورك لهما في يُعهما الحديث متفق عليه من حديث حكيم الثقة أبو الفتح محجد امن حزام (٧) حديث يد الله على الشريكين مالم بتخاونا فاذا تخاونا رفع بمد عهما أبوداودوالحاكم ان سلمان قال أمّا من حــديث أبي هربرة وقال صحيح الإسناد (٣) حديث لاتزال لا إله إلا الله تدفع عن الحلقُ أبو الفضل حميد بن سخط الله مالم يؤثروا مفقة دنياهم طيأخراهم الحديث أبوبعلى والبيهق فيالشعب من حديث أنس أحمد قالأنا الحافظ بسند ضيف وفي رواية للترمذي الحسكم في النوادر حتى إذا نزلوا بالمترل الذي لايبالون ما تمس أبو نعم قال ثنا من ديهم إذا سلت لهم دنياهم الحديث والطبران في الأوسط نحوه من حديث عائشة وهو صعف أضا (٤) حديث من قال لاإله إلاالله علمادخل الحدة قبل وما إخلاصها قال محجز وعما حرم الله الطبران

من حديث زيدن أرقم في معجمه الكبر والأوسط بإساد حسن .

بحتاج إلى تابيس وإنمنا تعذر هذا لأنهم لايقنعون بالربح اليسير وليس يسلم الكثير إلا بتلبيس فمن تمود هذا لم يشتر للعيب فان وقعرفي يده معيب نادرا فليذكره وليقنع بقيمته باع ابن سيرين شاة فقال لنشترى أرأ إليك من عيدفها إلها تقلب العلف برجلها وباع الحسن بن صالح جادية نقال للمشترى إنها تنخمت مرة عندنا دما فهكذا كانت سيرة أهل الدين فمن لايقدر عليه فليترك العاملة أو ليوطن نفسه على عذات الآخرة . الثالث أن لا يكنم في نقدار شيئًا وذلك بتعديل الميزان والاحتياط فيه وفي الكيل فينهي أن يكيل كما يكتال قال الله تعمالي \_ ويل للطفهين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم غسرون ـ ولاغلس من هذا إلابأن يرجع إذا أعطى وينقس إذا أخذ إذ العدل الحقيقي قلما يتصور فليستظهر بظهور الزيادة والنقصان فان من استقصى حقه بكماله يوشكأن يتمداه وكان بعضهم يقول: لاأشترى الويل من الله مجبة فكان إذا أخذ تمص نصف حبة وإذا أعطى زاد حبة وكان يقول: ويل الراجاع عبة حنة عرضها السموات والأرض ومأخسر من باع طوى بويل وإنما بالنوا في الاحتراز من هذا وشبه لأنها مظالم لاعكن النوبة مها إذ لايعرف أصحاب الحبات حتى بجمعهم ويؤدى حقوقهم وأتداك لمسا اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قاللوزان لما كان يزن عنه هزن وأرجع(١٠) و ونظر فسيل إلى ابنه وهو يغسل ديناوا يريد أن يصرفه وزبل تكحيله وينقياحق لازيد وزنه بسببذاك فقال يابني فطك هذا أفضل من حجتين وعشرين عمرة وقال بمض السلف مجبت للتاجر والبائم كيف ينجو يزن وعلف بالهار وبنام بالليل وقال سلمان عليهالسلام لابنه: يابني كاندخل الحبة بين الحجرين كذلك تدخل الحطبئة بين التبابسين. وصلى بعض الصالحين على مخت ققيل له إنه كان فاسقا فسكت فأعيد عليه قفال كأنك قلت لي كان صاحب ميزانين يمطى بأحدها ويأخذ بالآخر أشار به إلى أن فسقه مظلمة بينه وبين الله تعالى وهذا من مظالم العباد وللساعة والعفوفيه أبعد والتشديدفي أمرالمزان عظيموا لحلاصمنه بحصل محبة ونصف حبة وفى فراءة عبدالله بمسعود رضي الله عنه \_ لا تطغوا في المران و أقيموا الوزن باللسان ولا تحسروا المران \_ أي اسان البزان فازالنقصان والرجحان يظهر بميله وبالجلة كلرمن ينتصف لنفسه من غيره ولوفى كلة ولاينصف عنل ما ينتصف فهو داخل محت قوله تعالى \_ ويل للعلففين الذين إذا اكتابو الى الناس يستو فون \_ الآيات فال عرم ذلك في الكيل ليس لكونه مكيلابل لكونه أمرا مقسود أثرك العدل والنصفة فيه فهو جار فحيع الأعمال نصاحب الميزان فيخطر الويل وكل مكلف فهوصاحب موازين في أفعاله وأقو اله وخطراته فالويلة إن عدل عن العدل ومال عن الاستقامة ولو لاتعذر هذا واستحالته لما ورد قوله تعالى ـ وإن منكم إلاواردها كان على ربك حمامة ضيا \_ فلا ينفك عبد ليس معسوما عن الداعن الاستقامة إلا أن درجات الميل تتفاوت تفاوتا عظما فلذلك تتفاوت مدة مقامهم في النار إلى أوان الحلاص حتى لايبتي بعضهم إلاقدر عملة القسم وببقي بعضهم ألفا وألوف سنين فنسأل اقه تعالى أن قربنا من الاستقامة والعدل فانالا ١٤ وعيمتن الصراط الستممن غير ميل عنه غير مطموع فيه فانه أدق من الشعرة وأحد من السيف ولولاه لسكان المستقيم عليه لايقدر علىجواز الصراط المعدود على متن النار الذي من صفته أنهأ دقمن الشمرة وأحدمن السيف وغدر الاستقامة على هذا الصراط المستقم بخف المبديوم القيامة على الصراط وكلمن خلط بالطعام ترابا أوغيره ثم كاله فهو من الطفقين في السكيل وكل قصاب وزن مع اللحم

أبو بكر من خلاد قال

ثنا الحرث بن أن

أسامة قال ثنا معاومة

ابن عمرو قال ثنا

أبو اسحاق عن حمد

عن أنس بن مالك

رض اقد عنمه قال

لما انصرفرسول الله

صلىالله عليّه وسلم من

نبوك قال حــين دنا

من المدينة إن

بالمدينـــة أقسواما

ماسرتم من مسير ولا

قطعتم واديا إلاكانوا

معكم قالوا وهم فىالدينة

قال و نم حبسهم العدر ،

فالفائم محدمة القوم

تعوق عن بلوغ درجتهم

بمذر القصور وعدم

الأهلية فحام حول

لحمى باذلا مجهوده فی

الحدمة يتعلل بالأثر

حثمنع النظر فجزاه

الله على ذلك أحسن

الجزاء وأناله من

جزيل المطاء وهكذا

كان أهل المفة

يتماونون على البر

والتقوى ومجتمعون

على المالح الدينية

عظالم عرالمادة عثله فهومن الطففين في الوزن وقس طي هذا سأتر التقدير اتحتى في الذرع الذي شعاطا والراز (١) حدث قال الوزان زن وأوجه أحماب المن والحاكم من حديث سويد بن قيس قال الترمذي حـن صحيح وقال الحاكم صحيح على شوط مسلم.

ومواساة الاخسوان

[ الباب الحامس عشر

في خمائس أهمال

الربط والمسوفية

فها يتعاهسندونه

أعلم أن تأسيس هذه

الربط من زينة هذه

اللة الهادبة المسدية

ولسكان الربط أحوال

تميزوا بها من غيرهم

من الطوائفوهم على

هدى من رسهم قال

الله تعمالي \_ أولئك

الذين هدى الله فهداهم

اقتده \_ وما بري من

التفصر فيحق المض

من أهل زماننا

والتخلف عن طريق

سلفيم لايقدحي أصل

أمزهم وحمة كطريقهم

وهذا القدرالباقي من

الأثر واجتماع النصوفة

في الربط وما هيأ الله

تسالي لمم من الرفق

ركة جمية بواطن

للشابح للسامنين وأثر

من آثارمنح الحقفي

حقهموصورة الاجتماع

وعتصون به ]

المال والبدن .

الاحسان في العاملة

باب الظلم وقدسبق وفي الحديث و عنن السترسل حرام (١٠) » وكان الزبير بن عدى يقول أدركت عمانية

انه إذا اشترىأرسلاائوب فوفت الذرع ولم عده مدا وإذا باعهده في الذرع ليظهرتفاوتا فيالقدر فكلذلك من التطفيف المرض صاحبه للويل . الرابع أن يصدق في سعر الوقت ولا نحق منه شيئا فقد نهى رسول الله مِرْتُقِع عن تلقى الركبان (١) ونهى عنّ النجش (٢) أما تلقى الركبان فهو أن يستقبل. الرفقة وينلق التاع ويكذب في سعر البلد فقد قال صلى الله عليه وسلم ﴿ لاتتلَّةُ وَا الرَّجَانُ ﴾ ومن تلفاها فصاحب السلعة بآلحيار بعد أن يقدم السوق وهذا الشراء منعقد ولكنه إن ظهر كذبه تبتالدائع الحار وإن كانصادقا فغ الحيار خلاف لتعارض عموم الحيرمع زوال التلبيس وتهي أيضا أن ببيع حاضر لباد (٢) وهو أن يقدم البدوي البلد ومعه قوتُ بريد أنْ يتسارع إلى بيعه فيقول له الحضري أتركه عندى حتى أغالى في ثمنه وأنتظر ارتفاع سعره وهذا في القوت محرم وفي سائر السلع خلاف والأظهر تحريمه لعموم النهي ولأنه تأخير للتضييق عجالناس علىالجلة من غير فائدة الفضولى آلضيق ونهىرسول آله صلمالة عليه وسلم عن النجش وهوأن يتقدم إلىالبائع بين بدىالراغبالشترى وبطلبالسلمة نزيادة وهو لايريدها وإنما ربد عريك رغبا الشترى فيها فهذا إن لم تجرمواطأة مع البائع فيوفعل حرام

غِمَلَ يَضَاهِي التَمْرِيرُ فِي الصراة وتلق الركبان فهذه الناهي تدل على أنه لا يجوز أن يلبس على البائغ والشترى في سمر الوقت وبكتم منه أمرا لوعات لما أقدم على العقد ففعل هــذا من الغش الحرام الضاد النصع الواجب. فقد حكى عن رجل من الناسين أنه كان بالبصرة وله غلام بالسوس مجهز إليه السكر فكتب إليه غسلامه إن قصب السكر قد أصابته آفة في هسذه السنة فاشتر السكر قال فاشترى حكوا كثيرا فلسا جاء وقته ربح فيسه ثلاثين ألفا فانصرف إلى منزله فأفحكو لبلته وقال ربحت ثلاثين ألفا وخسرت نصح رجل ن السلمين فلما أصبح غدا إلى بائم السكرفدفع إليه ثلاثين

من صاحبه والسع منعقد وإن جرى مواطأة فني ثبوت الحيار خلاف والأولى إثبات الحيارلأنه تغرير

ألفا وقال بارك الله الله فيها تقال ومن أبن صارت لي فقال إنى كتمتك حقيقة الحال وكان السكر وتفكروبات ساهرا وقال مانصحته فلعله استحيا منيفتركها لى فبكر إليهمن الغد وقالءافاك الله خذ مالك إليك فهو أطيبالقلى فأخذمنه ثلاثين ألفا فهذه الأخبار فىالمناهىوالحكابات تدل طىأنه ليس له أن يفتنبر فرصة وينتهز غفلة صاحب المتاع وغخفي من البائع غلاء السعر أومن المشترى راجع الأسعار

فانفعل ذلك كان ظالما تاركا للعدل والنصع للسلمين ومهما باع مرابحة بأن يقول بعث عا قام على أوعا اشتريته فعليه أن يصدق ثم يجبعليه أن نجر بما حدث بعدالطد من عيب أو نفصان ولو اشترى إلى أجل وجبدَكره ولواشتري مساعة من صديقه أو ولده بجبـذكره لأن المهامل يعول علىعادته في الاستقصاء أنه لايترك النظر لنفسه فاذا تركه بسبب من الأسباب فيجب إخباره إذ الاعتاد فيه على أمانته . ( الباب الرابع في الإحسان في المعاملة )

وقد أمر الله تعالى بالمدل والإحسان جيعاً والعدل سبب النجاة فقط وهو مجرى من التحارة مجرى رأس المال والإحسان سب الفوز ونيل السعادة وهو بجرى من التجارة مجرى الربح ولا بعد من العقلاء

من قنع في معاملات الدنيا برأس ماله فكذا في معاملات الآخرة فلاسبقي للمندين أن يقتصر على المدل (١) حديث النبي عن نلقي الركبان متفق عليه من حديث ابن عباس وأني هربرة (٢) حديث الهي عن النجش متفق عليه من حديث ابن عمر وأى هريرة (٣) حديث النبي عن يسع الحاصر لابادي متفق عليه من حديث ان عباس وأي هريرة وأنس .

• (الباب الرابع في الاحسان في المعاملة)

واجتناب الظلم ويدع أبواب الإحسان وقدقالياقه \_ وأحسن كماأحسن القاليك \_ وقال عز وجل \_ إن الله بأمر بالمدل والإحسان \_ وقال سبحانه \_ إن رحمت الله قريب من الحسنين \_ ونعي بالإحسان قل ماينتفعه المامل وهوغير واجبعليه ولكنه تفضلمته فانالواجب يدخل فيباب العدل وترك ااظلم في الربط الآن على طاعة وقدذ كرنا. وتنال رتبة لإحسان بواحد من ستة أمور : الأول في الفابنة فينبغي أن لاينهن صاحبه بما اقه والنرسم بظاهر لا تفاق به في العادة فأماأ صل الفاينة فمأذون فيه لأن البيام للربح ولا عكن ذلك إلا بغين ما ولسكن يراحى الآداب عكس نور فيه النقريب فان بذل الشترى زيادة طي الربح العناد إما لشدة رغبته أولشدة حاجته في ألحال إليه فيذغى الجمية من بواطن أن يمتنع من قبوله فذلك من الإحسان ومهمالم يكن تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظاما وقد ذهب بعض الماضن وسلوك الحنف الملاء إلى أنالفين عايزيد في الثلث يوجب الحيار ولسنا نرى ذلك ولكن من الإحسان أن يحط فى مناهج السلف قهم ذلك النبن . يروى أنه كان عند يونس بن عبيد حلل مختلفة الأنمان حرب قيري كل حسة سُها فيالر ط كحسدواحد أرسمانة وضربكل حلة قممتها مائنان فمر إلى الصلاة وخلف الناأخية في الدكان فعاء أعرابي وطلب بقاوب متفقة وعزائم حلة بأربعمائة فعرض عليه من حلل الماتتين فاستحسنها ورضيها فاشتراها فمض بها وهي على بديه متحدة ولأبوجد هذا فاستقبله يونس قعرف حلته قبال للأعران بُمُجُ اشتريت قبال بأر بسمائة قبال لاتسارى أكثر من فى غيرهم من الطوائف مالتين فارجع حقتردها فقالهذه تساوى فيلدنا خمياتة وأنا أرتضيها فقالله يونس الصرف فان فال الله تمالي في وصف النبيح في الدَّين خير من الدنيا عا فيها ثمرده إلى العكان ورد عليه مائق درهم وخاصم ابن أخبه في المؤمن \_ كأمهم سان ذلك وقاتله وقال أما استحييت أماانقيت المترع مثل التن وتترك النصح للمسلمين فقال والله ما أخذها مرصوص ـ وجکس إلاوهو راضها قال فهلا رضيته عا ترضاه لنفسك وهذا إنكانافيه إخفاء سعر وتلبيس فهو من

فقال .. نحسهم جيما عشرمن الصحابة مامنهم أحد محسن يشتري لحا بدرهم فنبن مثل هؤلاء للسترسلين ظلم إن كان من وقاویهمشی ـ وروی غير تلبيس فهومن ترك الإحسان وقلما يتم هذا إلابنوع تلبيس وإخفاء سعر الوقت وإنما الاحسان العمان من بشير قال الهن ماهل عن السرى السقطى أنه اشترى كر لوز بستين دينارا وكتب في روزناجه ثلاثة دنانير رعه ممت رسول الله صلى وكأنهرأى أزيريح طىالمشرة نصف دينار فصار اللوز بتسمين فأتاه الدلال وطلب اللوز فقال خذه قال الد عليه وسلم يقول بِمُ فَعَالَ بِثَلَاثَةً وَسَنِينَ فَقَالَ الدَّلالُ وَكَانَ مِنَ الصَّالَحِينَ فَقَدْصَارُ اللَّوزُ بتسمين فقال السرى قد عقدت

و إنما للؤمنون كحمد عقدا الأحلدلث أيمه إلا بثلاثة وستين فقال الدلال وأناعقدت بيني وبين الله أن لاأغش مساما است آخذ رجلواحدإذا اشتكي منك إلابتسمين قال فلا الدلال اشترى منه ولاالسرى باعه فهذا محض الإحسان من الجانبين فانه مع عضو من أعضائه العلم محقيقة الحال . وروى عن محمد بنالنكدر أنه كانله شقق بعضها عمسة وبعضها بعشرة فباع في عبيته غلامشقة من الحسيات بشهرة فلما عرف لم يزل يطلب ذلك الأعران للشترى طول الهارحق

اشتكى جسده أجم وإذا اشتكى مؤس وجده فقالله إنالفلام قدغلط فباعك مايساوى خسة بشيرة فقال باهذا قدرضيت فقال وإندضيت اشــتكى الؤمنون ، فانالانرض ك إلامانرضاه لأنفسنافاختر إحدى كأشخصال إماأن تأخذ شققين المشريات بدارهمك فالموفية وظيفتهم وإما أنزرد عليك خسة وإما أنتردشتتنا وتأخبوراهك تقالأعطى خسة فردعل بحسة وانصرف اللازمة من حفظ اجتاع ﴾ الأعراق يسأل ويقول من هذا الشيخ فقيل له هذا محد بن التكدر فقال لاإله إلا الله هذا الذي

البواطن وإزالة التفرقة

ذلك وصف الأعداء

بإزالة شعث البواطن بهالعادة فيمثل ذلك التاع فيذلك للسكان ومن قنع برج قلبل كثرت معاملاته واستفاد من تسكروها لأنهم بنسبة الأرواج رعاكثيرا وبه تظهر البركة . كان بليرض الله عنه يدور في سوق الكوفة بالدرة ويقول معاشر التجار (١) حديث غين المترسل حرام الطيراني من حديث أني أمامة بسند معيف والبيهتي من حديث

. واجتناب

( ۱ ( \_ إحياء \_ الملمك

جابر بسند جيد وقالدبا بدلحرام .

نستستى به فيالبوادي إذا قعطنا فهذا إحسان فيأنلار بم على العشرة إلانسفا أو واحدا طيماجرت

فأما ضربه للزجر فليس ذلك إلى الآحاد بل هو إلى الولاة وذلك عند إقراره أو شهادة شاهدين

فأما لجرد الرائحة فلا ، نعم إذا كان يشي بين الناس منايلا بحيث يعرف سكره فيجوز ضربه في المسجد

وغسير السجد منعاله عن إظهارأثر السكر فانإظهار أثر الفاحشة فاحشة والمعاصي يجب تركهاوبعد

المعل بجب سترها وستر آثارها فانكان مستترا عخبيا لأثره فلا يجوز أن يتجسس عليه والرائحة

قد تفوح من غير شرب بالجلوس في موضع الحجرو بوصوله إلى الفم دون الابتلاع فلاينبغي أن بعول عليه -

( منكرات الأسواق )

بعشرة وأربح فيها كذا وكان كاذبا فهوفاسق وعلى من عرف ذلك أن يخبر الشتري بكذبه فانسكت

مراعلة خَلْبَ البائع كان شريكا له في الحيانة وعمى بسكوته وكذا إذا عسلم به عيا فيازمه أن ينبه

الشترى عليه وإلاكان راضيا صباع مال أخيه السلم وهوحرام وكذا التفاوت فيالدراع والسكيال

والبران عبعلى كل من عرفه تغييره بنفسه أورفعه إلى الوالى حق بغيره . ومها ترك الإعجاب والتبول

والاكتفاء بالمطاة ولسكن ذلك في على الاجتباد فلا ينكر إلاعلى من اعتقدوجو به وكذا في السروط

الفاسدة العنادة بينالناس يجبالانسكار فيها فانها مفسدة للمقود وكخا فىالربويات كلها وهي غالبة

وكذا سائر النصرفات الفاسدة . ومنها يسع لللاهي ويسع أشكال الحيوانات الصورة في أيام العبد

لأجل الصيبان فتلك عجب كسرها والنع من يعها كالملاهى وكذلك بيعالأواني التعلم من النهب

والفضة وكذلك يبع ثياب الحرير وقلانس المذهب والحرير أعنى القلاتصلح إلاللرجال أزيتلم بعادة

البلد أنهلا يلبسه إلا الرجال فسكل ذلك منكر محظور وكذلك من بعتاد يبع الثباب للبنذة التصورة

التي يلبس طي الناس بقصارتها وابتدالها وتزعم أنها جديدة فهذا الفسمل حرام والنع منه واجب

وكذلك تلبيس اغراق الثياب بالرفو وما يؤدى إلى الالتباس وكذلك جميع أنواع العقود الؤدية

(منكرات الشوارع)

وإخراجالرواشن والأجنحة ووصمالحشب وأحمال الحبوب والأطعمة عى الطرق فسكل ذلك منكر إن

كان يؤدى إلى تضييق الطرق واستضرار للارة وإن لميؤد إلى ضرر أصلا لسعة الطريق فلا يمنع منه

نع بجوز وضعالحطب وأحمال الأطعمة فىالطريق فىالقدر الذي ينقل إلىالبيوت فان ذلك يشترك

في الحاجة إليه الكافة ولا يمكن النع منه وكذلك ربط الدواب طي الطريق محيث يضيق الطريق

وينجس الجتازين منكر بجبالنع منه إلابقدر حاجةالنزول والركوب وهذا لأن الشوازع مشتركة

للنفعة وليس لأحد أن يختص بهآ إلا بقدر الحاجة وللرعى هوالحاجة القترادالشوارع لأجلها فالدادة

دون ماثر الحاجات . ومنها سوق الدواب وعلما الشوك عيث عزق ثباب الناس فذلك مسكر إن أمكن

شدها وضمها عبث لا عزق أوأمكن العدول بها إلى موضع واسع والافلاء تع إذ حاجة أهل البلد عس إلى

ذهك نعم لانترك ملقاة في الشوارع إلا بقدرمدة النقل ، وكذلك عميل الدواب من الأحمال ما لانطبقه

منكر عب منع اللاك منه . وكذلك ذبح العصاب إذا كان يديم في الطريق حذاءاب الحانوت ويلوث

الطريق بالهم فانه منكر عنع منه بل حمه أن ينخذ في دكانة مدعما فان في ذلك تصيفا بالطريق

وإضرارا بالناس بسبب ترشيش النجاسة وبسب استعدارالطباع القانورات وكذلك طرح القعامة

فمن المنكرات العتادة فها وضم الاسطوانات وبناءالدكات المنصلة بالأبنية المعاوكة توغرس الأشجار

إلى التلبيسات وذلك يطول إحصاؤه . فليقس بماذكرناه مالم نذكره .

من النكرات العنادة في الأسواق الكذب في الراعة وإخفاء السب فمن قال اشترت هذه السلعة مثلا

الغفران منربه وقد

تقرر أن الوحسدة

والعزلة مسلاك الأمر

ومتمسك أرباب

الصدق فمن استمرت

أوةاته طىذلك فعميع

عمر مخلوة وهوالأسلم

لدينه فان لم يتيسرله

ذاك وكان مبتسلي

بنفسه أولائم بالأهل

والأولاد ثانيا فليحمل

لفسه من ذلك نسيا .

هل عن سفيان

التورى فباروىأحمد

ا فخرب عن خالد ف

زيد عنه أنه قال كان

يقال ما أخلص عبدقه

أربعين صباحا إلاأنبت

الله سحانه الحكمة

فى قلبه وزهده الله

فى الدنسا ورغبه

في الآخرة ويصره داه

الدنياودواءهافيتماهد

العبد تفسه فيكل سنة

بللاينبغي أن يسلم الوعط إلا لمن ظاهره الورع وهيئته السكينة والوقار وزيه زىالصالحين وإلافلا يزداد الناس به إلا عاديًا في الضلال وعجب أن يضرب بين الرجال والنساء حائل بمنع من النظر فأن ذلك أيضا مظنة الفساد والعادات تشهد لهذه النكرات وبجب منع النساء من حضور الساجد الصاوات وعِالسِ اللَّهِ كَلِّ إِذَا خَيْفَتَ الفَتِيَّةُ جِنْ فَقَدْ مَنْفَهِنَ عَائِشَةً رَضَى اللَّهُ عَهَا قَبْلِ لها : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مامنعين من الجاعات فقالت لوعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثن بعده لمنعين (١)

مشكرات الساحد

في السجد ولاالكوت على لعبه إلا إذا المخذالسجد ملعبا وصار ذلك معنادا فيجب النع منه فهذا مما محل

قليلهدون كثيره ، ودليل حل قائله ماروى في الصحيحين وأن رسول الله علين وقف لأجل الشقرضي الله

عُهاحتي نظرت إلى الحبشة بزفون ويلمبون بالدرق والحراب يوم الميد في السجد ، ولاشك في أن

الحبشة لواغذوا السجد ملعبا لمنعوا منه ولم ير ذلك في الندرة والقلة منكرا حق نظراليه بلأمرهم به

رسول المنسليات عليه وسلم لتبصرهم عائشة تطبيبا لقلبها في قال ﴿ دُونَكُمْ بِابْنُ أَرْفَدَهُ ﴾ كما تقلناه

في كتاب السهاع. وأما الحانين فلا مأس بدخو لهم السجد إلاأن عضى تلويهم له أو شتمهم أو نطقهم بماهو

فحق أوتعاطيم لماهومنكر في صورته ككشف العورة وغيره . وأما الحنون الهادئ الساكن الذي قد

علم بالعادة سكونه وسكوته فلابجب إخراجه من السجد والسكران في معني الجنون فان خيف منه

القذفأعني المع أوالإيذاء باللسان وجب إخراجه وكذا لوكان مضطرب العقل فانه مخاف ذلك منه

وإن كان قدشرب وإيسكر والوائحة منه نفوح فهومنكر مكروه شديد السكراهة وكيف لا، ومن

أكل النوم والبصل(٢) ققد نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حضور الساجد ولكن محمل ذلك

طى السكر اهة والأمر في الحر أشد . فان قال قائل بنبني أن يضرب السكر ان وعرج من السحد زجرا .

قلنا لاء بل ينبغي أن يلزم القعود في للسجد و بدعى إليه ويؤمر بترك الشرب مهما كان في الحال عاقلا

(١) حديث عائشة لوعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثن أي النساء من جده لمنعهن الساجد

متفق عليه (٢) هذا الحديث لم غرجه العراقي وقد خرجه الشارح عن المخاري ومسلم وغيرها .

وأما اجتياز الرأة فيالسجدمستترة فلاعتجمته إلاأنالأولي أنلاتتخذالسجدمجازا أسلاوقراءة القراء

الرافية ويصلح لقوم بين يدى الوعاظ مع التمديد والألحان على وجه يغير نظم القرآن وبجاوز حد التنزبل منكر مكروء الانتفال من الذكر شديد الكراهة أنكره جماعة من السلف. ومنها الحلق يوم الجمعة لبيع الأدوية والأطمعة إلى الأوراد ولقوم والتعويذات وكقيام السؤال وقراءتهم الفرآن وإنشادهم الأشعار وماعجرى عجراه فيذه الأشياء تتها ماهو عرم لكونه تلبيسا وكذبا كالسكذابين من طرقية الأطباء وكأهل الشعبنة والتلبيسات وكذا

الانتقال من الأوراد إلى الذكر ومعرفة أرباب التمويذات في الأغلب يتوصلون إلى يعها بتلبيسات طى الصبيان والسوادية فهذا حرام في للسجد مقادر ذلك يسلسه وخارج السجد وعجب النع منه بل كل يم فيه كذب وتلبيس وإخفاء عيب على الشترى فهو حرام. للصحوب للشيخ للطام ومهاماهومباح خارج السجدكا لحياطة ويسع الأدوية والكتب والأطعمة فهذافي السجدأ يضا لاعرم طى اختلاف الأوضاع إلا بعارض وهو أن بِعْشِق الحل على للصلين ويشوش عليهم صلاتهم فان لم يكن شيءٌ من ذلك فليس وتنوعها مع فصحه عرام والأولى وكدمولكن شرط إباحه أن عرى فيأوقات نادرة وأيام معدودة فان انحاذ السجد

للأمة وشفقته على دكانا طي الدوام حرم ذلك ومنع منه فمن الباحات مايباح بشرط القلة فان كثر صار صغيرة كا أنمن الكافة تريد للريد فحه الدنوب مايكون صغيرة جسرط عدم الإصرار فانكان القليل من هذا لوقتع بابه لحيضه أن ينجر إلى الكثير فليمنع منه وليكن هذا النع إلى الوالى أو إلى اللهم بمسالح للسَّجد من قبل الوالى لأنه لالنفسه غير مبتلي لايدرك ذلك بالاجتهاد وليس للآحاد النع مماهو مباح في نفسه لحوفه أن ذلاع بكثر . ومنها دخول بهسوی نضه محبا الحجانين والصبيان والسكارى فىالسجد ولابأس بدخول الصىالسجد إذالم يلعب ولابحرم عليه اللعب للاستتباع ومن كان

محيا للاستتباع فما فسدهمثلهذا أكثر عا يسلحه . ( الباب الثامن

والعشرون فى كيفية

الدخول في الأر بعينية ﴾

روی أن داود عليه

السلاملا ابتلىبالحطيثة

خر أه ساجدا أربعين

يوما وليلة حتى أتاه

ويصلح لقوم دوام

ومواساة الاخسوان طال والبدن . [الباب الحامس عشر في خسائس أهسال الربط والمسوفية فها يتعاهسدونه

ومخصون به آ أعلم أن تأسيس هذه الربط من زينة هذه اللة الهادية المهدية ولسكان الربط أحوال تميزوا سا عن غيرهم من الطوانفونم على هدى من ريهم قال الله تصالى ــ أوائك الدين مدى الله فهداهم اقتده \_ وما برى من التقصير فيحق البعض من أهل زماننا والنخلف عن طريق سلفيم لاغد عفيأصل أمرهم وحمة طريقهم وهذا القدرالباقي من الأر واجتماع النصوفة في الربط وما هـأ الله تعمالي لهم من الرفق بركة جمية بواطن للشايح المساسين وأثر من آثارمنح الحقيق حقيموصورة الاجتاع

نه إذا اشترىأرسلااتوبفيوقتالذرع ولم عده مدا وإذا باعهمده في الدرع ليظهرتفاوتا في القدر فكلذاك منالتطفيفالمرض صاحبه للويل. الرابع أن يصدق فيسعر الوقت ولانحني منه شيئا قدد نهي رسول الله عِلَيْقِ عن تلقي الركبان (١) ونهي عن النجش (٢) أما تلقي الركبان فهو أن يستقبل ا الرققة ويتلقى المتاع وكذب في سعر البلد ققد قال صلى الله عليه وسلم ﴿ لاتتلقوا الركبانُ ﴾ ومن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق وهذا الشراء منعقد ولكنه إن ظهر كذبه ثبت للباثع الحيار وإن كانصادقا فني الحيارخلاف لتعارض عموم الحبرمع زوال التلبيس ونهي أيضا أن ببيم حاضر لباد (٢) وهو أن يقدم البدوي البلد ومعه قوت بريد أن يتسارع إلى بيعه فيقول له الحضري الركه عندىحتي أغالى في تمنه وأنتظر ارتفاع سعره وهذافي القوت محرم وفي سائر السلع خلاف والأظهر تحريمه لعموم النهى ولأنه تأخير للتضييق على الناس على الجلة من غير فائدة لافضولي الضيق ونهي رسول الله صلىاقه عليه وسلم عن النجش وهوأن يتقدم إلىالبائع بين يدىالراغب الشترى ويطلب السلمة بزيادة وهو لايريدها وإنما يريد تحريك رغبا الشترى فيها فهذا إن لم تجرمواطأة مع البائع فهوفعل حرام منصاحبه والبيع منعقد وإن جرى مواطأة فني ثبوت الحيارخلافوالأولى إثباتا فحيارلأنه تغربر غِمل يضاهي التغرير في الصراة وتلق الركبان فيذه المناهي تدل على أنه لابجوز أن بلدس على البائع والسرى في سعر الوقت ويكم منه أمرا لوعلمه لما أقدم على النقد ففعل هسدًا من الغش الحرام الضاد النصح الواجب. ققد حكى عن رجل من التابعين أنه كان بالبصرة وله ذلام بالسوس مجهز إليه السكر فكتب إليه غبلامه إن قصب السكر قد أصابته آفة في هـند السنة فاشتر السكر قال فاشترى سكرا كشرا فلسا جاء وقته رع فسه تلاثين ألفا فانصرف إلى منزله فأفكر للته وقال ربحت ثلاثين ألفا وخسرت نصح رجل أ السلمين فلما أصبح غدا إلى باثغ السكر فدفع إليه ثلاثين أَلْهَا وَقَالَ بَارِكَ اللَّهُ لِكَ فَهِمَا فَقَالَ وَمِنْ أَيْنَ صَارِتْ لِي فَقَالَ إِنِّي كُتَمَتك حَمِّيَّةَ الحَالَ وَكَانَ السَّكر قد غــــلا في ذلك الوقت فقال رحمك الله قد أعلمتني الآن وقد طبيتها لك قال فرجع بها إلى منزله وتفكروبات ساهرا وقال مانصحته فلعله استحيا منىفتركها لى فبكر إليهمن الفد وقالءافاك الله خذ مالك إليك فهو أطيبالقلبي فأخذمنه ثلاثين ألفا فهذه الأخبار فيالمناهىوالحكايات تدلوعيأنه ليس له أن يفتم فرصة وينتهز غفلة صاحب المتاع وعجني من البائع غلاء السعر أومن المشترى راجع الأسهار فانفعل ذلك كان ظالما تاركا للعدل والنصع للمسلمين ومهما باع مراعة بأن يقول بعت بما قام على أوعا التتريته فعليه أن يصدق ثم مجسعليه أن نخبر عما حدث بعدالعقد من عيدأو تقصان ولو اشترى إلى أجل وجدد كره ولواشتري مسامحة من صديقه أو ولده مجدد كره لأن المعامل بعول على عادته في الاستقصاء أنه لا يترك النظر لنفسه فاذا تركه يسبب من الأسباب فيجب إخباره إذ الاعتماد فيه على أمانته . ( الباب الرابع في الإحسان في المعاملة )

وقد أمر الله تعالى بالمدل والإحسان جيماً والمدل سبب النجاة قط وهو مجرى من النجارة مجرى رأس المثال والإحسان سبب الفوز ونيل السعادة وهو مجرى من النجارة مجرى الربح ولا يعد من المقالا من قدم في معاملات الله نبا برأس الله ف كذا في معاملات الآخرة فلا ينبى المتدن أن يتنصر على المدل (١) حديث النبى عن تلقى الركبان متفق عليه من حديث ابن عباس وأبى هريرة (٧) حديث

(۱) حدث النبي عن نلق الركبان منفق عليه من حدث ابن عباس وأن هربرة (۲) حدث النبي عن النجش منفق عليه من حدث ابن عمر وأن هربرة (۳) حدث النبي عن بيح الحاضر ابادى منفق عليه من حدث ابن عباس وأن هربرة وأنس.

( الباب الرابع في الاحسان في المعاملة )

واجتناب

واجتناب الظلم ويدع أبواب الإحسان وقدفال الله \_ وأحسن كاأحسن الله إليك \_ وقال عز وجل \_ إن الله يأمر بالعدل والإحسان \_ وقال سبحانه \_ إن رحمت الله قريب من الحسنين \_ ونعني بالإحسان فعل ماينتفع به المعامل وهوغير واجدعليه ولكنه تفضلمنه فانالواجب يدخل فيباب العدل وترك الظلم وقدذكرناه وتنال رتبة لإحسان بواحد مزستة أمور : الأول فىالمنابنة فينبغي أن لابنين صاحبه بما لايتفاين به في العادة فأساأصل الفاينة فمأذون فيه لأن البيم للربع ولا عكن ذلك إلا بغين ما ولكن براعى فيهالتقرب فان بذل الشترى زيادة طيالر ع العناد إما لشدة رغبته أولشدة حاجته في الحال إليه فينبغي أن عتم من قبوله فذلك من الإحسان ومهمالم يكن تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظاما وقد ذهب بعض العلما. إلى أنالفين عازيد فلىالثك يوجب الحيار ولسنا فرى ذلك ولكن من الإحسان أن محط ذلك النبن . يروى أنه كان عند يونس بن عبيد حلل مختلفة الأنمان ضرب قيمة 📆 حملة منها . أربعمائة وضربكل حلة قيمتها ماثنان فمر إلى الصلاة وخلف الأأخيه فى الدكان فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمائة فعرض عليه مهز حال الناتين فاستحسنها ورضيها فاشستراها فمض بها وهي على يدبه فاستقبه يونس تعرف حلته فقال للأعران كم اشتريت فقال بأربعمائة فقال لانساوى أكثر من ماثتين فارجع حقتردها فقالهذه تساوى فيبلدنا خسائة وأنا أرتضيها فقالله يونس انصرف فان النهيم في الدين خير من الدنيا بما فيها تمرده إلى الدكان ورد عليه مائق درهم وحاصم ان أخيه في ذلك وقاتله وقال أما استحييت أمااتقيت أفترع مثل التمن وتترك النصح المسلين فقال والله ما أخذها إلاوهو راضها قال فهلا رضيتاه عا ترضاه لنفسك وهذا إن كان فيه إخفاء سعر وتلبيس فهو من بابالظلم وقدسبق وفي الحديث ﴿ غين السترسل حرام(١) ﴾ وكان الزبير بن عدى يقول أدرك عمانية عشرمن الصحابة مامنهم أحد محسن يشتري لحما بدرهم فنهن مثل هؤلاء المسترسلين ظلم إن كان من غير تلبيس فهومن ترك الإحسان وقلما يتم هذا إلابنوع تلبيس وإخفاء سعر الوقت وإنما الإحسان الحمض مانقل عن السرى السقطى أنه اشترىكر لوز بستين دينارا وكتب في روزنامجه ثلاثة دنانير بحه وكأنهرأى أذيريم طيالعشرة نسف دينار فصار اللوز بتسمين فأتاه الدلال وطلب اللوز فقال خذه قال بِمِ فَقَالَ بِثَلاثَةَ وَسَنَينَ فَقَالَ الدَّلالُ وَكَانَ مِنَ الصَّالَّحِينَ فَقَدْصَارَّ اللَّوز بتسمين فقال السرى قد عقدت عقدا لاأحله لستأييمه إلا بثلاثة وستين فقال الدلال وأناعقدت بينىو بين الله أنلاأغش مسلما لستآخذ منك الابتسمين قال فلا الدلال اشترى منه ولاالسرى باعه فهذا محض الإحسان من الجانيين فانه مع العلم محقيقة الحال . وروى عن محمد بن النكدر أنه كانله شقق بعضها بخسة وبعضها بعشرة فباع في أ غيبته غلامه شقة من الحسيات بعشرة فلما عرف لم يزل يطلب ذلك الأعرال للشترى طول الهارحق وجده فقالله إنالفلام قدغلط فباعك مايسارى خمسة بشيرة فقال ياهذا قدرضيت فقال وإنرضيت فانالافرض ك إلاما نرضاه لأنفسنا فاختر إحدى تلا محصال إما أن تأخذ شفقهن العشريات بدار همك وإما أنترد عليك خسة وإما أنتردشقتنا وتأخذواهك فقالأعطى خسة فردعليه خسة وانصرف الأعراق يسأل ويقول من هذا الشيخ فقيل له هذا محد بن المنكدر فقال لاإله إلا الله هذا الذي نستستى به فىالبوادى إذا قعطنا فهذا إحسان فىأنلابرع على الشرة إلانسفا أو واحدا علىماجرت بهالمادة فيمثل ذلك الناع فيذلك للسكان ومن قنع برع قليل كثرت معاملاته واستفاد من تسكروها

فيالربط الآن على طاعة أقه والنرسم بظاهر الآداب عكس نور الجعيمة من بواطن المامنى وسلوك الحانب فى مناهج السلف فهم فالربط كجمدواحد بقاوب متفقة وعزائم متحدة ولابو حد هذا فى غيرهم من الطوائف قال الله تُعالى ﴿ رَصَفَ المؤمنين - كأمهم منان مرصوص ــ وجاکس ذلك وصف الأعداء فقال \_ تحسيم جيما وقاویهمشق ـ وروی التعمان من بشير قال سمعت رسول الله صلى اقد عليه وسلم يقول و إعا المؤمنون كعمد رجلواحدإذا اشتكي عضو من أعضائه اشتكى جسده أجم وإذا اشنكى مؤس اشمنكي المؤمنون ۽ فالسوفية وظفتهم اللازمةمن حفظ اجتماع البواطن وإزالة النفرقة بإزالة شعث البواطن

لأنهم بنسبة الأرواج

( ۱ ۱ ـ إحياء ـ بملفسك

ربحاكثيرا وبه تظهر البركة . كان طيرض المُعنة بدور في سوق الكوفة بالدرة ويقول معاشر التجار

(١) حديث غين السترسل حرام الطيراني من حديث أني أمامة بسند ضعيف والبهاني من حديث

. جابر بسند جيد وقالبربا بدل حرام .

ومواساة الاخسوان بالمال والبدن . [ الباب الخامس عشر فى خصائص أهسال الربط والمسوفية فها يتعاهسندونه وعتصون به آ أعلرأن تأسيس هذه الربط من زينة هذه اللة الهادية المهدية

ولسكانالربط أحوال تميزوا بها عن غيرهم من الطوائفوهم على هدى من ريه قال الله تعمالي \_ أولئك الذن هدى الله فمداهم اقتده \_ وما برى من التقصير فيحق البعض من أهل زماننا والتخلف عن طريق سلفيم لايقد حفأصل أمرهم ومحة طريقهم وهذا القدرالباق من الأثر واجتاع المتصوفة في الربط وما هيأ الله تعمالي لهم من الرفق بركة جمية بواطن

للثابخ للماضين وأثر

من آثارمنح الحقفى

حقهموصورة الاجتماع

وأنه إذا اشترىأرسالااتوب في وفت النبرع ولم عده مدا وإذا باعهده في الدرع ليظهر تفاوتا في القدر فكلذلك من التطفيف المرض صاحبه للويل . الرابع أن يصدق في سعر الوقت ولا يخفي منه شيئًا فقد نهي رسول الله ﴿ إِلَّيْهِ عَن تلقى الركبان (١) ونهي عنَّ النجش (٢) أما تلقى الركبان فهو أن يستقبل الرفقة ويتلقى التاع ويكذب فيسعر البلد فقد قال صلىالله عليه وسلم ﴿ لاتتلقوا الرَّجَانُ ﴾ ومن تلقاها فصاحب السلمة بالحيار بعد أن يقدم السوق وهذا الشراء منعقد ولكنه إن ظهر كذبه "ببتالبائع الحيار وإن كان صادقا فني الحيار خلاف لتعارض عموم الحبرمع زوال التلبيس ونهي أيضا أن بيبع حاضر لباد ٣٠ وهو أن يقدم البدوي البلد ومعه قوت يريد أن يتسارع إلى بيعه فيقول له الحضري أتركه عندىحتي أغالى في تمنه وأننظر ارتفاع سعره وهذافي القوت محرم وفي سائر السلع خلاف والأظهر تحريمه لمموم النهي ولأنه تأخير للتضييق عيالناس علىالجلة من غير فائدة للفضولي الضيق ونهيرسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش وهوأن يتقدم إلى البائع بين يدى الراغب الشترى ويطلب السلمة بزيادة وهو لايريدها وإنما يريد بحريك رغبا الشترى فها فهذا إن لم تجرمواطأة مع البائع فهوفعل حرام من صاحبه والبيع منعقد وإن جرى مواطأة فني ثبوت الحيار خلاف والأولى آثبات الحبارلأنه تغربر غِمل يضاهي التقرير في الصراة ونلقي الركبان فهذه الناهي تدل على أنه لابجوز أن يلبس على البائع والشترى في سعر الوقت ويكم منه أمرا لوعلمه لما أقدم على العقد ففعل هـــذا من الغش الحرام الضاد النصح الواخِب . فقد حكى عن رجل من التابعين أنه كان بالبصرة وله خلام بالسوس بجهز إليه السكر فكتب إليه غسلامه إن قصب السكر قد أصابته آفة في هسذه السنة فاشتر السكر قال فاشترى سكرا كثيرا فلمسا جاء وقته رنح فيمه ثلاثين ألفا فانصرف إلى منزله فأفسكر ليلته وقال ربحت ثلاثين ألفا وخسرت نصع رجل من السلمين فلما أصبح غدا إلى بالهم الكرفدفع إليه ثلاثين ألفا وقال بارك الله لك فيها فقال ومن أبن صارت لي فقال إنَّى كتمتك حَقَّيْمَة الحال وكان السكر وتفكروبات ساهرا وقال مانصحته فلمله استحيا منىفتركها لى فبكر إليهمن الند وقال: الله خذ مالك إلىك فهو أطيب لقلى فأخذمنه ثلاثين ألفا فهذه الأحبار فيالمناهىوا لحسكايات تدل علىأنه ليس له أن يعتنم فرصة وينتهز غفلة صاحب المناع ونحني من البائع غلاء السعر أومن المشترى راجع الأسعار فانفعل ذلك كان ظالما تاركا للعدل والنصع للسلمين ومهما باع مرامحة بأن يقول بعث بمأ قام على أوعا اشتريته فعليه أن يصدق ثم بجب عليه أن غير بما حدث بعدالعقد من عيب أو نفصان ولو اشترى إلى أجل وجب ذكره ولواشتري مساعة من صديقه أو ولده مجب ذكره لأن المعامل بعول على عادته في الاستقصاء أنه لايترك النظر لنفسه فاذا تركه بسبب من الأسباب فيجب إخباره إذ الاعتاد فيه على أمانته . ( الباب الرابع في الإحسان في المعاملة )

وقد أمر الله تعالى بالعدل والإحسان جميعاً والعدل سببُ النجاة فقط وهو يجرى من النجارة مجرى وأسالمال والإحسان سبب الفوز ونيل السعادة وهو بجرى من التجارة مجرى الربح ولايعد من العقلاء من قنع في معاملات الدنيا برأس ماله فكذا في معاملات الآخرة فلابنبغي للمندين أن يقتصر على العدل (١) حديث النبي عن تلقي الركبان منفق عليه من حمديث ابن عباس وأى هربرة (٢) حمديث

النبي عن النجش متفق عليه من حسديث ابن عمر وأبي هربرة (٣) حسربث النبي عن يبع الحاضر لابادي منفق عليه من حديث ان عباس وأى هريرة وأنس .

( الباب الرابع في الاحسان في المعاملة )

واجتناب

واجتناب الظلم ويدعأ بوابالإحسان وقدقال الله ــ وأحسن كمأحسن الله إليك ــ وقال عز وجل ــ إن الله بأمر بالعدل والإحسان \_ وقال سحانه \_ إن رحمالله قريب من الحسنين \_ و نعى بالإحسان فعل ماينتفعيه للعامل وهوغير واجدعليه ولكنه تفضلمنه فانالواجب يدخل فيهاب العدل وترك الظلم في الربط الآن على طاعة وقدد حرَّاه وتنال رتبة لإحسان بواحد منستة أدور : الأول في الفاينة فينبغي أن لا بنين صاحبه بما لابتفائ به في العادة فأعاأصل الفائة فأذون فيه لأن البيع للربح ولا يمكن ذلك إلا بعين ما ولسكن براهي فيه التقرب فان بذل الشترى زيادة طي الريم العناد إما لشدة رغبته أولشدة حاجته في الحال إليه فينبغى أن يمتنع من قبوله فذلك من الإحسان ومهمالم بكن تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظاما وقد ذهب بعض الملاء إلى أنالتين عاريد في الثلث يوجب الحيار ولسنا ترى ذلك ولكن من الإحسان أن محط ذلك النبن . بروى أنه كان عند يونس بن عبيد حلل مختلفة الأثمان ضرب قيمة ۗ ۗ ﴿ حـلة مُهَا أربعمائة وضربكل حلة قيمتها مائنان فمر إلى الصلاة وخلف الناأخة في الدكان فجاء أعراف وطلب حلة بأربعمائة فعرض عليه من حلل الماتتين فاستحسنها ورضيها فاشتتراها فمض بها وهي على بديه فاستقبله يونس فعرف حلته فقال للأعران بُح أشتريت فقال بأربعمائة فقال لاتساوى أكثر من ماثتين فارجع حق تردها فقال هذه تساوى في بلدنا خميانة وأنا أرتضبها فقال له يونس انصرف فان النعيج في الدين خير من الدنيا بما فيها تمرده إلى الدكان ورد عليه مائق درهم وخاصم ابن أخيه في ذلك وقاتله وقالأما استحبيت أماانقيت اللاترع مثل النمن وتنزك النصح للمسلمين فقال والله ما أخذها إلاوهو راضها قال فهلا رضيته عا ترضاه لنفسك وهذا إن كان فيه إخفاء سعر وتلبيس فهو من باب الظلم وقد سبق وفي الحديث و غين السترسل حرام (١١) » وكان الزير بن عدى يقول أدركت ثمانية عشرمن الصحابة مامهم أحد بحسن يشتري لحما بدرهم فنبن مثل هؤلاء السترسلين ظلم إن كان من غير تلبيس فهومن ترك الإحسان وقلما يتم هذا إلابنوع تلبيس وإخفاء سعر الوقت وإنما الإحسان الحنن ماغل عن السرى السقطى أنه اشترىكر لوز بستين دينارا وكتب فى روزنامجه تلائة دنانير رعه وكأنهرأى أزبريم طىالعشرة نصف دينار فصار اللوز بتسمين فأتاه الدلال وطلب اللوز فقال خذه قال بِمَ فَقَالَ بُلاثَةً وَسَنِينَ فَقَالَ الدَّلالُ وَكَانَ مِنِ الصَّالَحِينَ فَقَدْصَارُ اللَّوْزُ بِنْسَعِينَ فَقَالَ السرى قَدْ عَقَّدْتُ عقدا لاأحلدلستأييمه إلا تلاتةوستين فقال الدلال وأناعقدت بينى وبين الله أن لاأغش مسلما لستآخذ منك إلابتسعين قال فلا الدلال اشترى منه ولاالسرى باعه فهذا محض الإحسان من الجانبين فانه مع العلم محقيقة الحال . وروى عن محمد بنالنكدر أنه كانله شقق بعضها محمسة وبعضها بعشرة فبلع في عيبته غلامه ثنة من الحسيات بعشرة فلما عرف لميزل بطلب ذلك الأعرال للشنرى طول الهاد حق وجده قفالله إنالفلام قدغلط فباعك مايساوى خمسة بعشرة فقال ياهذا قدرضيت فقال وإندضيت فانالانرضيك إلامانرضاه لأنفسنافاختر إحدى الكخصال إماأن تأخذ شقتسن المشريات بدارهمك بوإما أنترد عليك خمسة وإما أنتردشقتنا وتأخذوراهك فقالأعطى خسة فردعليه خسة وانصرف ٱلأُعرابي يسأل ويقول من هذا الشبيخ نقيل له هذا محمد بن المنكدر فقال لاإله إلا الله هذا الذي

الاحسان في للعاملة

اقه والترسم بظاهر الآداب عكس نور الجفسة مين بواطن الماضين وساوك الحاف في مناهج السلف فهم في الربط كعمدواحد

بقلوب متفقة وعزائم متحدة ولابوجد هذا فى غير هرمن الطوائف قال الله تُعالى فيوصف الومدين - كأسم بنيان

مرصوص ـ وجکس ذلك وصف الأعداء ففال ـ تحسيم جميعا وقاومهشق ــ وروي العمان من بشير قال سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و إنما الؤمنون كحمد

رحلواحدإذا اشتكي

عضو من أعضائه

اشتكي جسده أجم

وإذا اشنكي مؤس

اشــنكى الؤمنون ۽

فالصوفية وظفتهم اللازمة من حفظ اجتاع البواطن وإزالة التفرقة بإزالة شعث البواطن لأنهم بنسبة الأرواج

تستستى به فيالبوادي إذا قحطنا فهذا إحسان فيأنلابريم على الشيرة إلانسفا أو واحدا طيماجرت

بهالمادة فيمثل ذلك التاع فيذلك للبكان ومن تنم بع قليل كثرت معاملاته واستفاد من تسكروها

ربحاكثيرا وبه تظهرالبركة . كان الليرضيالله عنه يدور في سوق الكوفة بالدرة ويقول معاشر النجار

(١) حديث غين السرّسل حرام الطيراني من حديث أني أمامة بسند ضيف والبيهاي من حديث

جابر بسند جيد وقال دبا بدل حرام .

إجتمعوا وبراطبة

التأليف الألمى اغفوا

وعشاهدة القماوب

تواطئوا ولتهذيب

الفوس وتصفيةالقاوب

فى الرباط رابطوا

فلابد لهم من التألف

والتودد والنصع .

روى أبوهر برة عن

رسولالله صلىاللهعليه

وسلم قال ﴿ الوُّمن

يألف ويؤلف ولاخير

فيمن لا يألف ولا

يؤلف ۾ . وأخــبرنا

أبو زرعة طاهرين

الحافظ أبى الفضال

المقدسي عن أبيه قال

ثنا أبو القاسم الفضل

ائن أبي حرب قال أنا

آحمد ف الحسدين

الحيرى قال أماأ بوسمل

ابن زياد القطان قال

ثنا الحسين بن مكرم

قال ثنا يزيدبن هرون

الواسطى قال ثنا محد

عن أبي هرارة قال :

قال رسول الله صلى اقد

عليهوسلم و الأرواح

جنودمجندة فاتعارف

ابن عمرو عن أنسلة

خذوا الحق تسلموا لاتردوا قليلال فنعرموا كشره قبل لمبدالرحمن بنءوف رضيالله عنه ماسب بسارك قال ثلاث مارددت ربحا قط ولاطلب منى حيوان فأخرت بيمه ولابعث بنسيثة ويقال إنهاع. ألف ناقة فماريم إلاعقلها باع كل عقال بدرهم فريم فيها ألها وريم من نفقته عليها ليومه ألفا . الثاني : في احتمال الغين والمشترى إن اشترى طعاما من ضعاف أوشيئا من فقير فلابأس أن محتمل الغين ويقساهل

λ۴ الاحسان في العاملة الحمة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثان عشرة (<sup>(1)</sup>) فقيل في معناه إن الصدقة تقع في بد اغناج وغير المعتاج ولاعتدلذل الاستقراض إلاعتاج و وتظرالني صلى المتعليه وسلإلحار جل يلازم لمنها اتناف وماتناكر رجلا بدين فأوماً إلى صاحب الدين بيده أن ضع الشطر فقدل ققال المديون قم فأعطه (٢) ، وكل من اع شها اختلف ۽ فيسم شيئاً وَرَكَ ثَمَنَهُ فَالْحَالُ وَلَمْ رَهُقَ إِلَى طَلِّهِ فَهُوفَى مَعْيَالْمُرْضَ . وَرَوْيَأْنَا لَحْسَن البصرياع بَعَلَةُ لَهُ باجتاعهم نجنم يأربهائة درعم فلسا استوجب المال قال له الشترى اسمح باأباسعيد قال قد أسقطت عنك مائة قال له بواطنهم وتنقيسه فأحسن باأبا ميد فقال قد وهبت لك مائة أخرى فقبض منحقه مائق درهم فقيل له باأبا سعيد هذا تموسهم لأن بعذيه نصف النمن فقال هكذا يكون الإحسان وإلاهلا وفي الحبر وخذحقك في كفاف وعفاف واف أوغير واف يحاسبك المحسابا يسيرا (٢٠) . الرابع : في وفية الدينومن الإحسان فيحسن القضاء وذلك عين على البعض على بأن يمشى إلى صاحب الحق ولا يكلفه أن يمنى إليه يتفاضاه فقدقال صلى أن عليه وسلم و خبركم أحسنكم ماورد و للؤمن ية الؤمن يه فأى رفت قضاء (1) ، ومهما قدر طيقضاء الدين فليبادر إليه ولوقبل وقته وليسلم أجود بمماشرط عليه وأحسن ظهر من أحدهم أثر وإن عجز فلينو تضاءه مهما قدر فالرسلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ ادَّانَ دَيًّا وَهُو يَنُوى قَصَاءَهُ وَكُلُّ اللّه النفرقه نافروه لأن به ملالكة عفظونه وبدعون له حتى أعضيه (٥) ، وكان جماعة من السلف يستقرضون من غسير التفرقة تظهر بظهور حاجة لهذا الحبر ومهماكله صاحب الحق بكلام خشن فليحتمله وليقابله باللطف اقتداء برسول الله النفس وظهور النفس صلى الله عليه وسلم ﴿إِذْ جَاءُ صَاحَبِ الدِّنِ عَنْدَحَاوِلَ الْأَجْلُ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ انْفَقَضَاؤُهُ فَجْلُ الرَّجْلُ يشدد الكلام على رسول الله يَرَانَجُ فهم به أصحابه فقال : دعوه فإن لصاحب الحق مقالا (٢٠) ، ومهما من تضييع حق الوقت دارالكلام بين الستقرض والقرض والإحسان أن يكون البيل الأكثر المتوسطين إلى من عليه الدين فإن فأى وقت ظهــرت المقرض يقرض عنفني والمستقرض يستفرض عن حاجة وكذلك يتبغي أن تكون الاعانة للمشترى نفس الفقير علموا منه أكثر فانالبائع راغب عنالسلمة يغي ترويجها والمشترى عناج إليها هذاهو الأحسن الاأن يتعدى خروجه عن دائرة من عليه الدين حده فعند ذلك نصرته في منه عن تعديه وإعانة صاحبه إذ قال عَلِيَّةٍ ﴿ النَّصِرُ أَخَاكُ الجمية وحكموا عايه ظالمًا أومظاوما قليل كيف تنصره ظالمًا فقال مناطا بياه من الظام تصرة له (٧٧) . الحامس : أن يقيل من بنضيم حكم الوقت يستتية فانه لايستقيل إلامتندم مستضر بالبيع ولايذنى أن يرضى لنفسةأن يكون سبب استضرار وإعالالسياسةوحسن أخبه فالصلى الله عليه وسلم همن قال نادما صفقته أواله الله عثرته يوم القيامة (٨) وأو كما قال . السادس: الرعابة فيقاد بالمنافرة أن قصد في معاملته جماع تمن الفقراء بالنسيئة وهو في الحال عازم على أن لايطالهم إن لم تظهر لحم إلى دارة الجمة . مبسرة ققدكان فيصالحي الساغب منله دفتران للحساب أحدها ترجمته بجهولة فيه أسماء من لايعرفه أغرنا شبخنا ضباه الدىن أبو النجيب (١) حديث رأيت على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض ببان عشرة ابن ماجه من عبدالقاهرالسيروردي حديثاً نن إساد صعف (٧) حديث أوما إلى صاحب الدين يده ضع الشطر الحديث متفق عليه من إجازة قال أنا الشيخ حدث كب بن ماك (٣) حديث خذ حمل في عفاف الحديث أن ماجه من حديث أن هررة باسناد حسن دون قوله عاسبك الله حسابا يسيرا وله ولاين حبان والحاكم وصحه عوض حديث العالم عصام الدمن أبو حنص عمر بن أحمد ان عمر وعائشة (٤) حدث خبركم أحسنكم قضاء منفق عليه من حديث أبي هربرة (٥) حديث من ادَّان دينا وهو ينوي قضاءه وكل به ملائكة محفظونه ويدعون له حتى تفضيه أحمد من حسدت انمنصور الصفارةل أنا أبو بكر أحمد بن عائشة مامن عبدكات له نية في أداء دينه إلاكان معه من الله عون وحافظ وفي رواية له لم يزل معه

من الله حارس وفي رواية الطرالي في الأوسط إلا كان معه عون من الله عليه حتى يقضيه عنه

(٢) حديث دعوه فان لعاهب إلحق مقالا متعق عليه من حديث أبي هريرة (٧) حديث افسر

أخال ظالما أو مظلوما الحديث منفق عله من حديث أنس (٨) حدث من أقال نادما صفقته

أقال الله عثرته يوم القيامة أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة وقال صبح على شرط مسلم

خلفالشرازى تألأنا

ويكون به محسنا وداخلا في قوله عليه السلام و رحمالة امرأ سيل البيم سيل الشراء ، فأما إذا اشترى من غني تاجر يطلب الرُّبح زيادة على حاجته فأحمّال الغين منه ليس محمودا بلهو تضييع مال من غير أجر ولأحمد تقدورد في حديث من طريق أهل البيت و النبون في الشراء لاعجود ولامأجور (١) ، وكان إياس بن ماوية بن قرة قاضي النصرة وكان من عقلا. التابعين بقول لست غب والحب لا يغينني ولاينهن ان سير بن والمكن خين الحسن و بنين أن بعنى معاوية فاقرة والمكيال في أن لا ينين ولا ينين كاوصف بعضهم 🥊 رضى الله عنه فقالكان أكرم من أن بحدع وأعقل من أن مخدع وكان الحسن والحسين وعيرها من خبارااساف يستقصون فيالشراء تمهبون معذلك الجزيل من المال فقيل لبعضهم تستقصي في شرائك علىاليسير تمتهب المكتبر ولانبالي قفال إزالواهب يعطى فضله وازالغبون بضنءقله وقال حضيم إعا أغين عقلي و صرى فلا أمكن الفاين منه وإذا وهبت أعطى أنه ولا أستكثر منه شيئا . الذاك : في استيفاء الثمن وسائرالديون والإحسان فيهمرة بالمسامحة وحط البعض ومرةبالإمهال والتأخير ومرة بالساهلة فيطلب جودةالنقد وكل ذلك مندرب إليه ومحثوث عليه قال الني صلى الله عليه وسلم ورحم الله امرأ سهلاليبع سهل الشراء سيل القضاء سهل الاقتضاء (٢٠) » فليغتم دعاء الرسول صلى الله عليه -وسلم وقال صلى الله عليه وسلم و اسمه بسمع ال (٢) ، وقال صلى الله عليه وسلم و من أنظر مصر ا أو ترك له حاسبه الله حسابا يسيراً » وفي لفظ آخر ، أظله الله تحت ظل عرشه يوم لاظله إلاظله (١) » « وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاكان مسرفا على نفسه حوسب فلم بوجدله حسنة فقيل له هال عملت خبر اقط فقال لا إلا أي كنت رجلا أداين الناس فأقول لفنياني سامحوا الوسر وأنظروا المسر(٠) ، وفى لفظ آخر ﴿ وَمُجاوِرُوا عَنْ العَسْرِ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى نَحْنَ أَحَقَ بِذَلْكُ مَنْكُ فَتَجَاوِرْ اللَّهُ عَنْهُ وَغَفْرُتُهُ ﴾ وقالُ صلى الله عليه وسلم ﴿ مِنْ أَقِرِضَ دِينَارًا إِلَى أَجِلْ فَلهُ بِكُلِّيهِمْ صَدَّةَ إِلَى أَجِلَهُ فاداحل الأجل فأ نظره بعده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدةة ( ° و وقد كان من الساف من لا عب أن يقضى غرعه الدين · لأجل هذا الحبر حتى يكون كالتصدق عميه في كل يوم وقال صلى الله عليه وسلم و رأيت على باب (١) حديث من طريق أهمال البيت الفيون لامحود ولا مأجور الترمذي الحكم في النوادر من رواية عبيد الله بن الحسن عن أبيه عن جده ورواه أبو بعلى من حديث الحسين بن على رضه قال الدهى هومنكر (٧) حديث رحم الله سهل البيع سهل الشراء تقدم في الباب قبله (٣) حديث اسمح بسمح لك الطيراني من حديث ابن عباس ورجاله عمات (ع) حديث من أنظر مصرا أو ترك له حاسبه الله حسابًا بسيرًا وفي لفظ آخر أظله الله تحتظله يوم لاظل إلاظله مسلم باللفظ الثاني من حديث أن الیسر کمبین عمرو (ه) حدیث ذکر رجلاکان،سرفا طی نفسه حوسب فام بوجدله حسنة فقیلُله هل عملت خراقط فقاللا إلاأني كنتر جلاأدان الناس فأقول لفتياني ساعوا الوسر الحديث مسلم من حدث أى مسعود الأنصاري وهومتفق عليه بنحوه من حديث حذيفة (٦) حديث من أقرض دينا إلى أجل فه بكل يوم صدقة إلى أجله فاذاحل الأجل فأنظره جده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة

فكل يوم صدقة وسندمضيف ورواماً حمد والحاكم وقال صحيم طي شرط الشيخين ."

النماجه من حديث بريدة من أنظر مصرا كانة مثله كل يوم صدقله ومن أنظره جداجله كانة مثله 141 ----

عن أن عمرة ل : قال

رسول الله صلى الله

عليه وسلم ﴿ إِنَالَٰتُهُ

تعالى ليدفع بالمسلم

انصالح عن مائة من

أهلابيته ومن جيرانه

البلاء، وروى عنه

صلى الدعليه وسلم أنه

قال ﴿ لُولًا عِبَادُ اللَّهُ

ركم ومبية رضع

وبهائم رتع کسب

عليكم العذاب مسبا

ثم ہوض دمشا ک

وروی جابر بن

عبدالله قال الني

صلى الله عليه وسلم

و إن الله تعالى ليصلح

بسلاح الرجل ولده

وواد واده وأعسل

دويرته ودويرات

حوله ولا زالون في

حفظ الله مادام فهم

وروی داود پن صالح

قال قال لي أبو سلمة

ابن عبدالرحمن باان

أخى هل تدري فيأي

شيء نزلت عند الآية

۔ اصروا وصاء وا

ورابطوا ـ قلت لا ، قالُ

ياان أخي لم يكن في

والشفقة علىالدين ونحن نعقد فيكل واحد بابا ونبندئ بذكر أسباب الصحة فيالباب الثاني .

وهى البيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقراض فلنشرح شركها

ويان شروط الشرع في صعة هذه التصرفات التي هي مدار الكاسب في الشرع )

( العقد الأول البيع )

وقدأحلها أنه تعالى وله ثلاثة أركان العاقد وللمقودعليه واللَّفظ . الركن الأول : العاقد بنبغي للناجر

أنلايسامل بالبيع أربعة الصىوالمجنون والعبد والأعمى لأنالصىغيرمكلف وكذا المجنون ويعهما

باطل فلاصع يسم الصي وإن أذناه فيه الولى عند الشافي وما أحذه منهما مضمون عليه لهما وماسلم

في العاملة إليهما فضاع في أيديهما فهو الضبيعة . وأما العبدالعاقل فلابسح بيعه وشراؤه إلا بإذن سيده

(الباب الثاني في علم الكدر)

ثم لماتوفي أوصىبرده إلى بيت المال ولكنه رآه فيالابتداء أولى ، ولهؤلاء الأريعة حالتان أخربين إحداها أن تكون كفايتهم عندترك المكسب من أيدى الناس وما يتصدق به سليم من زكاه أوصدقة منغيرحاجة إلى سؤال فترك الكسب والاشتغال عاهمفه أولى إذفيه إعانة الناس فلي الحبرات وقبول مهمالهو حق علهم وأفضلهم . الحالة الثانية الحاجة إلى السؤال وهذا في عمل النظر والتشديدات التي رويناها فيالسؤال ودمه تدل ظاهرا طيأن التمغف عن السؤال أولي واطلاق القول فيه من غير ملاحظة الأحوال والأشخاص عسير بل هوموكول إلىاجتهاد العبد ونظره لنفسه بأن يقابل مايلق في السؤال من الذلة وهنك الروءة والحاجة إلى انتقبل والإلحاج عاعصل من اشتغاله بالعلم والعمل من الفائدةله ولفيره فرب شخص تكثر فائدة الحلق وفائدته فياشتفاله بالعلم أوالعمل ويهون عليه بأدنى تعريض في السؤال تحصيل الكفاية ورعا يكون بالعكس ورعا يتقابل الطلوب والمحذور فينغى أن يستغتى الريد فيقلبه وإن أفتاه الفتون فان الفتاوي لاعيط بتفاصيل الصود وخانق الأحوال ولقد كان في السلف من له ثلثاثة وستون صديقًا ينزل فليكل واحد منهم ليلة ومنهم من له ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لمفهم بأن التكلفين سم يتقلدون منة من قبولهم لمبراتهم فحكان قَبُولِهُم لِمِرَاتِهِم خَيرًا مَضَافًا لهُمْ إِلَى عباداتِهم فِينِهَى أَن يَدَقَق النظر فيهذه الأمور فان أجر الآخذ كأجر العطى مهماكان الآخذ يستمين به هلىالدين وللعطى يعطيه تنزطيب قلب ومن اطلع علىهذه المَالَىٰ أمكنه أن يتعرف حال نفســه ويستوضع من قلبه ماهو الأفضل له بالإضافة إلى حاله ووقته فهذه فضيلةالكسب وليكن العقد الذي بهالاكتساب جامعا لأربعة أمور الصحة والمدل والإحسان ( الباب الثَّاني في علم السكسب بطريق البيعوالربا والسلم والإجارية والقراض والشركة اعلمأن تحصيل علمهذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم وإعا هوطلبالعام المحتاج إليه والمكتسب عتاج إلى عام الكسب ومهما حصل علم هذا الباب وتف على مفسدات العاملة فيتقيها وماشذ عنه من الفروع المشكلة فيقع طيسب إشكالهما فيتوقف فها إلى أن يسأل فانهاذا لمسلم أسباب الفساد بعلم حملي فلا يُدرى متى تجب عليه التوقف والسؤال ولوقال لاأفدم العلم ولكني أصبر إلى أن تقع لى الواقعة فمندها أتعلم وأستغنى فيقالله وبمتعلم وقوع الواقعة مهما لمتعلم جمل مفسدات العقود فآنه يستمر فىالنصرفات ويظنها صحيحة مباحة فلابد له من هذا القدر من علمالتجارة ليتميراهالباح عن المحظور وموضع الإشكال عن موضع الوضوح وأذاك روى عن عمر رضىالله عنه أنهكان يطوف السوق ويضرب بعنىالنجار بالدرة ويقول لاببيعى سوقنا إلامن خِقه وإلاأ كل الربا شاءأم أفي ، وعلم العقود كثير ولكن هذه العقود السنة لانتفك الكاسب عنها

البيع وأزكانه وشروطه ٦٧ فلى البقال والحباز والقصاب وغيرهم أن لايعاملوا العبيدما لمتأدن لهم السادة في معاملتهم وذلك بأن يسمعه صربحا أوينتشرفي البلد أنه مأذون له في الشراء لسيده وفي البيح له فيعوَّل على الاستفاضة أو على قول عدل نحبره بذلك فانعامله بغير إذن السيد فعقده باطلوما أخذه منه مضمون عليه لسيده وماتسفه إن زمن رسول الدصلي الله ضاع في يد العبد لايتماق رقبته ولا يضمنه سيده بل ليسله إلاالطالبة إذاعتق . وأما الأعمى فانه بيبيع عليه وسلم غزوبربط وبشترى مالابرى فلايسج ذلك فليأمره بأن يوكل وكيلا بسيرا ليشترى له أوبيبع فيصع توكيله ويسح فيمه الحيل ولكنه يح وكيله فان عامله التاجر بنفسه فالماملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه قبيمته وماسلمه إليه انتظار الصيلاة بعد أيضًا مضمونَكُ جَيِمتُه . وأماالكافرفتحوزمعاملته لكن لاياع منه الصحف ولاالعدالسلم ولاساع منه الصلاة فالرباط لحهاد السلاح إن كانمن أهل الحرب فانفعل فهي معاملات مردودة وهو عاصها ربه . وأما الجندية من أنفس والقسم في الأنراك والتركانية والمربوالأكرادوالسراق والحونة وأكلة الرباوالظلمة وكلمن أكثرماله حرام فلا الرباط مرابط مجاهد يْنَنِي أَنْ يَسَالُكُ مِمَا فِي أَيْدِهِم شَيْنًا لأَخِلُ أَنها حرام إلا إذا عرف شيئًا بعنه أنه حلال وسيأتى تفصيل نفسه قال الله تمالي ذلك في كتاب الحلال والحرام . الركن التاني في للمقود عليه : وهو للـال للقصود تقله من أحـــد ــوجاهدُوا في الله حق العاقدين إلى الآخرُ عَمَا كان أومشمنا فيعتبر فيهستة شروط . الأول أن\يكون نجسا في عينه فلا يصح جهاده \_ قال عدد اقه يبع كلب وخنزير ولايسع زبل وعذرة ولايسع العاج والأوانى المتخذة منه فان العظم ينجس بالموت ابن البارك هو مجاهدة ولايطهر الفيل بالذبح ولايطهر عظمه بالتذكية ولاتجوز بيع الحمر ولايبع الودك النجس للستخرج النفس والحوى وذلك من الحيوانات التي لانؤكل وان يصلح للاستصباح أوطلاء السفن ولابأس ببيع الدهن الطاهر في عينه حسق الجهاد وهو الذي نجس بوقوع نجاسة أوموت فأرة فيه فانه بجوز الانتفاع به في غير الأكل وهو في عينه ليس الجهاد الأكر على بنجس وكذلك لاأرى بأسا ببيع بزرالفزفإنه أصلحيوان ينتفعه وتشبيه بالبيض وهوأصلحيوان ماروی فی الحر أن أولى من تشبيه بالروث وبجوز يم فأرة السك وغفى بطهارتها إذا اغصلت من الظسة في حالة الحياة . رسول الله مسلى الله الثاني أن يكون منتفعاً به فلا بجوز بيم الحسراتولا الفارة ولاالحية ولا النفات إلى انتفاع الشعبذ عليه وسلم قال حين بالحية وكذا لا التفات إلى انتفاع أمجاب الحق باخرائجها من السلة وعرضها على الناس وبجوز يسع رجعمن بعضغزوانه الهرَّة والنحل وبيع الفهد والأسد ومايصلِع لصيد أو ينتفع بجلده وبجوز بيع الفيل لأجل الحملُّ ورجعنا من الجهاد وبجوز بيع الطوطي وهىالببغاء والطاوس والطيور لللبعة الصور وإن كانت لانؤكل فانالتفرج الأصفسر إلى الجهاد بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح وإنما الكلب هو الذي لايجوز أن يتني إعجابا بصورته الأكرى . وقبل : إن لهى وسول الله صلى الله عليه وسلم عنه (١) ولا يجوز بيم العود والصنيح والزامير ولللاهى فانه لامنفعة بعض الصالحين كتب لما شرعاً وكذا يبع الصور الصنوعة من الطين كالحيوانات التي تباّع في الأعياد للعب الصبيان فان إلى أخ له يستدعيه كسرها واجبشرعاً وصورالأشجار متسامح بها وأما التيابوالأطباق وعليها صورالحيوانات فيصح إلى الفرّو فكتب إليه يعها وكذا الستور وقد قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها ﴿ اتَّخذَى منها ياأخىكل التغور مجتمعة تمارق (٢) ﴾ ولامجوز استعمالها منصوبة ومجوز موضوعة وإذا جاز الانتفاع من وجه صع البيع لى فى بيت واحــد لداك الوجه . الثالث أن يكون المتصرف فيه مماوكا للماقد أو مأذونا من جهة المالك ولا مجور أن يشترى والباب على مردود من غير المالك اتتظارا للاذن من المالك بل أو رضى بعد ذلك وجب استثناف العقد ولايتبغي أن فكتب إليه أخوه يشترى من الزوجة مال الزوج ولامن الزوج مال الزوجة ولامن الوالدمال الولدولامن الولدمال الوالد لوكان الناس كلهمازموا اعْبَادا على أنه لوعرف لرضي به فانه إذا لم يكن الرضا متقدما لم يصح البيم وأمثال ذلك بمما عجرى

في الأسواق فواجب طي العبد التدين أن يحترز منه . الرابع أن يكون المقود عليه مقدور اعلى تسليمه

(١) حديث النبي عن اقتناء الكلب منفق عليمن حديث ان عمر من اقنى كليا إلا كلد ماشة أوضار ما

غمرمن عمله كل يوم فيراطان (٧) حديث انخذى منها نمارق يقوله لعائشة متفق عليه من حديثها .

مالزمته اختلت أمور

(١) حديث عائمة لوعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثن أي النساء من جده لمنعهن الساجد

منى عليه (٧) هذا الحديث لم غرج العراقي وقد خرجه الشارح عن المحاري ومسلم وغيرها .

منكرات الأسواق ، والشوارع

222

بللاينبغي أن سلم الوعط إلا لمن ظاهره الورع وهيئته السكينة والوقار وزيه زيالصالحين وإلافلا يزداد الناس به إلا تماديا في الضلال وعجب أن يضرب بين الرجال والنساء حاثل بمنع من النظر فان

ذلك أيضا مظنة الفساد والعارات تشهد لهذه النكرات وبجب منع النساء من حضور الساجد للصاوات وعِمَالُسَ الذَكَرُ إِذَاخِيفُ الفَتَنَةُ بَهِنْ قَلَدَ مَنْفَهِنَ عَائِشَةً رَضَى اللَّهُ عَنها فَقَبَلَ لَهَا : إنارَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ

عليه وسلم مامنعين من الجماعات فقالت لوعلم وسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثن بعده لمنعين (١٠) ويسلح لقوم دوام وأما اجتياز للرأة فيالسجدمستترة فلانمنعهم إلاأن الأولى أنلاتنخذالسجدمجازا أصلاوقراءة القراء الراقبة ويصلح لقوم بين بدى الوعاظ مع الممديد والألحان على وجه ينبر نظم القرآن وبجاوز حد التنزيل منكر مكروء الانتقال من الذكر شديد الكراهة أنكره جماعة من السلف. ومنها الحلق يوم الجمعة ليسع الأدوية والأطلمة والتعو مذات وكقبام السؤال وقراءتهم القرآن وإنشادهم الأشعار وماعيرى عجراه فهذه الأشبآء منها

إلى الأوراد ولقوم الانتقال من الأوراد ماهو عرم لكونه تلبيسا وكنبا كالكذابين من طرقية الأطباء وكأهل الشعبذة والتلبيسات وكذا إلى الذكر ومعرفة أرباب التمويذات في الأغلب بتوصلون إلى يعها بتلبيسات طى الصبيان والسوادية فهذا خرام في السجد مقادر ذلك يبلسه وخارج السجد وعبالنع منه بل كل يمع فيه كذب وتلبيس وإخفاء عيب في الشترى فهو حرام . الصحوب الشيخ للطام ومهاماهومباح خارج السجد كالحباطة ويم الأدوية والكتب والأطعمة فبذافي السجدأ بضا لاعرم طى اختلاف الأوضاع إلا بِمَارَضُ وهُو أَنْ يَضِيقُ الْحُلُ فَلِي الْمُسْلُنُ ويشوشُ عليهم صلاتِهِ فَأَنْ لَمْ يَكُنْ شَي مَن ذلك فليس

وتنوعها مع تصحه عرام والأولى تركه ولكن شرط إباحته أن مجرى فيأوقات نادرة وأبام معدودة فان أنحاذ السحد للأمة وشنقته طي دكانا طى الدوام حرم ذلك ومنع منه فمن الباحات مايياح بسرط الفلة فان كثر صار صغيرة كا أنمن الكافة تريد للريد فمه الذنوب مايكون صفيرة جبرط عدم الإصرار فانكان القليل من هذا لوفتع بابه فحيف منه أن ينجر إلى الكتبر فليمنع منه ولبكن هذا النَّع إلى الوالى أو إلى القبم بمصالح السَّجَدُّ من قبل الوالى لأنه لالنفسه غير مبتلي بهنوی نفسه محبا لايدرك ذلك بالآجهاد وليس للآحاد الَّنع عاهو مباح في نفسه لحوفه أن ذلك يكثر . ومنها دخول

الجانين والصبيان والسكاري فيالسجد ولابأس بدخول الصيالسجد إذالم يلمبولا بحرم عليه اللعب للاستتباع ومن كان فيالسجد ولاالكوت على لعبه إلا إذا انحذالسجد ملعبا وصارذاك معنادا فيجب النع منه فهذا نما عمل محيا للاستثباء فما قليلهدون كثيره ، ودليل حل قاتيله ماروى في الصحيحين ﴿ أَن رسول الله عِبْرَاتِيَّةٌ وَقَف الْأَجِلَ عَالمُهُ وَصَ فسدهمثلهذا أكثر عهاحتي نظرت إلى الحبشة يزفون ويلمبون بالهرق والحراب يوم العيد في السجد ۽ ولاشك في أن عا يصلحه . الحبشة لوانخذوا للسجد ملعبا لمنعوا منه ولم ير ذلك فلىالندرة والفلة منكرا حق نظرإليه بل.أمرهم به ( الباب الثامن

رسول المناصلة عليه وسلم لتبصرهم عائشة تطبيبا لقلبها إذ قال و دونكم بابني أرفدة و كا تقلناه والعشرون في كيفية في كتاب السهاع. وأما الجانين فلابأس بدخولهم للسجد إلاأن يختى تاويتهم له أو شتمهم أو نطقهم عاهو الدخول في الأربعينية ﴾ غش أوتماطيم لماهومنكر في صورته ككشف العورة وغيره . وأما الجنون الهادي الساكن الذي قد روی أن داود عله علم بالعادة سكونه وسكوته فلاعب إخراجه من السجد والسكران في معني الجنون فان حيف منه السلاملا ابتل بالحظيثة

القذف أعنى التي أوالابذاء بالمسان وجب إخراجه وكذا لوكان مضطربالمقل فانه نحاف ذلك منه خر أنه ساجدا أربعين وإن كان قدشربوالمسكر والرائحة منه ننوح فهومنكر مكروه شديد السكراهة وكيف لا، ومن بوما وليلة حتى أتاه أكل الثوم والصل(٢) ققد نهاه رسول الله ملَّى الله عليه وسلم عن حضور للساجد ولكن محمل ذلك طىالكراهة والأمر في الخرائد . فانقال قائل ينبغي أن يضرب السكران وعرج من السجد زجرا -قلنا لاء بل ينبغي أن يلزمالقنود في السجد ويدعى إليه ويؤمر بترك الشرب مهما كان في الحال عاقلا

فأما ضربه للزجر فليس ذلك إلى الآحاد بل هو إلى الولاة وذلك عند إقراره أو شهادة شاهدين

فأما لجرد الرائحة فلا ، نعم إذا كان يمشى بين الناس منايلا محيث يعرف سكر. فيجوز ضربه في المسجد وغسير المسجد منعاله عن إظهارأتر السكر فان إظهار أثر الفاحشة فاحشة والمعاصى يجب تركهاوبعد الممل عب سترها وستر آثارها فانكان مستترا مختبا لأثر. فلا مجوز أن يتجسس عليه والرائحة قد تفوح من غيرشرب بالجلوس في موضع الحروبوصولة إلى النم دون الابتلاع فلاينبغي أن يعول عليه . ( منكرات الأسواق )

من النكرات المتادة في الأسواق الكذب في الراعة وإخفاء السب فمن قال اشتر يت هذه السلمة مثلا بشرة وأربح فيها كذا وكان كاذبا فهوفاسق وعلى من عرف ذلك أن يخبر للشتري بكذبه فانسكت مراعاة لقليم البائع كان شريكا له في الحيانة وعنى بسكوته وكذا إذا عسلم به عيبا فيازمه أن ينبه يحترى عَلَيْهُ وإلاكان واصيا بغياع مال أخبه للسلم وهو حرام وكفا التفاوت فىالمتراع والسكبال

والبران عجب على كل من عرفه تشيره بنفسه أورفته إلى الوالى حتى يسيره . ومها ترك الإعماب والقبول والاكتفاء بالمطاة ولكن ذلك في على الاجتهاد فلا ينكر إلاطي. في اعتقدوجوبه وكذا في الشروط الفاسدة للمتادة بينالناس بجبالانكار فبها فاتها مفسدة للمقود وكذا فىالربويات كلها وهى غالبة وكذا سائر التصرفات الفاسدة . ومنها بيع لللاهي وبيع أشكال الحيوانات الصورة في أيام الميد لأحل الصبيان فتلك بجب كسرها والنع من يعها كالملاهى وكذلك يسعالأوأن للتخذة منالدهب والقضة وكذلك يبع تياب الحرير وقلانس المنعب والحزير أعنى القلاتسلح إلالمرجال أويعلم بعادة

البلد أنهلابليسه إلا الرجال فسكل ذلك منكر عمظور وكذلك من بعناد بيع التباب للبندلة للقصورة التي يلبس على الناس بمصارتها وابتذالها ويزعم أنها جديدة فهذا الفسعل حرام والنع منه واجب وكذلك تلبيس اغراق التياب بالرفو وما يؤدى إلى الالتباس وكذلك حميم أنواع آلعقود الؤدية إلى التلبيسات وذلك يطول إحساؤه . فليقس عاذكرناه مالم نذكره .

(منكرات الشوارع)

فمن للشكرات للعتادة فها وضع الاسطوانات وبناءالدكات للنصلة بالأبنية العلوكة وغرس الأشجار وإخراجالرواشن والأجنعة ووضعالحشب وأحمال الحبوب والأطعمة على الطرق فسكل ذلك مشكر إن كان يؤدي إلى تضييق الطرق واستضرار المارة وإن لميؤد إلى ضرر أصلا لسعة الطريق فلا يمنع منه نع بجوز وضعالحطب وأحمال الأطعمة فىالطربق فياتمدر الذي ينقل إلىالبيوت فان ذلك يتشترك في الحاجة إليَّ السَّافة ولا يمكن النع منه وكذلك ربط الدواب على الطريق عيث يضيق الطريق

وينجس الجتازين منكر بجبالنع منه إلابقدر حاجةالنزول والركوب وهذا لأن الشوارع مشتركة النفعة وليس لأحد أن يختص بها إلابقدرالحاجة والمرمى هوالحاجة التىترادالشوارع لأجلها فيالمانة دونسائر الحاجات . ومهاسوق الدواب وعلها الشوك عيث عزق تباب الناس فذلك سكر إن أمكن شدها وضم اعيث لا تمزق أوأمكن المدول ما إلى موضع واسع و إلا فلا ، نم إذ حاجة أهل اللدعس إلى ذلك فم لانترك ملقاة على الشوارع إلا بقدرمدة القل ، وكذلك تحميل الدواب من الأحال ما لا تطيقه منكر عِب منع للاله منه . وكذِّ للصَّوْع العصاب إذا كان يديم في الطريق حذاءاب الحانوت ويلوث

الطريق باهم فانه منكر عنع منه بل حده أن يخذى دكانة مدمما فان في ذلك تسييقا بالطريق

وإضرارا بالناس بسبب ترشيش النجاسة وبسبب استعدار الطباع القاذورات وكذلك طرح القعامة

عمره خلوة وهوالأسلم ادينه فان لم يتيسرله ذاك وكان مبتسلي بنفسه أولائم بالأهل والأولاد ثانيا فليجل لفسه من ذلك نصيبا . هل عن سفيان الثورى فبازوىأحمد ان خرب عن خالدين زيد عنه أنه قال كان يفال ما أخلص عبدقه أربعن صاحا إلاأنعت الله سحانه الحكمة فى قلبه وزهده الله فى الدنيا ورغيه فىالآخرة ويصره داء الدنباودوا.هافيتماهد

العد نفسه فيكل سنة

الغفران منربه وقد

تقرر أن الوحسدة

والعزلة مسلاك الأمر

ومتمسك أرباب

المدق فمناستمرت

أوناته طىذلك فجميع

كمن أصبح وهمومه هم واحد وإلانان لم يستعمل الفكر في شيء معين لم يتصوّر فتور الوسواس عنه . القسم الثاني مالايرتبط هجومه باختياره وله اختيار في دفعه كمالو أوذى بفعل أوقول وجني عليه في نفسه أوماله ، فالصر على ذلك بترك السكافأة تارة يكون واجبا وتارة يكون فضيلة . قال بعض الصحابة رضوان الله علمهم: ماكنا نعد إعمان الرجل إعمانا إذا لم يصر على الأذي ، وقال، تعالى ـ ولنصرن علىما آديتمونا وعلى الله فلينو كل التوكاون ـ ١ وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّة مالاً ، فتال بعض الأعراب من السلمين هذه قسمة ماأريد بها وجه الله فأخبر به رسول ألله صلى الله عليه وسلم فاحمر ت وجنتاه ثم قال يرحم الله أخى موسى لقد أوذى بأكثر في أول الهار ولا غرج من المزل إلا من هذا فصير (١) ﴾ وقال تعالى \_ ودع أذاهم وتوكل على الله \_ وقال تعالى \_ واصير على مايقولون وهو على الوضوء . واهجرهم هجرا جميلات وقال تعالى \_ واقد تعلم أنك يضيق صدرك عما يقولون فسينح محمد وكره جمع من العلماء ربك ـ الآية وقال تعالى ـ ولتسمعن من الذين أونوا الكتاب من تبليكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا وإن تصروا وتتموا فإن ذلك من عزم الأمور ــ أى تصروا عن الكافأة ولذلك مدح عية الطيارة بعد صلاة العصر وأجازه الله تعالى العافين عن حقوقهم في القصاص وغيره نقال ثعالي ــ وإن عاقبتم فعاقبوا عنل ماعوقبتم المشايخ والصالحون يه ولئن صرتم لهو خير الصابرين \_ وقال صلى الله عاليه وسلم هصل من قطعك وأعط من حرمك واعف عمن ظلمك (٢٢) وورأيت في الانجيل قال عبدي ابن مربم عليه السلام لقد قبل لـكم من ويقول كلا خرج من منزله بسم الله ماشاء قبل إن السن بالسن والأنف بالأنف وأنا أقول لكم الانفاوموا الشر بالشر بل من ضرب خدك الأيمن فحول إليه الحد الأيسر ومن أخذ رداءك فأعطه إزارك ومن سخرك لتسير معه ميلا فسر الله حسى الله لاقوة معه ميلين وكل ذلك أمر بالصر على الأذى ، فالصر على أذى الناس من أعلى مراتب الصر لأنه إلا الله ، الليسم يتماون فيه باعث الدين وباعث الشهوة والغناب حميعًا . ألقسم الثالث : مالايدخل تحت حصر إلبك خرجت وأنت الاختيار أوله وآخره كالمصائب مثل موت الأعزة وعالالا الأموال وزوالالصحة المرض وعمي المعن أخرجتني ؟ وليتمرأ والحاد الأعضاء وبالجنة سائر أنواع البلاء فالصبر على دلك من أعلى مقامات الصبر .قال ابن عباس الفائحة والعوذتين ولا رضي الله عنهما : الصعر في القرآن على ثلاثة أوجه : صعر على أداء فرائض الله تعالى فله للمائة درحة بدع أن يتصدق كل وصير عن محارم الله تعالى فله ستمانة درجة وصبر على الصيبة عند الصدمة الأولى فله تسميانة درجة يوم مما يتيسر له ولو وإنما فضات هذه الرتبة مع أنها من الفضائل على سافيذبا وهي من الفرائض لأن كايمؤمن تقدرعلي نمرة أو لقمة فان الصعر عن المحارم. فأما الصعر على بلاء الله تعالى فلايقدر عليه إلا الأنبياء لأنه بضاعة الصديقين فازرذلك القليل محسن النية شديد على النفس ولذلك قال صلى الله عليه وسار الأسائك من اليقين ما يهون على بعمصال الدنيا الله کثر . وروی أن أُ فَهَا صَرَ مُسْتَنَدُهُ حَسَنَ الْيُمَينِ. وقال أبوسلهانَ والله مالصير على ما محب فكيف لصرعلى ما نكره عاثشسة رضى اقد وقال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ قَالَ اللَّهُ عَزَ وَجِلَ إِذَا وَجِهِتَ إِلَى عَبِدُ مِنْ عَبِيدَى، صيبة في بدنه أو مالة عنيا أعطت السائل أرولده ثم استقبل دلك بصير جميال استحييت منه بوم القيامة أن أنصب ميزاناأوأنسر، لديوانا<sup>(18</sup>). (١) حدث قسمه مرة ملا وقول بعض الأعراب علمه قسمة ما أراد بها وجه أنه الحدث متفقى عليه من حديث ابن مسعود وقد تقدم (٧) حدث صل من قطعت الحديث تفدم (٣) حدث أسألك من النقين ماتهون بعظي مصاف الداء الترمذي والنسائي والحاكم وصححه منز حدث الهزعمر وحسنه الترمذي وقد تقدم في الدعوات (٤) حديث ذل الله إذا وجهت إلى عبد من عبيدي

مصيبة في بدنه أوولده أومانه ثم استقبل دلك بسبر جميل الحديث ابن عدى من حديث أنس

مظان الحاجة إلى الصعر وعدم استغناء العبد عنه وقل صلى الله عليه وسلم ﴿ التظار القرج بالضير عبادة (١١ ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم ﴿ مامن عبد مؤمن أصيب عصية تقال كا أمر الدنعالي \_ إنا فدوإنا إليار اجعون اللهم اؤجر في مصيتي وأعقبني خيرًا منها إلا قعل الله به ذلك (٢٦) ، وقال أنس حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن الله عزوجل وَل يَاجِدِ بِل مَاجِزَاهُ مِن سَلِمَتَ كُرِيمَتِهِ قَالَ سَبِحَانَكَ لاعَلِمُ لنَا إِلا مَاعِلَمُننَا قَالَ تَعَالَى جَزَاؤَهُ الْحُلُود في داري والنظر إلى وجهي (٢) ، وقال صلى الله عليه وسلم ﴿ يقول الله عز وجل إذا بتليت عبدي يلا، فصر ولم يشكني إلى عواده أبدلته لحا خيرا من لحه ومعا خيرامن دمه فاذاأ برأته أبرأته ولادن له وإن توقيته فالي رحمتي (4) ، وقال داود عليه السلام : بارب ماجزاء الحزين الدي يصبر على الصائب عنبة واحدة وقالت ابتغاء مرصاتك قال جزاؤه أن ألب لباس الإيمان فلا أنزعه عنه أبدا. وقال عمر بن عبدالعز بزرحمه إن فها شاقيس در الله في خطبته ماأنع الله على عبد نعمة فانتزعها منه وعوضه منها السبر إلا كان ماعوضه منها أضل كثير . وجاء في الحر عما الذع منه وقرأ ما إنما يوني الصارون أججم بغير الحالب موسئل نضيل عن الصرفقال هوالرمنا لا كل امرى و بوم القيامة يقضاء الله ، قيل ذكف ذلك ؟ قال الراضي لاينمني فوق متركته ، وقيل حبس الشبلي رحمه الله في عت ظل سدقه و المسارستان فدحل عليه جماعة فقال من أثم قالوا أحباؤك جاءوك زائرين فأخذ يرميهم الحجارة فأخذوا وكمون من ذكره يهربون قفال لوكنتم أحبائي لصبرتم على بلائي ، وكان بعض العارفين في جيمارقمة يحرجها كل ساعة من الحر إلى الغرب ويطالعها وكان فيها \_ واصر لحركم ربك فانك إلى عيننا \_ ويقال إن امرأة فتح للوصلى عثرت فالقطع مانة مرة لالله إلا الله ظفرها فضحكت فقيل لها أما تجدين الوجع فقالت إن للمة نوابه أزالت عن قلبي مرارة وجعه، وقال وحده لاشريك 4 4 داود لسلمان عليهما السلام يستدل على تقوى المؤمن بثلاث حسن التوكل فيا لم ينل وحسن الرضا الملك وأه الحسد وعو فها قد نالُ وحسن الصبر فها قد فات . وقال نبينا صلى الله عليه وسلم ﴿ مِنْ أَجِلالَ اللهِ وَمُعْرِفَةُ عَلَّهُ على كل شيء قدر أن لاتشكو وجعك ولا تذكر مصيبتك (°) » ويروى عن بعضالصالحين أنه خرج بوماو في كمه صرة فقدوردعن وسولالمه فافتقدها فاذا هي قد أخذت من كمه فقال بارك الله له فيها لعله أحوج إليها منى وروىعن بعضهمأته صلى الله عليه وسلم قَى مررت على سامْ مولى أي حذيفة في الفتلي وبه رمق فقلت له أُسَنَيك ماء فقال جولي قليلا إلى أن من قال ذلك كل المدو واجعل الماء في الترس فاني صائم فان عشت إلى الليل شوبته فهكذا كان صبر سالـكي طريق يوم مائة مرة كان 4 (١) حديث انتظار الفرج بالصبر عبادة القضاعي في مسند الشهاب من حديث ابن عمروابن عباس عدل عشر رقاب وابن أى الدنيا في الفرج بعد الشدة من حديث على دون قوله بالصير وكذلك رواه أبوسعيدالماليني وكنت الأكاثة حسنة في مسند الصوفية من حديث ابن عمر وكلها ضعيفة وللترمذي من حديث ابن مسعوداً فضل العبادة ومحبت عنه مائة سيئة انتظار الفرج وتقدم في الدعوات (٢) حديث مامن عبد أصيب بصيبة قفال كما أمره الله ـــ إنا لله وكانت له حرزا من وإنا إليه راجعون \_ الحديث مسلم من حديث أم سلمة (٣) حديث أنس إن الفاقال الجديل ماجزاء الشطان بومه فلك من سلبت كريمتيه الحديث الطبراني في الأوسط من رواية أبي ظلالالقسملي واسمه هلال أحدالضعفاء حتى بمسى ولم يأت أحد عن أنس ورواه البخاري بلفظ إن الله عز وجل قال إذا ابتليت عبدي محبيتيه فصر عومنته منهما الجنة رواه ان عدى وأبو بعلى بالفظ إذا أخذت كرعتي عبدى لم أرض له ثوابا دون الجنة قلت بارسول الله وإن كانت واحدة قال وإن كانت واحدة وفيه سعيد بن سليم قال ابن عدى ضيف (٤) حديث يقول الله إذا ابتليت عبدي بيلا، فصبر ولم يشكني إلى عواده أبدلته لحا خبرا من لحمه الحديث مالك في الوطأ من حديث عطاء بن يسار عن أي سعدانهي وعبادين كثيرضيف ورواه البيتي . وقوفًا على أنى هرير: (٥) حديث من إجلال الله ومعرفة حقه أن لاتشكو وحمكولا نذكر مصيتك لم أجده مرفوعا وإعا رواه ابن أي الدنيا في للرض والكفارات من رواية سفيان عن

بعش الفقها. قالمن الصر أن\انتجدث تصيبتك ولا بوجعك ولا تركي تفسك.

بأضدل مما جاه به

ورابطوا قلت لاءقال

ياان أخى لم يكن فى

```
البيع وأزكانه وشروطه
                                   ٦٧
                             فلىالبقالوا لحبازوا تصابوغيرهم أزلايعاملوا العبيدمالم تأذنكم السادة فيمعاملتهموذلك يأن يسمعه
                             صريحا أوينتشر فيالبلد أنه مأذون له في الشراء لسيده وفي البيع له فيموَّل على الاستفاصة أو على قول
                             عدل نحبره بذلك فان عامله بخبر إذن السيد فعقده باطلوها أخذه منه مضمون عليه لسيده وماتسلمهان
     زمن رسول الدصلي الله
                            ضاء في د العبد لايتماق رقبته ولا ضعنه سيده بل لبس له إلاالطالية إذاعتق . وأما الأعمى فانه بيسع
    عليه وسلم غزوربط
                            ويشتري مالايري فلايسحذلك فليأمره بأن يوكل وكيلا بسيرا ليشتري له أوبيبع فيسع توكيله ويسح
    ف الحل ولكه
                            يهم وكيله فان عامله التاجر بنفسه فالماملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه بقيمته وما سلمه إليه
    انتظار السلاة بعد
                            أيضًا مضموناته بقيمته . وأماالكافر تتجوز معاملته لكن لا ياع منه الصحف ولا المدالسلم ولا يباع منه
    الصلاة فالرباط لحهاد
                            السلاح إن كان من أهل الحرب فان فعل فهي معاملات مردودة وهو عاص بها ريه. وأما الجندية من
   النفس والقسيم في
                            الأتراك والتكانية والعربوالأكرادوالسراق والحونة وأكلة الرباوالظلمة وكلمن أكثرماله حرام فلا
    الوباط موابط مجاهد
                            يْغِنِي أَنْ يَسْلُكُ مِمَا فَيْ أَيْدِمِهِ شَيْنًا لَأَجْلَ أَنْهَاحِرَامِ إِلَّا إِذَا عَرَفَ شَيْنًا بِعِينه أَنْهُ حَلَالُ وَسِيأَتَى تَفْصِيلُ
   نفسه قال الله تمالي
                            ذلك في كتاب الحلال والحرام . الركن الثاني في للمقود عليه : وهو المال القصود ثاله من أحسد
   سوحاهدوا في الله حق
                            العاقدين إلى الآخرنمناكان أومشمنا فيعتبر فيهستة شروط . الأول أن\كيكون نجساً في عينه فلا يصع
   جهاده .. قال عبد الله
                           يهم كلب وخنزر ولايهم زبل وعذرة ولايهع العاج والأواى المتخذة منه فان العظم ينجس بالموت
   ان المارك هو مجاهدة
                           ولايطهر الفيل بالذبح ولايطهر عظمه بالتذكية ولاتجوز يبع الحمر ولايبع الودك النجس الستخرج
   النفس والموى وذلك
                           منالحيوانات القالاتؤكلوان يصلحللاستصباح أوطلاء السفنولا بأس ببيتع الدهن الطاهر في عينه
   حــق الجهاد وعو
                           الذي نجس بوقوع نجاسة أوموت فأرة فيه فانه بجوز الانتفاع به في غير الأكل وهو في عينه ليس.
   الجهاد الأكبر على
                           بنجس وكذلك لاأرى بأسا بييع بزرالغزفإنه أصلحبوان ينتفعه وتشبيه بالبيض وهوأصل حيوان
  ماروی فی الحبر أن
                            أولى من تشبيع بالروث وبجوز يع فأرة السك ويقضى بطهارتها إذا انفصلت من الظبية في حالة الحياة .
 رسول الله مسلى الله
                          الثاني أن يكون منتفعاً به فلا مجوز يسم الحشراتولا الفأرة ولاالحية ولا انتفات إلى انتفاع المشعبذ
  عليه وسلم قال حين
                           بالحية وكذا لا التفات إلى انتفاع أمجاب الحق باخرائبها من السلة وعرضها على الناس وتجوز يبع
 رجعمن بعضغروانه
                          الهرة والنحل ويبع الفهد والأسسد ومايسلج لصيد أو ينتفع بجلده وبجوز يبع الفيل لأجل الحمل
  و رجمنا من الجهاد
                          ومجوز بيع الطوطي وهيالبيغاء والطاوس والطيور اللبحة الصور وإن كات لاتؤكل فانالتفرج
 الأصغــر إلى الجهاد
                          بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح وإنما الكلب هو الذى لابجوز أن يتمنى إعجابا بصورته
 الأكرى توقيل: إن
                          لهي رسول الله صلىالله تليهوسلم عنه <sup>(1)</sup> ولايجوز بينع العود والصنيج والزامير واللاهىقانه لامنقعة
 بعض الصالحين كتب
                         لها شرعا وكذا يبع الصور الصنوعة من الطبن كالحيوانات التي تباع في الأعياد العب الصبيان فان
إلى أخ له يستدعيه
                          كسرها واجبشرنا وصورالأشجار متسامح بها وأما الثيابوالأطبآق وعلبها صورالحيوانات فيصح
إلى الغزو فكتب إليه
                         يعها وكذا الستور وقد قال رسول الله مسلى الله عليه وسلم كنائشة رضى الله عنها ﴿ انْحَذَى مَهَا
باأخى كل الثغور مجتمعة
                         تمارق (٢) ﴾ ولا يجوز استعمالها منصوبة وبجوز موضوعة وإذا جاز الانتفاع من وجه صع البيع
لي في بيت واحد
                         لدَهْنَ الوجه . الثالث أنْ يَكُونَ النَّصَرِ فَ فِيهِ مُلُوكُاللَّمَا قَدْ أَوْ مَاذُونًا مِنْ جُهَةً المَالكُ ولا مجوز أنْ يَشْتَرَى
والباب على مردود
                         من غير المالك انتظارا للاذن من المالك بل لو رضى بعد ذلك وجب استثناف العقد ولايتبغي أن
فكتب إليه أخوء
                         يشترى من الزوجة مثل الزوج ولامن الزوج بال الزوجة ولامن الوائدمال الوقدولامن الوقدمال الواقد
لوكان الناس كابه أزموا
                         اعتمادا على أنه لوعرف لرضى به فانه إذا لم يكن الرضا متقدما لم يصح البيح وأمثال ذلك مما يجرى
ماثرمته اختلت أمور
                         في الأسواق نواجب في العبد التدين أن يحترز منه . الرابع أن يكون المقود عليه مقدوراعلى تسليمه
                        (١) حديث النبي عن اقتناء الكلب متفق عليه من حديث ان عمر من الذي كليا إلا كلب ماشية أوضار إ
          * 15
                         عَصَ مَنْ عَلَهُ كُلُّ يُومُ قَيْرًا طَانَ (٢) حديثًا تُخذَى صَهَا عَلَاقَ قِولُهُ لِعَائِشَةً مَنْفَقَ عَلَيْ من حديثها .
```

تُم لماتوفي أومي برده إلى بيت المال ولكنه رآه في الابتداء أولي ، ولهؤلا. الأربعة حالتان أخريان إحداها أن تكون كفايتهم عندترك المكسب من أبدى الناس وما يتصدق به عليهم من زكاة أوصدقة من غير حاجة إلى سؤال فترك الكسب والاشتغال عاهم فيه أولى إذفيه إعانة الناس على الحيرات وقبول عن ان عمرةال : قال مهم للهو حق عليم وأفضل لهم . الحالة الثانية الحاجة إلى السؤال وهذا في محل النظر والتشديدات رسول اقد مسلى الله التي رويناها فيالسؤال ودمه تدل ظاهرا علىأن التمغف عن السؤال أولى واطلاق القول فيه من غير ملاحظة الأحوال والأشخاص عسير بل هوموكول إلى اجتهاد العبد ونظره لنفسه بأن يقابل مايلتي عليه وسلم ﴿ إِنَاقُهُ في السؤال من الندلة وهنك الروءة والحاجة إلى التثميل والإلحاح بما محصل من اشتماله بالعلم والعمل تعالى ليدفع بالمملم من الفائدة له ولتيره فرب شخص تسكّر فائدة الحلق وفائدته في اشتفاله بالعلم أوالعمل ويهون عليه الصالح عن مائة من بأدني تعريض في السؤال عصيل السكفاية ورعا يكون بالعكس ورعا يتقابل الطلوب والمحذور أهلبيته ومن جيرانه فينغي أن يستفتي الريد فيه قلبه وإن أفتاء الفتون فان الفتاوي لأنحيط بتفهسيل لتسأور ودقائق البلاء، . وروى عنه الأحوال ولقد كان في السلف.نله ثلثهائة وستون صديقًا يُنزل على كل واحد منهم ليلة ومنهم من له صلى اندعليه وسلم أنه ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لعلمهم بأن الشكاغين بهم يتقلدون منة من قبولهم لمراتهم فحكان قال ﴿ لُولًا عِبَادُ قُهُ قبولهم لبراتهم خيرا مضافا لهم إلى عباداتهم فينبغي أن يدقق النظر فيهذه الأمور فان أجر الآخذ ركم وسية رضع كأجر العطى مهماكان الآخذ يستمين به علىالدين والعطى بعطيه عن طيب قلب ومن اطلع على هذه وبهام رتع كسب الماني أمكنه أن يتعرف حال نفســه ويستوضع من قلبه ماهو الأفضل له بالإضافة إلى حَاله ووقته عليكم العذاب مسبا فهذه فضيلةالكسب وليكن العقد الذي به الاكتسابجامعا لأربعة أمور الصحة والعدل والإحسان ثم دض دخا ۵ والشفقة علىالدين وتحن نعقد فيكل واحد بابا ونبندى بذكر أسباب الصحة في الباب الثاني . وروی جابر بن ( الباب الثاني في علم الكسب بطريق البيعوااربا والسلم والإجارة والحراض والشركة عبداله قال الني ويبان شروط الشرع في صحة هذه التصرفات التي هي مدار المكاسب في الشرع) صلى الله عليه وسلم اعلمأن محصيل علمعفنا الباب واجب على كل مسلم مكتسب لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم وإغا ﴿ إِنَّ اللَّهُ تَعَالَى لِيصَلَّحُ هوطلب العلم المتاج إليه والمكتسب مختاج إلى علم الكسب ومهما حصل علم عذا ألباب وقف على بصلاح الرجل ولده مفسدات العاملة فيتقبها وماشذ عنه من الفروع الشكلة فيقع علىسبب إشكالها فيتوقف فها إلى أن وولد ولد. وأهــل يسأل فانهإذا لإملم أسباب الفساد بعلم حملي فلايدري متي يجب عليه التوقف والسؤال والوقال لاأقدم دويرته ودويرات العام ولكني أصير إلى أن تقع لي الواقعة فصدها أثعلم وأستفتى فيقالله وبمآعلم وقوع الواقعة مهما حوله ولا زالون فی إتعلم جمل مفسدات النقود فآنه يستمر فيالنصرفات ويظلها صحيحة مباحة فلابدله من هذا القدر حفظ الله مادام فيهم من علمالتجارة ليتميزاه المباح عن المحظور وموضع الإشكال عن موضع الوضوح وأدلك روى عن وروی داود من صالح عمر وضيافة عنه أنكان يطوف السوق وبضرب بعضااتجار بالدرة وبقول لآبيم فيسوقنا إلامن قال قال لي أبو سلمة يفقه وإلاأكل الرباشاءأمأني ، وعلم العقودكثير ولكن هذه العقود السنة لاننفك المكاسب عنها ابن عبدالرحمن باان وعيالبيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقرف فلنشرح شروطها . أخى هل تدرى فىأى ( العقد الأول السع ) شيء تزلت هذه الآية وقدأ حلمالله تعالى واممثلانة أركان العاقد والمفقودعليه واللَّفظ . الركن الأول : العاقد ينبغي للتا جر ـ اصبروا وصابروا أؤلايهامل بالبسع أوبعة الصيوالجنون والعبد والأعمى لأنااصي غيرمكاغب وكذا المجنون ويعهما

في العاملة إليهما فضاع في أيديهما فهو الضبعله . وأما الهدائعاتيل فلا صبيعه وشراؤه إلا بإذن سيعه

باطل فلايصيح يتعالصي وإنأذناله فيهالولي عندالشافعي وماأخذه متهما مضمون عليه لهما وماسلمه

إحداها أن تكون كفايتهم عندترك المكس من أيدى الناس ومايتصدق به عليم من زكاة أوصدفة منغير حاجة إلى سؤال فترك الكسب والاشتغال عاهمفيه أولى إذفيه إعانة الناس عيى الحيرات وقبول عن ان عمرة ل : قال منهمااهو حق علم وأفضل لم . الحالة النانية الحاجة إلى الدؤال وهذا في على النظر والتشديدات رسول الله صلى الله التي رويناها فيالسؤال وذمه تدل ظاهرا على أن التعفف عن السؤال أولى واطلاق القول فيه من غير عليه وسلم ﴿ إِنَاقُهُ ملاحظة الأحوال والأشخاص عسر بل هوموكول إلىاجتهاد العبد ونظره لنفسه بأن يمابل مايلتي تعالى ليدفع بالممام في السؤال من المذلة وهنك الروءة والحاجة إلى التنفيل والإلحاح بما يحصل من اشتغاله بالعلم والعمل الصالح عن مائة من من الفائدته ولفره فرب شخص تكثر فائدة الحلق وفائدته فياشتغاله بالعلم أوالعمل ويهون عليه أهلبيته ومن جيرانه بأدنى تعريض في السؤال تحصيل الكفاية ورعا يكون بالعكس ورعا يتقابل الطاوب والمحذور فينغى أن يستفتى الريد فيه فليه وإن أفتاه الفتون فان الفتاوى لآنحيط بتفاصسيل الصور ودقائق البلايي . وروى عنه صنى اللهعليه وسلمأنه الأحوال ولقد كان في السلف. بزله ثلثاثة وستون صديقًا ينزل عليكل واحد منهم ليلة ومنهم من له قال ﴿ لُولًا عِبَادُ لَهُ ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لعلمهم بأن الشكاغين سم يتقلدون منة من قبولهم لمواتهم فسكان قبولهم ليراتهم خيرا مضافا لهم إلى عباداتهم فينبغي أن يدقق النظر فيهذه الأمور فان أجر الآخذ ركع ومبية رضع كأجر المعطى مهماكان الآخذ يستعين به طيالدين والعطى يعطيه عن طيب قام. ومن اطاع على هذه وجائم رنع کسب الماني أمكنه أن يتعرف حال نفســه ويستوضع من قلبه ماهو الأفضل له بالإضافة إلى حَانه ووقنه عليكم العذاب مسبا فهذه فضلةالكب ولكن المقد الذي مهالا كتماب جامعا لأربعة أمور الصحة والمدل والإحمان ثم پرض رمنسا ۵ والشفقة علىالدن وتحن نعقد فيكل واحد بابا ونبندئ بذكر أسباب الصحة فيالياب الثاني . وروی جابر بن ( الباب الثاني في علم الكسب بطريق البيع والربا والسلم والإجارة والقراض والشركة عبدالله قال : قال النبي ويان شروط الشرع في صحة هذه التصرفات التي هي مدار الكاسب في الشرع) صلى الله عليه وسلم اعلأن تحصيل عليهذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب لأن طلب العلم فريخة على كل مسلم وإنا و إن اقاتمالي ليصلح هوطلب العام المتاج إليه والمكتسب محتاج إلى عام السكسب ومهما حصاء علم عذا الباب وتف على بصلاح الرجل ولده مفسداتاالعاملة فيتقبها وماشذ عنه من الفروع المشكلة فيقع طيسبب إشكالهما فيتوقف فها إلى أن وولد ولده وأهسل يسأل فانهإذا لمبطم أسباب الفساد بعلم حملي فلايدرى متى بجب عليه التوقف والسؤال واوقال لاأفدم مويرته ودويرات العلم ولكني أصبرإلى أن تقع لى الواقعة فعندها أثعلم وأستفتى فيقاليله وبمزعلم وقوع الواقعة مهما حوله ولا بزالون في لمتعلم جمل مفسدات العقود فآنه يستمر فيالتصرفات ويظنها صحيحة مباحة فلابد له من هذا القدر حفظ الله مادام فيهم ، من علمالتجارة ليتميزله للباء عن المحظور وموضع الإشكال عن موضع الوضوح ولذلك روى عن وروی داود من صالح عمر وضيالله عنه أنهكان بطوف السوق وبضرب بعضاالنجار بالدرة ويقول لابيبع فيسوقنا إلامن قال قال لي أبو سلمة يفقه وإلاأكل الرباشاءأم أبي ، وعلم العقودكثير ولكن هذه العقود السنة لاتنفك المكاسب عنها ابن عبدالرحمن ياابن وهيالبيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقراض فلنشرح شروطها . أخى هل تدرى فيأى شيء نزلت هذه الآبة - اصدوا وصابروا ورابطه القلتلاءقال

( العقد الأول البيع ) وقدأ حلمالله تمالي ولا ثلاثة أركان العاقد والعقو دعليه واللَّفظ . الركن لأول : العاقد ينبغي للنا جر أنلايعامل بالبيع أريعة الصىوالمجنون والعبد والأعمى لأنااصىغيرمكاغم وكذ المجنون وبيعهما باطل فلايصح يبعالصي وإنأذناه فيهالولي عندالشانعي وماأخذه متهمامضمون عليه لهما وماسلمه في العاملة إليهما فضاع في أيدبهما فهو الضيع/له . وأما العبدالعاتيل فلا يصحيعه وشراؤه إلا بإذن سيده

( الماب الثاني في علم الكـــ )

فلماابقالوا لحبازوا تصابوغيرهم أزلايهاماوا العبيدمالم نأدن لهم السادة فىمعاملتهموذلك بأن يسمعه صريحا أوينتشر في البلد أنه مأذون له في الشراء لسيده وفي البيع له فيعول على الاستفاضة أو على قول عدل غيره بذلك فانعامله بغير إذن السيد فعقده باطل وما أخذه منه مضمون عليه لسيده وماتسامه إن زمن رسول الناصلي الله ضاع في يد العبد لايتماق رقبته ولا يضمنه سيده بل ليس له إلاالطالبة إذاعتق . وأما الأعمى فانه بيسم ويشترى مالارى فلا يسم ذلك فليأمره بأن يوكل وكيلا بسيرا ليشترى له أوبيه فيصع توكيه ويسح يم وكيله قان عامله التاجر بنفسه فالماملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه بميمته وما سلمه إليه أيضًا مضموناله غسمته . وأماالكافر فتحوز معاملته لكن لا يباع منه الصحف ولا العبد السلم ولا يباع منه السلاح إن كانمن أهل الحرب فانفل فهي معاملات مردودة وهو عاصها ربه. وأما الجندية من الأتراك والتركانية والعربوالأكرادوالسراق والحونة وأكلة الرباوالطلمة وكامن أكثرماله حرام فلا عَنِينَ أَن يَتِملُكُ مِمَا فَيَأْمُد مِيشِينًا لأَنْجِلُ أَنها حرام إلا إذا عرفشينًا بعينه أنه حلال وسيأتن هنصيل ذلك في كتاب الحلال والحرام . الركن الثاني في المقود عليه : وهو المال القصود ثقله مزر أحسد العاقدين إلى الآخر عماكان أومثمنا فيصر فيهستة شروط . الأول أن لايكون نجسا في عينه فلا يسبح يبع كلب وخنزير ولايبع زبل وعذرة ولابيع العاج والأوانى التخذة منه فان العظم بنجس الملوت ولايطهر الفيل بالذبح ولايطهر عظمه بالتذكية ولاتجوز بيع الحمر ولابيع الودك النجس السخرج من الحيوانات الني لاتؤكل وان يصلح للاستصباح أوطلاء السفن ولا بأس بيسع الدهن الطاهر في عينه الذي نجس بوقوع نجاسة أوموت فأرة فيه فانه يجوز الانتفاع به في غير الأكل وهو في عينه ليس بنجس وكذلك لاأرى بأسا بييع بزرالقزفإنه أصلحيوان ينتفعه وتشبيه بالبيض وهوأصلحيوان أولى من تشديه بالروث ومجوز يبع فأرة السك ويقضى بطهارتها إذا الفصلت من الظبية في حالة الحباة . الثانى أن يكون منتفعاً به فلا بحوَّز بيم الحشراتولا الفأرة ولاالحية ولا النفات إلى انتفاع للشعبذ بالحية وكذا لا التفات إلى انتفاع أمجاب الحق باخرائجها من السلة وعرضها على الناس وبجوز يبع الهرآة والنحل ويبع الفهد والأسند ومايصلح لصيد أو ينتفع بجلده وبجوز يبع الفيل لأجل الحمل وبجوز يبع الطوطي وهيالبيغاء والطاوس والطيور الملبحة الصور وإن كانت لانؤكل فانالتفرج بأصواتها والنظر إلبا غرض مقصود مباح وإنما الكلب هو الذى لأبجوز أن يقتى إعجابا بصورته لهي وسول الله صلى الله عليه وسلم عنه (١) ولا يجوز بينع العود والصنج والزامير واللاهي فانه لامنفعة لما شرعا وكذا يبع الصور الصنوعة من الطين كالحيوانات التي تباع في الأعياد للعب الصبيان فان كسرها واجبشرعاً وصورالأشجار متسامح بها وأما التياب والأطباق وعليها صورالحيوانات فيصح ييمًا وكذا السنور وقد قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها ﴿ انْحَذَى مَهَا ا تمارق (٢) ﴾ ولامجوز استعمالها منصوبة ومجوز موضوعة وإذا جاز الانتفاع من وجه صع البيع لدلك الوجه . الثالث أن بكون التصرف فيه مملوكالماقد أو مأذونا في جمة المالك ولا مجوز أن يشترى من غير المالك انتظارا للاذن من المالك بل لو رضى بعد ذلك وجب استثناف العقد ولايتبغي أن يشترى من الزوجة مال الزوج ولامن الزوج مال الزوجة ولامن الوالدمال اولدولامن الوتدمال الوالد اعتادًا على أنه لوعرف لرضي به فانه إذا لم يكن الرضا متقدمًا لم يصح البيع وأمثال ذلك مما مجرى في الأسواق فواجب في العبد التدين أن يحترز منه . الرابع أن يكون العقود عليه مقدور اللي تسليمه (١) حديث النبي عن افتناه الكلب منفق عليمين حديث ابن عمر من اقنى كلبا إلا كلب ماشية أوصاريا

تمسمن عمله كل يوم فيراطان (٧) حديث أنحذي منها عبارق بقوله لعائشة متفق عليه من حديثها .

عليه وسلم غزويربط فيه الحُمَّلُ ولكنه انتظار السبلاة سد الصلاة فالرباط لحهاد النفس والقسيم في والرباط مرابط محاعد نفسه قال الله تعالى سوجاهدوا في اللهجني جهاده ما قال عبد الله ان البارك هو مجاهدة النفس والموى وذتك حسق الجهاد وهو الجهاد الأكبر على ماروی فی الحبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين رجعمن بعضغزوانه ورجعنا من الجهاد الأصغسر إلى الجهاد الأكبره بتوقيل: إن بعض العالحين كتب إلى أخ له يستدعيه إلى الغزو فسكت إليه إأخى كل الثغور مجتمعة لى في بيت واحد

والباب على مردود

فكت إليه أخوه

لوكان الناس كلهمازموا

ماثرمته اختلت أمور

باان أخي لم يكن في

تم لماتوفي أوصى برده إلى بيت المال ولسكنه رآه في الابتداء أولى ، ولهؤلاء الأربعة حالتان أخريان إحداها أن تكون كفايتهم عندترك المكسب من أيدى الناس وما يتصدق به عليهم منزكاه أوصدقة من غرحاجة إلى وال فترك الكسب والاشتمال عاهميه أولى إذفيه إعانة الناس طي الحبرات وقبول عن النعمرة ل : قال مهم الهو حق عله وأفضل لهم . الحالة الثانية الحاجة إلى السؤال وهذا في على النظر والتشديدات وسول أنه مسلى الله التي رويناها فيالسؤال ودُّمه تدليظاهرا على أن التمنف عن السؤال أولى واطلاق القول فيه من غير عليه وسلم ﴿ إِنَاقُهُ ملاحظة الأحوال والأشخاص عسر مل هوموكول إلىاجتهاد العبد ونظره لنفسه بأن يقابل مايلتي تعالى ليدفع بالمملم في السؤال من الذلة وهنك المرورة والحاجة إلى التثقيل والإلحاج عاعصل من اشتفاله بالعلم والعمل الصالح عن مائة من من الفائدةله ولفره فرب شخص تكثر فائدة الحلق وفائدته فياشتغاله بالعلم أوالعمل ونهون عليه أهلبيته ومن جيرانه بأدنى تعريض في السؤال تحصيل الكفاية ورعا يكون بالعكس ورعا يتقابل الطاوب والمحذور اللاءي . ورييي عنه فينغى أن يستفتى الريد فمقلبه وإن أفناه الفتون فان الفتاوي لأعبط بتفاصيل الصور ودقائق سنى الله عليه وسلم أنه الأحوال ولقد كان في السلف من له ثلبًا ثنَّ وستون صديقًا ينزل على كل واحد منهم ليلة ومنهم من له فان ﴿ لُولًا عِبَادُ لَهُ ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لعلمهم بأن التكافين سهم يتقلدون منة من قبولهم لمراتهم فسكان ركم وصبية رضع قبولهم لمِراتهم خيرا مضافا لهم إلى عباداتهم فينبغي أن بدقق النظر فيهذه الأمور فان أجر الآخذ وبهائم رتع کسب كأجر العطى مهماكان الآخذ يستمين به طيالدين والعطى يعطيه عن طيب قلب ومن اطلع البهده علية العداب سبا المعانى أمكنه أن يتعرف حال نفســه ويستوضح من قلبه ماهو الأفضل له بالإضافة إلى حاله ووقته فهذه فضلةالكسب وليكن العقد الذي به الاكتساب جامعا لأربعة أمور الصحة والعدل والإحسان ثم پرش رمشا ۵ والشفقة على الدين ونحمن نعقد فيكل واحد باما ونبندي مذكر أسباب الصحة في الباب الثاني . وروی جابر بن ( الباب الثاني في علم الكسب بطريق البيموالربا والسلم والإجارة والمراض والشركة عبداله قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ويان شروط الشرع في صحة هذه التصرفات التي هي مدار السكاسب في الشرع) ﴿ إِنَّ اللَّهُ تَعَالَى لِيصَلَّمُ اعلمأن تحصيل علم هذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب لأن طلب العلم فريضة على كلم مسلم وإنما هوطلب العام المتاج إليه والمكتسب محتاج إلى عام الكسب ومهما حصل عام هذا الباب وقف على بصلاح الرجل ونده مفسدات العاملة فيتقمها وماشذ عنه من الفروع المشكلة فيقع علىسب إشكالهما فيتوقف فها إلى أن وولد ولده وأهمل يسأل فانهإذا لميملم أسيابالفساد بعلم حجلي فلايدرى متي بجدعليه التوقف والسؤال ولوقال لاأقدم دورته ودورات العالم واكنى أصبر إلى أن تقع لى الواقعة فعندها أتعام وأستفنى فيقاله وبم علم وقوع الواقعة مهما حوله ولا بزالون في لمتعلم جمل مفسدات العقود قانه يستمر فىالنصرفات ويظلها صحيحة ساحة فلابدله من هذا القدر حفظ الله مادام فهم ي من علمالتجارة ليتميزلهالمباح عن المحظور وموضع الإشكال عن موضع الوضوح ولذلك روى عن وروی داود من سالح عمر رضيافه عنه أنهكان يطوف السوق ويضرب بعضالتجار بالدرة وبقول لابييع فيسوقنا إلامن قال قال لي أبو سلمة يفقه وإلااً كل الربا شاءأمأني ، وعلم العقودكثير ولكن هذه العقود السنة لاتنفك المكاسب عنها . امن عدالوحمن ياان وهي البيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقراض فلنشرح شروطها . أخى هل تدرى فيأى ( العقد الأول البيع ) شيء نزلت هذه الآية

وقدأحلهالله تعالى وله ثلاثة أركان العاقد والمنفو دعليه واللَّفظ . الركن الأول : العاقد ينبغي للنا جر أنالايعامل بالبيع أربعة الصيوالمجنون والعبد والأعمى لأنااصيغيرمكف وكذا المجنون ويعهما باطل فلاصح يعإلصي وإنأذناه فيهالولي عندالشافعي وماأخذه متهمامضمون عليه لهما وماسلمه فى العاملة إليهما فضاع في أيديهما فهو الضيعاله . وأما العبدالعاقل فلاصحيعه وشراؤه إلا إذن سيده (الباب الثاني في علم الكدب)

عدل غيره بذلك فان عامله بغير إذن السيد فعقده باطل وما أخذه منه مضمون عليه لسيده وماتسلمهان زمن رسول الناصلي الله مناء في يد العبد لايتماق رقبته ولا يضمنه سيده بل ليس له إلاالطالبة إذاعتق . وأما الأعمى فأنه بيبع عليه وسلم غزوربط ويشترى مالارى فلاصحذتك فليأمره بأن يوكل وكيلا بسيرا ليشترى له أوبيهم فيصح توكيله ويسح فيه الحل ولكه يم وكيله فإن عامله التاحر نفسه فالماملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه بقيمته وما سلمه إليه انتظار الصلاة سد أيضًا مضموناله بقيمته . وأماالكافر فتجوز معاملته لكن لا يباع منه الصحف ولا العبد السلم ولا يباعمنه الصلاة فالرباط لحهاد السلام إن كانمن أهل الحرب فانفعل في معاملات مردودة وهو عاص ما ربه . وأما الجندية من النفس والقسم في الأتراك والتركانية والعربوالأكرادوالسراق والحونة وأكلة الرباوالظلمة وكلمن أكثرماله حرام فلا ينغيأن يتملك مما فيأبدمهمشيئا لألجل أنهاحرام إلا إذا عرفشيئا بعينه أنه حلال وسيأتى تفصيل ذلك في كتاب الحلال والحرام . الركن الثاني في للعقود عليه : وهو المال القصود نقله من أحمد العاقدين إلى الآخر تماكان أوشمنا فيعتبر فيمستة شروط . الأول أن لايكون نجسا في عبه فلا يسح يبع كلب وخنزبر ولايمع زبل وعذرة ولابيع العاج والأوانى المتخذة منه فان العظم ينجس بالموت ولأيطهر الفيل بالذبح ولايطهر عظمه بالتذكية ولانجوز بيع الحمر ولايبع الودك النجس الستحرج من الحيوانات التي لاتؤكل وان يصلح للاستصباح أوطلاء السفن ولابأس بيسع الدهن الطاهر في عينه الذي نجس بوقوع نجاسة أوموت فأرة فيه فانه مجوز الانتفاع به في غير الأكل وهو في عينه ليس بنحس وكذلك لاأرى بأسا مسع تزرالفزفإنه أصل حبوان ينتفعه وتشبهه بالبيض وهوأصل حيوان أولىمن تشبيه بالروثونجوز يُسعِفارة السكويةغني بطهارتها إذا انفصلتمن الظبية في حالة الحياة . الثانى أن يكون منتفعا به فلا بجوز بيم الحشراتولا الفأرة ولاالحية ولاالتفات إلى انتفاع الشعبذ بالحية وكذا لا النفات إلى انتفاع أمجاب الحق باخرائجها من السلة وعرضها على الناس وبجوز بيع الهرآة والنحل وبيع الفهد والأسند ومايصلح لصيد أو ينتفع بجلده وبجوز بينع الفيل لأجل الحمل وبجوز يبع الطوطي وهيالبيغاء والطاوس والطيور المليحة الصور وإن كانت لاتؤكل فانالتفرج بأصواتها والنظر إلها غرض مقصود مباح وإنما الكلب هو الذي لابجوز أن يقتني إعجابا بسورته لهي رسول الله صلى الدعليه وسلم عنه (1) ولا بجوز بينع العود والصنح والزامير واللامي فانه لامنفعة لما شرعا وكذا يمع المور المنوعة من الطين كالحيوانات الني تباع في الأعياد للعب الصبيان فان كسرها واجتشرنا وصورالأشجار متسامع بها وأما النياب والأطباق وعليها صورالحيوانات فيصح يعها وكذا الستور وقد قال رسول الله صلى الله عايه وسلم لعائشة رضي الله عنها ﴿ انْخَذَى مَهَا تمارق (٦) ﴾ ولابجوز استعمالها منصوبة وبجوز موضوعة وإذا جاز الاتفاع من وجه سم البيع لى فى بيت واحد الدلاك الوجه . الثالث أن يكون التصرف فيه مملوكالماقد أو مأذونا من جهة ككولا مجوز أن يشتري والباب على مردود من غير المالك اتتظارا للاذن من المالك بل لو رضى بعد ذلك وجب استثناف العقد ولايتبغي أن

يشترى منالزوجة مالىالزوج ولامن الزوج مال الزوجة ولامن الوالدمال الولدولامن الوندمال الوالد

اعتادا على أنه لوعرف لرضى به قانه إذا لم يكن الرضا متقدما لم بصح البيع وأمثال ذلك عما يجرى

في الأسواق فواجب على العبد المندين أن يحترز منه . الرابع أن يكون المقود عليه مقدورا على تسليمه

(١) حديث النهي عن افتناه الكلب متفق عليه من حديث ابن عمر من الني كلبا إلا كلب ماشية أوضاريا

عَمْ مَنْ عَمْلُهُ كُلُّ يَوْمُ فَبِرَاطَانَ (٢) حديث انخذى منها تمارق يقوله لعائشة منفق عليه من حديثها .

البيع وأزكانه وشروطه

فالماليقال والخياز والقصاب وغيرهم أزلايعاماوا العبيدمالمتأذن لهم السادة فيمعاملتهم وذلك يأن يسمعه

صر محا أوينتشر في البلد أنه مأذون له في الشراء لسيده وفي البيع له فيعوَّل على الاستفاضة أو على قول

الرباط جرابط مجاءد نفسه قال الله تعالى سوحاهدوا في اللمحق جهاده \_ قال عد اقه افي البارك هو مجاهدة النفس والهوى وذلك حسق الجهاد وهو الجهاد الأكبر على ماروی فی الحر أن رسول الله مسلى الله عليه وسلم قال حين رجعمق بعضغزواته و رجعنا من الجهاد الأصغمر إلى الجهاد الأكره بوقيل: إن بعضّ الصالحين كتب إلى أخ له يستدعيه إلى الغزو فكتب إليه بأخىكل التذور مجتمعة

فكتب إليه أخوه

اوكان الناسكايه ترموا

أماثرمته اختلت أمور

0

ـ اصروا وصابروا

ورابطوا ـ قلت لا. فار

ياابن أخي لم يكن في

اليبع وأزكانه وشروطه ٦٧ فلىالبقالوا لحبازوا تفصاب وغيرهم أن لايعاملوا العبيدمالم أذنكم السادة في معاملتهم وذلك بأن يسمعه صريحًا أوينتشر في البلد أنه مأذون له في الشراء لسيده وفي البسيع له فيعوَّل طي الاستفاضة أو على قول عدل غيره بذلك فان عامله بغير إذن السيد فعقده باطلوما أخذه منه مضمون عليه لسيده وماتسله إن زمن رسول الناصلي الله ضاع في د العبد لا يتماق رقبته ولا يضمنه سبده بل ليس له إلاالطالبة إذاعنق . وأما الأعمى فانه يسيع عليه وسلم غزويربط ويشترى مالايرى فلايسه ذلك فليأمره بأن يوكل وكيلا بسيرا ليشترى له أوييسه فيسم توكيله ويسهم فيه الخيل ولكنه يهم وكيله فإن عامله الناجر بنفسه فالماملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه بقيمته وماسله إليه انتظار الصيلاة بعد أيضًا مضمونة بقيمته . وأماالكافر فتجوز معاملته لكن لا يباع منه الصحف ولاالعبد السلم ولا يباع منه الصلاة فالرباط لحهاد السلاح إن كان من أهل الحرب فانقل فهي معاملات مردودة وهو عاصها ربه. وأما الجندية من النفس والقسيم في الأتراك والتركانية والعرب والأكراد والسراق والحونة وأكلة الربا والظلمة وكل من أكثر ماله حرام فلا الرباط مرابط مجاعد ينغيأن يتعلك مما في أيدم يشيئا لأعلى أنهاحرام إلا إذا عرف شيئا بعينه أنه حلال وسيأتي تفصيل نفسه قال الله تعالى ذلك في كتاب الحلال والحرام . الركن الثاني في للمقود عليه : وهو المال القصود علم من أحـــد بوحاهدوا في الدحق الماقدين إلى الآخر تمناكان أومشمنا فيعتبر فيمستة شروط . الأول أن\يكون نجسا في عينه فلا يصح جهاده \_ قال عبد الله يبع كلب وخنزير ولابيع زبل وعندرة ولايسع العاج والأوانى المتخذة منه فان العظم ينجس بالموت ان المارك هو مجاهدة ولايطهر الفيل بالدبح ولايطهر عظمه بالنذكية ولايجوز يسع الحمر ولايسم الودك النجس الستخرج النفس والهوى وذلك من الحيوانات التي لانؤكل وان يصلح للاستصباح أوطلاء السَّمَن ولا بأس بيَّسِع الدَّهن الطاهر في عينه حسق الجهاد وهو الذي نجس بوتوع نجاسة أوموت فأرة فيه فانه بجوز الانتفاع به في غير الأكل وهو في عينه ليس الجهاد الأكبر على بنجس وكذلك لاأرى بأسا بيبع بزرالفزفإنه أصل حيوان ينتفعهه وتشبيهه بالبيض وهوأصل حيوان ماروی فی الحر أن أولىمن تشبيره بالروث وبجوز بيع فأرة السك ويقضى بطهارتها إذا انفصلت من الظبية في حالة الحياة . رسول الله مسلى الله الثانى أن يكون منتفيا به فلا بجوز بيع الحشراتولا الفأرة ولاالحية ولا التفات إلى انتفاع للشعبة عليه وسلم قال حين بالحية وكذا لا التفات إلى انتفاع أمجاب الحق باخرائجها من السلة وعرضها على الناس وتجوز بيع رجعمن بعضغزواته الهرآة والنحل وبيع الفهد والأسند ومايصلح لصيد أو ينتفع مجلمه وبجوز بيع الفيل لأجل الخل ورجعنا من الجهاد وبجوز يبع الطوطي وهيالبيغاء والطاوس والطيور للليحة الصور وإن كانت لانؤكل فانالتفرج الأصغسر إلى الجهاد بأصواتها والنظر إلبا غرض مقصود مباح وإنمنا الكلب هو الذي لابجوز أن يمتني إعجابا بصورته الأكرة توقيل: إن لمي رسول الله صلىالله ثلب وسلم عنه (١) ولا يجوز يبيع العود والصنيج والزامير واللافى فانه لامنفعة بعض الصالحين كتب لما شرعا وكذا يمع الصور الصنوعة من الطبن كالحيوانات التي تباع في الأعياد العب الصبيان فان إلى أخ له يستدعيه كسرها واجبشرعا وصورالأشجار متسامح بها وأما الثيابوالأطباق وعليها صورالحيوانات فيصح إلى الغزو فكت إليه يعها وكذا الستور، وقد فل رسول الله مسسلى الله عليه وسلم كنائشة رضى الله عنها ﴿ انْحَذَى مَهَا بأخي كل الثنور مجتمعة نمارق (٢) ﴾ ولابجوز استعمالها منصوبة وبجوز موضوعة وإذا جاز الانتفاع من وجه صع السيم لى فى بيت واحد لدَّلْكَ الوجه . النَّالْتُ أَنْ يَكُونَ النَّصَرِفَ فِيهِ مَلْوَكَالِمَاقَدُ أَوْ مَأْذُونَا مِنْ جَهَ لَلَاكُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَى والباب على مردود من غير المالك انتظارا للاذن من المالك بل لو وضي بعد ذلك وجب استثناف العقد ولاينيغي أن فكتب إليه أخوه يشترى من الزوجة مال الزوج ولامن الزوج مال الزوجة ولامن الوائدمال الوقدولامن الوقدمال الواقد لوكان الناس كلهماترموا اعتادًا على أنه لوعرف لرضي به فانه إذا لم يكن الرضا متقدمًا لم يسمح البيع وأشال ذلك عما يجرى ماثرمته اختلت أمور في الأسواق فواجب في العبد الندين أن عِمْرَز منه . الرابع أن يكون المقود عليه مقدوراعي تسليمه

(١) حديث الني عن افتناء الكلب منفق عليه من حديث ان عمر من اقني كلبا إلا كلب مائية أوضار با

همر من عمله كل يوم قير طان (٧) حديث انحذي منها تمارق بفوله لعائشة منفق عليه من حديثها .

ثم لما توفى أومى برده إلى بيت المال ولسكنه رآه في الابتداء أولى ، ولهؤلاء الأربعة حالتان أخريان إجداها أن تكون كفايتهم عندترك المكسب من أيدى الناس وما يتصدق به عليهم من زكاة أوصدقة من غير حاجة إلى سؤال قترك الكسب والاشتفال عاهم فيه أولى إذفيه إعانة الناس على الحيرات وقبول عن ان عمر قال : قال مهم الهو حق عليه وأفضل لمم . الحالة النانية الحاجة إلى السؤال وهذا في على النظر والتشديدات رسول الله مسلى الله التي رويناها فىالسؤال ودّمه تدل ظاهرا علىأن التعنف عنالسؤال أولى واطلاق القول فيه من غير ملاحظة الأحوال والأشخاص عسير بل هوموكول إلى اجهاد العبد ونظره لنفسه بأن يمّا بل ماياتي عليه وسلم ﴿ إِنَاقُهُ في السؤال من الذلة وهنك الروءة والحاجة إلى التقيل والإلحاج عاعصل من اشتغاله بالعلم والعمل تعالى ليدفع بالممام من الفائدة له ولتيره فرب شخص تمكثر فائدة الحلق وفائدته في اشتقاله بالعلم أوالعمل ويهون عليه الصالح عن مائة من بأدنى تعريض في السؤال تحصيل السكفاية ورعا يكون العكس ورعا يتقابل الطلوب والمحذور أهليته ومن جيرانه فينبغي أن يستفتي للريد فيهتليه وإن أفتاء الفتون فان الفناوي لاعبط بتفاسسيل الصور ودقائق البلاء ، وروى عنه الأحوال ولقد كان في السلف. ناله ثليانة وستون صديقًا ينزل على كل واحد مهم ليلة ومهم من له صلى انتعليه وسلم أنه ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لعلمهم بأن الشكاغين بهم يتقلدون منة من قبولهم لمراتهم فسكان قال والولا عباد أله قبولهم لمبراتهم خيرا مضافا لهم إلى عباداتهم فينبغي أن بدقق النظر فيهذه الأمور فان أجر الآخذ ركم ومبية رضع كأجر المعطى مهماكان الآخذ يستمين به علىالدين والعطى يعطيه عن طيب قلب ومن اطلع على هذ ربهائم وتع کسب العانى أمكنه أن يتعرف حال نفسمه ويستوضع من قلبه ماهو الأفضل له بالإضافة إلى حاله ووقنه عليكم العذاب مسبا فهذه فضلةالكسب وليكن العقد الذي به الاكتساب جامعا لأربعة أمور الصحة والعدل والإحسان ثم يُوش دمشا ٥ والشققة علىالدين ونحن نعقد فكل واحد بابا ونبندئ بذكر أسباب الصحة فىالباب الثانى . وروی جابر بن ( الباب الثاني في علم الكسب بطريق البيع والربا والسلم والإجارة والمراض والشركة عداله قال الني ويان شروط الشرع في صحة هذه النصرفات التي هي مدار السكاسب في الشرع) صلى الله عليه وسلم اعلأن تحصيل علم عذا الباب واجب على كل مساء مكتسب لأن طلب العلم فريضة على كل مسام وإنحا و إن الله تعالى ليصلم هوطلب العام المحتاج إليه والكتسب عتاج إلى عام الكسب ومهما حصل علم هذا الباب وقت على بصلاح الرجل ولده مفسدات العاملة فيتقيها ومائد عنه من الفروع المشكلة فيقع علىسبب إشكالهما فيتوقف فها إلى أن وولد ولده وأهسل يسأل فانهإذا لم ملم أسباب الفساد بعلم جملي فلا يدري متى يجب عليه التوقف والواوالواوقال لاأقدم مويرته ودورات العلم ولكني أسبر إلى أن تقع لي الواقعة فعندها أتعلم وأستفتى فيقاله وبم علم وقوع الواقعة مهما حوله ولا نزالون في لمتعلم جمل مفسدات العقود فآنه يستمر في النصرفات ويظلها صحيحة مباحة فلابداله من هذا القدر حفظ الله مادام فيهم ، من علمالتجارة ليتميزاه للباح عن المحظور وموضع الإشكال عن موضع ألوضوح وأناك روى عن وروی داود بن صالح عمر وضيالله عنه أنكان يطوف السوق ويضرب بعض النجار بالدرة وبممول لابيسع فيسوقنا إلامن قال قال لي أبو سلمة يْقَة وإلاأكل الربا شاءأمأتي ، وعلم العقودكثير ولكن هذه العقود السنة لاننفُكَ السكاءب عنها ابن عبدالرحمن باابن وهيالبيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقراض فلنشرح تن طهاء أخمى هلتدرى فىأى ( العقد الأول البيع ) شيء نزلت هذه الآبة وقدأحلها لله تعالى وله ثلاثة أركان العاقد والعقو دعليه واللفظ . الركن لأول : العاقد بنيغي للناجر ـ اصدوا وماروا أنلايعامل بالبيع أوبعة الصيوالمجنون والعبد والأعمى لأنالصيغيرمكاف وكذا المجنون ويعهما ورابطوا فلتلاءقال باطل فلابصحيح الصبي وإنآذنانه فيمالولي عند الشافعي وما أخذه متهمامضمون عليه لهما وماسلمه ياان أخي لم يكن في في العاملة إليهما فضاع في أيديهما فهو الضبيع. وأما العبدالعاقل فلايسجيعه وشراؤه إلا بإذن سيده ( الياب اثاني في علم الكدب )

ثم لماتوفى أوصىبرده إلى بيت المال ولكنه رآه فيالابتدأ. أولى ، ولهؤلاء الأريعة حالتان أخريان إحداها أن تكون كفائهم عندترك السكسب من أبدىالناس ومايتصدق به عليهم منزكاه أوصدقة منغير حاجة إلى وال فترك الكسب والاشتفال عاهمفه أولى إذفيه إعانة الناس فلي الحيرات وقبول مهما اهو حق عليم وأفضل لهم . الحالة النانية الحاجة إلى السؤال وهذا في محل النظر والتشديدات عن ان عمرةل : قال التي رويتاها فىالسؤال وذمه تدل ظاهرا طئأن التعنف عن السؤال أولى واطلاق القول فيه من غير رسول اقد صـلى الله ملاحظة الأحوال والأشخاص عسير بل هوموكول إلىاجهاد العبد ونظره لنفسه بأن يما بل مايلتي عليه وسلم ﴿ إِنَّالَٰهُ فيالسؤال من المفلة وهنك الروءة والحاجة إلىالتثنيل والإلحاح بما يحصل من اشتغاله بالعلم والعمل تسالى ليدفع بالمسلم من الفائدةله ولنميره قرب شخص تسكتر فائدة الحلق وفائدته فياشتغاله بالعنم أوالعمل وبهون عليه الصالح عن مائة من بأدني تعريض في السؤال تحصيل السكفاية ورعا يكون بالعكس ورعا يتقابل الطلوب والمحذور أهلبته ومن جيرانه فينغى أن يستفتى الريد فيهقليه وإن أفتاء الفتون فان الفتاوى لأتحيط بتفاصيل الصور ودقائق یلادی . وروی عنه الأحوال ولقد كان في السلف.ن/ له ثلبًانة وستون صديقًا يُمزل على كل واحد سهم ليلة ومنهم من له سنى اندعليه وسلم أنه ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لعديه بأن التكاغين بهم يتقلدون منة من قبولهم لبراتهم فحكان قال ﴿ لُولًا عَبَّادُ أَنَّهُ قبولهم لمياتهم خيرا مضافا لهم إلى عباداتهم فبنغى أن يدقق النظر فيهذه الأمور فان أجر الآخذ ركم وسية رضع كأجر العطى مهماكان الآخذ يستمين به على الدين والعطى يعطيه عن طيب قلب رمن اطلع على هذه وجائم رنع لعب العاني أمكنه أن يتعرف حال نفســه ويستوضع من قلبه ماهو الأفضال له بالإضافة إلى حَاله ووقته عليك العذاب سبا فهذه فضيلةالكسب وليكن المقد الذي بدالا كتساب جامعا لأربعة أمور الصحة والعدل والإحسان ثم يُرض ومشا ٥ والشفقة علىالدن ونحن نعقد فيكل واحد لبا ونبتدئ بذكر أسباب الصحة في الباب الثاني . وروی جابر بن ( الباب الثاني في علم الكسب بطريق البيع والربا والسلم والإجارة والقراض والشركة عدالله قال : قال الني ويان شروط اشرع في صحة هذه النصرفات التي هي مدار السكاسب في الشرع) صلى الله عليه وسلم اعلم أن محصيل علم هذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم وإيما و إن اقاتمالي ليصلح هوطلب العام المتاج إليه والمكتسب محتاج إلى عام الكسب ومهما حصل الد عذا ألباب وأف على بصلاح الرجل واده مفسدات العاملة فيتقبها ومائنذ عنه من القروع المشكلة فيقع علىسبب إشكالهم فيتوقف فها إلى أن وولد ولده وأهمال يسأل فاعاذا لمبيلم أسباب الفساد بعلم جملي فلايدري متى يجب عليه النوقف والسؤال ولوقال لاأقدم دورته ودورات العلم ولكني أصبرإلى أن تنع لى الواقعة فعندها أثعلم وأستفتى فيقاله وسرمنع وقوع الواقعة مهما حوله ولا تزالون في المتملم جمل مفسدات العقود فآنه يستمر فيالنصرفات وبظنها صحيحة مباحة فلابداله من هذا القدر حفظ الله مادام فهم ، من علمالنجارة ليتميزاه الباح عن المحظور وموضع الإشكال عن موضع الوضوح ولذلك روى عن وروی داود بن سالح عمر رضيالله عنه أنكان بطوف السوق ويضرب بعض النجار بالدرة وغول لآبيع في سوقنا إلامن قال قال لي أبو سلمة يْقَةُ وَإِلاَّا كُلُّ الرِّبَا شَاءَامُ فِي ، وعلم العَمُودَ كَثِيرِ وَلَكَنْ هَلْمُ العَمُودَ السّنة لاتفكّ المكاسب عنها ان عبدالرحمن ياامن وهيالبيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقراض فلنشرح شروطها أخى هل ندرى فىأى ( العقد الأول البيع ) شيء نزلت هذه الآية وقدأحلها أنه تعالى ولممتلاتة أركان العاقد والعقودعليه واللفظ . الركن الأبل : العاقد بليغي للتناجر - اصدوا وصابروا أنلايعامل بالبيم أربعة الصيوانجنون والعبد والأعمى لأنالصيغيرمكام وكذا المجنون ويعهما ورابطو القلتلاءقال باطل فلايصحبيحالصي وإن ُذرَاء فيهالولي عندالشانعي وما أخذه متهمامضمون عليه لهما ومأسلمه بالن أخي لم يكن في في العاملة إليهما فضاع في أيدبهما فهو الضيعة. وأما العبدالعاتال فلاصحيمه وشراؤه إلا إذن سيده

(الباب الثاني في علم المكسس)

٦٧ البيع وأزكانه وشروطه فلماابقالوا لخباز والقصاب وغيرهم أثلايعاملوا العبيدمالم تأدن لهم السادة في معاملتهم وذلك بأن يسمعه صريحا أوينشر في البلد أنه مأذون له في الشراء لسيده وفي البيع له فيموَّل على الاستفاحة أو على قول عدل غيره بذلك فان عامله بغير إذن السيد فعقده باطلوما أخذه منه مضمون عليه لسيده وماتسلمان زمن رسول الناصلي الله ضاع في يد العبد لايت القرقبة ولا يضمنه سيده بل ليس له إلا الطالبة إذا عنق . وأما الأعمى فانه يبيع عليه وسلم غزوبربط ويشترى مالايرى فلايصح ذلك فليأمره بأن يوكل وكيلا بصيرا ليشترى له أوبيسع فيصح توكيله ويسح نيه الحيل ولكنه يم وكيه فان عامله التاجر بنفسه فالماملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه بقيمته وماسلمه إليه انتظار المسلاة نعد أيضًا مضموناله بقيمته . وأماال كافر فتجوز معاملته لكن لاياع منه الصحف ولاالمبدالسلم ولاياع منه الصلاة فالرباط لجهاد السلاح إن كانمن أهل الحرب فانفعل في معاملات مردودة وهو عاصها ربه. وأما الجندية من النفس والقسم في الأتراك والتركانية والعرب والأكراد والسراق والحونة وأكلة الرباو الظفة وكل من أكثر ماله حرام والإ الوباط مرابط مجاهد ينبغيأن يتملك مما فيأبدهم شيئا لأنجل أتهاحرام إلا إذا عرف شيئا بعينه أنه حلال وسأتني تفعيل نفسه قال الله تعالى ذلك في كتاب الحلال والحرام . الركن الناني في للمقود عليه : وهو المال القسود عمله من أحسد \_وحاهدوا في الله حق العاقدين إلى الآخر عناكان أومثمنا فيعتبر فيمستة شروط . الأول أن\كون نجسا في عينه فلا يصح حهاده .. قال عبد اقه يمع كلب وخنزبر ولايسع زبل وعذرة ولايسع العاج والأوان النخذة منه فان العظم ينجس بالموت ان المارك هو مجاهدة ولايطهر الفيل بالذبح ولايطهر عظمه بالتذكبة ولانجوز يبع الحمر ولايبع الودك النعبس الستحرج النفس والموى وذلك من الحيوانات الني لا توكل وان بصلح للاستصباح أوطلاء السَّمَن ولا بأس بيَّسِع الدهن الطاهر في عينَّه حــة. الحهاد وعو الذي نجس بوتوع نجاسة أوسوت فأر. فيه فاله بجوز الانتفاع به في غير الأكل وهو في عينه ليس الحهاد الأكبر على بنجس وكذلك لاأرى بأسا بييع فزرالقزفإنه أصلحيوان ينتفعه وتشبهه بالبيض وهوأصل حيوان ماروی فی الحبر أن أولى من تشبيم بالروث وبجوز يَسع فأرة السك ويمضى بطهارتها إذا اغصلت من الظينة في حالة الحياة . رسول الله مسلى الله الثانى أن يكون منتفعاً به فلا مجوز بيح الحسراتولاً الفارة ولاالحية ولاالتفات إلى انتفاع الشعبة عليه وسلم قال حين بالحية وكذا لا النفات إلى انتفاع أمجاب الحق باخرائجها من السلة وعرضها الى الناس وتجوز يبع وجعمن بعضغزواته الهرَّة والنحل وبيع الفهد والأســد ومايسلج لصيد أو ينتفع بجله وبجوز بيح الفيل لأجل الحملُّ ورجعنا من الجهاد ومجوز يبع الطوطي وهمالبيغاء والطاوس والطيور لللبعة الصور وإن كانت لانؤكل فانالتفرج الأسغسر إلى الجهاد بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح وإنما الكلب هو الذى لابجوز أن يقتني إعجابا بصورته الأكره نوقيل: إن لهي وسول الله صلىالله عليه والمراعنه (١) ولايجوز بيبع العود والصنيح والزامير واللاحىفانه لامتقعة بهض الصالحين كتب لما شرعا وكذا بيع العور العنوعة من الطين كالحيوانات التي تباع في الأعياد الب الصبيان فان إلى أخ له يستدعيه كسرها واجبشرعا وصورالأشجار متسامح بها وأما النياب والأطباق وعلبها صورالحيوانات فيصع إلى الغزو فكتب إليه يعها وكذا المستور وقد قال رسول الله صلى الله عايه وسلم لعائشة رضي الله عنها ﴿ أَنْحَذَى مُمَّا بأخى كل الثغور مجتمعة تمارق (٢٦) ، ولا يجوز استعمالها منصوبة ويجون موضوعة وإذا جاز الانتفاع من وجه صع البيم لي في بيت واحد لدَّلْكَ الوجه . الثالث أن يكون التصرف فيه مملوكالمداقد أو مأذك من جهة المالك ولا مجوز أن يشتري والباب على مردود من غير المالك انتظارا للاذن من للمائك بل لو رضى بعد ذلك وجب استثناف العقد ولاينيني أن فكنب إليه أخوه يشترى من الزوجة مال الزوج ولامن الزوج مال الزوجة ولامن الوائدمال الوا. ولامن الوندمال الوائد له كان الناس كايه لزموا

اعتادًا على أنه لوعرف لرضى به فانه إذا لم يكن الرسّا منقدمًا لم يسمح البيع وأمثال ذلك تما بجرى

في الأسواق فواجب في المبد الندين أن يحترز منه . الرابع أن يكونالنقود عليه مقدورا على تسليمه

(١) حديث الني عن اقتناء الكلب منفى عليه من حديث ابن عمر من اقتى كلبا إلا كلب مائية أوضاريا

عَصَ مَنْ مُمَالًا يَوْمُ قَدِرُ طَالَ (٢) حديثًا تُخذَى مَهَا تُمَارَقَ يَقُولُهُ لِمَاثَمَةً مَنْفَقَ عَلَيْه من حديثًا .

مالزمته الحتلت أمور

7-16

CARDONAL CO

شرعا وحما فما لابقدر على تسليمه حما لابصح يعه كالآبق والسمك في الماء والجنبن في البطن وعسب الفحل وكذبك يبع العوف علىظهر الحيوان واللبن فى الفرع لايجوز فإنه يتعذر تسليمه لاختلاط غيرالبيع بالمبيع والمعجوز عن تسليمه شرعا كالمرهون والوتوف والستولدة فلا يصعيمها للسلين وغلب السكفار أيشا وكذا يع الأم دون الوئد إذا كان الولد صغيرا وكذا يبع الولد دون الأم لأن تسليمه تفريق فلابد من النزو بينهما وهو حرام فلأ يصح التفريق بينهما بالبيع . الحنامس : أن يكون البيع معلىم العين والقدر والجهاد فكت إليه والوسف أما العر بالعين فبأن يشير إليه بسبته فلوقال بستك شاة من هذا القطيع أيمشاة أردت أوثوبا من هذه النياب التي بين بديك أو زراعا من هذا الكرباس وخذه من أي جانب شتأو عشرة أذرع باأخى لو ازم الناس ماأنا عليـه وقالوا في من هذه الأرض وخدّمين أى طرف شئت ةالبيع بإطل وكل ذلك بما يعدّده النساهلون في الدين إلا أن بيم عنائما مثل أن يبيع نصف النبي أوعشره فانذلك جاز . وأما العم بالقدر فاتما محسل زواياهم على سجاداتهم و الوزن أوالنظر ألِّه فلوقال بعنك هذا الثوب بما باع به فلان أو به وهالا يدر بان ذلك فهو الله أكم الهدم سور باطل ولوقال بعتك نزنة هذه الصنجة قهو باطل إذا لمتكن الصنجة معلومة ولوقال بصك هذه الصبرة قىطنطىنىيىة . كال بسن الحكاء ارتفاع من الحنيلة فهو باطل أوقال بعنك بهذه الصبرة من الدراهم أو بهذه القطعة من الدهبوهو براهاصح الأمسوات في بيوت البيع وكان تحييه بالنظر كانبا في معرفة القدار ، وأما العلم بالوسف فيحصل بالرؤية في الأعيان ولابسح يبع الثائب الإاذارية. رؤيته منذمدة لاينلب التنبوفيا والوسف لايمومتام البيان هذا العبادات محسن النبات أحمد الذهبين ولايجوز بيع النوب في النسج اعبادا على الرقوم ولابيع الحنطة في سنبلها ومجوز وصفاء الطويات محل ماعقدته الأفسلاك سِع الأرز في تشرته ألى بدخر فيها وكذا سِع الجوز والاوز في القشرة السفلي ولايجوز في القصرتين وتجوز بيع الباقلاء الرطب في تصربه للحاجة وبتسامح بيبع الفقاع لجربان عادة الأولين به ولكن الدائرات في اجتماع أهل تجمله إزحة بعوض فاناشتراء ليبيعه فالتياس بطلانه لأنفليس مستترا ستبر لحلقة ولايبعد أن يتسامح الروابط صديلي ألوحه الومنوع له الربط به إذفي إخراجه إفساده كالرمان ومايستر بسترخلق معه . السّادس : أنْ يُكُونُ البيع متبوطاً إنْ كان قد استفاد ملكة بعاوضة وعدًا شرط خاص وقد نهى رسول الله من الله عله وتشأر عن يبيع مالم وتحقني أهل الربط يْقِيضَ(١) ويستوي فيه "مقدر والنقول فسكل مالشتراء أو باعه قبل "قبض فبيعه إعثار فبض النَّقُول محسبن العاملة ورعاية بالنقل وقبض العقار بالتخلية وقبض ماابتاعه بشرط الكيل لايتم إلا بأن بكاناء. وأما بيع الميراث الأوقات وتوقى مايفسد والرصيةوالوديمة ومانم يكن الملك-حاصلافيه عماوضة فهو جائزقيل القبض . الركن الثالث: أنقطالمقد الأعمال واعتماد فلابد من جريان إيجاب وقبول متصل به بلفظ دال على المتصود مفهم إما صريح أو كنابة فلو قال عايصحح الأحوال أعطينك هذا بذائه بدل قوله بعتك تقال قبلته جاز مهما قصدابه السيع لأنه قد عتمل الإعارة إذا عادت العركة على البلاد، كان في نوبين أوداينين والنية ندفع الاحمال والصريح أفطع للخسومة واحكن الكنابة غيد الملك والعباد . وقال سرى

المقطى في قوله تعالى \_ اصدوا وساروا

ورابطوا أأصبرواعن

الدنيا رحاء السلامة

وماروا عند القتال

بالتبات والاستقامة

ورايطوا أهواء النفس

والحل أيضا أيها نختاره ولابنيش أن يقرن بالبيع تعرطا على خلاف مقتضى العقد فتوشرطان زيد شيئا آخر أو أن عمل البيع إلى داره أواشترىالحطب بشرط النقل إلى داره كل ذلك فاسديلا إذا أفرد استنجاره على النقل بأجرة معلومة منفودة عن الشراء للمنقول وسهما لم مجربيهما إلا المعاطاة بالتعل

دون النافظ باللسان لم يتقد البيع عند الشاقعي أمسالا والنقد عند أن حنيقة إن كان في المحقرات تهضط الحقرات عسير فان رد الآمر إلى العادات تقدجاوز الناس الحقرات في العاطاة إذ يتقدم الدلال إلى البراز يأخذ مندويا ديباجا قيمته عشرة دنانير مثلا وبحمله إلى المشترى ومود إليه بأنه ارتضاء فقول له خدلا عدرة فبأخذ من صاحبه الشرة وبحملها ويسلمها إلى البزاز فيأخذها ويتصرف فها ومشترىالثوب يقطعه ولم بجر بينهما إبجاب وقبول أصلا وكذلك بجتمع الحهزون علىحانوت

(١) حديث النبي عن بيع مالم يقبض منفئ عليه من حديث ابن عباس.

أزكان البيع وشروطه البياع فيعرض متأنا فبعثه مائة دينار مثلا فيسن يزيد فيقول أحدهم هذا طئ بتسعين ويقول الآخر

هذا على مخمسة وتسعين ويقول الآخر هذا بمائة فيقال له زن فيزن وبسسلم ويأخذ للناع من غير إيجاب وقبول فقد استمرت به العادات وهذه من العضلات التي ليست تقبل العلاج إذ الاحتمالات اللوامة واتفواما مقب ثلاثة . إماضع باب العاطاة مطلقا في الحقير والنفيس وهو محال إذ قيه شمل اللك من غيرلفظ دال لكي الندامة لعلكم عليه وقد أحلَّ أنَّه البيع والبيع اسم للإيجاب والنبول ولم يجر ولم ينطلق اسم البيع على مجرد فعل تفلحه ن غداعل ساط بتسلم وتسلم فهاذا عكم بانتقال الملك من الجانيين لاسيا فى الجوازى والعيد والعارات والدواب الكرامة وقيل اصبروا التنبسة وما يكثر التنازع فيه إذ المسلم أن يرجع ويقول قد ندمت وما بعته إذلم يسدر مني إلا مجرد على بلائى ومأبروا تسليم وذلك ليس ببيع . الاحتال الثانى أن نسد الباب بالسكلية كما قال الشافعير حمالتمدن بطلان على تعمائى ورابطوا في

المقد وفيه إشكال منوجهين أحدها أنه يشبه أن يكون ذلك فيالهفرات معتادا في زمن الصحابة واوكانوا بتكانمون الإيجابوالقبول معالبقال والحباز والقصاب لتفل عليهم فعلهولتقل ذلك شلامنشرا ولسكان بشهر وفتالإعراض بالسكلية عن ثلك العادة فازالأعصار فيمثل هذا تشارت . والثاني أن

دار أعدائي والقوا عبة من يواني نعائب تفلحون غدا لمقانى . الناس الآن قدائه كمواً فِه فلاشترى الإنسان شيئًا من الأطعمة وغيرها إلاوسلم أنالبائع قدملسكه وهذه ثمرائط ساكن بالماطاة فأى فائدة فيتنفظه بالنقد إذاكان الأمركذلك . الاحبال الثالث أن نفصل بيّن المحترات الرباط قطع العاملةمع وغيرها كما قال أبوحنية رحمه الله وعند ذلك يعسر الضبط في الحمرات ويشكل وجه ثمل اللك الحلق وفنحااماءلةمع من غيرلفظ بدل عليه وقد ذهب ان سريج إلى تحريج قول السافعي رحمه أنه على وقته وهو أفرب الحقوروالاكتساب الاختلات إلى الاعتمال فلابأس لومانا إليه لمسيس الحاجاب ولعموم ذلك بين الحلق ولما يغلب على اكتفاء بكفالة مسبب الظن بأن ذلك كان معتادا فيالأعصار الأولى . فأما الجواب عن الإشكالين فهو أن تقول أما الضبط الأسباب وحبس في الفصل بين المحترات وغسيرها فليس علينا تسكلفه بالتقدير فإن ذلك غير ممكن بل له طرفان النفس عن المنالطات

واضحان إذ لاعنى أن شراء البقل وقلبل من الفواكه والحبر واللحم من العدود من الحقوات التي واجتناب التبعاث لايعناد فيها إلا العاطاة وطالب الإمحاب والقبول فيه بعد مستقصيا ويستبرد تكليفه لذلك ويستثقل وعانق ليـله ونهازه وينسب إلى أنه تمهالوزن لأمرحقير ولاوجه فهذا طرف الحقارة والطرف الثانى الدوابوالعبيد العيادة متعومنا بهاأ والمعارات والثباب النفيسة فذلك عا لايستمدت كلف الإعجاب والقبول فيها وينهما أوساط متشابهة عن كل عادة شفله يشذفها هى فى علىالشبة فعق ذىائدن أن عيل فيها إلى الاحتياط وجبيع صوابط الشرع فنا يعلم حفظالأوقات وملازمة بالعادة كدنك يتقسم إلىأطراف واضعة وأوساط مشكلة وأما النانى وهموطاب سببانقل اللك نهو الأوراد وانتظار أن بحمل الفعل بالبد أخذا وتسالم سبيا إذالفظ لم يكن سبيا لعبنه بل لدلاك وهذا الفعل قد دل على الصلوات واجتناب مقصودالبيع دلالة مستمرة فيالمادة وانضم المهمميس الحاجة وعادة الأولين واطراد جميع العادات الففلات ليكون بذلك بْعَبُولَ الْهُدَايَا مَنْ غَيْرِ إِنجَابِ وَقُبُولُ مِمَالتَصْرِفُ فَيْهَا ، وأَى فَرْقَ بِينَ أَذْبَكُونَ فَيْعُوضَ أَوْلاً بَكُونَ مرابطا مجاهدا. حدثنا إذاللك لابد من همه في الهية أيضا إلاأن العادة السالفة لمنفرق في الهدايا بين الحقير والنفيس بلكان شيخنا أبوالنجيب طلب الإعجاب والتبول يستنبح فيه كيف كان وفيالبيع لميستنبح في غير الحفرات عذا عم أه أعدل السيروردىقالأناان نهان عجد السكات

الاحتالات وحتى الورع التدين أنلابدع الإبحاب والقبول المخروج عن شهة الحلاف فلا ينبغى أن عتم من ذلك لأجل أن البائع فد تملسكه بغير إعجاب وقبول قان ذلك لا يعرف تحقيقا فرعا اشتراء غيول وإبجاب فان كان حاضراً عند شرائه أو أثر البائع به فلينتع منه وليشتر من غيره فان كان الني. محترا وهو إليه محتاج فليتلفظ بالإعاب والقبول قانه يستفيد به قطع الحسومة في السنقبل منه إذالرجوع من الفظ الصريح غير ممكن ومن الفعل ممكن . قان قلت قان أمكن هذا فعا شتريه فكبف ذمال إذاحصر فرضافة أوعلىمائدة وهويعلم أنأصحاجا يكنون بالماطاة في البيع والشراء

قال أنا الحسن بن

شاذان قال أنا دعلم

معه إذالرجوع من الفظ الصريح غير ممكن ومن القمل ممكن . قان قلت قان أمكن هذا فباست. به فكيف غمل إذاحضر فيضيانة أوغلىمائدة وهويعلم أنأصحابها يكتفون بالمعاطاة فيالبيع والشراء ورابطوا أهواء النفس

74 أركان البيع وشروطه البياع فيعرض مناعا فيحته مائة دينار مثلا فيمن يزيد فيقول أحدهم هذا على يتسعين ويقول الآخر شرعا وحما فما لايمدر على تسليمه حما لاصح بيمه كالآبق والسمك في الماء والجنين في البطن هذا على عمسة وتسعين ويقول الآخر هذا بمائة فيقال له زن فيزن ويسلم ويأخذ الناع من غير وعسب الفحل وكذتك يبع الصوف علىظهر الحبوان واللبن في الضرع لابجوز فانه يتعذر تسليمه إيجاب وقبول فقد استمرت به العادات وهذه من العضلات التي ليست تقبل العلاج إذ الاحتمالات اللوامة وانفواما مغب لاختلاط غيرالبيع بالبيع والعجوز عن تسليمه شرعا كالمرهون والوتوف والستوادة فلا يصعيمها المستنع غلب الكفار ثلاثة . إمانتج باب العاطاة مطلقا في الحقير والنفيس وهو محال إذ قيه غمل اللك من غيرلفظ دال لك الندامة لطك أيضا وكذا يبع الأم دون الولد إذا كان الولد صغيرا وكذا يبع الولد دون الأم لأن تسليمه تفريق فلابد من الغزو عليه وقد أحل الله البينع والبينع اسم للإبجاب والقبول ولم يجر ولم ينطلق اسم البينع طى مجرد فعل تفلحون غداعلى ساط بينهما وهو حرّام فلأ يميح النفريق بينهما بالبيع . الحامس : أن يكون البيع معلوم العين والقدر بتسلم وتسلم فباذا عجم بانتقال الملك من الجانبين لاسها في الجواري والسيد والعقارات والدواب والحهاد فكت إليه الكرامة وقبل اصروا والوسف أما العلم بالعين فبأن يشير إليه بعينه فلوقال بعنك شاة من هذا القطيع أيشاة أردت أوثوبا النفيسة وما يكثر التنازع فيه إذ للمسلم أن يرجع ويقول قد ندمت وما يعته إذ لم يصدر منى إلا مجرد باأخى لو ازم الناس على بلائي وصاروا من هذه الثباب التي يين بديك أو زراعا من هذا الكرباس وخذه من أى جانب ششت أو عشرة أذرع أسليم وذلك ليس ببيع . الاحتمال الثاني أن تسد الباب السكلية كما قال الشافسير حماثيمين بطلان ماأنا عليـه وقالوا في على تعما أن ورابطوا في من هذه الأرض وخدمن أي طرف شئت فالبيع باطل وكل ذلك مما يعتاده التساهلون في الدينُ المقد وفيه إشكال منوجهين أحدهما أنه بشبه أن يكون ذلك فيالحمنرات معنادا في زمن الصحابة زواياهم على سجاداتهم دار أعدائي والقوا إلا أن يبيع شائعًا مثل أن يبيع نصف الدي أو عشره فان ذلك جائز . وأما العلم بالقدر فاتما يحصل ولوكانوا بتكاغرن الإمجاب والقبول معالبقال والحياز والقصاب لتقل عليهم فعاهولتقل ذلك شلامنتسرا الله أكر انهدم سور عبة من سوطل لطائح بالحكيل أو الوزن أوالنظر إليه فلوقال بعتك هذا الثوب عناباع به فلان ثوبه وهمالا بدريان ذلك فهو ولكان يشهر وقتالإعراض بالسكلية عن تلك العادة فازالأعصار فيمثل هذا تتفاوت. والثاني أن قسطنطينية . وذج تفلحون غدا لمفانى باطل ولوقال بعتك تزنة هذه الصنجة فهو باطل إذا لمنكن السنجة معلومة ولوقال بعتك هذه الصيرة الناس الآن قدام مكوا فيه فلايشترى الإنسان شيئا من الأطعمة وغيرها إلاوسلم أناالبائم قدملكه سن الحكاء ارتفاع وهذهشرائط ساكن من الحنطة فهو باطل أوقال بعنك بهذه الصبرة من الدراهم أو بهذه القطعة من الذعب وهو براها صح بالمناطنة فأى فائدة فيتلفظه بالعقد إذا كان الأمر كذلك . الاحتال الناث أن يُصل بين المحقرات الأمسوات في يبوتُ الرباط قطع العاملةمع البيع وكان تخمينه بالتظركافيا في معرفة القدار ، وأما ألعلم بالوصف فيحصل بالرؤية في الأعيان وغيرها كا قال أبوحنيفة رحمه الله وعند ذلك يتعسر الضبط فى المحقرات ويشكل وجه نقل اللك العبادات محسن النيات الحلق وفتحالماملةدم ولايعهم يبع الفائب إلاإذاسيتت رؤيته منذ مدة لايغلب التغيرفيها والوصفلا يمومنمام العيان هذا من غير لفط بدل عليه وقد ذهب الإسريج إلى تخريج قول الشافعي رحمه الله على واقته وهو أقرب ومفاء الطوءات محل أ الحقوررا الاكتساب أحسد المذهبين ولايجوز يبع النوب فى النسج اعتمادا على الرقوم ولايبع الخنطة فى سنبلها ويجوز الاحتمالات إلى الاعتدال فلابأس لوملنا إليه لمسيس ألحاجاب وامموم ذلك بين الحلق ولما يخلب على ماعقيدته الأفيلاك اكتفاء بكفالة مسبب بيع الأرز في تشرنه لتي يدخّر فيها وكذا بيع الجوز واللوز في القشرة السفلي ولابجوز في القشرتين الظن بأن ذلك كان معتادا فيالأعصار الأول . فأما الجواب عن الإشكالين فيو أن تقول أما الضبط الدائرات في اجتماع أهل الأسباب وحبس وبجوز يبع البائلاء الرطب في تشريه للحاجة ويتسامح ببيع الفقاع لجربان عادة الأولين به ولسكن في الفصل بين المحقرات وغسيرها فليس علينا تسكانه بالتقدير فان ذلك غير ممكن بل له طرفان الروابط صحليالوجه النفس عن المخالطات تجوله إباحة بعوض فازاشتراء ليبيعه فالقياس بطلانه لأنعليس مستترا ستر خاذة ولايبعد أن يتسامح واضحان إذ لاعني أن شراء البقل وقليل من الفواكه والحجز واللحم من العدود من المحتمرات التي الوضوع له الربط واجتناب التبعات به إذفي إخراجه إفساد، كارمان ومايستر بسترخلق معه . السادس : أَنْكُونَ البيع مُنْبُوضًا إنْ كَانْ لايعتاد فيها إلا المناطاة وطالب الإعجاب والقبول فيه يعد مستقصيا ويستبرد تكايمه لناك ويستثفل . وتحقق أهل الربط وعانق ليسله ونهارم قد استفاد ملكه عماومة وعذا شرط خاص وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يبيع مالم وينسب إلى أنه يقيمالوزن لأمرحقير ولاوجانه فهذا طرف الحقارة والطرف الثانى الدواب والعبيد محسير العاملة وبرعاية ااميادة متعوشا بهاأ يقيض (١) ويستوى فيه "مقار والنقول فكنل مااشتراء أو باعه قبل "قبض فبيعه باطارقبض النقول. والمقارات والثيابالنفيسة فذلكما لايستبعدتكلف الإبجاب والقبول فبها أوساط متشابهة الأوقات وتوقى مانسد عن كل عادة شغه بالنقل وقبض العقار بالتخلية وقبض ماابتاعه بشرط الكيل لايتم إلا بأن يكتانه. وأما يبع البيات يشك فيها هى في محل الشبية فعق ذي الدين أن تبل فيها إلى الاحتياط وجميع صوابط التمرع فعا يعلم الأعمال واعساد والرصيةوالوديمة وسنم يكن النك حاصلافيه يتعاوضة فهو جائزتيل القبض. الركن الناك : أنمظالعة د حفظالأو قات وملازمة بالمادة كمدنك ينقسم إلىأضراف واضعة وأوساط مشكلة وأما النانى وعوطاب سببالقارالك فهو مايسحم الأحوال الأوراد وانتظار قلابد من جربان إيجب وقبول متصل به بالفظ دال على القصود مقهم إما صربح أو كنابة فلو قال أن مجمل الفعل باليد أخذا وتسام سبيا إذاللفظ لم يكن سبيا لعينه بل لدلائة وهذا الفعل قد دل على عادت المركة على البلاد الصلوات واجتناب أعطيتك هذا بداك بدل قوله بعنك فقال قبلته جاز مهما قصدابه البيع لأنه قد تحتمل الإعارة إذا مقصودالبيع دلالة مستمرة في العادة وانضم إليهمسيس الحاجة وعادة الأولين واطراد جميع العادات والعاد . وقال مم ي كان في توبين أودانين والنبة تدنع الاحتمال والصريم أفطع للخصومة ولكن الكنابة تفيد الملك الغفلات لكون بذلك بقبول!لهدايا من غير إبجاب وقبول معالتصرف فيها ، وأى فرق بين أذبكون فيعموض أولا يكون المقطى في قولة تعالى مرابطا مجاهدا. حدثنا والحلمأ يضا فها يختاره ولاينهني أن يقرن بالبيبع شرطآ على خلاف مقتضي العقد فلوشرطان زيد شيئا إذاللك لابد من تله في الهبة أبضا إلاأن العادة السالفة لمنفرق في الهدايا بين الحقير والنفيس بلكان ـ امسيروا وساروا شيخنا أبوالنجب آخر أو أن يحمل البيع إلى داره أواشترى الحطُّ بشرط النقل إلى داره كل ذلك فاسدالا إذا أفرد طلبالإعباب والقبول يستقبح فيهكيفكان وفحالبيح لمرستقبح فىغيرانحقرات هفا ماهم أعدل بم ورابطوا ـ اصبرواعن السهرور دى قال أناان استشجاره على النقل بأجرة معلومة منفردة عن الشراء للمنقول ومهما لم بجريبهما إلا المعاطاة بالفعل الاحتمالات وحق الورع التدنن أزلابدع الإبجاب والقبول للخروج عن شهة الحلاف فلا يَبْنَعَى أَنْ الدنيا رحاء السلامة نهان عجد السكات دون التلفظ باللسان لم ينقد البيع عند الشافعي أصلا والفقد عند أبي حنيقة إن كان في المحقوات عتم من ذلك لأجل أن البائع فد مملك بغير إعجاب وقبول فان ذلك لاسرف عمقيمًا فرعا اشتراء وصابروا عند القتال قال أنا الحسن بن شمضط المحقراتعسير فان رد الأمر إلى العادات تقدجاوز الناس المحقوات في العاطاة إذبتمدمالدلال غبول وإعباب فان كان حاصراً عند شوائه أو أفر البائع به فليستنع منه وليشتر من غيره فان كان بالثبات والاستقامة إلى اليزاز يأخذ منه ثوبا ديباجا قيمته عشرة دنانير مثلا وبحمله إلى المشترى ومود إليه بأنه ارتضاه شاذان قال أنا دعلج التيء عقرا وهو إليه عتاج فلينافظ بالإبجاب والقبول قانه يستفيد به قطع الحصومة في للسنقبل

فيقول له خمله عشرة فبأخذمن صاحبه العشرة ومحملها وإسلمها إلى البزاز فبأخذها ويتصرف

فها ومشترىالثوب يمطعه ولم بجر بيهما إمجاب وقبول أصلا وكندلك بجتمع المجهرون علىحانوت

١) حديث النبي عن بيع مالم يقبض متفق عليه من حديث ابن عباس.

الربا وأقسامه أوسم منهم ذلك أورآه أبجب عليه الامتناع من الأكل. فأقول: بجب عليه الامتناع من الشراء إذا كان ذلك النبيء الحدى اشروه مقدارا تعيساً ولم يكن من الحقرات. وأما الأكل فلا بحب الامتناع منه فإني أقول إن ترددنا في حمل الفعل دلالة على تقل اللك فلا ينبغي أن لا بجمله دلالة على الإباحة فان أمر قال أنا البغوى عن الإباحة أوسع وأمر تقل اللك أصبق فسكل مطعوم جرى فيهييع معاطاة فنسلم البائع إذن فىالأكل أنى عبيد القاسم بن يعام ذلك بقرينة الحال كإذن الحامي في دخول الحام والإذن في الإطعام لمن يربده الشتري فينزل منزلة سلامة الحدثنا صفوان مالو قال أعتلك أن تأكل هذا الطعام أو تطعم من أردت فانه يحلله ولوصرح وقال كل هذا الطعام عن الحرث عن سعيد شماغرم لي عوضه لحل الأكل ويلزمه الضمان بعدالاً كل هذا قياس الفقه عندي ولسكنه بعد العاطاة ان السيب عن على آكل ملكه ومتلف له قبليه الفهان وذلك في ذمته والثمن الذي سلمه إن كان مثل قيمته قدد ظفر این آنی طالب رخی الستحق عثلحقه فلهأن يتملكه مهماءجزعن مطالبة منعليه وإنكان قادرا طيمطالبته فانهلا يتملك ماظفر به من ملكية لأنهر ﴿ لا يرضى بنلك المين أن يصرفها إلى دينه فعليه الراجعة وأما ههنا فقد الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف وضاه بقرينة الحال عندالتسليم فلايعد أن مجمل الفيل دلالة طي الرضا بأن بستوفي دينه ممايسلم اسساغ الومر ، في إله فأخذه عنه لكن على كل الأحوال جانب البائع أغمض لأن ماأخف قد يربد المالك لينصرف المكار مواعمال الأقدام فيه ولا مكنه التملك إلاإذا أتلف عين طعامه في يد الشَّرَى ثمر عا يُعتقر إلى استثناف قصد التملك ثم إلى الساجد وانتظار كم ن ورتماك عجد درضا استفاده من الفعل دون القول. وأماجا فسالمشترى للطعام وهو لا يريد إلا الصلاة بعد الصدلاة الأكلفهين فانذلك يباحبالإباحة الفهومة منقرينةالحال والكن ربمابلزم من مشاورته أنااضيف تضمير ما أتافه وإنما يسقط الضان عنه إذا تملك البائع ما أخذه من الشغرى فيسقط فيكون كالقاضي مسارا لخطايا غسلاه . وفيروابة والاأخركم دنه والمتحمل عنه فهذا مانراه فيقاعدة العاطاة على تحموضها والعلم عندالله وهذه احتمالات وظنون عا بمحواله به الحطايا رددناها ولا عكم بناء الفنوي إلا على هذه الظنون ، وأما الورع فانه ينبغي أن يستفتى قلبه ويتقى وترفع بهالمدر جات فالوا يني يارسول الله فال ( العقد الثاني عقد الربا ) إسباغ الوضوء في وقدح مدالله تعالى وشددالأمرفيه وعجب الاحتراز منه على الصيارفة التعاملين على النقدين وعلى السكاره وكثرة الحطا المتماملين على الأطعمة إذ لاربا إلاني تقد أوفي طعام وعلى الصيرفي أن يحترز من النسيئة والفضل . إلى الساجد وانتظار أما النسيئة فأن لا يبيع شيئا من جواهر النقدين بشيء من جواهر النقدين إلابدا بيد وهوأن يجري المسلاة بعد الصادة التقابض فيالجلس وهذا احتراز منالنسيئة واسلمالصيارفة الذهب إلىدار الضرب وشراء الدنانير ففل مالو باطافلكم الضروبة حرام مزحيث النساء ومن حيث إن الغالب أن يجرى فيه تفاضل إذلابرد المضروب عثل الرباط فذاكم الزباط وزنه . وأما الفضل فيحترز منه في ثلاثة أمور في بيع الكسر بالصحيح فلأتجوز العاملة فيهما إلامع المائلة وفي يبدأ لجيد بالردىء فلاينغي أن يشتري ردينا بجيد دونه فيالوزن أوبيبع ردينا بجيد فوقة [ الباب الرابع عشر فىالوزن أعنى ذاباع الندهب بالدهب والفضة بالفضة فان اختلف الجنسان فلاحرج في الفضل والثالث فيمشاسة أهلالرباط

في الركبات من الذهب والفضة كالدنانير المخلوطة من الذهب والفضة إنكان مقدار الذهب مجهولا

لرتصم العاملة عليها أصلا إلا إذاكان ذلك تقدا جاريا فيالبلد فانانرخس في العاملة عليه إذا لمرتمابل

بالنقد وكذا الدراهم الغشوشة بالنحاس إن لمتكن رائجة فيالبلد لمتصح العاملة عليها لأن القصود

منها النقرة وهي مجهونة وإنكان نقدا رائجا فيالبلد رخصنا فيالعاملة لأَجارا لحاجة وحروج النقرة

عن أن يقصد استخراجها ولكن لا يقابل بالنفرة أصلا وكذلك كل حلى مركب من ذهب وفضة

فلابجوز شراؤه لاباتذعب ولا لفضة بل بنبغي أن شذى بمناع آخر إنكان قدر الذهب منه معلومًا

إلا إذاكان مموها بالذهب تمويها لايحصل منهذهب،تصود عند العرض على النار فبجوز ييعها يمثلها

بأهل الصفة كاللهن

تعالى \_ لمسجد أسس

على النَّهُوي من أول

يوم أحق أن تقوم فيه

فيسه رجال يحبون

لمواشع السؤال واقتعم الربا والحرام وهو لايدرى -

ذهب مقصود عند العرض على النار بذهب وبجوز بالنصة وغيرها . وأما التعاملون على الأطعمة فعليهم التقابض في الجبلس اختلف جنس الطعام للبيع والشترى أولم يختلف قان أنحد الجينس فعليم الثقابض

ومراعاة المعائلة والمعناد فيهذا معاملة القصاب بأن يسلم إليه الغنم ويشترى بها اللحم تخدا أو نسيئة

السلم وتثروطه

من النقرة بما أريد من غيرالنقرة وكذلك لايجوز للصيرفي أن يشترى قلادة فيها خرز وذهب بذهب

ولاأن بيهه بل بالفضة بدا بيد إن لم يكن فيها فضة ولابجوز شراء ثوب منسوح بذهب عصل منه

فهو حرام ومعاملة الحباز بأن يسلم إليه الحنطة ويشترى بها الحيز نسيئة أو تقدا فهو حرام ومعاملة العصار بأن يسلم إليه الوز والسمسم والزيتون ليأخذ منه الأدهان فهو حرام وكذا اللبان يعطى اللبن ليأخذ منه الجبن والسمن والزبدوسائر أجزاء اللبن فهو أيضا حرام ولايباع الطعام بعيرجنسه من الطعام إلا نقدا ومجنسه إلانقدا ومنائلا وكل مايتخدمناك، المطعوم فلا يجوزان بياع به منائلا

سواه كان من جنسه أولم يكن ولايسلم في هد إذا كان رأس المال هدا وقد ذكرنا هدا في الربا .

علكم سندا الثناء قانوا كنا تتبع الماء الحجر ولامتفاضلا فلايباع بالحنطة دقيق وخمز وسويق ولابالعنب والتمر دبس وخل وعصير ولابالمين ممن وهداوأشاه هذا من وزبد ومخيص ومصل وجنن والمعاثلة لانفيد إذا لم يكن الطعام فيحال كالبالادخار فلا يباع الرطب الآداب وظيفة صوفية بالرطب والعنب بالعنب متفاضلا ومتماثلا فهذه حجل مقنعة في تعريف البيع والتغييه على مايشحر الناجر الربط يلازمونه بمثارات الفساد حتى يستفتى فيها إذا تشكك والنبس عليه شيء منها وإذا لم يعرف هسذا لم يتفطن ويتناهدونه وأرباط بينهم ومضربهم ولكل ( العقد الثالث السلم )

وليراع الناجر فيه عشوة شروط. الأول: أن يكون رأس المال معلوما على مثله حتى لوتعذر تسلم

المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قبعة رأس المال فان أسلم كفا من الدراهم جزافا في كر حنطة لم يسح في أحد القولين . الثاني : أن يسلم رأس المال في مجلس المقد قبل النفر ق فلو غرة قبل القيض انفسخ السلم . الثالث : أن يكون المسلم فيه مما يمكن تعريف أوصافه كالحيوب والحيوانات والمعادن

والفطن والصوف والإبريسم والألبان واللحوم ومناع المطارين وأشباهها ولابجوز فى الممجونات والمركبات وماختلف أجزاؤه كالقسى المصنوعة والنبل المعمول والحفاف والنعال المختلفة أجزاؤها

الحافظ القدسي قال أنا أحمد بن محد البزازي قال أنا عيسى وصنعتها وجلود الحيوانات وبجوز السلم فى الحبر وماينطرق إليه من الحنلاف قدر الملح والمساء بكثرة ابن على الوزير قال الطبخ وقلته يعنى عنه ويتسامج فيه . أثرابع : أن يستفعى وصف هسلمه الأمور ألقابلة الوصف حق لايستى وصف تتفاوت به القيمة تقاونا لاينغابن بمثله الناس إلا ذكره فان ذلك الوصف هوالقائم متام الرؤية في البيع . الحامس : أن مجمل الأجل معلوما إن كان مؤجلا فلا يؤجل إلى الحصاد

حدثنا عبدالله البغوى ال حدثنا وهبان من بقية قال حدثنا غالد ولاإلى إمراك الخسار بلالى الأشهر والأبام فان الإمراك قديتقدموقد يتأخّر . السادس : أنبكون السلم فيه ممما يقدر طيتسليمه وقت المحل ويؤمن فيه وجوده غالبا فلا يقبني أن يسلم في العنب إلى

أن تطيروا والله عب

المطيري \_ هذاوصف

أمحاب رسول الله

مسلى الله عله وسلم

قبل لهم ماذا كنتم

نَصْنُمُونَ حَتَّى أَنْنَى اللَّهُ

قوم دادوالرباط دارخ

وقد شاسوا أهل الصفة

في ذلك على ما أخرنا

أبوزرعة عن أيه

ابن عد الله عن داود ان أن دعن أن الحرث حرب بن أبي الأسود عن طلحة رضى اقد عنه قال كان الرجل إذا قدم

أجلُ لايدرك فيه وكذا سائر النواكه فان كان النالب وجوده وجاء الحل وعجز عن التسليم بسبب آفة فله أن يمله إنشاء أوخسخ ورجع فرأس المسال إن شاء . السابع : أن يذكر مكان التسليم فها مختلف الغرض به كي لابثير ذلك 'زاعا . الثامن : أن\ا يملقه بممين فيقول من خطة هذا الزرع أَوْ تمرة هذا البستان قان ذلك يبطل كوته دينا نع لو أضاف إلى ثمرة بلد أوقرية كبيرة لم يغتر ذلك التاسع : أن لايسلم فيشي تخليس عزز الوجود مثل مدَّة موسوفة ميز وجود مثلها أو جارية حسناء معها وأدها أوغيرذك بما لاخد عليمالًا . العاشر : أن لايسلم فيطعاء مهما كاندأسالمالطعاما

الرهن وهذا ورعولكنا تقول إنه غير واجب فلنفرض السئلة في درهم له مالك معين حاضر فنقول إذا رد أحد الدرهمين عليه ورضى به معالملم محقيقة الحال حلله الدرهم الآخرانانه لابخلواما أن يكون الردود في علم الله هو المأخوذ تقد حصل القصود وإن كان غير ذلك تقدحصل لسكل واحد در هم في بدصاحبه لو حرَّف دابته عن فالاحتياط أن يتبايها باللفظ فان لم يمعلا وقع النقاص والتبادل بمجرد المعاطنة وإنكان المنصوب منه الصوب المتوجه إليه قد فائله درهم في يد الناصب وعسر الوصول إلى عينه واستحق ضانه فلما خذ وقع عن الضمان بمجرد لاإلى محو القبلة بطلت القبض وهذا في جانبه واضع فان الضمون له يملك الضان بمجرد القبض من غير لفظ والاشكال صلاً ، والماشي في الجانب الآخر أنه لم يدخل في ملكم. فتقول لأنه أيضا إن كان قد تسلم درهم نفسه ققد فات له أيضا تنفلني السفر وتمنعه درهم في يد الآخر فليس بمكن الوصول إليه فهو كالغائب فيقع هذا بدلًا عنه في علم الله إن كان الأمر استقبال القبلة عند كذلك ويقع هــذا التبادل في علم الله كما يقع التقاص لو أنلف رجلان كل واحد منهما درهما طي الإحرام ولا مجزئه صاحبه بل في عين مسئلتنا لو ألق كل واحد مافي بده في البحر أو أحرقه كأن قد أتلفه ولم يكن عليه في الاحرام إلا الاستقبال عهدة الآخر بطريق التماص فكذا إذا لم يتلف فان القول بهذا أولى من نلصبر إلى أن من بأخذ ويمنعه الايماء للركوع درها حراما وعلرحه في ألف ألف درهم لرجل آخر يصير كل المال محجوراً عليه لا مجوز التصرف والسجود وراكب فيه وهذا الذهب يؤدي إليه فانظر مافي هذا من البعد وليس فها ذكرناه إلا ترك اللفظ والعاطاة الدابة لابحناج إلى يبع ومن لاعِملها بيعا -فبث يتطرق إلبها احتمال إذ الفعل يضعف دلالته وحيث يمكن التلفظ وههنا هذا التسليم والتسلم للمبادلة قطعا والبيع غير ممكن لأن البيع غير مشار إليه ولامعلوم فيعيه وقد استقبال القبلة للاحرام أيضا . وإذا أصبح أيكون عالا غبل البيع كالوخاطر طل دقيق بألف رطل دقيق لغبره وكذا الدبس والرطب وكل مالايباع البعض منه بالبعض. فإن قيل فأنتم جوزتم تسليم قدر حقه في مثل هذه الصورة وجعلتموه بيعاً. المسافر مقها ثم سافر قلنا لاعمله بيعا بل تمول هو بدل عما فات في بده فيملكه كا علك النلف عليه من الرطب إذا أخذ فعليه أعيام ذلك اليوم مثله هذا إذا ساعده صاحب النال فان لمساعده وأضر به وقاللا آخذ درما أصلا إلاعين ملكي فان في الصوم وهكذا إن استهم فأتركه ولاأهم وأعطل عليك مالك . فأقول علىالقاضي أن ينوب عنه فيالقبض حتى يطيب أصبح مسافر ثم أقام للرجل ماله فازهذا محض التعنت والتضييق والشرع لم يرد به فان مجزعن القاضي ولم مجده فليحكم رجلا والصوم في السفر أفضل مندينا ليتبضعف فان عجز فيتولى هو بنفسه ويفرد على نية الصرف إليـه درهما ويتعين ذلك له من الفطر وفي الصلاة ويطيب له الما في وهذا في خلطُ المائمات أظهر وألزم. فإن قبل فينبغي أن بحل له الأخذ ويتنقل القصر أفضل من الحق إلىذمته فأيحاجة إلى|لاخراج|ولا ثم النصرف.في لباقي . فلنا قال قائلون مجل لهأن،يأخذ مادام . الإتمام. فهذا القدر يهة قدر الحرام ولابجوز أن بأخذال كل وأوأخذ لم بجراه ذلك وقال آخرون ليساله أن بأخذ مالم مخرج كاف الصوفى أن يعلمه قدر الحرام بالتوبة ونصد الابدال وقال آخرون بجوز للآخذ في التصرف أن يأخذ منه وأما هو منحكم الشرع فيمهام فلا يعلى فان أعطىعصى هودون الآخذمنه وماجوز أحدأخذ السكل وذلك لأن المالك لوظهر فله مفره . فأما للندوب أن يأخذ حقهمن هذه الجملة إذيقول لعل المصروف إلى يقع عين حتى وبالتعبين وإخراج حقّ الغير والمنحب فينبغى أن وتمييزه يندفعهذا الاحتال فيذا المال يترجعهذا الاحتال على غيره وماهوأ فربإلى الحق مقدم كأيقدم يطاب لنفسه رقيقا المثل على تميمة والعين على الثال فكذلك مأتحشمل فيه رجوع الشارمقدم على ما يحتمل فيه رجوع القيمة فيالطريق بعينه علىأمر وماعتمل فيه رجوع المين يقدمها ماعتمل فيه رجوع المثلونوجاز لهذا أنايقولانك لجاز أصاحب الدمن وقدقيل الرفيق الدرهم الآخرأن بأخذ الدرهمين ويتصرف فبهما ويقول على نضاء حقك من موضع آخر إذ الاختلاطمين م الطريق ويهي الجانبين وليس ملك أحدها بأن يقدر فاثنا بأولى من الآخر إلاأن ينظر إلى الآتل فيقدر أنه فائت فيه رسول الله صلى الله لموينظر إلى الدى خلط فيجعل بفعله متلفا لحق غيرءوكلامخ بعيدان جداوهذاواضبافي ذوات الأمثال فإنهار تقم عوضا في الاتلافات من غير عقد فأما إذا اشتبه دار بدوراً وعبد بعبيد فلاسبيل إلى الصالحة والتراضي -

فان أبي أن يأخذ إلا عين حله ولم يقدر عليه وأراد الآخر أن يعوق عليه جميع ملكم فان كانت منائنة لتم فالطريق أن يبيع القاضي جميع الدور وبوزع عليهم ألئمن بقدر النسبة وإنكات متفاونة أخـــذ من طالب البيع قيمة أنمس الدور وصرف إلى المتنع منه مةدار قيمة الأفل و ونف قدر النفاوت إلىالبيان أوالاصطلاح لأنه مشكل وإن لبوجدالفاضي فللذي بربد الحنزس وفي بدء الكال أن يتولى ذلك بنفسه هذههي الصلحة وماعداها من الاحبالات صديمة لانختارها وفهاسبق تنسيه على العلة وهذا في الحنطة غاهر وفي النقود دونه وفي العروض أغمض إذلا بمع البعض بدلا عن البعض فلذلك احتبج إلى البيع والرسم سائل يتم بها بيان عذا الأصل. مسئلة : إذا ورث مع جماعة وكان السلطان قدغصب ضيعة لمورثهم فرد عليه تطعة معينة فهي لجميع الورثة ولوأرد من الضيعة نصفا وهو قدرحقه ساهمه الورثة فازالنصف الذي له لايشمل حتى يقال هو الودود والباقي هوالنصوب ولايسير عَمِرًا بَيْنَةِ السَّاطَانُ وقصله حصرالعصب في نصيب الآجين . مُسَلَّمَة : إذا وقع في بده مال أخذه من سلطان ظالم ممتاب والمال عقار وكان قد حصل منه ارتفاع فينبغي أن محسب أجر مثله لطول تلك المدة وكذلك كل مفصوب له منفعة أو حصــل منه زيادة فلا تصح توبته ما لم غربج أجرة الفصوب وكذلك كل زيادة حصلت منه وتقديراً جرة العبيد والثياب والأوآن وأمثال ذلك كما لايعنادإ عارتها بمايعس ولايدرء ذلك إلاأمتهاد وتحدين وهكذاكل التقويمات تمع بالاجتهاد وطريقالوزع الأخذ بالأقصى وما ربحه على المال النصوب في عقود عقدها على التممة وقضَّى النَّن منه فهو ملك له وكن فيه شهة إذكان تمنه حراما كما سبق حكمه وإن كان بأعيان الله الأموال فالعفودكات فاســـــــة . وقدتيل تنفذ ناجارة المفصوب متعالمصلحة فيكون المنصوب تتأولي وانتياس أز تلك العقود نفسخ وتسترد الثمن وترد الأعواض فالالجزعته لكثرته فهي أموال جرام حفلت فيرده فللمنصوبءته تدر رأس به والفطل حرام محما خراجه ليتصدق به ولا بحلها سب دلاة متصوصفته إلى حكمه حكم كل حرا, يُمْع في يده . مسئلة : من ورث مالا ولمياعز أن مورثه من أينًا كنتبه أمن حلال أممنًا عرام ومَ يَكُنُّ مُم علامة فهو حلال بانفاق العلماء وإناعلم أنافيه حراما وشك في تدرء أخرج مفدان الحرام بالتجري فانالم بطرداك ولسكن علم أن مورثه كان بتولى أعمالا للسلاطين واحتمل أعثم كن بأخذ في عمله شيئا أوكان قد أخذ ولم يق في دمه، ثبي، لطول الله، فهذه شهة بحسن التوزع عنها ولا يحب وإن علم أن يعض ماله كان من الظلم فينزمه إلحراج فالله القدر بالاجتهاد . وقال بعض "مَفَدَ. وَإِنَّوْمِهُ وَالاَثْمُ عَلَى الوَرْثُ وَاسْتَعَلَّى مَا رَوَى أَنْ رَجِلًا مِمْنَ وَلَى عَمَل السلطان مات تقال سماني لأن منه ماله أي اوارئه وعدًا ضعف لأنه لميذكراسم الصحاق والملهصدر من ستساهل فقد كان في اصحابة من نساهل ولكن لانذكره لحرمة الصحبة وكيف يكون موت الرجل مبيحا للحرام النبقن المختلط ومن أبن يؤخذ هذا نعرإذا لمبتبقن بجوز أن يقال هوغير مأخوذ بمالايدرى فيطيب واوال لا اوم أاذف عرف تمنا . ( البطر الثاني في المعرف ) قادا أخرج الحرام فله تلانة حوال: إما أن كون لدالك معين فيج الصرف إليه أو إلى وارتموان كان فاتبا فينتظر حضوره أوالإصال إلبه وإنكانته زبادة ومنفعة فلتجمه نوالده إلىوقت حضوره وإما أنْ يَكُونَ ثَالِكَ غَيْرِ مَعَيْنَ وَتُعَالَبُأْسَ مَنَ الْوَتُوفَ فَى عَيْنَهُ وَلَا يَدُرَى أَنْصَاتَ عَن وَارْتُ أَمْلًا

فهذا لايمكن الرد فبالممالك وبوقف حتى ينضح الأمر فبه ورعالا يمكن الرد لكثرة اللائع كمذلول

التنسية فانها بعدتفرق الغزاءكف يقدر علىجمهم وانقدر فكيف يفرق دينارا واحدامتلاعل ألف

( ۱۷ - إحبار - نان)

عليه وسلم أن يسافر الرجل وحده إلاأن بكون صوفيا عالما بآفة تفسيه مختار الوحدة على بعسرة من أمره فلا بأس بالوحدة وإذا كانوا جماعة ينبغى أن يكون فيهم متقدم أمير فال رسول اقد صدلی افی علیه وسلم وإذا كنتم ثلاثة في سفرفأمروا أحدكم و والذى سميه العوفية بيشر وهو الأمسار وينبغىأن يكون الأسر أزهد الجاعة فيالدنيا وأوفرهم حظا من التقوى وأتهم مروءة وسغاوية وأكثرهم شنقة . روى عبداقه ابن عمر عن رسول الله ملى الله عليه وسلمقال وخيرالأمحاب عندافه خرم لساحيه ۽ عل ء. عبد أله الروزي أنآ باعلى الدباطي صيه مقال على أن أكون أمًا الأمير أو أنت قفال بلأت فإزل عمل

قال أنا البغوى عن أى عبيد القاسم بن سلامةال حدثناصفوان عن الحرث عن سعيد ان السيب عن على ان أني طالب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥ إسـباغ الوصو. في المكاره وإعمال الأفدام إلى الساجد والتظار الصلاة بعد الصلاة يعسل الخطايا غسلانه . وفيرواية ﴿ أَلَا أَخْرَكُمُ عا عجوالله به الحطايا وترفع بهالدر جات قالوا بى يارسول الله قال إسباغ الوضوء في المكارة وكثرة الحطا إلى المساحد وانتظار المسلاة بعد الصلاة فذلكمالو باطافذلكم الرباط فذلكم الزباط [ الباب الرابع عشر فىمشامة أهلالوباط بأهل الصفة ] قال الله تعالى ــ لمسحد أسس على التقوى من أول

بوم أحق أن تقوم فيه

فيمه رجال محبون

كان ذلك النبيء اللَّذي اشتروه مقدارا نفيساً ولم يكن من الهقرات . وأما الأكل فلابجب الامتناع منه فإنى أقول إن ترددنا في حمل الفعل دلالة على تمل اللك فلا ينبغي أن لا بجمله دلالة على الإباحة فان أمر الإباحة أوسع وأمرغمل اللك أضيق فسكل مطعوم جرى فيهييع معاطاة فتسليم البائع إذن فيالأكل يعام ذلك بقرينة الحال كإذن الحمامي في دخول الحمام والإذن في الإطعام لمن يريده الشتري فينزل منزلة مالو قال أمحـتـلك أن تأكل هذا الطعام أو تطعم من أردت فانه عمل؛ ولوصرح وقال كل هذا الطعام تماغرملي عوضه لحلالأكل ويلزمه الضان بعدالأكل هذا قياس الفقه عندي ولكنه بعد العاطاة آكل مُلكَه ومنلفُ له فعليه الضان وذلك في ذمته والثمن الذي سلمه إن كان مثل قيمته فقد ظفر الستحق عثل حقه فله أن يتملكه مهما عجز عن مطالبة من عليه وإن كان قادرا فلي مطالبته فانه لا يتملك ماظفريه من ملكة لأنه ربما لا يوضي على العين أن يصرفها إلى دينه فعليه الراجعة وأما ههنا فقد عرف رضاه بقدينة ألحال عندالتسليم فلايبعد أن يجعل الفعل دلالة على الرسنا بأن يستوفى دينه ممايسلم إليه فيأخذه بحقه لكن على كل الأحوال جانب البائع أغمض لأن ماأخذه قد يريد المالك لينصرف فيه ولا يمكنه النملك إلاإذا أننف عين طعامه في بدالسَّتري تمريعًا يَعْتَمَر إلى استشاف قصد النملك تم كون قدعماك بجرد رضا استفاذه من الفعل دون القول . وأماجانب الشتري للطمام وهو لاتربد إلا الأكلفين فازدلك يباس لإباحة الفهومة من قربنة الحال واسكن رعابازم من مشاورته أزبالضيف يضمن ماأتنفه وإنما بمقط الفيان عنه إذا تملك البائع ماأخذممن الشذى فيسقط فيكون كالقاضي دبنه والتجمل عنه فهذا مانراه فيقاعدة العاطاة على تحموضها والعلم عندالله وهذه احتمالات وظنون رددناها ولا يمكن بناء الفتوى إلا على هذه الظنون ، وأما الورع فانه ينبغي أن يستفق قلبه ويتق ( العقد الثاني عقد الربأ )

والدحرمة لتما أنه تعالى وشدد لأسرفيه ونجب الاحتراز منه علىالصيارقة التعاملين على النقدين وعلى المتعاملين على الأطعمة إذ لاربا إلاقي تقد أوفي طعام وعلى الصيرقي أن يحترز من النسيئة والفضل . أما النسيئة فأن لابيم شيئا مزجواهر النقدين بشيء منجواهر النقدين إلابدا بيد وهوأن بجري التقابض فحالجلس وهذا احتراز من انسيئة وتسلم اصيارفة اندهب إلىدار الضرب وثبراء الدنانير المضروبة حرام منحيث النساء ومن حيث إن الغالب أن بجرى فيه نفاضل إذلارد المضروب عثل وزنه . وأما الفضل فيحترز منه في ثلاثة أمور في يمع الكسر بالصحيح فلأنجوز العاملة فيهما إلامع المعائلة وفيسع الجيدبالردىء فلإنبغي أن بشترى ردينا بجيد دونه فيالوزن أوببيع رديثا بجيد فوقة في الوزن أعنى إذا باع الدهب بالمدهب والنمضة بالفضة فإن اختلف الجنسان فلاحوج في الفضل والثالث فى الركت من الذهب والنصة كالدنانير الخلوطة من الذهب والفضة إنكان مقدار الذهب مجهولا لمِتْصِمُ المُعاملةُ عَلِيهِا أَصَارَ إِذَا كَانَ ذَاكَ تَمَدَا جَارِياً فَيَالِمُكُ فَالنَّرْخُصُ في لعاملة عليه إذا لمِقَالِل بالقد وكذا الدراهم انتشوشة بالنحاس إن لإشكن رائجة في البند لإنصح العاملة عليها لأن القصود منها النقرة وهي مجهولة وإنكان غدا رائجا فيالباند رخصنا في العامنة لأجارالحاجة وحروج النقرة عن أن يقصد استخراجها ولكن لا يقابل بالنفرة أصلا وكذلك كل حلى مركب من ذهب وفضة فلايجوز شواؤه لابالدهب ولابالفضة بل بابغي أن يشترى بتناع آخر إنكان قدر الدهب منه معلوما إلا إذاكان مموها بالقاهب تمويها لابحصال منعذهب مقصود عند العرض على النار فيجوز بيعها بمثلها

من النقرة عنَّا أريد من غيرالنقرة وكذلك لابجوز للصيرفأن يشتري قلادة فها خرز وذهب بذهب ولاأن ببيعه بل بالفضة بدا يد إن لم يكن فيها فضة ولايجوز شراء ثوب منسوج بذهب يحسل منه ذهب مقسود عند العرض علىالنار بذهب ومجوز بالنضة وغيرها . وأما المتعاملون علىالأطعمة فعليهم التقابض في المجلس اختلف جنس الطعام البيع والشترى أولم مختلف فان أتحد الجنس فعليهم التقابض ومراعاة المائلة والمناد فيحذا معاملة القصاب بأن يسلم إليه الغم ويشترى بها المحم غدا أو نسيئة فهو حرام ومعاملة الحباز بأن يسلم إليه الحنطة وبشترى بها الحبز نسيئة أو نقدا فهو حرام ومعاملة المصار بأن يسلم إليه العزر والسمسم والزيتون ليأخذ منه الأدهان فهو حرام وكذا البان يعطى اللبن ليأخذ منه الجين والسمن والزبدوسائر أجزاه اللبن فهو أيضا حرام ولايباع الطعام بغيرجنسه من الطعام إلا نقدا وعجنسه إلاتقدا ومنائلاً وكل مايتخذمنالشي المطعومةلا يجوزان بياع به منائلا ولامتفاضلا فلايباع بالحنطة دقيق وخيز وسويق ولابالعنب والثمر دبس وخل وبمسير ولاباللبنهمن وزبد ومخيض ومصل وحبن والمائلة لانتبد إذا لم بكن الطعام فيحال كالبالادخار فلا يباع الرطب بالرطب وااهنب بالعنب متفاضلا ومتماثلا فهذه جمل مقنعة فىتعريف البيع والتنبيه على مايشعر التاجر بمثارات الفساد حتى يستفتى فيها إذا تشكك والنبس عليه شيء منها وإذا لم يعرف هسذا لم يتفطن لمواضع السؤال واقتحم الربا والحرام وهو لايشوى •

( العقد الثالث السلم ) وليراع الناجر فيه عشوة شروط. الأول: أن يكون رأس البال معلوما على مثله حتى لوتعذر تسليم المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال فان أسلم كفا من الدراهم جزافا في كر حنطة لم يسح في أحد القولين . الثاني : أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرُّ ق فلو تفرقا قبل القبض انفسخ السلم . الثالث: أن يكون المسلم فيه مما يمكن تعريف أوصافه كالحبوب والحيواناتوالمعادن والقطن زالصوف والإبريسم والألبان واللحوم ومتاع العطارين وأشباهها ولابجوز فى العجونات والمركبات ومانختلف أجزاؤه كالقسى الصنوعة والنبل الممول والحفاف والنعال المحتلفة أجزاؤها وصنعتها وجلود الحيوانات وبجوز السلم فى الحبز وماينطرق إليه مناختلاف قدر الملح والمساء بكثرة الطبخ وقلته يعني عنه ويتسامح فيه . الرابع : أن يستممي وصف هسله الأمور القابلة للوصف حتى لايستى وصف تتفاوت به القيمة تفاوتا لايتغابن بمثله الناس إلا ذكره فان ذلك الوصف هوالقائم مقام الرؤية في البيع . الحامس : أن مجمل الأجل معلوما إن كان مؤجلا فلا يؤجل إلى الحصاد ولا إلى إدراك الحَسار بل إلى الأشهر والأيام فان الإدراك قديتقدموقد يتأخر . السادس : أن يكون السلم فيه عما يقدر طي تسليمه وقت الحل ويؤمن فيه وجوده غالبًا قلا يقبغي أن يسلم في العنب إلى أجل لايدرك فيه وكذا سائر النواكه فانكان الفالب وجوده وجاء المحل وعجز عن التسليم بسبب Tفة فله أن يمهله إنشاء أو يُعسخ و يرجع في رأس المسال إن شاء . السابع : أن يذكر مكان التسليم فها يختلف الفرض به كي لايثير ذلك نزاع . الثامن : أنَّالا يُسلَّقه بمدين فيقول من حنطة هذا الزَّرْعُ أو تمرة هذا البسنان فان ذلك يبطل كونه دينا نعرلو أضاف إلى تمرة بلد أوقرية كبيرة لم يضرفاك الناسم : أن لايسلم في شي غيس عزر الوجود مثل در"ة موسوفة بعز وجود مثلها أو جارية حسناء معها ولدها أوغيرنك بما لايفدر عليخاليا . العاشر : أن لايسلم فيطعام مهما كان أس المال طعاما سواء كان من جنسه أولم بكن ولابسلم في تقد إذا كان وأس المال هدا وقد ذكرنا هدا في الربا .

الطيرين \_ هذاوصف أمحاب رسول افحه مسلى الله علمه وسلم قيل لهم ماذا كنتم نصنعون حتى أثنى الله عليكم سذا الثناء قالوا كنا نتبع الماء الحجر وهذاوأشياه هذا من الآداب وظبفة صوفية الربط يلازمونه ويتعاهدونه والرباط بيتهم ومضربهم ولكل قوم داروالرباط دارخ وقدشا بهواأهل اسفة في ذلك على ما أخرنا أبوزرعة عن أيه الحافظ القدسي تأل أنا أحمد من محمد الرازى قال أنا عيسى ان على الوزير قال حدثنا عبداقه الغوى قال حدثنا وهبان بن

غية قال حدثنا خالد

ان عد الله عن داود

ان أن هند عن أن

آلحرث حرب بن أني أ

الأسود عن طلحة

رضى اقد عنه قال

كان الرجل إذا تدم

أن يتطهروا والله بحب

التفسير الكبير

يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَايُحِبُّ كُلَّ كَفَّارِ أَقْيِمٍ ٢٧٦٠،

فهينا أمره لله ان شاء عدَّلَه و إن شا. غفر له وهو كقوله (ان الله لايغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء) فيكون ذلك دليلا ظاهرا غلى صحة قولنــا أن العفو من الله مرجو أما قوله ﴿ وَمَنْ عَادْ فَأُولُنُكُ أَصِحَابِ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ فألمعني : ومن عاد الى استحلال

الرباحتي يصير كافرا

واعلم أن قوله (فأو لئك أصحاب النار هم فيها خالدون)دليل قاطع في أن الخلودلايكون الا للـكافر لأنقوله (أولئك أصحاب النار) يفيد الحصرفيين عاد الى قول الكافر وكذلك قوله (هم فبها خالدون) يفيد الحصر ، وهذا يدل على أن كونه صاحب النار ، وكونه خالدا في النار لايحصل الا في الكفار

أقص مافي الياب أنا خالفنا هـذا الظاهر، وأدخلنا سائر الكفار فيه ، لكنه يبق علم ظاهره

في صاحب الكبيرة فتأمل في هذه المواضع، وذلك أن مذهبنا أن ضاحب الكبيرة إذا كان ،ؤمنا بالله ورسوله بجوز في حقه أن يعفر الله عنه ، وبجوز أن يعاقبه الله وأمره في البايين موكل إلى الله ثم يتقدر أن يعاقبه الله فإله لابخلد في النار . بل بخرجه منها ، والله تعالى بين صحة هذا المذهب في هذه الآيات بقوله (فأمره إلى الله) على جواز العفو في حق صاحب الكبيرة على مابيناه ، ثم قوله

(فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) يدلعلي أن بتقدير أن يدخله النار لكن، لا يخلده فيها لان الخلود مختص بالكفار . لابأهل الإيمان ، وهذا بيان شريف وتفسير حس قوله تعالى ﴿ يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لايحبكل كفار أثيم ﴾ اعلم أنه تعــالى لما بالغ في الزجر عن الربا ، وكان قد بالغ في الآيات المتقدمة في الأمر بالصدقات؟، ذكر «بهنا

مايجري مجري الدعا. إلى ترك الصدقات وفعل الربا، وكشف عن فساده ، وهابي لألا الداعي إلى فعل الرباتحصيل المزيد في الخبيرات . والصارف عن الصَّدَّقات الاحتراز عن نقصان الخير فين تعالى أن الربا وانكان زيادة في الحال. الا أنه نقصان في الحقيقة ، وأن الصدقة وإنكات نقصانا في الصورة ، إلا أنها زيادة في المعني ، ولماكان الأمركذلك ،كاناللا ثق بالعاقل أن لا يلتفت

إلى مِا يقضي به الطبع والحس من الدواعي والصوارف، بل يعول على ماند بالشرع اليه من الدراعي

والصوارف فهذا وجه النظم وفي الآية مسائل:

﴿ الْمُسَالَةُ الْأُولَى ﴾ المحق نقصان الشيء حالا بعد حال ، ومنه المحاق في الهلال ، يقال : محقه ` أنه فانمحق ترامتحق، ويقال: هجير ماحق إذا نقص في كل شيء بحرارته أما قوله ﴿ فَمَ جاءه موعظة من ربه ﴾ فاعلم أنه ذكر فعل الموعظة ، لأن تأنيثها غير حقيقي ، ولانها في معنى الوعظ، وقرأ أبي والحسن (فن جاءته موعظة) ثم قال (فانتهي) أي فامتنع، ثم قال (فله ماسلف) وفيه مسألتان

﴿ المسألة الأولى ﴾ في التأويل وجهان : الأول : قال الزجاج : أي صفح له عمـا مضي من ذنبه من قبل نزول هذه الآية ، وهو كقوله (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف) وهذا التأويل صَعِيف ، لانه قبل نزول الآية في التحريم لم يكن ذلك حراما ولاذنبا ، فكيف يقال المراد من الآية الصفح عن ذلك الذنب، مع أنه ماكان هناك ذنب، والنهى المتأخر لا يؤثر في

الفعل المتقدم، ولانه تعالى أضاف ذلك اليه بلام التمليك، وهوقوله (فلمماسلف) فكيف يكون ذلك ذنبا. الناني: قال السدى: له ما سلف أي له ما أكل من الربا، وليس عليه رد ما سلف، فأبا من لم يقض بعد فلا يجوز له أحذه ، و إنما له رأس ماله فقط ، كما بينه بعد ذلك بقوله (و ان تبتم فلكم رؤس أموالكم)

﴿ المسألة الثانية ﴾ قال الواحدي : السلف المتقدم ، وكل شي. قدمته أمامك فهو سلف ، ومنــه الأمة السالفة . والسالفة العنق ، لتقدمه في جهة العلو ، والسلفة ما يقدم قبلالطعام ، وسلافة الحر صفوتها، لأنه أول ما يخرج من عصيرها

أما قوله تعالى ﴿ وَأَمْرِهِ اللَّهِ مَا لِللَّهِ ﴾ ففيه وجوه للمفسرين. الا أن الذي أقوله : ان هـذه الآية محتصة بمن ترك استحلال الربا من غير بيان أنه ترك أكل الربا أو لم يترك . والدليل عليــه مقدمة الآية ومؤخرتها

أما مقدمة الآية فلأن قوله (فمن جاءه موعظة من ربه النتهي) ليس فيه بيان أنه انتهي عماذا ى فلا بدوأنَّ يصرف ذلك المذكور إلى السابق، وأقرب المذكورات في هذه الكلمة ما حكيالله أنهم

قالوا : إنما البيع مثل الربا. فكان قوله (فانتهى) عائدًا اليه . فكان المعنى : فانتهى عن همذا القول وأما مؤخرة الآية فقوله (ومن عاد فأوائك أصحاب النار هم فيها خالدون) ومعناه : عاد الي الكلام المتقدم، وهو استحلال الربا . فأمره الى الله ، ثم هذا الإنسان اما أن يقال : انه كما اللهي عن استحلال الربا انتهي أيضا عن أكل الرباء أو ليس كذلك . قانكان الاولكان هذا الشخص مقرا بدين الله عالمًا بتكليف الله . فحينتذ يستحق المدح والتعظير والاكرام ، لكن قوله (فأمره

الى الله) ليس كذلك لانه بفيد أنه تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له . فتبت أن هـذه الآية لاتليق بالكافر ولا بالمؤمن المطبع. فلم يبق الا أن يكون مختصا بمن أقر بحرمة الربا ثم أكل الرَّبا

قوله تعالى ﴿ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةَ عَنْ تُرَاضَ مَنْكُمُ ۗ الْآيَةِ

﴿ الْمُسَأَّلَةُ النَّالَةُ ﴾ قال الشافعي رحمة الله عليه : النهى في المعاملات يدل على البطلان ، وقال

أبو حنيفة رضى الله عنيه : لايدل عليه، واحتج الشافعي على صحة قوله بوجوه : الأول : أن

جميع الاموال مملوكة لله تعالى ، فاذا أذن لبعض عبيده في بعض التصرفات كان ذلك جاريا مجرى

ما إذا وكل الإنسان وكيلا في بعضالتصرفات ، ثم إن الوكيل إذا تصرف على خلاف قول الموكل

فذاك غير منعقد بالإجماع ، فإذا كان التصرف الواقع على خلاف قول المالك المجازي لاينعقم

فبأن يكون التصرف الواقع على خلاف قول المالك الحقيق غيرمنعقد كان أولى. وثانيها : أن هذه

النصرفات الفاسدة إما أن تكون مستلزمة لدخول المحرم المنهى عنه فى الوجود ، وإما أن لاتكون

فان كان الأول وجب القول ببطلانها قياساعلى النصر فات الفاسدة . والجامع السعى في أن لا يدخل

منشأ النهي في الوجود، وإن كان الثاني وجب القول بصحتها. قياسا على التصرفات الصحيحة، والجامع

كونها تصرفات خالية عن المفسد ، فنبت أنه لابد من وقوع التصرف على هذيز الوجرين . فأما الهول

بتصرف لا يكون صحيحا ولا باطلا فهر محال ، وثالثها : أن قوله: لاتبيعوا الدرهم يدرهمين ، كقوله

لاتبيعوا الحر بالعبد، فكما أن هذاالنهي باللفظ لكنه نسخ للشريعة فكذا الأول، وإذاكان ذلك

﴿ المُسأَلَةُ الرَّابِيةُ ﴾ قال أبو حنيفة رحمة الله عليه ، خيار المجلس غير ثابت في عقودالمعارضات

المحضة ، وقال الشافعي رحمة الله عليه : ثابت . احتج أبو حنيفة بالنصوص : أولها : هذه الآية. فان

قوله (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم )ظاهره يقتضي الحل عند حصولاالتراضي .سوا.حصل

النفرق أو لم يحصل . وثانيها : قوله (أوفوا بالعقود)فألزم كل عاقد الوفا. بما عقدعن نفسه . وثالبها :

قوله عايم الصلاة والسلام ولايحل مال امرى. مسلم إلا بطيبة من نفسه» وقد حصلت الطيبة ههنا

بعقد البيع، فوجب أن يحصل الحل. ورابعها : قوله عليه الصلاةوالسلام«من ابتاع طعاماةلام، عَمَّ

حتى يقبضه يجوز بيعه بعد القبض، وخامسها : ماروي أنه عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى

يجرى فيه الصيعان، وأباح بيعه إذا جرى فيه الصيعان. ولم يشترط فيهالافتراق. وسادسها: قواله

عليه الصلاة والنلام و لايجزى ولد والده إلا أن بجده نملوكا فيشتر به فيعتقه، واتفقوا على أنه كنا

وأعلم أن الشافعي يسلم عموم هذه النصوص. لكنه يقول: أثتم أثبتم خيار الرؤية في شمراء ماذ

يره المشترى بحديث اتفق المحدثون علىضعفه، فنحن أيضاً نثبت خيار المجلس بحديث اتفق علما.

الحديث على قبوله ، وسمر قوله عليه الصلاة والسلام دالمتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ، و تأويلات أصحاب

اشترى حصل العتق، وذلك بدل على أنه يحصل الملك بمجرد العقد.

نسخا للشريعة بطل كونه مفيداً للحكم والله أعلم .

منــوخة ، قالوا: لمــا نزلتـــهـذه الآية تحرج الناس من أن يأكلوا عند أحد شيئًا ، وشق ذلك على

الحلق، فنسخه الله تعـالى بقوله في سورة النور (ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتـكم) الآية .

وأيضاً : ظاهر الآية إذا فسرنا الباطل بما ذكرناد ، تحرم الصدقات والهبات ، و يمكن أن يقال: هذا

ليس بنسخ وإنما هو تخصيص، ولهذا روح الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود أنه قال: هذه الآية

﴿المُسأَلَةُ النَّالَةَ﴾ قوله تعـالى (لاتأكلوا أموائكم بينكم بالباطل) يدخل تحته أكل مال الغير

بالباطل، وأكل مال نفسه بالباطل؛ لأن قوله (أموالكم) يدخل فيه القسمار... معا، كقوله (ولا

لانقتلوا أنفسكم) يدل على النهى عن قتل غيره وعن قتل نفسه بالباطل . أما أكل مال نفسه بالباطل .

﴿ المُسْأَلَةُ الْأُولَى ﴾ قرأ عاصم وحمزة والكسائي (تجارة) بالنصب، والباقون بالرفع. أما من

نصب فعلى ﴿ كَانَ ﴾ الناقصة ، والتقدير : [لا أن تكون النجارة تجارة ، وأما من رفع فعلى ﴿ كَانَ ﴾

التلمة ، والنقدير : إلا أن توجد وتحصل تجارة . وقال الواحدي : والاختيار الرفع ، لأن من نصب

أضمر النجارة فقال : تقديره إلا أن تكون النجارة تجارة . والاضار قبــل آلذكر ليس بقوى

﴿ المُسْأَلَةُ النَّائِيةَ ﴾ قوله (إلا) فيه وجهان : الأول : أنه استثناء منقطع ،لأن التجارة عن تراض

ليس من جنس أكل الممال بالباطل. فكان وإلا» هبنا تمعني «بل» والمعني: لكن يحمل أكله

بالتجارة عن تراويع . النحريمان من الناس من قال : الاستثناء متصل وأخمر شيئاً ، فقال التقدير :

لا تُكُوا أموالكُم بينكم بالباطل. وإن تراضيتم كإربا وغيره، إلا أن تكون تجارة عن تراض.

والارث وأخذ الصدقات والمنبر وأروش الجنايات. فإن أسباب المنك كثيرة سوى التجارة.

واعلم أنه كما يحرالستفاد من التجارة . فقد يحل أيضاً المال المستفاد من الهبة والوصية

قان قلنا: إن الاستثناء منقعاً، قال إشكال. فانه تعالى ذكر ههنا سبياً واحدا من أسباب الملك

وإن قلنا : الاستثناء متصاركان ذات حكم بأن غير التجارة لايفيد الحل. وعند هذا الابد إما

فهو إنفاقه في معاصي الله ، وأما أكل مال غيره بالباطل فقد عددناه .

ثم قال﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضَ مَنْكُم } وفيه مسائل :

قوله تعالى «إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم، الآية ما يؤخذ من الإنسان بغير عوض ، وبهذا التقدير لاتكون الآية بخلة ، لكن قال بعضهم : إنها

محكمةمانسخت، ولا تنسخ إلى يوم القيامة .

وإنكان حاءًا.

ولم لذكرسائرها. لا بالنغ ولاباتيات.

من النسخ أو التخصيص .

ما يؤخذ من الانسان بضير عوض، وبهذا التقدير لاتكون الآية بحلة ، لكن قال بعضهم : إنها منسوخة ، قالوا: لمما نزلت هذه الآية تحرج الناس من أن يأكلوا عند أحد شيئا ، وشق ذلك على الحلق، فنسخه الله تصالى بقوله في سورة النور (ليس عليم جناح أن تأكلوا من يوتكم) الآية . وأيضا : ظاهر الآية إذا فسرنا الباطل بما ذكر ناه ، تحرم الصدقات والحبات ، ويمكن أن يقال : هذا ليس بنسخ وإنما هو تخصيص ، ولهذا روى الشهي عن علقمة عن ابن وسعود أنه قال : هذه الآية عكم مانسخت ، ولا تضبح إلى يوم القيامة .

(المسألة الثالث) وله تعسال (لاتأكلوا أموالكم يبنكم بالباطل) يدخل تحته أكل مال الغير بالباطل، وأكل مال نصه بالباطل؛ لان قوله (أموالكم) يدخل فيه القسمار معا، كقوله (ولا لا نقتلوا أنفسكم) يدل على النهى عن قتل غيره وعن قتل نفسه بالباطل. فهم إنفاقه في معاضى الله، وأما أكل مال غيره بالباطل فقد عددنا.

ثم قال (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وفيه مسائل:

(المسألة الأولى) قرأ عاصم وحزة والكسائى (تجارة) بالنصب، والباقون بالرفع. أما من نصب فعلى «كان» الناقصة، والتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة، وأما من رفع فعلى «كان» الثامة، والتقدير: إلا أن توجد وتحصل تجارة، وقال الواحدى وطلاختيار الرفع، لان من نصب أضمر التجارة فقال: تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة، وألاضهار قبل الذكر ليس بقوى وإن كان جائزا.

(المسألة الثانية) قوله (إلا) فيه وجهان : الأول : أنه استثناء منقطع ، لأن النجارة عن تراض ليس من جنس أكل المسال بالباطل . فكان وإلايه همنا بمعنى وبل، والمدى : لكن يحمل أكله بالتجارة عن تراض المخالق . أن من الناس من قال : الاستثناء منصل وأضر شيئاً ، فقال التقدير : لا تأكلوا أموالكم يبنكم بالباطل ، وإن تراضيتم كالربا وغيره ، إلا أن تكون تجارة عن تراض . واعلم أنه كما يحل المستفاد من النجارة ، فقد يحل أيضاً المسال المستفاد من الحجة والوصية والارث وأخذ الصدقات والمهر وأروش الجنايات ، فان أسباب الملك كثيرة سوى النجارة .

فان قلنا : إن الاستثنا. منقطع فلا إشكال ، فانه تعالى ذكر ههنا سبباً و احدا من أسباب الملك ولم يذكر سائرها. لا بالنق ولابائبات .

و إن قلنا : الاستثناء متصلكان ذلك حكما بأن غير التجارة لايفيد الحل ، وعند هذا ألابد إما من النسخ أو التخصيص .

(المسألة الثالث) قال الشافعي رحمة الله عليه : النهى في المعاملات بدل على البطلان ، وقال الوحنيفة رضى الله عنه : لايدل عليه ، واحتج الشافعي على صحة قوله بوجود : الأول : أن جميع الاموال عملوكة لله تعالى . فاذا أذن لبعض عبيده في بعض النصرفات كان ذلك جاريا بجرى ما إذا وكل الانسان وكيلا في بعض التصرفات ، ثم إن الوكيل إذا تصرف على خلاف قول الموكل فذلك غير منعقد بالإجماع ، فاذا كان النصرفات الواقع على خلاف قول المسالك المجازي لا ينعقد فأن يكون التصرفات الفاسدة إما أن تكون مستارمة لدخول المحرم المنهى عنه في الوجود ، وإما أن لا تكون مستارمة لدخول المحرم المنهى عنه في الوجود ، وإما أن لا يذخل فان كان الاول وجب القول يطلانها قياسا على النصر فات الفاسدة . والجمامع السمى فيأن لا يدخل منشأ النهى في الوجود ، وإن كان الثاني وجب القول بصحتها. قياسا على النصر فات الصحيحة، والجامع كونها تصرف على هذين الوجود ، وإذا كان الثاني وجب القول بصحتها. قياسا على النصر فات الصحيحة، والجامع كونها تصرف على هذين الوجود ، وإذا كان الثاني وجب القول بصحتها. قياسا على النصر فات الصحيحة، والجامع كونها تصرف على هذين الوجود ، وإذا كان ذلك بتصوف على هذين الوجود ، وإذا كان ذلك لا يعود المشر بالمد ، وكانا في المنط لكنه نسخ للشريمة فكذا الأول ، وإذا كان ذلك نسخ المشريمة بطل كونه مفيداً للحكم واقة أعلم .

(المسألة الرابعة) قال أبو حنية رحمة الله عليه ، خيار المجلس غير ثابت في عقودالمماوضات المحضة ، وقال الشافعي رحمة الله عليه : أبت . احتج أبو حنيفة بالنصوص : أو لها : هذه الآية . فأن قوله (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ظاهره يقتضى الحل عند حصول الترافق ، سواء حصل النفرق أو لم يحصل . وثانيها : قوله (أو فوا بالعقود) فألزم كل عاقد الوفاه بما عقدعن نفسه ، وثالبا : قوله عليه الصلاة والسلام ولا يحل مال المرى . مسلم إلا بطيبة من نفسه ، وقد حصلت الطيبة ههنا بعم ، فوجب أن يحصل الحل . ورابعها : قوله عليه الصلاة والسلام ومن ابتاع طعاما فلا يعدي بعض على يعم العامام حتى يقبضه بجوز يعه بعد القبض ، وخامسها : ماروى أنه عليه السلام نهى عن يع العامام حتى يحرى فيه الصيعان ، ولم يشترط فيه الافتراق . وسادسها : قوله عليه الصلاة والسلام و لا يحزى ولد والده إلا أن يحده علوكا فيشتريه فيعنقه ، واتفقوا على أنه كما اشترى حصل العتق ، وذلك يدل على أنه كما اشترى حصل العتق ، وذلك يدل على أنه كما اشترى حصل العتق ، وذلك يدل على أنه تحمل الملك ، بحرد العقد .

واعلم أن الشافعي يسلم عموم هذه النصوص، لكنه يقول: أثم أنبتم خيار الرؤية في شراء مالم يرد المشترى بحديث انفق المحدثون على ضعفه، فنحن أيضاً نثبت خيار المجلس بحديث انفق علما. الحديث على قبوله، وهو قوله عليه الصلاة والسلام المتبايعان بالخيار مالم يتغرقا، و تأويلات أصحاب



للملامة الفقيه علاء الدين أبي *بكر بن مسعود الكاسساني الحنق* المترفى عام ٥٨٧ه هـ

> النــاشر رحـــريا على يوسف

أمطبعة الامام ١٣ شارع محدكريم بالقلعة بالقساهرة

فقبل أحدهما دون الآخر لا ينعقد لأنه أضاف الايجاب في العبدين أو تبسم واحد اليهما جميعاً فلا يصلح جواب أحدهما جواباً للايجاب. وكذا لو مزاب المشترى رجلين فقال اشتريت منكها هذا الديد بكذا فأوجب في أحدهما إست. إلما قبناً ،

## ﴿ فصـــل ﴾

وأما الذي يرجع الى مكان العقد فواحد وهو اتحاد المجلس بأن كان الإيمار والقبول في بجلس واحد ، فإن اختلف المجلس لا ينعقد حتى لو أوجب أحده البيع فقام الآخر عن المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل آخر يوجب اختلاق المجلس ثم قبل لا ينعقد ، لان القياس أن لا يتأخر أحد الشطرين عن الآخر في المجلس لانه كما وجد أحدهما المعدم في الثاني والأول منعدم فلا ينتظم الركن ، إلا أن اعتبار ذلك يؤدى إلى افسدادباب البيع فتوقف أحد الشطرين على الآخر حكما وجعل المجلس جامعاً للشطرين مع تفرقهما لمضرورة يصير مقتضيا عند اتحاد المجلس ، فإذا اختلف لا يتوقف، وهم عندنا وعند الشافيي رحمه الله الفور مع ذلك شرط لا ينعقد الركن بدونه عندنا وعند الكن يعقد الركن بدونه

وجه قوله ما ذكرنا أن القياس أن لا يتأخر أحد الشطوين عن الآخر والناخر لمكان الضرورة وانها تندفع بالفور

ولنا أن فى ترك اعتبار الفور ضرورة لأن القابل يحتاج إلى النامل، ولو اقتصر على الفور لا يمكنه النامل، وعلى هذا إذا تبايعاً وهما يمشبان أو بسبران على دابتين أو دابة واحدة فى محمل واحد، فإن خرج الايجاب والقبول مهما. متصلين انعقد، وان كان بينهما فصل وسكوت وان قل لا يمنقد لأن الجملس تبدل بالمشى والسير وان قل. ألا ترى انه لو قرأ آية سجدة وهو يمنئ من الارض أو يسير على دابة لا يصلى عليها مراراً يلزمه لكل قرارة سحنة ولو خير امرأته وهى تمشى على الارض أو تسير على دابة لا يصلى عليها فست أو سسارت يبطل خيارها لنبدل المجلس، وان اختارت نفسها منعلا بنت أو سسارت يبطل خيارها لنبدل المجلس، وان اختارت نفسها منعلا بنت

روج صح اختيارها لأن المجلس لم يتبدل فكذا همنا ، ولو تبايما وهما واقفان انفد لاتحاد المجلس ، ولو أوجباً حدهما وهما واقفان فسار الآخر قبل القبرل ولي المجيعاً ثم قبل لاينعقد لانه لما سارا وسارا فقد تبدل المجلس قبل القبرل و يجمع الشطران في مجلس واحد .

ولو وقفا فخير امرأته ثم سار الزوج وهىواقفة فالخيار فى يدها ولو سارت م والزوج واقف بطل خيارها فالعبرة لمجلسها لا لمجلس الزوج . وفى بابالبيع بشر بجلسهما جميعاً ، لأن التخيير من قبل الزوج لازم .

ألا ترى أنه لا يملك الرجوع عنه فلا يبطل بالاعراض وأحد الشطرين وباب البيع لا يلزم قبل قبل قبل الاخر فاحتمل البطلان بالاعراض ولر تبايعا وثما فى سفينة ينعقد ، سواء كانت واقفة أو جارية خرج الشطران متصلين أو سنساين بخدلاف المشي على الارض والسير على الدابة ، لأن جريان السفينة خريان الماء لا باجرائه .

ألا ترى أن راكب السفينة لا يملك وقفها فلم يكن جرياتها مضافا السه م مختلف المجلس فأشبه البيت مخلافالمشي والسير ، أما المشي فظاهر لآنه فعله وكذا سير الدامة مضاف البه .

ألاترى أنه لو سيرها سارت ولو وقفها وقفت فاختلف المجلس بسيرها ، بفذا لو كرر آية السجدة فى السفينة وهى جارية لا يلزمه الا سجدة واحدة كالوكررها فى بيت واحد ، وكذا لو خبير امرأته فى السفينة وهى جارية فهى مُن خيارها مالم يوجد منها دليل الاعراض .

وعلى هذا إذا أوجب أحدهما البيع والاخر غائب فبلغه فقبل لا ينعقد بأن أبت عبدى هذا أمن فلان النائب بكذا فبلمه فقبل ، ولو قبل عنه قابل ينعقد لا أصل فى هذا أن أحد الشطرين من أحد العاقدين فى باب البيع يتوقف على لخر فى المجلس ولا يترقف على الشطر الاخر من العاقد الاخر فيما وراء أضل بالاجماع الا إذا كان عنه قابل أوكان بالرسالة أو بالكتابة .

في المجلس .

بكذا فبلغه ، فأجاز عند أبي حنيفة ومحمد لايتوقف أيضاً الا إذا كان عن الغائب. قابل، وعند أن يوسف يتوقف، وان لم يقبل عنه أحد.

وكذا الفضولي من الجَآنيين بأن قالى : زوجت فلانة من فلان وهما غائبان المشترى في مجلسه ذلك قبلت انعقد البيع ، لأن الرسول سنفير ومعبر عن كن فملفهما فأجازا لم بجز عندهما . وعند أني يوســف بجوز ٠ وهــذه مسئلة كـناب المرسل ناقل كلامه إلىالمرسل اليه فكأنه حضر بنفسه فأوجبالبيع وقيل الزغر النكاح، والفضولي من الجانبين في باب البيع إذا بلغهما فأجازا لم يحز بالاجماع والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما الشطر في باب الخلع فمن جانب الزوج ينوقف بالاجمـاع حتى لو قال خالعت امرأتي الغائبة على كذا فبلغها الخبر فقبلت جاز . وأما من جانب المرأة فلايتوقف بالاجماع حتى لو قالت اختلعت من زوجي فلان النائب على كذا فبلغه الحمر فأجاز لم يجز . خاءاب ثم رجع قبل قبول الاخر صح رجوعِه ، فههنا أولى ، وكـذا لو أرِـــــ

ووجه الفرق أن الخلع في جانب الزوج يمين ، لأنه تعليق الطـلاق بقبول المال فكان يمينا ، ولهذا لا يملك الرجوع عنه وتصح فيه الاضافة الى الوقت والتعليق بالشرط بأن يقول الزوج خالعتك غداً ، وان قدم فلان فقد خالعتك على كذا ، وإذا كان يمينا فغيبة المرأة لا تمنع صحة اليمينكما في النعليق بدخول اللَّهُ رُوعُمْرُ ذلك . وأما من جانب المرأة فهرِ معاوضة ، ولهـذا لا يصح تعليقه بالشرط من

جانبها ولا تصح إضافته الى وقت وتملك الرجوع قبل اجازة الزوج واداكان معاوضة فالشطر في المعاوضات لا يتوقف كما في البيع وغيره . وكذا الشطر في اعتــاق العبيد على مال من جانب المولى يتوقف اذا كان المبد غائباً ، ومن جانب العبد لا يتوقَّف اذا كان المولى غائباً ، لأنه من جانبه ﴿ تعلمِق العتق بالشرط ، ومن جانب العبد معاوضة • والأصل أن في كل مرضع لا يتوقف الشطر على ما وراءِ المجلس يصح

أما الرسالة فهي أن يرسل رسولا إلى رجل ويقول للرسول إني ببت عيدي هذا من فلانُ النَّال بكذا فاذهب اليه وقل له أن فلانا أرسلني البُّكُ وثَارُ إِ قل له أنى قد بعت عبدي هذا من فلان بكذا فذهب الرسول وبلغ الرسالة فئاز

رسولاً ثم رجع . لان الخطاب بالرسالة لا يكورز. فوق المشافهة وذا عمم .

وأما الكنابة فهي أن يكتب الرجـل إلى رجل : أما بعد فقد بعت عِـدي فلانا منك بكذا فباغه الكناب ، فقال في مجلسه اشتريت ، لان خطاب المات كتابه فكأنه حضر بنفسه وخاطب بالايجاب وقبل الاخر في المجلس ولوكب شطر العقد ثم رجع صح رجوعه ، لان الكتاب لا يكون فرق الخطاب . و'بر

للرجوع فههنا أولى . وسـواء علم الرسول رجوع المرسل أو لم يعلم به بخلاف ما إذا وكل انسامًا ثم عزله بغير علمه لايصح عزله لانالرسول يحكي كلام المرسل وينقله الحالمرك اليه فكان سفيراً ومعبرا محضا فلم يشترط علم الرسـ و ل بذلك ِ فأما الوكبل فَهُ يتصرف عن تفويض الموكل اليه فشرط علمه بالعزل صيانة له عن النعزير مى ما نذكره في كتاب الوكالة.

وكذا هذا فىالاجارة والكتابة ان اتحاد المجلس شرط للانعقاد ولاينوش أحد الشطرين من أحد العاقدين على وجود الشطر الاخر اذا كِان فانا لانك واحد منهما عقد معاوضة الا اذا كان عِنالغانب قابل أو بالرسالة أو بات ﴿ كما في البينع .

وآما في النكاح فهل يتوقف بأن يقول رجل للشهود اشهدوا أنى قد تروحت فلانة بكذا وبانها فأجازت أو قالت امرأة اشهدوا أنى زوجت نفسي من فلان

أرجوع عنه ولايصم تـليقه بالشرط واضافته الى الوقتكا في البيع والاجارة والكابة ، وفي كل مرضع يتوقف الشطر على ما وراء المجلس لا يصح الرجوع

عنه ويصح تعليقه بالشرط وإضافته إلى الوقت كما فى الحلم من جانب الزوج والاعتاق على مال من جانب المولى والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ فسل ﴾

وأما الذي يرجع إلى المعقود عليه فأنواع: منها أن يكون موجوداً فلا يعقد يع المعدوم وماله خطر العدم كبيع نتاج النتاج بأن قال بعت ولد ولد هذه الماقة وكذا بيع الحمل لانه أن باع الولد فهو بيع المعدوم، وأن باع الحمل فله خطر المعدوم، وكذا يع اللبن في الضرع لانه له خطر لاحتمال انتفاخ الضرع، وكدا بيع الثمر والزرع قبل ظهوره لانهما معدوم، وأن كان بعد الطلوع جاز وأن كان قبل بدو صلاحهما أذا لم يشترط النرك.

ومن مشايخنا من قال : لا بجوز الا اذا صلى الله الله بوجه من الوجوه ، قان كان بحيث لا ينتفع به أصلاً لا يُنعقد .

واجتجرا بما روى عن النبي صلى عليه وسلم أنه نهى عن بيع النبار قد بدو صلاحما (١٦٢٨) ولأنه اذا لم يبد صلاحها لم تبكن منتفعاً بها فاذ تبكرن مالا فلا يجوز بيعها ، وهذا خلاف الرواية ، فإن محداً ذكر في كتاب الزكاء في باب العشر أنه لو باع النمار في أول ما تطلع وتركها بأمر الباتع حتى أدرك

باب العشر أنه لو باع التمار فى أول ما نطلع وتركما بامر الباتع حق ادر تعط فالعشر على المشترى ولو لم يجز بيعها حين ماطلعت لما وجب عشرها على المشتمى والدليل على جواز بيعه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من باع نخلا مؤبرة فشمر ته للبائع ( ١٦٢٩ ) الا أن يشترطها المباع جعل الخمرة للمشترى بالشرط من غير فصل بين ما أذا بدا صلاحها أو لا دل أنها محلاليك كيف ما كان والمهنى فيه وهو أنه باع ثمرة موجودة وهى بعرض أن تعم منتفعا بها فى النائى، وأن لم يكن منتفعا بها فى الحال فيجرز بيم أكب منتفعا بها فى الحال فيجرز بيم أكب منتفعا الكلب على أصلنا وبيع المهر والجحش والأرض السبخة والنهى محمول عن بين الحال المار مدركة قبل أدراكها بأن باعها ثمراً وهى بسر أو باعها عنها وهى مسمرة دليل صحة هذا الناويل .

قوله عليه السلام في سياق الحسديث: أرأيت ان منع الله الثمرة بم يستحل أو أحدكم مال صاحبه (١٦٣٠) ولفظة المنع تقتضي أن لا يكون ما وقع عليه البيع موجوداً لان المنع منع الوجود وما يوجدمن النوع بعضه بعد بعض كالبطيخ والباذنجان فيجوز بيع ما ظهر منه ولا يجوز بيع مالم يظهر. وهدذا قول عامة العلماء رضي الله عنهم.

وقال مالك رحمه الله : اذا ظهر فيه الخارج الأول يحرز بيعه ، لاأن فيه ضرورة لانه لا يظهر البكل دفعة واحمدة بل على التعاقب بعضها بعد بعض فلو لم يحز بيع الكل عند ظهور البعض لوقع الناس فى الحرج .

ولنا أن مالم يظهر منه مصدوم فلا يحتمل البيع ودعوى الضرورة والحرج تمنوعة فانه يمكنه أن يبيعالاصل بما فيه من الثمر ومايحدث منه بعد ذلك يكون ملك المشترى .

وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الحبل وحبل الحبل ( ١٦٣١) وروى حبل الحبلة وهر بعمني الأول وانها زيادة الهاء للتأكيد والمبالغة ، وروى حبل الحبلة بحفظ الهاء من الكلمة الاخيرة والحبلة هي الحبلي فكان نهيا عن بيع ولد الحبلي .

وروى عنه عليه الصدلاة والسلام أنه نهى عن بيع اللبن فى الضرع وبيع عب الفحل ( ١٦٣٣ ) لان عسب الفحل ضرابه وهو عند المقد معدوم ، وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن عسب الفحل ولا يمكن حمل النهى على نفس العسب وهو الضراب لان ذلك جائز بالاعارة فيحمل على البيع والاجارة الأ أنه حذف ذلك واضره فيه كما فى قوله تمالى و واسأل القرية ، وغير ذلك ، ولا يحزز بيع المبخيق فى الحنطة والزيت فى الزيتون والدهن فى السمسم والعصير

نَّ العنب والسمنُّ في اللَّبن .

عنه ويصح تعليقه بالشرط وإنسافته إلى الوقت كما في الحليم من حانب الزوج والاعتاق على مال من جانب المولى والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ فسال ﴾

وأما الذي يرجع إلى المعقود عليه فأنواع : منها أن يكون مُوجوداً فلاينعف بيع المعدوم وماله خطر العدم كبيع نتاج النتاج بأن قال بعت ولد ولد هذه الناقة وكذا بيغ الحل لائه أن باع الولد فهو بيع المعدوم، وأن باع الحل فله عمر المعدوم، وكذا بيع اللبن في الضرع لأنه له خطر لاحتمال انتفاخ الضرع، وكداً بيع الثمر والزرع قبل ظهوره لانهما معدوم ، وان كان بعد الطَّلُوع جَاز • وان كان قبل بدو صَلاحهما اذا لم يشترط النرك.

ومن مشايخنا من قال : لا يجوز الا اذا صِــــــــــار بحال ينتفع به بوجه من

الوجوه ، فانكان بحيث لا ينتفع به أصلاً لا ينعقد . واحتجوا بما روى عن النبي صلى عليه وسـلم أنه نهي عن بيع النـــار فـــ بدو صلاحها (١٦٢٨) ولانه اذا لم يبد صــلاحها لم تـكن منتفعاً بها فلا تـكون مالا فلا يجوز بيمها ، وهذا خلاف الرواية ، فإن محمداً ذكر في كتاب الزكاة في باب العشر أنه لو باع الثمار في أول ما تطلع وتركها بأمر البائع حتى أدركت فالعشر على المشقرى ولو لم يجز بيعها حين ماطلمت لما وجب عشرها على المشترى والدليل على جواز بيعه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من باع نخلا مؤبرة فنمرته للبـانع (١٦٢٩) الا أن يشترطها المباع جمل النمرة للشترى بالشرط من غير فصل بين ما اذا بدا صلاحها أو لا دل أنها عن الميم أ

دليل صحة هذا التأويل .

كيف ما كان والمعنى فيه وهو أنه باع ثمرة موجودة وهي بعرض أن تعم متنفعاً بها في الناني ، وأن لم يكن متنفعاً بها في الحـال فيجرز بيم اكبي- و الكاب على أصلنا وبيع المهر والجحش والارض السبخة والنهى محمول عنى تث الثمار مدركة قبل ادرآكها بأن باعها ثمراً وهي بسر أو باعها عنباً وهي مصرم

قوله عليه السلام في سياق الحسديث: أرأيت ان منع الله الثمرة بو يستحل أحدكم مال صاحبه ( ١٦٣٠ ) ولفظة المنع تقتضى أن لا يكون ما وقع عليه البيع موجوداً لان المنع منع الوجود وما يوجدمن النء بعضه بعد بعض كالبطيخ والباذنجان فيجرز بيع ما ظهر منه ولا يجرز بيع مالم يظهر , وهــذا قرل عامَّة -العلماء رضي الله عنهم .

وقال مالك رحمه الله : اذا ظهر فيه الخارج الأول يجرز بيعه ، لأن فيه ضرورة لانه لا يظهر الكل دفعة واحسدة بل عَلَى النعاقب بعضها بعد بعض فلو لم يجز بيع الكل عند ظهور البعض لوقع الناس في الحرج.

ولنا أن مالم يظهر منه معمدوم فلا يحتمل البيع ودعوى الضرورة والحرج تمنوعة فانه يمكنه أن يبيعالاصل بما فيه من الثمر ومايحدث منه بعد ذلك يكون ملك المشترى .

وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الحبل وحبل الحبل ( ١٦٣١ ) وروى حبل الحبلة وهو بمعنى الأول وانها زيَّادة الهاء للتأكيد والمبالنة ، وروى حبل الحبلة بحفظ الها. من الكلمة الاخيرة والحبلة هي الحبلي فكان نهيا

۽ عن بيع ولد الحبلي . 🔬 🍨 وروى عنه عليه الصــلاة والسلام أنه نهى عن بيع الماين فى الضرع وبيع عسب الفحل ( ١٦٣٢ ) لا ُن عسب الفحل ضرابه وهو عند العقد معمدوم ، وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن عسب الفحل ولا يمكن حمل النهى على نفس العسب وهو الضراب لان ذلك جائز بالاعارة فيحمل علىالبيع والاجارة الا أنه حذف ذلك واضمره فيه كما في قوله تعالى . واسأل القرية ، وغير ذلك ،

ولا يحوز بيع الدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون والدهن في السمسم والعصير ن العنب والسمن في اللبن .

وبحوز بيع الحنطة وسائر الحبرب في سنابلها ، لأن بيع الدقيق في الحنطة . والزبت في الزيتون ونحر ذلك بيع المعدوم ، لانه لا دقيق في الحنطة ولا زيت عنه ويصح تعليقه بالشرط وإنسافته إلى الوقت كما في الحلع من جانب الزوم والاعتاق على مال من جانب المولى والله سبحانه وتمالى أعلم .

\* .....

وأما الذي يرجع إلى المعقود عليه فأنواع : منها أن يكون متوجوداً فالاينعقد يع المعدوم وماله خطر العدم كبيع نتاج النتاج بأن قال بعت ولد ولد هذه الناقة وكذا ميع الحل لانه أن باع الولد فهو بيع المعدوم، وأن باع الحل فله خطر المعدوم، وكذا بيع اللبن في الضرع لانه له خطر لاحمال انتفاخ الضرع، وكذا ييخ الثمر والزرع قبل ظهوره لانهما معدوم ، وانكان بعد الطلوع جاز · وان كان قبل بدو صلاحهما اذا لم يشترط النرك.

ومن مشامخنا من قال : لا بجوز الا اذا صيــــار بحال ينتفع به بوجه م الوجوه ، فإن كان محبث لا ينتفع به أصلاً لا تُنعَقد .

واحتجوا بما روى عن النبي صلى عليه وسـلم أنه نهي عن بيع الثـار فـــ بدو صلاحها (١٦٢٨) ولأنه اذا لم يبد صــالاحها لم تـكن منتفعاً بهما قلا تـكون مالا فلا يجوز بيمها ، وهذا خلاف الرواية ، فإن محمداً ذكر في كتاب الزكاة في باب العشر أنه لو باع النمار في أول ما تطلع وتركها بأمر البـاتـع حتى أدرك فالعشر على المشتمري ولو لم بجز بيعها حين مأطلعت لما وجب عشرها على المشتري والدليل على جو از بيعه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من باع نخلا مؤبرة فنمرته للبـانع (١٦٢٩) ألا أنَّ يشترطها المباع جعل النُّرة للشقرى بالشرط من غير فصل بين ما اذا بدا صلاحها أو لا دل أنها محل اليع كيف ما كان والمعنى فيه وهر أنه باع ثمرة موجودة وهي بعرض أن تحج منتفعًا بها في الناني ، وإن لم يكن منتفعًا بها في الحـال فيجرز بيم اكبي - • الكاب على أصلنا وبيع المهر والجحش والارض السبخة والنهى محمول عنى تيث الثمار مدركة قبل ادراً كها بأن باعها ثمراً وهي بسر أو باعها عنبا وهي حمره. دليل صحة هذا التأويل .

تُولُهُ عَلَيْهُ السَّلَامُ فَي سِياقَ الْحَسَّدِيثُ : أُرأيت انْ منع الله الثَّمرة بم يستحل 🥞 أحدكم مال صاحبه ( ١٦٣٠ ) ولفظة المنع تقنضي أن لا يَكُون ما وقع عليه البيع موجوداً لان المنع منع الوجود وما يوجدمن الزين بعضه بعد بعض كالبطيخ والباذنجان فيجرز بيع ما ظهر منه ولا بجوز بيع مالم يظهر . وهـندا قول عامة العلماء رضي الله عنهم .

وقال مالك رحمه الله : اذا ظهر فيه الخارج الا ول يجوز بيعه ، لا أن فيه ضرورة لانه لا يظهر الكل دفعة واحــدة بل عَلَى النعاقب بعضها بعد بغض فلو لم بحز بيع الكل عند ظهور البعض لوقع الناس في الحرج .

ولنا أن مالم يظهر من معمدوم فلا يحتمل البيع ودعوى الضرورة والحرج تمنوعة فانه يمكنه أن يبيعالاصل بما فيه من الثمر ومايحدث منه بعد ذلك يكون ملك المشترى .

وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الحبل وحبل الحبل ( ١٦٣١ ) وروى حبل الحبلة وهو بمعنى الاثول وانها زيَّادة الهاء للتأكيد والمبالغة ، وروى حبل الحبلة بحفظ الها. من الكلمة الاخيرة والحبلة هي الحبلي فكان نهيا عن بيع ولد الحبلى .

وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه نهى عن بيع اللبن فى الضرع وبيع عسب الفحل ( ١٦٣٢ ) لائن عسب الفحل ضرابه وهو عند العقد معــدوم ، وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن عسب الفحل ولا يعكن حمل النهى على نفس العسب وهو الضراب لان ذلك جائز بالاعارة فيحمل علىالبيع والاجارة الا أنه حذف ذلك واضمره فيه كما فى قوله تعالى . واسأل الفرية ، وغير ذلك ، ولايجوز بيع الدقيق فيالحنطة والزيت فيالزيتون والدهن في السمسم والعصير ل العنب والسمنْ في اللبن .

وبجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب في سنابلها ، لأن بيع الدقيق في الحنطة' والزيت في الزَّيْتُون ونحو ذلك بيع المعدوم ، لانه لا دقيق فَي الحنطة ولا زيت التفاوت فالعبرة للمشار اليه ويتعلق العقد به . وإذا عرف هذا فتقول الياقوت مع الزجاج جنسان مختلفان . وكذا الهروى ن مع المروى نوعان مختلفان ، فيتعلق العقد فيه بالمسمى وهو معـــــدوم فيبطل

ولا ينعقد ، ولو قال : بعتك هذا العبد . فاذا هو جارية لا ينعقد عند أصحابنا

النفاوت بينهما فالعبرة للتسمية أيضاً عنـدنا ويلحقان بمختلني الجنس ، وان قل

الثلاثة رحمهم الله ، وعند زفر رحمه الله يجوز . وجه قوله أن المسمى ههنا من جنس المشار البه أعنى العبد والجـــارية وانها يختلفان فى صفة الذكورة والانوثة وهذا لا يمنع تعلق العقد بالمشار اليه كما اذا

قال بمتك هذه الشاة على أنها فعجة فإذا هي كبش . ولنا أنهما جنسان مختلفان في المعني لاختلاف جنس المنفعة المطلوبة اختلافا فاحشا قالنحقا بمختلفي الجنس حقيقة ، مخلاف النعجة مع الكبش لا نهما انفقا جنسا ذاتا ومعنى ، اما ذاتا فظاهر ، لان اسم الشاة يتناولها .

وأما معنى فلأن المطلوب من كل واحد منهما منفعة الأكل فتجانسا ذاتا ومنفعة فتملق العقد بالمشار اليه وهو موجود محسل للبيع فجاز ببعه ولكن المشترى بالخيار لانه فاتنه صفة مرغوبة فأوجب ذلك خالا فى الرضا فيثبت له الخيار ، وكذا لو باع داراً على أن بناءها آجر فاذا هو لبن لا ينعقد لانهما

ينفاوتان فى المنفعة تفاوتا فاحشا فكانا كالجنسين المختلفين .
وكذا لو باع ثوبا على أنه مصبوغ بعصفر ، فاذا هو مصبوغ برعفران لاينعقد
لان العصفر معالزعفرانى يختلفان فى اللون اختلافا فاحشا ، وكذا لو باع حنطة
فى جولق فإذا هر دقيق أو شرط الدقيق فإذا دو خبز لا ينعقد ، لأن الحنطة
مع الدقيق جنسان مختلفان ، وكذا الدقيق مع الخبز .
ألا ترى ان من غصب من آخر حنطة وطحها ينقطع حق الملك دل أنها

الا ترى ان من غصب من آخر حنطه وطحمها ينقطع حق الملك دل المهم تصير بالطحن شيئاً آخر فكان بيع المعدوم فلا ينعقد ، وان قال : بعنك هذه الشاة على أنها ميتة فإذا هي ذكية جاز بالاجماع ، لان الميتة ليست بمحل للبيع , كونه حنطة ولا زيت حال كونه زيتوبا فكان هذا بيع المعدوم فلا ينعقد بخلاق بيع الحنط في سغبلها ، لأس مانى السغبا حنطة إذ هي اسم للمركب وهي في سغبلها على تركيبها ، فكان بيع المرجود حتى لو باع تبن الحنطة في سغبلها دون الحنطة لا ينعقد لأنه لا يصير تبنا الا بالعلاج وهو الدق فلم يكن تبنا قبله فكان بيع المعدوم فلا ينعقد ، وبخلاف بيع الجذع في السقف والآجر في الحالط وذراع من كرباس أو ديباج أنه ينعقد حتى لو نزع وقطع وسلم الى المشترى مجبع على الآخذ ، وههنا لا ينعقد أصلاحتى لو طحن أو عصر وسلم لا يجبر المشترى على القبول ، لأن عدم النفاذ هناك بيس لحلل في الركن ولا في العاقد والمعقود عليه بل لمضرة تلحق العاقد بالنزع والقطع فاذا نزع وقطع فقد زال المالغ فغذ اما هبنا فالمحقود عليه معدوم حالة العقد ولا يتصور افعقاد العقد بدونه فلم ينعقد أصلا فلا يحتمل النفاذ فهو الفرق .

فى الزيتون لأن الحنطة اسم للمركب والدقيق اسم للمنفرق فلا دقيق في حال

وكذا بيع البزر فى البطيخ الصحيح لانه بمنزلة الزيت فىالزيتون وبيع النوى فى البقر ، وكذلك بيع الملخم فى الشاة الحية لا نها انها تصير لحما بالذبح والسلم: فكان بيع المعدوم فلا ينعقد . وكذا بيع الشحم الذى فيها واليتها وأكارعها ورأسها لما قلنا ، وكذا بيع

البحير في السمسم لانه انها يصير بحيراً بعد العصر .

وعلى هذا يخرج ما اذا قال بعتك هذا الياقوت بكذا فاذا هو زجاج أو قال بعتك هذا النوب بعتك هذا النوب المعتب على أنه ياقوت بكذا فاذا هو زجاج أو قال بعتك هذا النوب الهروى بكذا فاذا هو مروى ، أو قال بعتك هذا النوب على أنه مروى فاذا هو هروى لا ينعقد البيع في هذه المواضع ، لا أن المبيع معدوم .

هروى لا ينعقد البيع فى هذه المراصع ، لا نا المبيع معدوم . والاصل فى هذا أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعنا فى باب البيع في يصل عمل البيع ينظر ان كان المشار اليه من خـلاف جنس المسمى فالعبرة التسمية ويتعلق العقد بالمسمى ، وان كان من جنسه ليكن يخالفه فى الصفة ، فان تفاحش 4..1

وروى غن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى عشــارد بالشام أن ولوهم بيعها وخــذوا العشر من أثبانها . ولو لم يجز بيع الخر منهم لمــا أمرهم ن لسم السع .

وعن بعض مشايخنا حرمة الخر والحنزير ثابتة على العموم فى حق المسلم والكافر ، لأن الكفار بخياطبون بشرائع هى حرمات هو الصحيح من مذهب أحجابنا فكانت الحرمة ثابتة فى حقهم لكنهم لا يمنعون عن يبعها لأنهم لا يمنعون عن يبعها لأنهم لا يمنعون حرمتها ويتمولونها ونحن أمرنا بتركهم وما يدينون .

ولو باع ذى من ذى خراً أو خزيراً ثم أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض ينسخ البيع لأنه بالاسلام حرم البيع والشراء فيحرم القبض والتسليم أيضاً لأنه يتبه الانشاء أو إنشاء من وجه فيلحق به فى باب الحرمات احتياطاً،

عبداً فأبق قبل القبض.

وأصله قوله تعالى . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنه مؤمنين ، والأمر بترك مابقى من الربا هو النهى عن قبضته يؤيده قوله تعالى في آخر الآية الشريفة ، وان تبتم فلكم رؤس أمر الكم لا تظلمون ولا تظلمون ، واذا حرم القبض والتسليم لم يكن في بقاء العقد فائدة فيبطله القياضي كمن باع

الماك و الاسلام لا ينافى ذلك ، فان من تخمر عصيره لا يؤمر بإبطال ملكه فيا ، ولو أقرض الذى ذميا خرآ ثم أسلم أحدهما ، فإن أسلم المقرض سقطت الخر ولا شيء له من قيمة الخر على المستقرض . أما سقرط قيمة الخر فلان العجز عن قبض المثل جاء من قبله فلا شيء له ،

ولوكان اسلامهما أو اسلام أحــدهما بعد القبض مضى البيع لان الملك قد نبت على الــكال بالعقد والقبض في حالة الـكفر وانما يوجد بعد الاسلام دوام

ران أسلم المستقرض ، رُوى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه تسقط خروليس عليه قيمة الحر أيضاً كما لو أسلم المقرض .
وروى محمد وزفر وعافية بن زياد القاضي عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أن

ويحرز بيم كل ذى مخلب من الطير معلما كان أو غير معلم بلا خلاف . وأم بيم كل ذى ناب من السباع سرى الحنزير كالكلب والنهد والاسد والغر والندب واله \_ ونحرها فجائز عند أصحابنا . وعند الشبافعي رحمه الله لا يحوز ثم عندنا لا فرق بين المعلم وغير المعلم في رواية الأرسل فيجوز ببعه كيف ماكان . وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز بيع الكلب العقور ، واحتج الشافعي رحمه الله بعا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ومن السحد

مهر البغى وثمن الكلب ( ١٦٤٠ ) ولو جاز بيعه لما كان ثمنه سحناً ولأنه نجس الدين فلا يجوز بيعه كالخزير الا أنه رخصالانتفاع به بجهة الحراسة والاصطباد للحاجة والصرورة . وهذا لا يدل على جواز البيع كما فى شعر الخنزير ولنا ان السكلب مال فسكان محلا البيع كالصقر والبسازى ، والدليل على أنه مال أنه منتفع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق فسكان مالا ولاشك أنه منتفع به حقيقة ، والدليل على أنه ماتفع به حقيقة ، والدليل على أنه ماح الانتفاع به شرعا على الاطلاق ف

الانتفاع به بحبة الحراسة والاصطباد مطلق شرها فى الاحوال كلها فىكان عاد المبيع لان البيع إذا صادف محالا منتفعا به حقيقة مباح الانتفاع به على الاصلاق مست الحساجة إلى شرعه لأن شرعه يقع سبيا ووسيلة للاختصاص الفاض للمنازعة إذ الحاجة ولى قطع المنازعة فيما يباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق لا فيا يحدد .

وأما الحديث فيحتمل أنه كان فى ابتداء الاسلام لانهم كانوا ألفوا افنا.
الكلاب فأمر بقتلها ونهى عن بيعها مبالقة فى الزجر أو يحمل على هذا توفيقا
بين الدلائل، قوله أنه نجس العين؟قلنا هذا بمنوع فانه يباح الانتفاع به شرعا على
الاطلاق اصطيادا وحراسة ونجس العين لا يباح الانتفاع به شرعا الا في حالة العنرودة
كالحزر ولا يتعقد بيع الحزر من المسلم لانه ليس بمال فى حق المسلمين، فأما من الدمة فلا يمنعون من بيع الحز و الحزر بر، أما على قول بعض مشانخنا فلانه صاحباً الانتفاع به شرعا لهم كالحل وكالشاة لنا فسكان مالا فى حقهم فيجوز بيده و

عليه قيمة الحروهر قول محمد رحمه أنه ، وجه هذه الرواية أن احتناع التسليم من المستقرض انها جاء لمعنى من قبله وهو اسكادمه فكأنه استهلك عليه خره والمسلم إذا استهلك خمر الذمى يضمن قيمته وجه رواية أبي يوسف رحمه الله أنه لا سبيل إلى تسليم المثل لأنه يمنع منه

ولا إلىالقيمة لان ذلك يوجب ملك المستقرض والاسلام يمنع منه والقسيعانه وتعالى أعلم ، وأما القرد فعن أبى حنيفة رضى الله عنه روايتان . وجه رواية عدم الجراز أنه غير منتفع به شرعا فلا يكون مالاكالخنزير ·

وجه رواية الجواز أنه ان لم يكن منتفعاً به بذاته يمكن الانتفاع بجلده، حرام فكان هذا بيع الحرام للحرام وأنه لا يجوز، ويجوز بيع الفيل بالاجماع لإنه منتفع به حقيقةمباح الانتفاع به شرعا علىالاطلاق فكان مالا ، ولاينعف بيع الحية والعقرب وجميع هوام الارض كالوزغة والضب والسلحفاة والنفذ ونجو ذلك لانها محرمة الانتفاع بها شرعا لكونها من الحبائث فلم تكن أموالا

وذكر في الفتاوي أنه مجوز بيع الحية التي ينتفع بها للأدوية ، وهــذا غير سديد لان المحرم شرعاً لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالحمر والحنزير ، وقال النق عليه الصلاة والسلام لم يحمل شفاؤكم فيما حرم عليكم ( ١٦٤١ ) فلا تقع الحاجة الى شرع البيع ولا ينعقد بيع شيء بمأ يكون في البحر كالصفدع والسرطان الا السمك ومانجوز الانتفاع بجاءه أوعظمه ، لانمالا بجوز الانتفاع بجلده ولا به

ولا بعظمه لا يكون مالاً فلا يكون محلا للبيع . وقد روى أن الذي بَيْنِيْنَ سِئل عن الصَّفدع بجعل في دواء فنهي عنه وفيد

خبيثة من الخبائث (١٦٤٢) . وذكر أبو بكر الاسكاف رحمه الله أنه لا يجوز ، وذكر في النتاوى أنه بجوز لان الناس ينتفعون به ولا ينعقد بيع النحل الا اذا كان في كوار ته عدر

فبإع الكوازة بط فيها من الصل والنحلء وروى هشام عن محمد أنه يحون بيعه منفرداً من غيركرارته اذا كان مجموعاً ، وهو قول الشَّافعي رحمه الله ، لا تُن النحل حيوان منتفع به فيجوز بيعه •

ولنا أنه ليس بمنتفع به فلم يكن مالا بنفسه بل بما يحدث منه وهو معدوم حتى لو باعه معالكوارة وفيها عسل بجوز بيعه تبعا للمسل. وبجوز أن لا يكون

الشي. محــالا للبيع بنفسه مفرداً ويكون محـالا للبيع مع غيره كالشرب، وأنـكر الكرخي رحمه آلة هذا فقال انها يدخل فيه تبعاً آذا كان منحقوقه كما فىالشرب مع الارض ، وهذا ليس مِن حقوقه •

وعلى هذا ببع دود القز لا ينعقد الا اذاكان معه قز ، وروى محمد أنه يجوز يعه مفرداً والحجج على نحو ما ذكرنا فى النحل ولا ينعقد بيع بذر الدود عند أن حنيفة رحمه الله كما لا ينعقد بيع الدود وعندهما يجوز بيعه .

ووجــه الكلام فيه على نحرِ ما ذكرنا في بيع النحل والدود ، وبحوز بيع السرقين والبعر لانه مباح الانتفاع به شرعا على آلاطلاق فكان مالا ولا ينعقد يع العذرة الخالصة لانه لا يباح الانتفاع بها بحال فلا تكون مالا الا اذا كان عَلُوطًا بِالتَّرَابِ وَالتَّرَابِ غَالَبِ فَيْجُوزُ بَيْعُهُ لانه يجوزُ الانتفاع به •

وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال كل شيء أفسده الحرام والغااب عليه الحلال فلا بأس ببيعه ونبين ذلك وما كان الغالب عليه الحرام لم يجز بيعه ولا هبته كالفارة اذا وقعت في العجين والسمن المائع ٠

وكذلك قال محمد فى الزيت اذا وقع فيه ودك الميتة أنه ان كان الزيت غالبا بحوز بيعه ، وان كان الودك غالباً لا يجوز بيعه ، لأن الحـلال اذا كان هو الغالب بجوز الانتفاع به استصباحا ودبغا على ما ذكرنا فى كتاب الطهــارات فكان مالا فيجرز بيعه ، واذا كان الحرام در النالب لم يجز الانتفاع به بوجه فلم يكن ما لا فالا بجوز يبعه ، ويجوز بيع آلات الملاهى مر البربط والطبل والمزمار والدف ونحو ذلك عند أبى حنيفة لكنه يكره ، وعند أبي يوسف ومحمد

لاينعقد بيع عدد الأشياء لإنها آلات صدة للنامي بها مرضر عقالفسق والفساد فلا تبكون أموالا فلا يجوز بيعها .

ولا ي حنيفة رحمه الله أنه يمكن الانتفاع بها شرعا من جهة أخرى بأن تجمل ظروفا لاشياء ونحو ذلك من المصالح فلاتخرج عن كونها أموالا ، وقولهما أنها آلات النلهي والفسق بها ، قلنا : نعم لكن هذا لا يوجب سقوط مائيتها كالمغنيات والقيان وبدن الناسق وحياته وماله ، وهذا لانهاكم تصلح للنلهي تصلح لغيره على ماليتها بجهة اطلاق الانتفاع بها لا بجهة الحرمة ، ولو كسرها انسان ضمن عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما لا يعنمن .

وعلى هذا الحدلاف بيع النرد والشطرنج، والصحيح قول أبى حنيفة رضى الله عنه لان كل واحد منهما منتفع به شرعاً من وجه آخر بأن يجعل صنجات الميزان فيكان مالا من هذا الوجه فيكان بحلا للبيع مضمونا بالانلاف، وبجوز بيع ما سوى الخر من الاشربة المحرمة كالسكر ونقيع الزبيب والمنصف وتحوها عند أبى يوسف ومحمد لا يجوز لا نه إذا حرم شربها لم تمكن مالا فلا تمكون محلا للبيع كالخر، ولا أن ما حرم شربه لا يجوز بيعه لما روى عن الذبي علمه المسلاة والسلام أنه قال: لمن الله البيود حرمت عليم الشحوم فجملوها وباهوها وان الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم بيعه وأكل ثمنه (١١٩٣).

ولان حنيفة رحمه الله أن حرمة هذه الاشربة ما ثبتت بدليل متيقن مقطوع به لكونها محل الاجتهاد والمالية قبل حدوث الشدة كانت ثابتة بيقين فلا تبطل بحرمة ثابتة بالاجتهاد فبقيت أموالا ، وبه تبين أن المراد من الحديث محرم ثبتت حرمته بدليل مقطوع به ولم يوجد ههنا بخلاف الخر لائن حرمتها ثبتت بدليل مقطوع به فبطلت ماليتها والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولا ينعقد بيع الملاقيح والمضامين الذي ورد النهى عنه ، لان المضمون مانى صلب الذكر والملقوح مافى رحم الانثى وذلك ليس بمال .

وعلى هذا أيضاً مخرج بيع عسب الفحل لان السب هو الضرب وأنه ليس

بمال وقد يخرج ع<sub>و</sub> عدا بيع الحمل أنه لاينعقد لان الحمل ليس بمال . ولايعقد بيع ابن المر<sup>أ</sup>ة في قدم عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيعه .

وفيه قرئه أن ما مشروب طاهر فيجوز بيعه كابن البهائم والماء .
ولنا أن المبن لمن بمال فلا يجوز بيعه ، والدليل على أنه ليس بمال إجماع السحابة رضي القدمم والمعقول :

أما إجماع الصحرة رضى الله تعالى عنهم فما روى عن سيدنا عمر وسيدنا على رضى الله تعالى عنهد نهما حكما فى ولد المغرور بالقيمة وبالعقر بعقابلة الوطء وما حكما بوجرب سنة اللبن بالاستهلاك، ولوكان مالا لحسكما لأن المستحق يستحق بدل اتلاف له بالاجماع ولكان ايجاب الضمان بعقابلته أولى من ايجاب الضمان بعقابة منافى البضع لانها ليست بعال فكانت حاجة المستحقى الى ضمان المال أولى، وكان ذه بمحضر من السحابة رضى الله عنهم ولم ينكر علمهما أحد فكان اجماعا.

وأما المعقول ند لانه لا يباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق بل اضرورة تغذية الطفل وما كا. حرام الانتفاع به شرعا الا لضرورة لا يكون مالا كالخر والحنزير ، والدليل عليه أن النساس لا يعدونه مالا ولا يباع في سوق ما من الاسواق دل أنه لبس بمال فلا يجوز بيعه ، ولا نه جزء من الآدمى والآدمى بحميع أجزائه محتره مكرم وليس من الكرامة والاحترام ابتذاله بالبيع والشراء ثم لا فرق بين لبن لحرة وبين لبن الائمة في ظاهر الرواية ، وعند أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز بيع لبن الائمة لانه جزء من آدمى هو مال فكان محلا للبيع كسائر أجزائه .

واننا أن الآدى . بجعل محال اللبيع الا بحلول الرق فيه والرق لا يحل الا فى الحى واللبن لا حيث فيه فلا يحله الرق فلا يكون محلا للبيع : سفل وعلو بين رجلين انهدما فباغ صا حب العلو علوه لم يحز لا أن الهراء ليس بمال ، ولو جمع بين ماهو مال وبين ما ليس بمال فى البيع بأن جمع بين حر وعبد أو بين عصير

وخمر أو بين ذكية وميتة وباعهما صفقة واحدة ، فأن لم يبين حصة كل وأحد منهما من الثمن لم ينعقد العقد أصلا بالاجماع وان بين فكذلك عند ألى حنيفة وعندهما بجوز في العصير والعبد والذكية ويبطل في الحر والخمر والمبتة .

ولو جمع بين قن ومدبر أو أم ولد ومكاتب أو بين عبده وعبد غيره وباعهما صفقة وأحدة جاز البيع في عبده بلا خلاف .

وجه قرلمها أن الفساد بقدر المفسد؛ لا فن الحسكم يثبت بقدر العلة والمنسد خص أحدهما فلا يتعمم الحكم مع خصوص العلة فلو جاء الفساد انها بحر. من قبل جهالة النمن فاذا بين حصة كل وأحد منهما من النمن فقد زال هذا المعنى أيضاً ولهـذا جاز بين القن اذا جمع بينه وبين المدبر أو المكاتب أو أم الولد وباعو. صفقة واحدة كذا هذا .

فلا تصح في الآخر .

والدليل على أن الصفقة واحـدة أن لفظ البيع والشراء لم يتكرر والبـان واحد والمشترى وأحمد وتفريق الثمن وهو النسمية لكل وأحد مهما لابعن اتحاد الصفقة دل أن الصفقة واحدة وقد فسدت في أحدهما بيةين لخروج الخر والحزر والمينة عن محلية البيع بيقين فلا يصح فى الآخر لاستحالة كون آلصفة الواحدة صحيحةوفاسدة ، ولهذا لم يصح اذا لم يسم لكل واحد منهما ثمنا فكذا والعاقدين بخلاف الجمع بين العبد والمدبر لآن هناك الصفقة مافسدت في أحدهما بيقين بل بالاجتهاد الذي يحتمل الصواب والخطأ فاعتبر هذا الاحتمال في تصحيح الاضافة الى المدير ليظهر فىحق الةن ان لم يمكن اظهاره فى حقه ، ولازه لما ص بينهما في الصفقة فقد جعل قبول العقد في أحدهها شرط القبول في الآخر بدبت أنه لو قبل العقد في أحدها دون الاخر لا يصح والحر لا يحتمل قبول العقد . . . . فيه فلا يصح القبول في الاخر بخلاف المدبر لانه محل لقبول العقد فيه في الجملة

فصح قررا الدقد فيه الا أنه تعذر اظهاره فيه بنوع اجتهاد فيجب اظهاره فىالقن ولآن في تصحيح العقد في أحـدهما تفريق الصفقة على البـامع قبل التمام ، لأنه أوجب البيع فيهما فالقبول في أحيدهما بكون تفريقًا ، وهذا لا يجوز مخلاف ما إذا جمع بين القن والمدير ، لأن للدبر محل لقبول البيع فيه لكونه مملوكا له الا

أنه لم ينفذ للحال مع احتمالالنفاذ في الجلة بقضاء القاضي لحق المدبر ، وهذا يمنع علية القبول في حقّ نفسه لا في صاحبه فيجمل محلاً في حق صاحبه . والدليل على النفرقة بين الفصلين ان الحكم همنا يختلف بين أن يسمى لكل واحد منهما ثمنا أو لا يسمى ، وهناك لايخناف دل أن الفرق بينهما لما ذكرنا

وعلى هذا الخلاف إذا جمع بين شاة ذكبة وبين متروك التسمية عمداً ثم إذا جاز البيع في أحدهما عندهما فهل يبت الخيار فيه ؟ ان علم بالحرام يثبت لأن الصفقة تفرقت عليه وان لم يعلم لا لآنه رضى بالنفريق واللهسبحانه وتعالى أعلم ومنها أن يكون مملوك لأن البيع تمليك فلا ينعقد فمها ليس بمملوك كمن باع الكلا في أرض مملوكة والماء الذي في نهره أو في بثره ، لأن الكلا وانكان في

أرض مملوكة فهر مباح ، وكذلك الما. مالم يوجد الاحراز . قال إلنبي عَلَيْكِ الناس شركاء في ثلاث (١٦٤٤) والشركة العامة هي الاباحة سوا. خَرَجِ الكُلُّا بِماء السهاء من غير مؤنة أو ساق الماء إلى أرض ولحقه مؤنة

لأن سوق المــا. اليه ليس باحراز فلم يوجد سبب الملك فيه فبقى مباحاكاكان ، وكذا بيع الكمأة وبيع صيد لم يوجد في أرضه لا ينعقد لا نه مباح غير مملوك لانعدام سبب الملك فيه ، وكذا بيع الحطب والحشيش والصيود التي في البراري والطير الذي لم يصد في الهواء والسمك الذي لم يوجد في الماء .

وعلى هذا مخرج بيع رباع مكه واجارتها أنه لا بجرز عند أبى حنيفة رضى الله عنه ، وروى عنه أنه بجوز ، وبه أخذ الشافعي رحمه الله لعمرمات البيع من غير فصل بين أرض الحرم وغيرها ، ولان الاصل في الاراضي كلما أن تكون محلا التمليك الا أنه امتنع تعلك بعضها شرعا لعارض الوقف كالمساجد ونحوها

وروى عن عبد الله بن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قال : مكة حرام وبيع رباعها حرام ( ١٦٤٦ ) وهذا فص فى الباب ولان الله تبارك وتعالى وضع للحرم حرمة وفضيله ، ولذلك جمله سبحانه وتعالى مأمناً قال الله تبارك وتعالى جل شأنه (أو لم يروا أنا جملنا حرما آمنا) فابنذاله بالبيع والشراء والتمليك والتملك امتهان ، وهذا لا يجوز بخلافي سائر الاراضى وقيل ان بقعة مكة وقف حرم سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ولا حجة فى المعومات لا ته خص منها الحرم بالحديث المشهور ، ويجوز بيع بناء بيوت مكة لان الحرم للبقعة لا للبناء .

وروى عن أن حنيفة رضى الله عنه أنه قال: كره اجارة بيوت مكة فى الموسم من الحاج والمعتمر، فأما من المقيم والمجاور فلا بأس بذلك، وهو قول محمد رحمه الله، وبجوز بيع أراض الحراج والفطيعة والمزارعة والاجارة والأكارة، والمراد من الحراج أرض سواد العراق التى فنحها سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه لانه من عليهم وأقرهم على أراضهم فكانت ميقاة على ملكهم فجاز لهم بيمها وأرض القطيعة هى الارض التى قطعها الامام لقوم وخصهم بها فلكرها بجمل الامام لهم فجوز بيمها وأرض المزارعة أن يدفع الانسان أرضه الى من يزرعها ويقوم بها، وبهذا لا تخرج عن كونها بماوكة وأرض الاجارة هى الارضالتي يأخذها الانسان من صاحبها ليمعرها ويزرعها وأرض الاكارة التي في أيدى الاكرة فيجوز بيع هذه الارض لانها عملوكة لاصحابها الاكارة التي في أيدى الاكرة فيجوز بيع هذه الارض لانها عملوكة لاصحابها الاكارة التي في أيدى الاكرة فيجوز بيع هذه الارض لانها عملوكة لاصحابها

وأما أرض للوات التي أحياها رجل بغمير إذن الامام فلا يجوز بيعها عند أى حنيفة رضى الله عنه لانها لا تملك بدون إذن الامام ، وعندهما يجوز بيعها لانها تملك بنفس الاحياء ، والمسئلة تذكر في كتاب احياء الم إن

وذكر القدورى رحمه الله أنّه لا يجوز بيع دور بغداد وحوانيت السوق التى للسلطان عَلَمها غَلَمْ لانها ليست بمملوكة لما روى أن المنصور أذن للناس فى بنائها ولم يجعل البقعة ملكا لهم والله سبحانه وتعالى أعلم .

فأما ما يبيعه بطريق النيابة عن غيره ينظر ان كان البائع وكيلا وكفيلا فيكون المبيع ملوكا للبائع ليس بشرط وانكان فضوليا فليس بشرط الانعقاد عندنا بل هو من شرائط النفاذ فان بيعالفضولى عندنا منعقد موقوف على اجازة المالك فان أجاز نفذ وان ود بطل، وعند الشافعي رحمه الله هو شرط الانعقاد لا ينعقد بدونه وبيع الفضولي باطل عنده ، وسيأتي ان شاء الله تمالى .

ومنها أن يكون مقدور التسليم عند العقد؛ فإن كان معجور التسليم عنده

-Milion

ولنا عمومات البيع من غير فصل ونص خاص ، وهو ماروي عن الني عليه الصلاة والسلام أنه قال: من اشترى شيئا لم يره فهر بالخيار اذا رآه ولا خيار شرعاً الآتى بيع مشروع ( ١٦٥٨ ) ولان ركل البيع صدر من أهله مضافا الى يحل هر خالص ملكه فيصح كثيرا. آلمرني · وهذا لآن وجرد النصرف حقيقة بوجرد ركنه ووجرده شرعًا لصدوره من أهله وحلوله في محله ٠

وقوله : جهالة الوصف تفضى الى المنازعه تمنوع لانه صدقه في خبره حيث اشتراه، فالظـاهِر أنه لا يكذبه ودعوى الغرر بمنوعه، فإن الغرز هو الخطر الذي استوى فيه طرف الوجرد والعمدم بمنزله الشك ، وهمنا ترجح جانب الوجودَ على جانب المدم بالخبر الراجح صدقه على كذبه فلم يكن فيه غرر على أنا ان سلبنا ان الغرر اسم لمطلق الخطر لكن لم قلتم ان كل غرر يفسد العقد .

وأما الحمديث فيحتمل أن يكون الغرر هو الخطر ، ويحتمل أن يكون من الغرور فلا يكون حجة مع الاحتمال أو تحمله على الغرّر في صلبالعقد بالنعلمين بشرط أو بالاضافه الى وقت عملا بالدلائل كاما .

وأما الحديث الناني فيحتمل أن يكون المراد منه بيع ماليس بممارك له عن نفسه لا بطريق النبابه عن مالكه أو بيع شي. مباح على أن يستولى عليه فيملكم فيسلمه ، وهذا يوافقها روى عن رسول الله (ص) أنه قال: بيع السمك في الماءغرر (١٦٥٩)٠

وعلى هذا الخلاف اذا باع شيئا لم يره البامع أنه بجرز عندنا وعنده لا مجرز وإذا جاز عندنا فهل يثبت الخيار للسائع فعن أبي حنيفه روايتان : نذكر ذلك في موضعه أن شاء الله تعالى .

وعلى هذا الخلاف شرا. الاعمى وبيمه جائز عندنا ، وقال الشافعي : أذا ولد أعمى لا يجوَّز بيعه وشراؤه ، وانكان بصيراً فرأى الثي، ثم عمى فاشغراء جاز وما قاله مخالف للحديث والاجهاع .

أما الا ول فإنه روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه أن النبي عليه الســـلام

حين قال لحبان بن مـقد إذا بايعت فقل : لاخلابة ولى الحيار ثلاثة أيام ، وكان حبان ضربراً .

وأما الاجماع فإن العسبان فىكل زمان من لدن رسمول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنعوا من بياعاتهم وأشريتهم بل بايعوا في سائر الاعصار من غير انكار وإذا جاز شراؤه وبيعه فلالخيار فيما اشترى ولاخيار له فيما باع في أصح الروايتين كالبصير ثم بماذا يسقط خياره نذكره في موضعة .

وعلىهذا الغلاف إذا اشترى شيئاً معببا فيالأرضكالجزر والبصل والفجل ونحوها أنه يجوز عندنا ، وعنده لا يجوز ويثبت له الخيــار إذا قلمه ، وعنده لا بجوز أصلا .

وأما يبان ما يحصل به العلم بالمبيع والنمن فنقول العلم بالمبيع لا يحصل إلا بالاشارة اله ، لأن التعيين لا يحصل آلا بها إلا إذا كان دينا كالمسلم فيه فيحصل العلم به بالتسمية والعلم بالثمن لايحصل الا بالتسمية ، والاشارة اليه عندنا مجاز إن شاء الله تعالى ، غير أن المبيع ان كان أصلا لا بد من الاشارة اليه بطريق الاصالة ليصير مِعلومًا ، وأن كَان تبعًا يصير معلومًا بالاشارة الى الأصل ، لأن هُ البحكا لا يفرد بعلة على حدة لايفرد بشرط على حدة اذ لو أفرد لانقلب أصلا وهذا قلب الحقيقة .

وبيان ذلك في مسائل : اذا باع جارية حاملا منغير مرلاها أو بهيمة حاملا دخل الحمل في البيع تبما لِلأم كسَّارُ أطرافها وان لم يسمه ولا أشار البه ، ولو باع عقاراً دخـــــ ما فها من البناء والشجر بنفس البيع، ولا يدخل الزرع

وجملة الكلام في بيع العقار ان المبيع لا يخلو من أن يكون أرضا أو كرما أو داراً أو منزلاً أو بيتًا ، وكل ذلك لا يخــلو اما ان لم يذكر في بيعه الحقرق ولا المرافق ولا ذكر كل قلبل وكثير منها ، واما ان ذكر شيئًا من ذلك ، قان

ولم يوجد فى الحرم فبق محلا النمليك. ولنا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عباس رضى الله تعالى عباس الله عليه الصلاة والسلام أنه قال : ان الله تبارك وتعالى حرم مكة يوم خلقها لم تحل لا حد قبلى ولا تحل لا حد بعدى وانها أحلت لى ساعة من نهار لا يختلى خسلاها ولا يعتشد شجرها ولا ينفر صيدها ولا يحتش حشيشها ( ١٦٤٥ ) أخبر عليه الصلاة والسلام أن مكة حرام وهى اسم البقعة والحرام لا يكون محلا التعليك.

وروى عن عبد الله بن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : مكة حرام وبيع رباعها حرام ( ١٦٤٦ ) وهذا نص فى الباب ولان الله تبارك وتعالى وضع للحرم حرمة وفضيله ، ولذلك جمله سبحانه وتعالى مأمناً قال الله تبارك وتعالى جل شأنه ( أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ) فابنداله بالبيع والشراء والتمليك والتملك امتهان ، وهذا لا يجوز بخلافي سائر الاراضى وقيل ان بقمة مكه وقف حرم سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ولا حجة فى العمومات لا نه خص منها الحرم بالحديث المشهور ، ويجوز بيع بناه بيوت مكه لان الحرم المجمعة لا للبناء .

وروى عن أبي حليفة رضى الله عنه أنه قال: كره اجارة بيوت مكة ف الموسم من الحاج والمعتمر، فأما من المقيم والمجاور فلا بأس بذلك، وهو قول محمد رحمه الله، ويجوز بيع أراض الحراج والقطيمة والمزارعة والاجارة والاكارة، والمراد من الحراج أرض سواد العراق التي فتحما سيدنا عمر رضى الله تمالى عنه لانه من عليهم وأقوهم على أراضيهم فكانت ميقاة على ملكهم فجاز لهم بيمها وأرض القطيمة هى الارض التي قطمهما الامام لقرم وخصم بها فلكرها يجعل الامام لحم فيجوز بيمها وأرض المزارعة أن يدفع الانسان أرضه الى من يررعها ويقوم بها، وجهذا لا تخرج عن كونها ممنوكة وأرض الاجارة هى الارض التي يأخذها الانسان من صاحبها ليمعرها ويزرعها وأرض الاكارة التي في أيدى الاكرة فيجزز بيع هذه الارض لانها مملوكة لاصحابها الاكارة التي في أيدى الاكرة فيجزز بيع هذه الارض لانها مملوكة لاصحابها العارة التي في أيدى الاكرة فيجزز بيع هذه الارض لانها مملوكة لاصحابها العروم المناها علوكة لاصحابها العروم التي في أيدى الاكرة التي في أيدى الاكرة ويجزز بيع هذه الارض لانها علوكة لاصحابها المحارفة المحارفة المنافقة المنافقة المنافقة المحارفة الانسان من المحارفة المنافقة المحارفة المحارة التي في أيدى الاكارة التي في الارض المنافقة ال

وأما أرض للوات التي أحياها رجل بغمير إذن الامام فلا يجوز بيعها عند أي حنيفة رضى الله عنه لانها لا تملك بدون إذن الامام . وعندهما يجوز بيعها لانها تعلك بنفس الاحياء ، والمسئلة تذكر في كتاب احياء المواح

وذكر القدورى رحمه الله أنه لا يجوز بيعّ دور بغداد وحوانيت السوق التى للسلطان عليها غلة لانها ليست بمملوكة لما روى أن المنصور أذن للناس فى بنائها ولم يجعل البقعة ملكا لهم والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولو باع المفصوب فضمنه المالك قيمته نفذ بيعه لأن سبب الملك قد تقدم فنين أنه باع ملك نفسه ، وهمنا تأخر سبب الملك فيكون بائدا ما ليس عنده فدخل تحت النهى ، والمراد منه بيع ما ليس عنده ملكا لان قصة الحديث تدل عليه ، فأنه روى أن حكيم بن حزام كان ببيع النياس أشياء لا يملكها ويأخذ الثن منهم ثم يدخل السوق فيشترى ويسلم اليهم فباغ ذلك رسول الله (ص) فقال لا تبع ما ليس عندك ( ١٦٤٧ ) ولائل ثيبع ما ليس عنده بطريق الاصالة عن نفسة تمليك مالا يملك بطريق الاصالة وأنه محال وهو الشرط فيما يبيعه بطريق الاصالة عن نفسه .

فأما ما يبيعه بطريق النيابة عن غيره ينظر ان كان البائع وكيلا وكفيلا فيكون المبيع علوكا للبائع ليس بشرط وانكان فضو ليا فليس بشرط الانعقاد عندنا بل هو من شراءط النفاذ فان بيع الفضولي عندنا منعقد موقوف على اجازة المالك فان أجاز نفذ وان رلا بطل، وعند الشافعي رحمه الله هو شرط الانعقاد لا يتعقد بدونه وبيع الفضولي باطل عنده ، وسياتي ان شاء الله تعالى .

ومنها أن يكون مقدور التسليم عند العقد ، فإن كان معجوز النسليم عنده

.

بين أبى حنيفة وصاحبيه عند أبى حنيفة عليه الرحمة يصير قابضاً له عقيب العقد لائن هذا قبض ضمان عنده، وعنمدهما لا يصير قابضاً إلا بعد الوصول اليه، لائن هذا يخيض أمانة عندهما وهي من مسائل كتاب الاباق واللقطة.

وعلى هذا بيع الطائر الذى كان فى يده وطار أنه لا ينعقد فى ظاهر الرواية -وعلى قباس ماذكره الشافعى رحمه الله ينعقد ، وعلى هذا بيع السمكة التى أخذها
ثم ألقاها فىحظيرة سوا. استطاع الحروج عنها أو لا بعد أن كان لا يعكنه أخذها
بدون الاصطياد ، وان كان يعكنه أخذها من غير اصطباد بجوز بيعها بلاخلاف
لانه مقدور التسليم كذا البيع .

وعلى هَذَا يخرج بيع اللبن في الضرع ، لأن اللبن لا يجتمع في الضرع دفعة واحدة بل شيئاً فضيئاً فيختلط المبيع بغيره على وجه يتعذر التمييز بينهما فكان المبيع معجوز التسليم عند البيع فلا ينعقد ، وكذا بيع الصوف على ظهر اللنه في ظاهر الرواية لانه ينمو ساعة فساعة فيختلط المرجرد عند العقد بالحادث بعده على وجه لا يمكن التميز بينهما فصار معجوز التسليم بالجز والنتف استخراج أصله وهو غير مستحق بالعقد .

وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي علية الصلاة السلام أنه نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم ، وروى عن أبي يوسف أنه جوز بيعة والسلح عليه لانه يجوز جزه قبل الذبح فيجوز بيعه كبيع القصيل في الارض

ووجه الفرق بين القصيل والصوف لظاهر الرواية أن الصوف لا يمكن جزه من أصله من غير ضرر يلحق الشاة بخلاف القصيل ولا ينعقد بيع الدين من غير من عليه الدين ، لان الدين اما أن يكون عبارة عن مال حكمى في الذمة واما أن يكون عبارة عن فعل تعليك المال وتسليمه ، وكل ذلك غير مقدور السليم في حق البائع .

ولو شرط النسليم على المديون لا يصح أيضاً لا نه شرط النسليم على غير البائع فيكون شرطاً فاسداً فيفسد البيع ، ويجوز بيمه بمن عليه لان المانع هو

العجز عن النسليم ولا حاجة الى النسليم همنا ، ونظيير بيع المفصوب أنه يصح من الناصب ولا يصح من غيره إذا كان الغاصب منكراً ولا بينة للمالك ، ولا يجوز بيع المسلم فيه لان المسلم فيه مبيع ، ولا يجوز بيع المبيع قبل القبض ، وهل يجوز بيع المجمد؟ فنقول لاخلاف في أنه إذا سلم المجمدة أولا إلى المشترى ﴿ أنه يجوز ، أما إذا باع ثم سلم .

قال بعض مشايخنا : لايحوز ، لانه ألى أن يسلم بعضه يذوب فلا يقدر على تسليم جميعه إلى المشترى ، وقال بعضهم يجوز ، وقال الفقيه أبو جعفر الهندوانى رحمه الله إذ باعه وسلمه من يومه ذلك يجوز ، وانسلم بعد أيام لا يجوز ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث عليه الرحمة ، لانه فى اليوم لا ينقص نقصانا له حصة من الثن ، وأما الذى يرجع إلى النفاذ فنوعان .

(أحدهما) الملك أو الولاية ، أما الملك فهو أن يكون المبيع مملوكا للبائع فلا ينفذ بيع النضولى لانمدام الملك والولاية لكنه ينعقد موقوفا على اجازة المالك، وعند الشافعي رحمه الله هو شرط الانعقاد أيضا حتى لا ينعقد بدونه وأصل هذا ان تصرفات الفضولى التي لها يجيز حالة العقد منعقدة موقوفة على اجازة المجيز من البيع والاجارة والنكاح والطلاق وبحوها ، فان أجاز ينفذ والا فيطل، وعند الشافعي رحمه الله تصرفاته باطلة .

وجه قول الشافعي رحمه الله أن صحة النصرفات الشرعية بالملك أو بالولاية ولم يوجد أحـدهما فلا تصح ، وهذا لان صحة النصرف الشرعي هو اعتباره . في حق الحـكم الذي وضع له شرعا لا يمقل للصحة معني سوى هذا .

فأما الكلام الذي لا حكم له لا يكون صحيحا شرعا والحسكم الذي وضع له البيع شرعا وهو الملك لا يثبت حال وجوده لعدم شرطه وهو الملك أو الولاية فلم يصح، ولهذا لم يصح شراؤه فكذا بيعه

ولنا عمومات البيع من نحو قوله تباركوتعالى • وأحل البيع ، وقوله عوشاً به • يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أمرالكم يبنكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن

ولنا عمومات البيع من غير فصل ونص خاص . وهو ماروي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: من اشترى شيئا لم يره فهر بالخيار اذا رآه ولا خيار شرعاً الآفي بيع مشروع ( ١٦٥٨ ) ولان ركل البيع صدر من أهله مضافا الى يحل هن خالص ملحكه قبصح كشراء المرثى وهذا لآن وجرد النصرف حقيقة بوجود ركنه ووجوده شرعًا لصدورٌد من أهله وحلوله في محله ٠

وقوله : جهالة الوصف نفضي الى المنازعه بمنوع لانه صدقه في محبره حبث اشتراه ، فالظاهر أنه لا يكذبه ودعوى العرر منوعه ، فإن العرر هو الخطر الذي استوى فيه طرف الوجرد والعمدم بمنزله الشك، وهمنا ترجح جانب الوجود على جانب العدم بالخبر الراجح صدقه على كذبه فلم يكن فيه غرر على أنا ان سَلمنا ان الغرر اسم لمطلق الخطرُّ لكن لم قلتم ان كل غرر يفسد العقد .

وأما الحبديث فيحتمل أن يكون الغرر هو الخطر ، ويحتمل أن يكون من الغرور فالا يكون حجة مع الاحتمال أو محمله على الغربي في صلبالعقد بالتعليق بشرط أو بالاضافه الى وقت عملا بالدلائل كاما 🐣

وأما الحديث النابي فيحتمل أن يكون\المراد منه بيع ماليس بمملوك له عن نفسه لا بطريق النبابه عن مالكه أو بيع شيء مباح على أن يستولى عليه فيملكم فيسلمه ، وهذا يوافن ما زوى عن رسول الله (ص) أنه قال : بيع السمك في الماءغرر (١٦٥٩).

وعلى هذا الخلاف أذا باع شيئا لم يره البائع أنه يجرز عندنا وعنده لا يجرز واذا جاز عندنا فهل يثبت الخيار للمسامع فس أبي حنيفه روايتان : لذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى .

وعلى هذا الخلاف شرا. الاعمل وبيعة جائز عندنا ، وقال الشافعي ؛ إذا ولد أعمى لا يجوز بيعه وشراؤه ، وانكان بصيراً فرأى الثيء ثم عميَّ فاشغراه جاز وما قاله مخالف للحديث والاجماع.

حين قال لحبان بن منقد إذا بايمت فقل : لاخلابة ولى الخيار ثلاثة أيام ، وكان حبان ضربراً .

وأما الاجماع فاز العميان فيكل زمان من لدن رســول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنعوا من بيّاعاتهم وأشريتهم بل بايعوا في سـائر الأعصار من غير انكار وإذا جاز شراؤه وبيمه فلدالخيار فها اشترى ولاخيار له فها باع فىأصح الروايتين كالبصير ثم بماذا يستط خياره نذكره في موضعة .

وعلىهذا الخلاف إذا اشترى شيئآ مغيبا فىالأرضكالجزر والبصل وألفجل ونحرها أنه بجوز عندنا ، وعنده لا بجوز ويثبت له الخيــار إذا قلمه ، وعنده

وأما بيان ما يحصل به العلم بالمبيع والنمن فنقول العلم بالمبيع لا يحصل إلا بالاشارة اليه ، لأن التعيين لا يحصل الابها إلا إذا كان دينا كالمسلم فيه فيحصل العلم به بالتسمية والعلم بالثمن لايحصل الا بالتسمية ، والاشارة اليه عندنا مجاز إن شاء الله تعالى ، غير أن المبيع ان كان أصلا لا بد من الاشارة اليه بطريق الاصالة ليصير مِعلومًا ، وأن كان تبعا يصير معلومًا بالأشارة إلى الأصل ، لأن وللبيع كم لا يفرد بعلة على حدة لايفرد بشرط على حدة اذلو أفرد لانقلب أصلا وهذا قلب الحقيقة .

وبيان ذلك في مسائل : اذا باع جارية حاملا منغير مولاها أو بهيمة حاملا دخل الحمل في البيع تبعا للأم كسائر أطرافها وان لم يسمه ولا أشار اليه ، ولو باع عقاراً دخـــــل ما فها من البناء والشجر بنفس البيع ، ولا يدخل الزرع والثمر الآبقرينة .

وجملة الكلام في بيع العقار ان المبيع لا يخلو من أن يكون أرضا أو كرما أو داراً أو منزلاً أو بيتًا ، وكل ذلك لا يخـلو اما ان لم يذكر في بيعه الحقوق ولا المرافق ولا ذكر كل قليل وكثير منها ، واما ان ذكر شيئا من ذلك ، فإن

إذ لو لم يختر لما باعه لما فيه من ابطـال حق ولى الجناية في الدفع ، والظاهر أنه لا يرضى به وعلى تقدير الاختيار كان البيع إبطالا لحُقهم إلى بَدل وهو الفداء بأن صمل قوله فالسند على أنه لا حكم له ظاهر وهو تنسير الموقوف عندنا فإذا فكان الاقدام على البيع اختياراً للفداء ، مخلاف ما اداكان عليه قتل أو قطع بسبب السرقة أو حد ، لَّان البيع لايوجب بطلان هذه الحَقَوق فلم يكن الاقدام على البيع اختياراً للفداء فلا تسقط هذه الحقوق بل بقيت على حاَّلها ، وانكان عالما بالجناية يلزمه الأقل من قيمته ومن أرش الجناية ۚ , ۚ لَانه اذا لم يكن عالما بالجناية كان البيع المرتبلاكا للعبد من غير اختياره فعليه الآقل من قيمته ، ومن أرش الجناية لانه ما أتدب على ولى الجباية الا قدر الاثرش الا اذاكان أقلهما عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة دراهم ، لان قيمة قنل العبد خطأ اذا بلغ

عشرة آلاف درهم ينقص منها عشرة دراهم.

وكذلك لو أعتقه المولى أو دبره أو كاتب أمة فاستولدها جاز ولاسبيل لولى الجناية على العبد والمدبر وأمالولد غير أنه ان علم بالجناية كان ذلك اختياراً منه للفداء ، وان لم يعلم فعليه الأق من قيمته ومن الدين وما زاد على هذا نذكره فى كتاِب جنايات العبيد في آخر كناب الجنايات ان شاء الله تعالى .

﴿ فصــل ﴾ وأما شرائط الصحة فأنواع : بعضها يعم البياعات كام اوبعضها يخص البعض دون البعض ، أما الشرائط العامة .

فنها ما ذكرنا من شرائط الانعقاد والنفاذ لان مالا ينعقد ولا ينفذ البيع بدونه لا يصح بدونه ضرورة اذالصحة أمر زائد على الانعقاد والنفاذ فكل ما كان شرط الانعقاد والنفاذ كان شرط الصحة ضرورة وليسكل ما يكون شرط الصحة يكون شرط النفاذ والاندناد عندنا ، فإنالبيع الفاسد ينعقد وينفذ عند اتصال القبض به عندنا وان لم يكن صحيحاً .

ومنها أن يكون المبيع معلوما وثمنه معلوما علما يمنع من المنازعة ، فإن كان أحدثما بجه، لا جهالة مفضية الى المنازعة فسد البيع • وان كان مجهولا جهالة م ۲۹ بدائع ٦

توقف على اجازتهما فإن أجازا جاز ونفذ . وهل يملكان المطالبة بالفسخ . ذكر القدوري رحمه الله في شخيحه وقال : أما المستأجر فلا يعلمك ، وأما المرتهن فيجوز أن يقال يملك فرق بينهما منحيث أن حق المستأجر في المنفعة لا في العين اذ الاجارة عقد على المنفعة لا على العدين والبيع عقد على العين فلم يكن البيع تصرفا فى محل حق المستأجر فلا يثبت له الخيار وحقالمرتهن فىالعين لانه يستوفى الدين من بدل العين بالبيع عند عدم الافتكاك من الراهن. ولهذا لو أجاز البيع كان الثمن رهناً عنده فيكان البيع تصرفا في محل حقمه فيثبت له الخيار وهل ينبت المشترى خيار الفسخ فإنالم يعلم أنه مرهون أومؤجر يثبت لان العقد المطلق يقنضي التسليم للجال ، وقد فات فيثبت له خيار الفسخ . وان

علم ذلا خيار له لانه رضى بالتسليم فى الجمله . ولو باع عبده الذي وجب عليه القود نفذ لانه لا حق لولى القنبل في نفس القاتن وانها له ولاية استيفاء القصـــاص وانها لا تبطل بالبيع فيجوز البيع ولا يصير المولى بالبيع مختارا للفداء سواء علم بالجناية أو لم يعلم لان حق الول في القصاص والبيع لا يبطل القصاص.

وكذلك لو أعنقه أو دبره أوكاتب أمة فاستولدها لمــا قلمنا ، وكذا لو باع عبده الذي هو حلال الدم بالردة ، لا أن الردة ترجب اباحة الدم لا غير والبيع لا يبطلها ، وكذا لو أعتقه أو دبره · وكذا لو باع عبده الذي وجب قطع يده بالسرقة أو وجب عليه حد من الحــــدود كحد الزنا والقذف والشرب ، لان الواجب بهذه الجنايات ولاية استيفاء القطع والحد والبيع لا يبطلهاً .

ولر باع عبده الذي وجب دفعه بالجناية بجرز علم آلمولي بالجنباية أولاً ' ولا سبيل لولى الجناية على العبد ولا على المشترى لانه لا حق له في نفس العبد وانها يخاطب المولى بالدفع الاأن يختار الفداء غيرأنه انكانءالما بالجناية بلزمه أرش الجناية بالناً مابلغ ، لان اقدامه على البيع بعد العلم بالجناية اختيار للفداء

وبيانه في مسائل اذا قال بعتك شاة من هذا القطيع أو ثوبا من هذا العدل

فالبيع فاسد . لا في الشاة من القطيع والنوب من العدل مجهول جهاللهِ منضية الى

المازعة لتفاحش التفاوت بين شـاة وشاة وثوب وثوب فيوجب فسَّاد البيع :

فان ءين البائع شــاة أو ثوبا و ــله البه ورضى به جاز ويكون ذلك ابتدا. بيع

بِالمراضاة ، وَلاَن البياعات للنرســـل الى اسـتيفاء النفوس الى انقضاء آجالها

والتنازع يفضي الى التفاتي فيتناقض، ولان الرضا شرط البيع والرضا لا يتعلق

لا تفضى الى المنازعة لا يفسد ، لان الجهالة اذا كانت مفضية الى المنازعة كانت

مانعة من النسلم والنسلم فلا يحصــــل مقصرد البيع . وأذا لم تكن مفضية ال

المنازعة لا تمنع من ذلك فبحصل المقصود .

الا بالمعلوم .

والكلام في هذا الشرط في مرضعين ( أحدهما ) أن العلم بالمبيع والثمن علما ـ

مانعاً من المنازعة شرط صحة البيع ( والنابي ) في بيان ما يحصل به العلم بهما .

أما الاول فبيانه في مسائل: وكذا اذا قال بعتك أحد هذه الاثواب الاربعة

بكذا وذكر خيار النعيين أو سكت عنه أو قال بعنك أحد هذينالثو بين أو أحد هذه الاثراب النلاثة بكذا وسكت عن الخيار فالبيغ فاسد ، لان المبيع محهول .

ولو ذكر الخيــار بأن قال على أنك بالخيــار تأخَّد أيها شئت بثمن كذا وترد الباتي فالقياس أن يفسد البيع وفي الاستحسان لايفسد .

وجه القياس أن المبيع مجهول لانه باع أُحُدهما غير عين وهو غير معلوم

فكان المبيع مجهولا فيمنع صحة البيع كما لو باع أحــــد الاثواب الأربعة وذكر الخيار .

وجه الاستحسان الاستدلال بخيار الشرط ، والجامع بينهما مساس الحاجة الى دفع الغبن وكل واحد من الخيارين طريق الىدفع الغبن وورود الشرع هناك يكون وروداً ههذا والحاجة تندفع بالنحرى فى ثلاثة لانتصار الاشباء على الحبد والوسط والردى. فيبق الحكم في الزيادة مردوداً الى أصل القياس ولان الناس

تماملوا هذا البيع لحاجتهم إلى ذلك ، فإن كل أحمد لا يمكنه أن يدخل السوق فيشترى مايحناجاليه خصوصا الاكابر والنساء فيحتاج إلىأن يأمرغيره ولاتندفع حاجته بشرأء تبيء وأحد معين من ذلك الجذس لما عميي لا يوافق الآمر فيحتاج إلى أن يشترى أحـد اثنين من ذلك الجنس فيحملهما جميعاً الى الآمر فيختار أيهما شاء بالثمن المذكور ويرد البــاقى فجوزنا ذلك لتعامل الناس ولا تعامل فما زاد على الثلاثة فبق الحـكم فيه على أصل القياس .

وقوله : المعقود عليه بحهول قلمنا : هذا ممنوع فانه إذا شرط الحيـــار بأن قال على أن تأخذ أيهما شدئت. فقد العقد البيع مرجبا للملك عند اختياره لا للحال والمعتمود عليه عند اختياره معلوم مع ما أن هذه جهالة لا تفضى إلى المنازعة ، لأنه فوض الامر إلى اختيار المشترى يأخذ أيهما شاء فلا تقع المنازعة ، وهل يشترط بيان المدة في هذا الخيار .

اختلف المشايخ فيه لاختلاف ألفاظ محمد في هذه المسئلة فيالكنب ، فذكر في الجامعالصغير على أن يأخذ المشترى أيهما شاء وهو فيه بالخيار الانةأيام .

وذكر في الأصل على أن يأخـذ أيهما شا. بألف ولم يذكر الخيار ، فقال بعضهم لايجوز هذا البيع الابذكر مدة خيار الشرط وهو ثلاثة أيام فما دونها عند أن حنيفة رحم، الله ، وعندهما الئلاث وما زاد عليها بعد أن يكون معلوما

وهر قولاالكرخي والطحاوي رحمهما الله ، وقال بعضهم يصح منغير ذكر المدة وجه قول الأولين أنالمبيع لوكان ثوبا واحدآ ممينا وشرط فيه الخياركان بيان المدة شرط الصحة بالاجمآع فكذا إذاكان واحدأ غير معين والجامع بينهما أن رَكُ النَّرْقَيْتُ تَجْهَيْلُ لمدة الحَّيَارُ وأنَّهُ مَفْسَدُ البَّبِيعُ ، لأن للشَّقَرَى أنَّ يردهما جميماً والنابت بخيار النعيين رد أحــدهما ، وهذا حَكم خيار الشرط فلا بد من ذكر مدة معلومة .

وجه قول الآخرين أن توقيت الحيار في المعين انهاكان شرطا ، لأن الحيار فيه يمنع ثبرت الحكم للحاجة الى دفعالفين بواسطةالتأمل فكان فيمعني الإستثناء م

تعاملوا هذا البيع لحاجتهم إلى ذلك ، فإن كل أحمد لا يمكمه أن يدخل السوق

فيشترى مايحتاجاليه خصوصا الاكابر والنساء فيحتاج إلىأن يأمرغيره ولاتندفع

حاجته بشراء شيء واحد معين من ذلك الجنس لما على لا يوافق الآمر فيحتاج

إلى أن يشترى أحمد اثنين من ذلك الجنس فيحملهما جميعًا الى الآمر فيختار أيهما شاء بالئن المذكور ويرد البــاقى فجوزنا ذلك لتعامل الناس ولا تعامل

فيها زاد على الثلاثة فبتى الحـكم فيه على أصل القياس . 

على أن تأخذ أيهما شـــثت فقد انعقد البيع موجباً للملك عند اختياره لا للحال

والمعقود عليه عند اختياره معلوم مع ما أن هذه جهالة لا تفضى إلى المنازعة ؛ لأنه فوض الامر إلى اختيار المشترى يأخذ أيهما شاء فلا تقع المنازعة ، وهل يشترط بيان المدة في هذا الخيار .

اختلف المشايخ فيه لاختلاف ألفاظ محمد في هذه المسئلة فيالكنب ، فذكر في الجامعالصغير على أن يأخذ المشترى أيهما شاء وهو فيه بالخيار ثلاثةأيام .

وذكر في الأصل على أن يأخــذ أيهما شاء بأان ولم يذكر الخيار ، فقال بعضهم لايجوز هذا البيع الا بذكر مدة خيار الشرط وهو ثلاثة أيام فما دونها عند أبى حنيفة رحم، الله ، وعندهما الئلاث وما زاد عليها بعد أن يكون معلوما وهر قولاالكرخي والطحاوي رحمها الله، وقال بعضهم يصح منغير ذكر المدة

وجه قول الأولين أن المبيع لوكان ثوبا واحداً معينا وشرط فيه الخياركان بيان المدة شرط الصحة بالاجماع فكمذا إذاكان واحدأ غير معين والجامع بينهما أن ترك التوقيت تجهيل لمدة الخيار وأنه مفسد للبيع ، لأن للشقرى أن يردهما جميعاً والنابت بخيار النعيين رد أحبدهما ، وهذا حَكم خيار الشرط فلا بد من

وجه قول الآخرين أن توقيت الحيار في المعين انهاكان شرطا ، لان الحيار فيه يمنع ثبوتالحكم للحاجة الى دفعالنبن بواسطةالتأمل فكان فىمعنىالاستثناء وبيانه في مسائل اذا قال بعتك شاة من هذا القطيع أو ثوبا من هذا العدل فالبيع فاسد ، لا أن الشاة من القطيع والثرب من العدل مجهول جهالة مزينية الى المبازعة لتفاحش النفاوت بين شباة وشاة وثوب وثوب فيوجب فساد البيع:

لا تفضى الى المنازعة لايفسد ، لان الجهالة اذا كانت مفضية الى المنازعة كَانْت

مانعة من التسلم والتسلم فلا يحصـــــل مقصود البيع ، واذا لم تبكن مفضية الى

المنازعة لا تمنع من ذلك فيحصل المنصود .

فان عين البائع شــاة أو ثوبًا وسلمه البه ورضى به جاز ويكون ذلك ابتدا. بيع بالمراضاة ، وَلا ن البياعات للنرســـل الى اسـتيفاء النفوس الى انقضاء آجالها والتنازع بفضى الى النفاق فيتناقص، ولان الرضا شرط البيع والرضا لا يتعلق والكلام في هذا الشرط في موضعين ( أحدهما ) أن العلم بالمبيع والنمن علما

مانعاً من المنازعة شرط صحة البيع ( والناني ) في بيان ما يحصل به العلم بهما . أما الاول فبيانه في مسائل: وكذا اذا قال بعتك أحد هذه الاثواب الاربعة بكذا وذكر خيار النعيين أو سكت عنه أو قال بعنك أحد هِنشِ الثوبين أو أحد هذه الاثراب الثلاثة بكذا وسكت عن الحيار فالبيخ فاسد ، لان المبيع مجهول . ولو ذكر الخيــار بأن قال على أنك بالخيــار تأخذ أيها شئت بثمن كذا وترد الباقي فالقياس أن يفسد الببع وفي الاستحسان لايفسد .

وجه القياس أن المبيع بجهول لانه باع أحُدُهما غير عين وهو غير معلوم فكان المبيع مجهولا فيمنع صحة البيع كما لو باع أحــــد الاثواب الأربعة وذكر الخار .

وجه الاستحمان الاسدلال نخيار الشرط ، والجامع بينهما مساس الحاجة الى دفع الغبن وكل واحد من الحيارين طريق الىدفع الغبن وورود الشرع هناك يكون وروداً ههنا والحاجة تندفع بالتحرى فى ثلاثة لاقتصار الاشياء على الحبد

والوسط والردى. فيبق الحكم في الزيادة مردرداً الى أصل القياس ولان الناس

وْلابِد مَنَالَةُ وَقِيتَ لِيصِحُ اسْتَنَاهُ ذَلِكُ فَالْوَقْتُ عَنْ ثَبُوتَ حَكُمُ الْبَيْعُ فَيْهُ وَخَيَار النعيين لا يمنع ثبوت الحـكم بل يثبت الحـكم فى أحــدهما غير عين وإنها يعنــع تعين المبيع لا غير فلا يشترط له بيان المدة وأنه سبحانه وتعالى أعلم .

والدليل على التفرقة بينهما أن خيار الشرط لا يورث على أصل أصحابنا ، وخيار النعيين يورث بالإجماع الا أن للمشترى أن يردهما جميعا لاحكما لحيّار الشرط المعهود ليشعرط له بيان المدة بل لانالبيع المضاف الىأحدهما غير لازم فكان محلا للفسخ كالبيع بشرط خيار معهود على مانذكر ان شاء الله تعالى .

وعلى هذا يخرُّج ما اذا اشغرى ثوبين أو عبدبن أو دابتين على أن المشترى أو الباقع بالخيار في أحـــدهما ثلاثة أيام ولم يعين الذي فيه الحيار من الذي لا خيار فيــه ولا بين حصة كل واحد منهما من الثمن أن البيع فاسد فهما جميعاً لجمالة المبيع والثمن .

أما جهالة المبيع فلأن العقد في أحدهما بات وفي الآخر خيار ولم يعين أحدهما من الآخر فكان المبيع مجهولا ، وأما جهالة الثمن فلأنه اذا لم يسم لكل واحــد منهما ثمنا فلا يعرف ذلك (لا بالحَوْرُ والظن فكان الثمن مجهولًا والمبيع مجهولًا ﴿ وَجِهِ اللَّهِ أَحْدُهُمَا تَمْنَعُ صَعَةً البِّيعُ فَجَهِ النَّهِمَا أُولَى ﴿

وكذا اذاً ءن الذي فيه الحيار لكن لم يبين حصة كل واحد منهما من آلثمن لان الثمن مجهول ، وكذا اذا بَين ثمن كل وأحـد منهما لكن لم يعين الذي فيه الحيار من صاحبه لان المبيع مجهول ، ولو عين وبين جاز البيع فهما جميعاً لان المبيّع والنَّن معلومان ويكرّن البيع في أحـدهما بانا من غير خيار ، وفي الآخر فيه خيار لانه هكذا فعل فإذا أجاز من له الحيار البيع فيما له فيه الحيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غاير فسخ حي تم البيع ولزم المشترى ثمنهما ليس له أن يأخذ أحدهما أو كلاهما مالم ينقد ثمنهما جميمًا ، لأن الحيار لما سقد ولزم العقد صــــاركأنه اشتراهها لجميعا شراء بانا ، ولوكان كذلك كان الأمر على

ماوصفنا فكذا هذا

ولو اشترى ثوبا واحداً أو دابة واحـدة بنمن معلوم على أن المشترى أو الباثيع بالخيار فى قصفه ونصفه بات جاز البيع لآن النصف معلوم وثمنه معلوم أيضاً وزَّنَّه سبحانه وتمالي أعلى .

ولو باع عدداً من جملة المعدودات المتفاوتة كالبطيخ والرمان بدرهم والجملة أكثرتما سمى فالبيع فاسد لجهالة المبيع جهالة مفضية إلى المنازعة فان عزل ذلك القدر من الجملة بعد ذلك أو تراضيا عَليه فهو جائز لأن ذلك بيع مبتدأ بطريق المماطي ، وإليه أشار في الكتاب فقال : وإنها وقع البيع على هذا المعزول حين تراضياً ، وهذا نص على جراز البيع بالمراوضة .

ولو قال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاســـد لأنه جعل ثمنه قيمته وانهما تختلف باختلاف تقويم المقومين فكان الثمن مجهولًا ؛ وكذلك إذا اشــترى من هذا اللحم الاله أرطال بدرهم ولم يبين المرضع فالبيع فاسد . وكذلك اذا بين الموضع بأن قال زن لى من هذا الجنب رطلا بكذا أو من هذا الفخذ على قياس قول ألىحنيفة فى السلم ، وعلى قياس قولهما يجوز .

وكذا روى عن محمد رحمه الله أنه يجرز ، وكذا اذا باع بحكم المشترى أو بحكم فلان لأنه لا يدرى بماذا يحكم فلان فكان الثمن مجمولًا ، وكذا اذ قال بعتك هذا بقفير حنطة أو بقفيري شعير لا ن الثمن مجهول ، وقيل : هو البيمان

وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن بيدين في بيع ( ١٦٥٤ ) وكذا اذا قال بعتك هذا العبد بأان درهم الى سنة أو بألف وخسياً له الى سنتين لان الثمن مجهول ، وقيل : هو الشرطان في بيع .

وقد روى أن رسول\$الله (ص) نهي عن شرطين في بيع ( ١٦٥٥ ) ولو باع شيئا يربح ده بازده ولم يعلم المشترى رأس ماله فالسيع فاسد حتى يعلم فيحتار أو يدع ، هكذا روى ابن رستم عن محمدلاً نه اذا لم يعلم رأس ماله كان ثمنه مخبورًا وجهالة الني تمنع صحة البيع، فإذا علم ورضي به جاز البيع، لأن المانع من

ومتى سقط صار العقد جائز الا اذا اتفقا عند المواضعه وقالا : ان مانقوله عند البيع أنكل شرط بيننا فهو باطل فذلكالقول منا باطل ، فإذا قالا ذلك لايحوز العقد لا نهما اتفقاعلي أن ما يبطلانه من الشرط عند العقد باطل الا اذا حكيا

في العلانيه ما قالا في السر فقالا : انا شرطنا كذا وكذا وقد أبطلنا ذلك ثم تبايعا فيجوز البيع ثمكمالايجوز ببع النلجنه لايجوز الاقرار بالنلجنه بأن يقول

لآخر الىأقر لك فىالعلانيه بمالى أو بدارىو تواضعا علىفساد الاقرار لايصح

اقراره حتى لا يملكه المقر له والله سحاله وتعالى أعلم .

وأما الذي يخص بعض البياعات دون بعض فأنواع أيضاً :

منها أن يكون الاجل معلوما في بيح فيه أجل ، فإن كان مجمولا يفسد البيع

سواءكانت الجهالة متفاحشه كهبوب الريح ومطر السهاء وقدوم فلان وموته والميسرة ونحو ذلك أو متقاربه كالحصاد والدياس والنيروز والمهرجان وقدوم الحاج وخروجهم والجذاذ والجزار والقطاف والميلاد وصرمالنصارى وفطرهم

قبل دخولهم في صومهم ونحو ذلك ، لان الاول فيه غرر الوجود والعدم .

والنوع الناني : مما يتقدم ويتأخر فيؤدى الى المنازعه فيوجب فساد البيع ، ولو باع العين بثمن دين الى أجــــل مجهول جهالة متقاربه ثم أبطل المشترى

الاجل قبلمحله وقبلأن يفسخالعقد بينهما لاجلاالفساد جاز العقد عند أصحابنا النلائه ، وعند زفر لا بجوز ، ولو لم يبطل حتى حل الا جل وأخذ النــاس فى

الحصاد ثم أبطل لا يجوز العقد بالاجماع .

وان كانت الجهالة متفاحشه- فأبطل المشترى الا مجل قبــل الافتراق ونقد التمن جاز البيع عندنا ، وعند زفر لا يجوز ، ولو افترقا قبل الابطــال لا يجوز

بالاجهاع، وعلى هذا اذا باع بشرط الخيار ولم يوقت للخيار وقتاً معلوما بأن قال أبداً أو أياما أو لم يذكر الوقت حتى فسد البيع بالإجماع -

ثم ان صاحب الخيار أبطل خياره قبل مضى ثلاثه أيام قبل أن يفسخ العقد

ينهما جاز البيع عندنا خلافا لزفر رحماله ؛ وان أبطل بعد مضى الايامالثلاثة

ولو انفقا على النلجثه ثم قالا عند البيع كل شرط كان بيننا فهو باطل تبطل الناجئه ، ويحوز البيع لا نه شرط فاسـد زائد فاحتمل السقوط بالاسقاط ،

فقال على قول أبي حنيفة القول قول من يدعى جواز البيع ، وعلى قولهما القول قول من يدعى التلجئه والعقد فاسد .

محتمل الفسخ فكان العقد هو العقد النسساني لكن بالنمن الاول والزيادة باطَّلة

فأما اذا اختلفا فادعى أحدهما التلجئة وأنكر الآخر وزعم أن البيع بيع رغبة

فالقول قول منكر الناجئة ، لا أن الظاهر شــاهد له فكان النَّول قولَه مع يمينه

وان أقام المدعىالبينة على التلجنة تقبل بينته لانه أمبتالشرط بالبينة فنقبل

يبندكما لو أثبت الحيار بالبينة ثم هذا التفريع على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة

رحمه الله لانه يعتبر المواضعة السابقة ، فأما على رواية أبى يوسف عنه فلا يحى.

هذا اذا تواضعا واتفقا في التلجنة في البيع فنبايما وهما منفقان على ماتو اضعا

هذا التفريع ، لانه يعتبر العقد الظاهر فلا يلتقت الى هذه الدعوى لا نها وان صحت لا تؤثر في البيع الظاهر . وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه

على مايدعيه صماحيه من التلجئة أذا طلب البُّن

وان قالاً : رياء وسمعة فإن كان الثمن منجنس آخر فالعقد هو العقد الأول لأنهما لم يذكرا الرياء والسمعة فقد أبطلا المسمى فى العقد النانى فلم يصح العقد فيق العقد الأول ، وأن كان من جنس الاول فالعقد هو العقد الثاني ، لأن البيع

لاً نهما أبطلاها حيث هزلا بها .

العقد الثانى · لأن البيم يحتمل الفسخ والآفالة فشروعهما فى العقد الثانى إيطال للأول فيطل الآول وانعقد الثانى بما سمى عنده .

العقد الناني رياء وسمعة فالعقد الناني يرفع العقد الأول والني هو المذكور في

ثم تواضما على أن يظهرا العقد باكثر منه أو يجنس آخر ، فان لم يقولا أن

هذا إذا تواضعاً في السرولم يتعاقداً في السر ، فأما إذا تعاقداً فيالسر بثمن

وان لم يسقط حتى دخــل اليوم الرابع أو أوان الحصــاد تبين أنه وقع فاسداً

من حين وجوده . وذكر عن الحسن بن زياد رحمه الله أنه قال : قال أبو حنيفة لو أن رجلا اشترى عبداً على أنه بالخيـــار أكثر من ثلائة أيام فالبيع موقوف ، قان قال

الشترى عبداعلى انه بالحيار 1 در من ثلاثه ايام قالبيع مرقوف ، قان قال المشترى قبل مضى الثلاث أنا أطل خيسارى واستوجب المبيع قبل أن يقول البائع شيئاكان له ذلك وتم البيع وعليه الثمن ، ولم يكن للبائع أن يطل البيع ،

وان قال البائع قد أبطلت البيع قبل أن يبطل المشترى خيـاره بطل البيع ولم يكن للمشترى أن يستوجبه بعد ذلك وأن يبطل خياره ، فقد نص على النوقف وفسره حيث جعل للبائع حتى الفسخ قبل اجازة المشترى ، وهذا أمارة البيع .

الموقوف أن يكون لكل واحد من العاقدين حق الفسخ . وجه قول زفر أن هذا بيع انعقد بوصف الفساد من حسين وجوده ، فلا ينصور أن ينقلب جائزاً لما فيه من الاستحالة ، ولهذا لم ينقلب الى الجواز

اذا دخل اليوم الرابع أو وقت الحصاد والدياس . ولنا طريقان (أحدهما) أن هذا العقد موقوف للحال لا يوصف بالفساد ولا بالصحة ، لان الشرط المذكور يحتمل أن يكون مفسدا حقيقة ، ويحتمل أن لا يكون ، فاذا سقط قبل دخول أوان الحصاد واليوم الرابع تبين أنه ليس

بمفسد ، لانه تبين أنه ما شرط الاخل والخيار الا الم هذا الوقت ، فتبين أن المقد وقع صحيحا مفيدا للملك بنفسه من حبين وجوده كما لو أسقط الاخل الصحيح والحيار الصحيح ، وهو خيار ثلاثة أيام بعد مضى يوم وان لم يسقط حمى مضت الايام الثلاثة ودخل الحصاد تبين أن الشرط كان الى هذا الوقت وأنه شرط مفسد .

(والثانى) أن العقد فى نفسه مشروع لايحتمل الفساد على ماعرف ، وكذا أصل الاجل والحيــار لانه ملائم للمقد ، وأنه يوصف العقد بالفساد للحال لا لعينه بل لمعنى مجاور له زائد عليه ، وعلى أصل الاجل والخيار وهو الجهالة لا يجرز العقد عند أبي حنيفة رحمه الله وزفر ، وعند أبي يوسف ومحمد يجوز ، وان وقت وقتا معلوما بأن قال أربعة أيام أو شهراً فأبطل الخيار قبل مضى ثلاثة أيام وقبل أن يفسخ العقد بينهما لاجل الفساد جاز عندنا ، وعند زفر لا يجوز وعندما هذا الخيار جائز ، ولو مضت الالله الثلاثة ثم أبطل صاحب الحيار خياره لا يجوز البيع بالاجماع .
وعلى هذا لو عقدا عقد السلم بشرط الحيار حتى فسد السلم ، ثم أن صاحب

الحيار أبطل خيـاره قبل الافتراق جاز السلم عندنا إذا كان رأس المال قانما ف يده ، ولو افترقا قبل الابطال ثم أبطل لا يجوز بالإجماع . وعلى هذا إذ اشترى ثوبا برقه ولم يعلم المشترى رقه حتى فسد البيع ثم علم رقه ، فان علم قبل الافتراق واختار البيع جاز البيع عندنا ، وعند زفر لايجوز وانكان بعد الافتراق لا يجوز بالاجماع .

والاصل عند زفر أن البيع اذا انعقد على الفساد لا يحتمل الجواز بعد ذلك رفع المفسد ، والاصل عندنا أنه ينظر الى الفساد ، فان كان قو يا بأن دخل فى صلب العقد وهو البدل أو المبدل لا يحتمل الجواز برفع المفسد كما قال زفر اذا باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر فحط الخر عن المشترى ، وان كان ضعيفا لم يدخل فى صلب العقد بل فى شرط جائز يحتمل الجواز برفع المفسد كما فى البيع بشرط خبار لم يوقت أو وقت الى وقت يجهول كالحصاد والدياس أو لم يذكر الوقت وكما فى بيع ألدين بألدين الى أجل بجهول على ما ذكرنا ،

ثم اختلف مشايخنا فىالعبارة عن هذا العقد ، قال مشايخ العراق أنه انعقد فاسداً لكن فساداً غير متقرر ، فإن أبط ل الشرط قبل تقرره بأن لم يدخل وقت الحصاد أو اليوم الرابع ينقلب الى الجواز وان لم يبطل حتى دخل تقرر الفساد ، وهو قول بعص مشايخنا بما وراء النهر

وقال مشايخ خراسان وبعض مشايخنا بما وراء النهر العقد موقوف ان أسقط الشرط قبل وقت الحصاد واليوم الرابع تبين أنه كان جائزاً من الأصل

قائم مقامه كأنه هو .

ولآنى حنيفة رحمه الله أن كل واحد مهما ببيع بمال صاحبه عادة حتى لاتقبل شهادة أحدهما لصاحبه فكان معنى ملك كل واحد منهما ثابتا لصاحبه فكان عقده واقعا لصاحبه من وجه فيؤثر فى فساد العقد احتياطا فى باب الربا .

واقعا لصاحبه من وجه فيؤر في وساد المقد احتياطا في باب الربا .

ولو باع المولى ثم اشتراه مديره أو مكاتبه أو بعض مماليكه ولا دين عليه أو عليه دين بأقل مما بايكلولى لا يجوز كا لا يجوز عن المولى ، وكذا لو باع المدير أو المكاتب أو بعض عاليكه ثم اشتراه المولى لا يجوز ، لأن عقد هؤلا.

يقع للمولى من وجه .

يقع للولى من وجه . ولوكان وكيلا فباغ واشترى بأقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوركما لو بباع واشترى الموكل لنفسه ، لأن المانع تمكن شهة الربا وأن لايفصل بين الوكيل والموكل ، ولذا سيدتنا عائشة رضى اقد عها لم تستفسر السائلة أنها مالكة أو وكيلة ، ولوكان الحدكم يختلف لاستبصرت .

وكذا لو باع الوكيل ثم اشتراه الموكل لم يجز لآنه له اشتراه وكيله لم يجز ، فإذا اشتراه بنفسه أولى أن لا يجوز ، وكنذا لو باعه الوكيل ثم اشتراه بعض من لا تجوز شهادة الموكل له لم يجز عند أبي حيفة رحمه الله ، وعندهما يجوز على مامر .
ولو باع ثم وكل بنفسه إنسانا بأن يشترى له ذلك الشيء بأقل ما باع قبل

نقد النمن فاشتر اهالوكيل فهو جائز الموكيل والفنان يلنقيان قصاصا والزيادة من المسئل الاول لا تعليب المبائع ويكون ملكا له وهذا قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف : النوكيل فاسد ويكون الوكيل مشتريا لنفسه ، وقال محمد التوكيل صحيح إلا أنه إذا اشتراه الوكيل يكون مشتريا المبائع شراه فاسداً

وبملكه البائع ملكا فاسداً ، وهـدا بناه على أصل لهم فأصل أبي حنيفة أنه ينظر الى العاقد ويعتبر أهليته ولا يعتبر أهلية من يقع له حكم العقد ، ولهذا قال ان المسلم إذا وكل ذمياً بشراء الخر أو بيعها أنه بجوز . يجز ووارث البائع ورث النمن والنمن فى ذمة المشترى وما عين فى ذمة المشترى لا يحتمل الارث فلم يكن ذلك عدين ما ورثه عن البسائع فلم يكن وارث البائع مقامه فيما ورثه .

وروى عن أبى يوسف رحمه الله أنه لا يجوز الشراء من وارث البائع كا لا يجوز الشراء من وارث البائع

ولو باعه المشترى من غيره فعاد المبيع إلى ملكه فاشتراه بأقل عا باع فهذا لا يخلو : اما ان عاد اليه بملك جديد ، واما ان عاد اليه على حكم الملك الأول ، فإن عاد اليه بملك جديد كالشراء والهمية والميراث والإقالة قبل القبض وبعده والرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء القاضى ونحو ذلك من أسباب تحديد الملك جاز الشراء منه بأقل بما باع لأن اختلاف الملك بمنزلة إختلاف العين .

وان عاد الله على حكم الملك الأول كالرد بخيـار الرؤية والرد بخيار الشرط قبل القبض وبعده بقضاء القاضى وبغير قضاء القبض وبحد القبض بقضاء القاضى وبغير قضاء القاضى وبعد القبض بقضاء القاضى لا يحوز الشراء منه بأقل بما ياع، لأن الرد فى هذه المواضع يكرن فسخا والفسخ يكون رفعا من الأصل وإعادة إلى قديم الملك كأنه لم يخرج عن ملكم أصلا ، ولو كان كذلك لكان لا يجوز له الشراء فكذا هذا .

ولو لم يشتره الباتع لكن اشتراه بعض من لا تجوز شهادته له كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة لا يجوز عند أبى حنيفة رحمه الله ،كما لا بحوز من البائع ، وعند أبى يوسف ومحمد بجوزكا بجوز من الأجنى .

وجه قرلها أن كل واحد مهما أجنى عن ملك صاحبه لانفصال ملكه عن ماك صاحبه فيقع عقدكل واحمد مهما له لا لصاحبه كسائر الآجانب ثم شراء الاجنى لنفسه جائز فكذا شراؤه لصاحبه .

ولو اشترى ثوبا واحداً أو دابة واحـدة بنمن معلوم على أن المشترى أو البائع بالخيار في نصفه وتصفه بات جاز البيع كان النصف معلوم وثمنه معلوم أيضا والى سبحاله وتعالى أعلم .

ولو باع عدداً من جملة المعدودات المنفاوتة كالبطيخ والرمان بدرهم والجملة أكثر مما سمى فالبيع فاسد لجمالة المبيع جمالة مفضية إلى المنازعة فان عزل ذلك القدر من الجملة بعد ذلك أو تراضيا عَليه فهو جائز لأن ذلك بيع مبتدأ بطريق. التماطي ، وإليه أشار في الكتاب فقال : وإنها وقع البيع على هذا المعزول حين تراضياً ، وهذا نص على جراز اليبغ بالمراوضة .

ولوقال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاســــد لأنه جعل ثمنه قيمته وانهما تختلف باختلاف تقويم المقومين فكان الثمن مجهولاً ؛ وكذلك إذا الشبترى من هذا اللحم ألاثة أرطـال بدرهم ولم يبين المرضع فالبيع فاسد ، وكذلك اذا بين الموضع بأن قال زن لى من هذا الجنب رطلا بكذا أو من هذا الفخذ على قياس قول أنحنيفة في السلم ، وعلى قياس قولهما يجوز .

وكذا روى عن محمد رحمـه الله أنه يجرز ، وكذا اذا باع بحكم المشتمى أو بحِكُمُ فَلَانَ لَانَهُ لَا يُدرَى بِمَاذَا يُحَكُمُ فَلَانَ فَكَانَ النُّنَ مِجْهُولًا ، وكذا اذْ قال بعتك هذا بقفير حنطة أو بقفيرى شعير لا ن الثمن مجهول ، وقيل : هو البيمان

وقد روی أن رسول الله (ص) نهی عن بیدین فی بیع ( ۱۲۵٤ ) وكذا اذا قال بمتك هذا العبد بألف درهم الى سنة أو بألف وخسيانة الى سنتين لان الثمن مجهول ، وقيل : هو الشرطان في بيع .

وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن شرطين في بيع ( ١٦٥٥ ) ولو باع شيئا بربح ده بازده ولم يعلم المشترى رأس ماله فالبيع فاسد حتى يعلم فيختار أو يَّدَع ، دَكَذَا روى أَن رستم عن محمدًلا نه اذا لم يعلم رأس ءاله كان ثمينه مخهولا :.

ولابد منالنزقيت ليصح استنناه ذلك في الوقت عن ثبوت حكم البيع فيه وخيار التعيين لا يمنع ثبوت الحـكم بل يثبت الحـكم فى أحـدهما غير عين وإنها يمنع تعين المبيع لا غير فلا يشترط له بيان المدة وأنه سبحانه وتعالى أعلم .

والدليل على التفرقة بينهما أن خيار الشرط لا يورث على أصل أصحابنا ، وخيار النعيين يورث بالاجماع الا أن للمشترى أن يردهما جميعا لاحكما لحيار الشرط المعهود ليشغرط له بيان المدة بل لأنالبيع المضاف الىأحدهم! غير لأزم فكان محلا للفسخ كالبيع بشرط خيار معهود على مانذكر ان شاء الله تعالى . وعلى هذاً يخرج ما ادا اشغرى ثوبين أو عبدين أو دابتين على أن المشترى

أو البائع بالخيار في أحــــدهما ثلاثة أيام ولم يعين الذي فيه الحيار من الذي لا خيار فينه ولا بين حصة كل واحد منهما من الثمن أن البيع فاسد فيهما جيماً لجمالة المبيع والثمن ·

أما جهالة المبيع فلأنالعقد في أحدهما بات وفي الآخر خيار ولم يعين أحدهما من الآخر فكان المبيع مجهولا ، وأما جهالة الثمن فلانه اذا لم يسم لكل واحــد منهما ثمنا فلا يعرف ذلك الا بالحزر والظن فكان الثمن بجهولا والمبيع بجهولا

وجهالة أحدهما تمنع صحة البيع فجمالتهما أولى . وكذا اذا عن الذي فيه الخيار لكن لم يبين حصة كل واحد منهما من آلثمن لان الثمن مجهول ، وكذا اذا بين ثمن كل وأحـد منهما لكن لم يعينُ الذِّي فيه الحيار من صاحبه لان المبيع بجهول ، ولو عين وبين جاز البيع فهما جميعاً لان المبيع والثمن معلومان ويكرِّن البيع في أحـدهما بانا من غير خيار ، وفي الآخر فيه خيار لانه مكذا فعل فإذا أجاز من له الخيار البيع فيما له فيه الحيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غمير فسخ خي تم البيع ولزم المشترى ثمهما ليس له أن يأخذ أحدهما أو كلاهًا مالم ينقد ثمنهما جميءًا ، لإن الحيار لما سقد ولزم 

ماوصفنا فكذا هذا

﴿ وَجَالَةَ الَّذِي تَمْنَعُ صَحَةَ البِّيعُ ، فأذا علم ورضى له جاز البِّيع ، لأنَّ ألمـانع من

ولو اشترى أو با واحداً. أو داية واحـدة بثمن معلوم على أن المشترى أو البائع بالخيار في قصفه وتصفه بات جاز البيع لآن النصف معلوم وثمنه معلوم أيضل الله سبحانه وتعالى أعلم .

ولو باع عدداً من جملة المعدودات المنفاوتة كالبطيخ والرمان بدرهم والجملة أكنر مما سمى فالبيع فاسد لجمالة المبيع جمالة مفضية إلى المنازعة فان عزل ذلك القدر من الجملة بعد ذلك أو تراضيا عليه فهو جائر لأن ذلك بيع مبتدأ بطريق النماطي ، وإليه أشار في الكناب فقال : وانها وقع البيع على هذا المعزول حينُ ترامنيا ، وهذا نص على جواز اليبع بالمراوضة .

ولوقال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاسب د لانه جعل ثمنه تيمته وانهما تختلف باختلاف تقويم المقومين فكان الثمن مجهولاً ؛ وكذلك إذا اشتقرى من هذا اللحم ثلاثة أرطـاً للدرهم ولم يبين المرضع فالبيع فاسد ، وكذلك اذا بين الموضع بأن قال زن لي من هذا الجنب رطلا بكَّذا أو من هذا الفخذ على قياس قول أنَّى حنيفة في السلم ، وعلى قياس قولهما يجوز .

وكذا روى عن محمد رحمه الله أنه يجزز ، وكذا اذا باع بحكم المشتمى أو بحكم فلان لأنه لا يدرى بماذا يحكم فلان فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذ قال بعتك هذا بقفير حنطة أو بقفيري شعير لان الثمن مجمول ، وقيل : هو البيمان

وقد روى أن رسول الله (ص) نهى عن بيدين في بيغ ( ١٦٥٤ ) وكذا اذا قال بمتك هذا العبد بألف درهم الى سنة أو بألف وخسمانة الى سنتين لان الثمن مجهول ، وقيل : هو الشرطان في بيع .

وقد روى أن رسولهالله (ص) نهى عن شرطين في بيع ( ١٦٥٥ ) ولو باع شيئا يربح ده بازده ولم يعلم المشترى رأس ماله فالبيع فاسد حتى يعلم فيختار أو يدع ، هكذا روى ابن رستم عن محمدلاً نه اذا لم يعلم رأس ،اله كان ثمنه مخبولا وجمالة التي تمنع صحة البيع ، فإذا علم ورضي به جاز البيع ، لأن المانع من

فلابد منالنزقيت ليصح استثناء ذلك في الوقت عن ثبوت حكم الببع فيه وخيار التعبين لا يمنع ثبوت الحـكم بل يثبت الحـكم فى أحــدهما غير عين وإنها يعنع تعين المبيع لا غير فلا يشترط له بيان المدة وأنه سبحانه وتعالى أعلم .

والدليل على التفرقة بينهما أن خيار الشرط لا يورث على أصل أصحابنا ، وخيار النعيين يورث بالاجماع الا أن للمشترى أن يردهما جميعا لاحكما لحيار الشرط المعهود ليشعرط له بيان المدة بل لانالبيع المضاف الىأحدهما غير لازم فكان محلا للفسخ كالبيع بشرط خيار معهود على مانذكر ان شاء الله تعالى .

وعلى هذاٍ يخرج ما اذا اشترى ثوبين أو عبدين أو دابتين على أن المشترى أو البائع بَالْحَيَار في أحـــدهما ثلانة أيام ولم يعين الذي فيه الحيار من الذي لا خيار فيــه ولا بين حصة كل واحد منهما من الثمن أن البيع فاسد فيهما جميعاً لجوالة المبيع والثمن .

أما جهالة المبيع فلأنالعند في أحدهما بات وفي الآخر خيار ولم يعين أحدهما من الآخر فكان المبيع مجهولا ، وأما جهالة الثمن فلأنه اذا لم يسم لكل واحــد منهما ثمنا فلا يعرف ذلكَ الا بالحزر والظن فكان الثمن مجهولا والمبيع مجهولا وجمالة أحدهما تمنع صحة البيع فجمالتهما أولى .

وكذا اذا ءن الذي فيه الخيار لكن لم يبين حصة كل واحد منهما مَّنَّ النُّمْن لان الثمن مجهول ، وكذا اذا بين ثمن كل وأحـد منهما لكن لم يعين الذي فيه الحيار من صاحبه لان المبيع بجهول ، ولو عين وبين جاز البيع فهمًا جميعًا لان المبيع والثمن معلومان ويكرِّن البيع في أحـدهما بانا من غير خيَّار ، وفي الآخر فيه خيار لانه هكذا فعل فإذا أجاز من له الحيار البيع فيما له فيه الحيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غمير فسخ حي تم البيع ولزم المشقري ثمنهما ليس له أن يأخذ أحدهما أو كلاهما مالم ينقد نمنهما جميمًا ، لان الحيار لما سقع ولزم 

ماوصفنا فكذا هذآ

واشتراط شرط يةنضيهالعقد لايوجب فساد العقدكما اذا أشترى بشرطالنسلم

وتعلك للبيع والانتفاع به ونحو ذلك . بخلاف مااذا اشترى ناقة على أنها حامل أن البيع يفَسد في ظاهَر الرواية ، لأن الشرط هناك عين وهو الحمل فلا يصلح شرطاً ، وكون الناقة حاملا وانكان صفة لهـا لكن لا تحقق له الا بالحل وهو

عين في وجوده غرر ، ومع ذلك مجهول فأوجب ذلك فساد البيع . 🍳

ويخرج على هذا أيضا ما ذكرنا من المسائل اذا اشترى ناقة على أنها تحلب

كذا وكذا رطلا أو على أنها حــاربة أو على إنها لبون ان البيع بهذه الشروط فاسد ، لأن المشروط في هذه المواضع عين فلا يصلح شِرطًا . "

وعلى هذا محرج ما اذا اشترى جارية على أنها مغنية على سبيل الرغية فيها ، لان جمة الغناء جمة النلهي فاشتراطها في البيع يوجبالفساد، وكذا اذا اشترى قرية على أنها تصوت أو طرطيا على أنه يتكلم أو حمامة على أنها تجيء من مكان.

بعيد أو كبشا على أنه نطاح أو ديكا على أنه مقاتل ، لأن هذه الجوات كلما جوات الطهي ، مخلاف ما اذا اشترى كلبا على أنه معلم أو اشترىدا به على أنها هملاج لانه صفة لا حظر فيها بوجه والله عز شأنه الموفق 🐣

ويجوز البيع بشرط البراءة عن العيب عندنا سواء عم العيوب كلما بأن قال

بعت على أنى برى. من كل عيب أو خص بأن سمى جنسا من العيوب، وقال الشافعي رحمه الله أن خص صح ، وأن عم لا يصح وأذا لم يصح الأبراء عنده هل يصح العقد له فيه قولان : في قول عالم الكل الكلف أيضا ، وفي قول يصح

العقد ويبطل الشرط. ، وعلى هذا الخـلاف الابرا. عن الحقوق المجهولة ، ولو شرط على الى برى. من العبب الذي يحدث ، روى عن أبي يوسف رحمـه الله

أن البيع بهذا الشرط فاسد . وجه قول الشافعي رحمه الله أن الابراء عن كل عب ابرا. عن الجهول فلا يصح ولا شك أنه ابراء عن المجهول ·

والدليل على أن الابراء عن كل عيب ابراء عن الجمهول ، غير صحيح أن

الايراء إسقاط فيه معنى التمليك بدليل أنه برتد بالرد ، وهـذا آنة التمليك اذ

الاسقاط لا يحتمل ذلك وتعليك الجمهول لا يصح كالبيع ونحره . وأما أن الابراء وانكان فيه معنى التمليك لكن الجهالة لاتمنع صحة التمليك لعينها بل لافضائها الى المنازعة ، ألا ترى أنها لا تمنع في مرضع لا يفضي الى المنازعة كما اذا باع قفيزا من هذه الصبرة أو عشرة در اهم من هذه النقرة ، وهذا ا

النوع من الجمالة همنا لايفضي الى المنازعة ، لأن قوله كل عبب يتناول العيوب كلهاً ، فإذا سمى جنساً منالعيوب لا جهالة له أصلا مع ماأن التمليك فىالابرا. ٓ ينبت ضمناً وتبعاً الاسقاط ، لأن اللفظ ينبي. عن الاسقياط لا عن النمليك فيعتبر التصرف اسقاطا لا تمليكا والجهالة لا تمنع صحة الاسقاطات .

والدليل على جراز الابراء عن الحقوق المجهولة ماروى أن رجلين اختصها الى النبي عليه الصلاة والسلام في مراريث قد درست ، فقال لهما عليه الصلاة والسلام استهما وأوجبا الحق وليحلل كل واحـد منكما صاحبه ( ١٦٦٥ ) وعلى هذا اجماع المسلمين من استحلال معاملاتهم في آخر أعمارهم في سائر الأعصار

وأما بيع الثمر على الشجر بعد ظهوره وبيع الزرع في الأرض بشرط النرك فجملة الكلام فيه أنه لا يخلو اما ان كان لم يبد صــلاحه بعد أن صار منتفعا يه بوجه من الوجود واما ان كان قد بدا صلاحه بأن صار منتفعاً به ، وكل ذلك

لا يخلو من أن يكون بشرط القطع أو مطلقا أو بشرط الترك حتى يبلغ ، فإن كان لم يبدصلاحه فباع بشرط القطع جاز ، وعلى المشترى أن يقطع للحالُّ وليس له أن يترك من غير اذن البائع .

ومن مشامخنا من قال : لا يجوز بيعه قبل بدو صــلاحه وهو خلاف ظاهر الرواية على ما ذكرنا ، ولو باع مطلقا عن شرط جاز أيضا عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله لا بجوز .

وجه قوله أن المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الغرك فكان هذا يعا بشرط النرك دلالة فصاركا لو شرط النرك فصا. النياب وإجارة الاوتاد لنعليق الأشياء عليها واجارة الكتب للفراءة ونحو ذلك حتى لم تجب الأجرة لما قلناكذا هذا .

ولو أخرجت الشجرة في مدة الغرك ثمرة أخرى فهي للبائع ســــوا. كان العرك بإذنه أو بغير اذنه ، لآنه نهاء ملك البائع فيكون له . ولو حالمها له البائع جاز ، وان اختلط الحـادث بعد العقد بالموجود عنده حتى لا يعرف ينظر ان

كان قبل النحلية بطل البيع ، لأن المبيع صار معجوز التسليم بالاختلاط للجهالة وتعذر النمييز فأشبه العجر عن التسليم بالهلاك ، وان كان بعد التخلية لم يبطل ، 

لاختلاط ملك أحدهما بالآخر اختلاطأ لابعكن التمييز بينهما فكانالكل مشتركا ينهما ، والقول قول المشترى في المقدار لانه صاحب يد لوجود التخلية فكان الظاهر شاهداً له فـكان القول قو له .

ولو اشترى ثمرة بدا صلاح بعضها دون بعض يأن أدرك البعض دون البعض بشرط الترك فالبيع فاسدعلى أصلهما لانه لوكان أدرك الكل فاشتراها بشرط الترك فالبيع فاسد عندهما فبإدراك البعض أولى أ

وأماعلى أصل محمد رحمهالله وهو اختيار العادة فإن كانصلاح الباقى متقاربا جاز ، لأن العادة في النهار أن لا يدرك الكل دفعة واحدة بل يتقدم ادراك البعض على البعض ويلحق بعضها بعضا فصار كأنه اشتراهما بعد ادراك السكل ولوكان كذلك لصحالشراء عنده بشرط الترك كذا هذا ، وانكان يتأخر ادراك البعض عن البعض تأخيراً فاحشاكالعنب ونحوه يجوز البيع فيها أدرك ولايجوز

فها لم يدرك لان عند النَّاخر الفاحش يلتحقان بجنسين مختلفين . ومنها شرط الاجل في المبيع العين والثمن العين وهو أن يضرب لتسليمها أجل للإن القياس يأبى جواز الناجيل أصلا لانه تغيير مقتضى العقد لانه عقد معاوضة لتمليك بتمليك وتسلم بتسليم والتأجيل ينني وحوب النسليم للحال فسكان منيرا مقتضى العقد الا أنه شمرًا نظر اصاحب الاجل لضرورة العدم ترفيها له وتعكينا له

شرطه صفقة في صفقة وأنه منهي ، هذا إذا لم يبد صلاحه . وكذا إذا بدا صلاحه فباع بشرط القطع أو مطلقاً ، فأما إذا باع بشرط العرك ، فإن لم يتناه عظمه فالسيع فاسد بلا خلاف لما قلنا ، وكذا إذا تناهى عظمه فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وأبي يوسنت ، وقال محمد : يجوز استحسانا لتعازف الناس وتعاملهم ذلك .

تقييده بشرط الغرك من غير دليل خصوصا إذا كان في النقييد فساد العقد ،

وان اشــترى بشرط النرك فالعقد فاسد بالاجماع ، لأنه شرط لا يقتضيه العقد

وقيه منفعة لاحد المتعاقدين ولا يلائم العقد ولا جرى به التعامل بين الناس ،

ومثل هذا الشرط مفسد للبيع لما ذكرنا ، ولآيه لا يتمكن من الترك الا بإعارة

الشجرة والارض وفما ملك الباثع فصار بشرط النرك شارطا الاعارة فكان

ولحيا ما ذكرنا أن شرط الترك شرط فيه مننعه للشترى والعقد لا يقتضيه وليس بملائم للعقد أيضا ، ومثل هذا الشرط يكون مفسدا كما إذا اشترى حنطة على أن يتركها في دار البائع شهراً ، قوله : الناس تباثلوا ذلك ، قلنا : دعوى تعامل الناس شرط النرك فى المبيع بمنوعة وانها النَّمَامل بالمسامحة بالترك من غير شرط في عقد البيع .

ولو اشترى مطلقا عن شرط فترك فإن كان قد تناهى عظمه ولم ببق الا النضج لم يتصدق بشي. سواء برك بإذن السائع أو بعير إذنه لانه لا يزداد بعد النناهي وإنها يتغير الى حال النضج، وانكان لم يتناه عظمه ينظر انكان أتكرك أيذن البائع جاز وطــاب له النضل، وانكان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاته على ماكان عند الدقد ، لأن الزيادة حصلت بحمة محظورة فأوجبت خبثا فيها فكان

سبيلها التصدق ، فإن استأجر المشترى من البائع النجر للنرك الىوقت الادراك وطاب له الفضل ، لا ن العرك حصل بإذن البآنع ولكن لا تجب الا جرة لا ن هذه الاجارة باطلة ، لان جرازها ثبت على خلاف القياس لتعامل الناس فما لم يتعاملوا فيه لا تصح فيه الاجارة ، ولهـذا لم تصح اجارة الا شجار لتجفيف

والشرط جأنز ·

وقال ابن أبي ليلي : البيع جائز والشرم الإمال ، وقال ابن شهرمة البيع جائز

والصحيح قولنا لما روى أبو حنيفة عن همرو بن شعبب عن أبيه عن جده أن رسول الله (ص) عمى عن يبع وشرط ( ١٦٦٧ ) والنهى يقتضى فساد المنهى

فيدل على فسادكل بيع وشرط إلا ماخص عن هموم النص ، ولان هذه الشروط فيدل على فسادكل بيع وشرط إلا ماخص بعضها فيه منفعة زائدة ترجع إلىالعاقدين أو إلى غيرهما وزيادة منفعة مشروطة فى عقد البيع تبكون ربا والربا حرام والبيع الذى فيه ربا فاسد وبعضها فيه غرر ونهى رسول الله (ص) عن بيع فيه غرر ( ١٦٦٨ ) والمنهى عنه فاسد و بعضها شرط التلهى وأنه محظور وبعضها يغير مذهنى العقد وهو معنى الفساد اذ الفساد

هو التغيير واقة سبحانه وتعالى أعلم . ثم قرآن الشرط الفاسد بالعقد والماقه به سنواء عند أبى حنيفة رحمه الله حتى لو باع بيما صحيحاً ثم ألحق به ثبراً من هذه الشروط المفسدة بلنحق به ويفسد العقد ، وعندهما لا يلتحق به ولا بفسد العقد ، وأجمعوا على أنه لو ألحق بالدقد الصحيح شرطا صحيحا كالخيساد الصحيح في البيع البات، ونحو ذلك

وجه قولها أن الحاق الشرط الفاسه بالهقد يذير العقد من الصحة الى الفساد ىلنحق 🕶 ولا يصح فبق العقد صحيحاً كما كان ، لأن الدقد كلام لا بقـــــا. له والالتحاق بالمعدوم لا يحوز فكان ينبغي أن لا يصح الالحاق أصلا الا أن الحاق الشرط الصحيح بأصل العقد ثبت شرعا للحاجة البه حتى صح قرانه بالعقد فيصح الحاقه به

ولا حاجة الى الحاق الشرط الساسد المنسد العقد ، ولهذا لم يصح قرائه بالعقد . ولان حيفة رحمه الله أن اعتبار الحرف على الوجه الذي أوقعه المتصرف واجب اذا كان هو أهلا والحلقابلا وقد أوقه منسداً للعقد اذ الالحاق لفساد

المقد فوجب اعتباره كما أوقعه فالمدأ في الأصل وقولها الالحاق تغيير للمقد ، فلنــا : أن كان تغييراً فلهما ولاية النغيير ،

ألا ترى أن لهما ولاية النغيير بالزيادة في الثمن والمثمن والحط عن الثمن وبإلحاق الشرط الصحيح، وانكان تغييرا ولانهما يملكان النسخ فالتغيير أولى. لان النغيير تبديل الوصف : والفسخ رفع الأصل والوصف والله سبحانه أعلم .

ومنها الرضا لقول الله تعالى و الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، عقيب قوله عز اسمه ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلو ٣ موالكم بينكم بالباطل ) .

وقال عليه السلام: لا يحل مال امر. مسلم الا بطيب من نفسه ( ١٦٦٩ )

فلا يصح بيع المكره اذا باع مكرها وسلم مكرها لعمدم الرضا ، فأما اذا باع مكرها وسلم طائعا فالبيع صحيح على ما نذكره في كتاب الاكراه ، ولا يصم ييع الهازل لأنه متكلم بكلام البيع لا على ادارة حقيقته فلم يوجد الرضا بالبيع فلا يصح بخلاف طلاق الهــازل أنه واقع ، لأن الفائت بالاكرا. ليس الآ الرضا ، والرضا ليس بشرط لوقوع الطلاق بخلافالبيع على أن الهزل في باب الطلاق ملحق بالجد شرعا .

قال عليه الصلاة والسلام ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق والنكاح والعتاق ( ١٦٧٠ ) الحق الهازل بالجاد فيه . ومثل هذا لم يرد في البيع .

وعلى هذا يخرج بيع المنابذة والملامسة والحصاة الذىكان يفعله أهل الجاهلية كان الرجلان يتساومان السلعة ، فإذا أراد أحــدهما الزام البيع نبذ السلعة الى المشترى فيلزم البيع رضى المشترى أم سخط أو لمسها المشترى أو وضع عليها حصاة فجاء الاسلام، كرط ﴿رضا وأبطل ذلك كله ٠

وعلى هذا يخرج بيع النلجثة وهي ما لجأ الانسان اليه بغير اختياره اختيار الايثار ، وجملة الكلاّم فيه أن التلجئة في الأصل لا تخلو اما أن تكون في نفس البيع، واما أن تبكون في الثمن، فإن كانت في نفس البيع، فإما أن تبكون في انشاء البيع ، واما أن تكون في الاقرار به ، فإن كَانت في انشاء البيع بأن تواضعوا في السر لامر ألجأم اليه على أن يظهر البيع ولابيع بينهما حقيقة وانها هو رياء وسمعة نحر أن يخـاف رجل السلطان فيقول الرجل : اني أظهر أني ـ